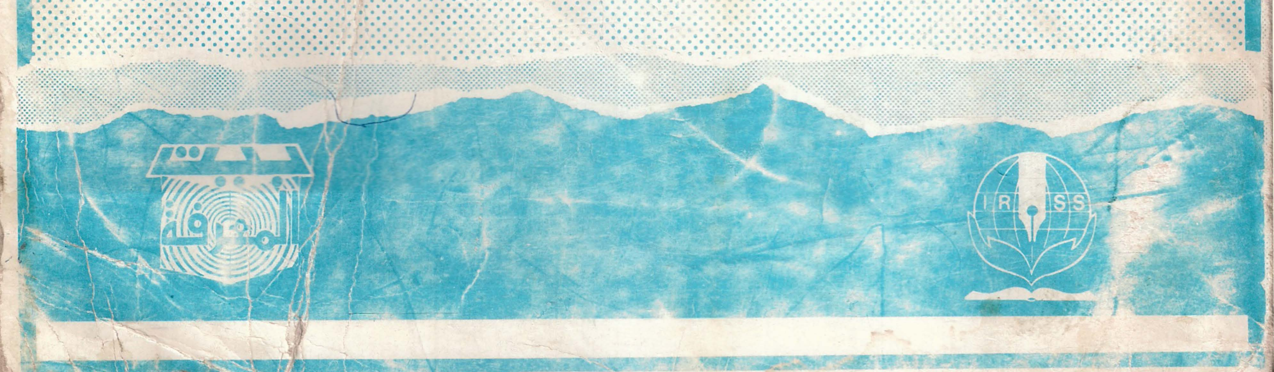
دكتور حسن مكي

الحركة الإسلامية في السودان 69 - 1985م

(تاريخها وخطابها السياسي)



د. حسن مكى

الحركة الإسلامية فى السودان

١٩٦٩ - ١٩٨٥م

تاريخها وخطابها السياسى





بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى ١٩٩٠م

نهوضا بالمهمة التي نذر لها معهد البحوث والدراسات الإجتماعية ، نقدم للقارىء الكريم هذه الدراسة التي أعدها الدكتور حسن مكي محمد أحمد عن الحركة الإسلامية في السودان خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥ م .

ويأتي هذا الكتاب كنتاج لصلات التعاون المثمر بين إدارة المعهد ومؤسسة بيت المعرفة للإنتاج الثقافي . وهو تعاون لولاه لتأخر صدور هذا الكتاب كثيرا وإنا لنرجو أن تتطور تلك الصلات وتترسخ من أجل مزيد من العطاء والإنجاز.

وإذ نقوم بنشر هذا الكتاب أو غيره ، فإنه لابد من التنويه إلى أن ذلك لايعني بالضرورة تعبيرا عن وجهات نظر تتبناها إدارة المعهد في هذا المجال أو ذاك . وليبق رائدنا في كل الأحوال إثراء الحياة الفكرية والثقافية في بلادنا وتطوير تقاليد للبحث والدرس نحن في أمس الحاجة إليها.

الناشرون

معهد البحوث والدراسات الاجتماعية
تلفون ٧٩٢٦٩
تلكس : عاصمة ٢٢٠٠٩
ص . ب ٥٠٢٥ الخرطوم
عمارة ابراهيم عبد الوهاب
شارع الحرية ـ الطابق الرابع

بيت المعرفة للانتاج الثقافى
عمارة محمد حسين على
الطابق الثانى شقة ٤٧ أمدرمان
السودان ت ٥٦٣٠٨ ـ ٥١٤٥٩
تلكس ٢٢١٦٧ تاتا
ص . ب ٤٦٠٨ الخرطوم


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

لا يماري أحد في أن حركة الاسلام على اختلاف أشكالها وتباين أهدافها الجزئية واتساع نطاقها الجغرافي قد أصبحت ظاهرة لافتة للنظر لما لها من أبعادٍ ثقافية وسياسية واجتماعية، لا فقط على المستويات المحلية والاقليمية، وإنما كذلك على الصعيد العالمي الى درجة توشك معها أن تهز كثيراً من المعادلات المستقرة في النطاق السياسي. وما ثورةُ إيران وجهادُ الشعب الافغاني وانتفاضة الجماهير في فلسطين وتحركات الجماعات والتنظيمات الاسلامية هنا وهناك إلا العلاماتُ الأبرزُ على حركةِ الأمة بكيانها الأوسع للتعبير عن أصالتها والتحقق بهويتها واحتلال موقعٍ متقدم بين أمم الدنيا وشعوبها، تستعيد من خلاله هيبتها التاريخية وتنهض بدورها الرسالي تجاه الانسانية.

وهي من قبلُ ومن بعدُ حركةٌ تروم إحداث تغيير للواقع وإعادة بنائه وصياغته صياغة جديدة وفق رؤية إسلامية أصولية.

وبقطع النظر عن الأسماء واللافتات التي تحملها حركات الصحوة في الساحة الاسلامية فإنها أصبحت موضع رصدٍ ودراسةٍ وتحليلٍ من قبل جهاتٍ متعددة لعلّ أهمها دوائرُ البحث وأجهزة الاستخبارات في البلاد الغربية، وهو اهتمامٌ يخدم الى حدٍّ بعيد مراكز القرار السياسي في تلك البلدان في سياق تعاملها مع البلاد الاسلامية.

والملاحظ أن مراكز البحث والدراسات في العالم الاسلامي وخاصة في المنطقة العربية لا تكاد تستقل في مناهجها وأغراضها في دراسة ظاهرة الصحوة عن تلك السائدة في دوائر الغرب، بل إن العديد منها يتعامل مع المسألة الاسلامية في اطارها الحركي بكثير من روح الشك والريبة والاتهام، مما يؤدي في النهاية الى إساءة فهمها، أو حتى عدم فهمها على الاطلاق.

ومهما كان، فإنه لم يتح لحركة الصحوة الاسلامية في السودان من البحث المتقصي والدراسة العلمية المتأنية ما يكافئ وقعها السياسي والثقافي والاجتماعي على بنية المجتمع السوداني وما تنطوي عليه من احتمالات مفتوحة

على المستقبل، سواء كان نلك من لدن دارس موال أو ناقد معاد أو باحث محايد، سوى محاولات أولية غالبا ما تتسم بالعمومية أو قد يعيبها إما نقصٌ في التوثيق أو بساطةٌ في التحليل أو الاثنان معاً. وفي كل الأحوال يبقى الموضوع بكراً يحتاج لتضافر الجهود العلمية بغية تجليته.

ولئن أمكن اعتبار الكتاب الذي بين أيدينا استكمالا لما قدمه المؤلف من قبل في كتابه "حركة الاخوان المسلمين ١٩٤٦ - ١٩٦٩م" إلا أنه يمتاز عليه بأنه أكثر نضجاً وتكاملاً سواء من حيث الشمول والاستيعاب للقضايا والموضوعات المدروسة، أو من حيث المادة والوثائق التي توفر عليها البحث، أو من حيث المنهج التحليلي والتركيبي الذي استخدمه المؤلف في بناء صورة الحركة الاسلامية وفق منظور تاريخي يأخذ بعين الاعتبار السياق الاقليمي والعالمي الذي تطورت من خلاله، مضافاً الى نلك كله رؤية تشريحية نقدية تبنتها الدراسة مشفوعة بالعديد من المقترحات الجريئة من أجل مزيد تكاملٍ للحركة سواء على مستوى غاياتها ومقاصدها، أو على مستوى مناهجها ووسائلها، أو لى مستوى مجال عملها ونطاقه.

والله تعالى نسأل أن يثيب المؤلف الفاضل على ما بذل من جهد وأن ينفع به ربه، وهو المستعان والمحمود بالحق أولا وآخراً.

محمد حسين الخضر
بيت المعرفة للإنتاج الثقافي

أمين حسن عمر
معهد البحوث الإجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى أهله وسلم.

استحث نفر كرام همتي للقيام بهذه الدراسة، تكملة للدراسة السابقة التي اعددتها عن (تاريخ حركة الاخوان المسلمين في السودان ١٩٤٦ ـ ١٩٦٩)ومواصلة لجهود توثيق تاريخ الحركة الاسلامية في السودان،والتي ظلت حاضرة على كافة الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية،ليس في السودان فحسب،بل على امتداد عالم المسلمين الكبير. إلا أن هذا الحضور لم يشفع لها عند الدارسين والكاتبين لتناولها بالدراسة الجادة والتحليل الموضوعي،كما فات على الاسلاميين متابعة هذا الحضور بالدراسة والتحليل، مما يعرض الحركة وتراثها للضياع والتشويه، لا سيما في هذا الوقت الذي تتداعى فيه الأمم على السودان مستهدفة خصوصيته الإسلامية وثقافته العربية وحركته الاسلامية. ولعل موضوع الحركة الاسلامية جدير بالدراسة لأنه يتعلق بحركة الصحوة الاسلامية التي أصبحت حديث العالم ولأنه يتعلق بحركة جماعة تداعت لنصرة الدين ولأن رابطة الجماعة قامت على الأُخوة الاسلامية،ولأن مكونات الجماعة تعتقد ان مبادئ الجماعة ومناهجها كفيلة بتنزيل معاني الدين في الواقع المعاش محققة خيري الدنيا والآخرة لمجتمعها،وكذلك لالتزام عضوية الجماعة بأخلاق الاسلام واستعداد هذه العضوية لأن تنذر وقتها ومستقبلها ونفسها في سبيل نصرة مبادئ الجماعة والتمكين للدين في وقت تضاءلت فيه قيمة الدين في المجتمعات الغربية. فحيث كان فقط ٢٪ من سكان المجتمعات الغربية يدينون باللادينية في عام ١٩٠٠م ارتفعت هذه النسبة لتصبح في عام ١٩٨٨م ٨ر٢٠٪ كما أصبحت الغالبية ليس لها من الدين الا الاسم. (١)

اجتهدت هذه الدراسة في أن تبعُد عن المنحى الدفاعي، إذ لم تكتب هذه الدراسة لتمجيد الحركة الاسلامية وإضفاء ما ليس لها عليها،وانما قصدت الدراسة أن تتبع مسار الحركة في مختلف ظروفها وساعات إحنها وعلوها ولحظات ضمورها وانتشارها متعرفة على المشاكل ومتعرضة للقضايا ومثيرة للأسئلة التي تعين على تحليل الظروف

واستكناه الدوافع في محاولة للتعرف على الحركة الاسلامية بما هي حركة تهم أفراد العاملين، ومستخلصة الدروس التي تهم الاسلاميين وعلى الأخص السودانيين منهم. كما قصدت الدراسة أن تضع الحركة الاسلامية في موضعها من تاريخ السودان وتاريخ المسلمين، كذلك حاولت الدراسة أن تستجلى وضع الحركة الإسلامية في ميزان التجديد الإسلامي.

ولعل مما يزيد أهمية هذه الدراسة، انها تأتي في وقت تمر فيه الحركة بتغيرات عميقة ولحظات تمايز تاريخي،ولحظات التمايز فواصل فارقة في تاريخ الحركات، اذ إما أن تشع استجابة الحركة في متابعة ترقياتها مستكملة مهامها،فتصبح بذلك قوة مؤثرة باستمرار في حركة التاريخ،مشكلة إياه على ضوء خطابها، مما يعني وقوع ما يعرف بالتجديد او الاصلاح او النهضة،أو أن يجمد تطور الحركة عند مرحلة معينة وتضعف استجابتها للتحدي المعاكس فتنكفئ على ذاتها وتصبح أسيرة لأطرها ورهينة لظروف الضغط مما يسمح بتجاوزها، فتتحول الى ظاهرة ماضوية أكثر من كونها قوة مستقبلية. وتكاد دورة حركة التاريخ ان تتأهل لاستقبال نتاج تجربة هذا المخاض الرهيب الذي تمر به الحركة الاسلامية في السودان.

ترد هذه الدراسة في تسعة فصول قصيرة باستثناء الفصل الذي طال نسبة لتغطيته فترة زمانية طويلة حافلة بالأحداث والمتغيرات.وتقع التسعة فصول في ثلاثة مباحث، حيث تكوِّن الفصول الخمسة الأولى مبحثاً مستقلاً يتعلق بالتطور التاريخي للحركة الاسلامية في إطار حركة تاريخ السودان والقوى التي أسهمت في تشكيل السودان في الفترة (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥م).أما الفصول الثلاثة التي تلت ذلك (الفصل السادس والسابع والثامن) فتكوِّن مبحثًا يتعلق بالتطور التنظيمي والفكري ورؤى الحركة الاسلامية الفكرية والسياسية والاجتماعية،فهو مبحث يتعلق بالحركة في خاصّة تكوينها وفحوى خطابها بعيداً عن معاركها وصراعاتها مع الآخرين. أما المبحث الأخير ـ الفصل التاسع ـ فيرد فيه عدد من الوثائق التي ظلت خارج نطاق التداول وتم اختيار هذه الوثائق لأنها ذات مغزى في تطور الحركة.

ركز الفصل الأول من الدراسة على العامل المصري في انقلاب مايو ١٩٦٩م، واختارت الدراسة أن تبني قصة قيام نظام صغار الضباط باستخدام نظرية التداخل المصري ـ السوداني، لأن القوة التي قامت باستلام السلطة بواسطة حركة عسكرية لم تكن مؤهلة وحدها لقيادة ذلك التغيير،بل وربما لم تكن متفطنة لمغزى هذا التغيير محلياً واقليمياً وعالمياً.واستصحبت الدراسة أن نظام الضباط جاء يمثل استجابة جزئية لاحقة لانهزام الثورة المصرية امام اسرائيل في يونيو ١٩٦٧م،وعادت هزيمة النظام المصري لتصبح انتصاراً غربياً (يهودياً مسيحياً) على حركة المجتمعات الاسلامية المتدثرة براية الوحدة العربية والعروبة العلمانية (الناصرية وشعاراتها التقدمية). جاء

الرد العربي (ثورة مايو السودانية وثورة الفاتح الليبية) في وقت تأهبت فيه مصر الناصرية لمعارك حرب الاستنزاف التي تطلبت تأمين خطوط مصر الخلفية. كما استقصت الدراسة في هذا الفصل طبيعة القوى التي أسهمت في قيام نظام مايو (ضباط احرار، ناصريون، اشتراكيون عرب، شيوعيون.. الخ).

أما الفصل الثاني فقد تتبع موقف الحركة الاسلامية من هذا التغيير (الرفض الحازم)،كما تتبع تطور صراع الحركة الاسلامية مع هذا التغيير (المجابهة المستمرة)، والتي تمثلت في توزيع المنشورات وتسيير المظاهرات والثبات في السجون وتصعيد المعارضة داخل وخارج السودان والدخول في التحالفات مع كل الكيانات الوطنية، وانتهاءً بالقتال على نحو ما حدث في معركة الجزيرة أبا الفاصلة. ويتتبع الفصل الثالث صراع مكونات نظام الضباط وصراع نظام الضباط مع الحزب الشيوعي وانقسام الحزب الشيوعي،مما أدى الى انقلاب يوليو ١٩٧١م الذي بإحباطه تم القضاء عملياً عى الحزب الشيوعي في السودان. أدى انتصار نظام الضباط على الكيانات الاسلامية قديمها وحديثها، بقهرهم للأنصار واستئناسهم للختمية ومحاصرتهم التامة للحركة الاسلامية الحديثة،ثم قضائهم بعد ذلك على الحزب الشيوعي،إلى استئساد نظام الضباط محلياً مما سهّل على الضباط تلمُّسَ درب المشروعية الدستورية وما فيها من مواثيق ومؤسسات سياسية وكيانات جماهيرية،حيث جاءت رئاسة الجمهورية لتحل محل مجلس الثورة وتأسس مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي. وفي إطار هذه التحولات الكبيرة يبدأ الفصل الرابع مع ولادة الحركة الاسلامية من جديد في انتفاضة شعبان التي اجّجت معاني حركة الصحوة الاسلامية وسط الشباب - على الأخص الطلاب - كما أسهمت انتفاضة شعبان في إعطاء مشروعية سياسية للجبهة الوطنية مما مكّنها من الحصول على دعم ومساندة ليبيا،التي فتحت معسكراتها لتدريب عناصر الجبهة على مختلف استخدامات السلاح، وإقامة سلطة الجبهة الوطنية.. مما استدعى حسم قضية الاتفاق على نصوص ميثاق الجبهة الوطنية، وتلاء المصادقة على ميثاق الجبهة القيام بحركة يوليو ١٩٧٦م الشعبية التي مهدت لحركة المصالحة الوطنية،وذلكم موضوع الفصل الخامس، الذي يتتبع تطور نظام الحكم المايوي في اتجاه المصالحة بطرحه لبرنامج الولاية الثانية وفتحه لخط اتصال مع بعض العناصر الاسلامية في المملكة العربية السعودية حتى توج ذلك بلقاء السيد الصادق المهدي بالرئيس نميري.وتُناقِش الدراسة كذلك استقبال واستجابة جموع الأنصار في معسكراتهم في اثيوبيا وليبيا للمصالحة،وكذلك تُناقِش وقعَ المصالحة على الاسلاميين داخل وخارج السودان وجهود الاسلاميين في تطوير حركة المصالحة الى علاقات مشاركة وتحالف مرحلي الى أن توجت جهودهم بحركة تطبيقات القوانين الشرعية والتي بلغت قمتها في تصفية حركة محمود محمد محمد طه.وتعرج الدراسة بعد ذلك الى انتكاسة

توجهات النظام الاسلامية وجموده عن الرقي بحركة تطبيقات القوانين الشرعية ثم نكوص النظام عن مقتضيات التزامه الاسلامي كما بدا في حركة تهجير الفلاشا واستسلامه لضغوط الادارة الامريكية القاضية بفض تحالفه مع الحركة الاسلامية وتقويضه لمؤسسات المال والدعوة الاسلامية مما أسهم في خلق الظروف التي أدت لتقويض نظام الرئيس نميري في انتفاضة رجب بشقيها المدني والعسكري.

أما المبحث الثاني والمتعلق بطبيعة الحركة وتطورها الداخلي وطبيعة خطابها الفكري والسياسي وحجم النجاح والازدهار والكسب الذي أصابته في الحقبة المايوية فيبدأ بالفصل السادس الذي يتخصص في تتبع التطور التنظيمي للحركة الاسلامية منذ أن كانت ميزانيتها لا تتجاوز مئات الجنيهات-"في ظروف ما بعد الانقلاب المايوي مباشرة"-الى ان صارت حركة سياسية شعبية ذات واجهات ثقافية واجتماعية واقتصادية وقدرات على تكييف سياسات النظام في فترة خمسة عشر عاماً من العمل الدؤوب. ولا يفوت على الدراسة ان تستعرض اوضاع التقلص والجمود التي سادت في الحركة الاسلامية في الفترة ٦٩ - ١٩٧٢م وما أعقب ذلك من نشاط وازدهار ٧٣ - ١٩٧٤م،ثم ما تلا ذلك من محاصرة وضغوط،وما أعقبه من انفراج وحيوية وتفتح قاد الى توسع وانتشار.. مما هيأ الحركة لدخول مرحلة الانطلاق.. وأدى جزئيا للخصام والفصام مع نظام الرئيس نميري، كما يستقصي الفصل كم ونوع الأداء وحجم الانجاز على مختلف الأصعدة من أسر مفتوحة ومسيرات جماهيرية الى نمو الاشتراكات والواجهات ومضاعفة الاعداد وعلاقات الداخل والخارج.

أما الفصل السابع فيرصد التطور الفكري والثقافي للحركة ويرصد كذلك مواعين ذلك التطور في الكلمة المنشورة من اصدارات ومنشورات ورسائل وكتب وكذلك في مجال الكلمة المسموعة من أشرطة تسجيل.. وأجهزة مرئيات وسمعيات "فيديو وخلافه" .. وتنتبه الدراسة الى ان خطاب الحركة الفكري والثقافي على اتساعه إلا انه لم يتسع بعد مستجيباً لخصوصية المجتمع السوداني وقضايا الدولة الحديثة وشكل الدولة الاسلامية ووظائفها.. كما انتهت الدراسة الى خلوّ خطاب الحركة من محاولات لتأصيل فقه العقيدة مع حاجة المجتمع السوداني لهذا الضرب من الفقه التصوري لعقيدة الاسلام وعزت ذلك الى تهيب الحركة وخوفها من ان تنزلق في متاهات الجدل العقدي الذي قسّم الأمةَ الى "سنة ومعتزلة الخ.." واتصل بنقاش الفصل السابع ما ورد في الفصل الثامن عن رؤية الحركة لمشروع الانبعاث الاسلامي والكيفية الممكنة لنقل الحركة الاسلامية من حركة محكومة الى حركة

حاكمة تهيمن على جهاز الدولة وتُصرِّف اوضاع السلطة السياسية.وخلُصت الدراسة إلى أن خطاب الحركة لم ينضج في هذه القضية وأنّ الحركة الاسلامية أهملت التصدي لدراسة المؤسسة العسكرية والتمعن في أثر الجيوش في بنية الدولة العلمانية "الاسلامية" وتعاملت مع ذلك بسطحية.واتصل بنقاش ذلك أوضاع التمكن والتأصيل السياسي في مجتمع فقير ومتخلف تربطه علاقات تبعية ومديونية للدول الغربية.. كما توجد به أقليات عرقية رهنت نفسها للقوى الأجنبية في وقت يمر فيه السودان بتحولات اقتصادية وتحركات سكانية وذبول في حركة الاسلام التقليدي مما يلقي بمسئوليات اضافية جسيمة على كاهل الحركة الاسلامية.

اقتصر المبحث الثالث-"الفصل التاسع"-على جملة من الوثائق التي تسهم في القاء الضوء على تطور الحركة الاسلامية.. منها خطاب المجموعة الانقسامية في الحزب الشيوعي السوداني والذي مهد لتفتت الحركة الشيوعية السودانية أقوى المنافسين للحركة الاسلامية على مستقبل السودان، مما سهّل على نظام الضباط القضاء على الحزب الشيوعي مما فتح "نظريا" آفاق العمل أمام البديل الاسلامي.. وتلا ذلك مجموعة المذكرات التي رفعها السيد/ عثمان خالد مضوي للعقيد معمر القذافي في محاولة لإيجاد أرض مقاومة للجبهة الوطنية هناك.. وتكشف هذه الوثائق عن تداخلات العمل السياسي الاقليمية كما تكشف أن الحركة الاسلامية بادرت لمخاطبة ليبيا في وقت كوّنت فيه العقليةُ الانصاريةُ مناعةً ضد نظام العقيد القذافي لتورطه في أحداث الجزيرة ابا .. والوثيقة الثالثة هي مذكرة السيد/ الصادق المهدي المرفوعة لرئيس الجمهورية حول انتفاضة شعبان.. والوثيقة الرابعة هي البديل الذي رفعه السيد/ الصادق المهدي لقيادة الجبهة الوطنية ويتضمن تصوراته ومقترحاته للسودان الجديد وتكشف الوثيقة عن التطور الفكري والسياسي للسيد/ الصادق في تلك المرحلة ورؤيته للحركة الاسلامية.. والوثيقة الخامسة-"نحو حركة اسلامية قومية"-تكشف عن التطور الفكري والسياسي الذي كانت تمر به الحركة الاسلامية كما مثّلت الوثيقةُ رؤيةَ الحركة للسودان البديل ومثلت كذلك الوثيقةُ ردَّ الحركة الاسلامية على مقترحات السيد/ الصادق حيث طرحت فكرة التكتل الاسلامي القومي كمخرج من نظام مايو .. والوثيقة السادسة هي ميثاق الجبهة الوطنية والذي هو مزاوجةٌ بين بديل السيد/ الصادق ومقترحات الحركة الاسلامية .. وكان من المأمول أن يصبح هذا الميثاق مرشداً ملزماً لسلطة الجبهة الوطنية إن نجحت مساعيها في وراثة نظام مايو.. والوثيقة السابعة هي المذكرات المرفوعة من السيد/ الصادق لعدد من قادة الدول بعد فشل حركة يوليو

١٩٧٦م في تحقيق مقاصدها،وتكشف كذلك عن التداخل الاقليمي لحركة السياسة السودانية.. والوثيقة الثامنة منشور السيد/ الصادق للأنصار لتسكين خواطرهم واطفاء التوتر الذي زرعته بعض العناصر في نفوسهم ضد عناصر الحركة الاسلامية التي كانت تشاركهم معسكرات التدريب في ارض المنفى مما يلقي الضوء على محاولات تفتيت اي تحالف مصيري بين الأنصار والاخوان.. والوثيقة التاسعة بيان السيد/ الصادق إبان عودته للسودان لتدشين مشروع المصالحة الوطنية.. والوثيقة العاشرة بيان مصالحة الشريف حسين الهندي مع النظام والذي بدا كأنه موجه ضد السيد/ الصادق المهدي.. والوثيقة الحادية عشر مذكرة الحركة الاسلامية التي رفعتها لقيادات نظام مايو في بدايات عام ١٩٨٣م عن قراءاتها لمآلات نظام الاحوال في الجنوب.. حيث انتبهت المذكرة في ذلك الوقت المبكر وقبل اعلان قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان الى نذر قيام حركة شيوعية جنوبية تدعمها الكنائس واثيوبيا والقوى الدولية لزعزعة استقرار السودان والقضاء على امكانيات الدمج القومي لقيام امة سودانية واحدة.. والوثيقة الأخيرة هي دستور الحركة الاسلامية الجديد والذي اجازه مجلس الشورى في فبراير ١٩٨٢م ثم المؤتمر العام ويكشف الدستور عن الآفاق الفكرية الجديدة التي ألمت بالحركة الاسلامية وهي تتابع ترقياتها السياسية والتنظيمية استعدادا لمرحلة الانطلاق..

والله الهادي الى سواء السبيل..

حسن مكي
الاربعاء ٢٨ رمضان ١٤٠٩ هـ
الموافق ٣ مايو ١٩٨٩
المؤسسة الاسلامية، ليستر، انجلترا.

المبحث الأول
{التطور السياسي} منظور تاريخي؛

الفصل الأول
البعد الاقليمي لانقلاب مايو (العامل المصري)

في السادس من يونيو ١٩٦٧م اتجهت قلوب وعقول السودانيين صوب القاهرة، لتتابع بحماس مشبوب بالقلق والانتظار البيانات العسكرية الصادرة من إذاعة صوت العرب والتي كانت تتخللها الأناشيد الحماسية وتدخلات الإذاعي الشهير حينها محمد سعيد بصوته الجهير داعياً الجماهير العربية لتدمير المصالح الامريكية في المنطقة.وقد خلّفت البيانات العسكرية الصادرة من اذاعات مصر انطباعاً بأن مصر على وشك الحاق هزيمة كاسحة باسرائيل ومحوها من الوجود،وما على الجماهير إلا الاحتفاظ بطاقاتها لتصرفها في احتفالات الفرح بتدمير اسرائيل ودخول تل ابيب.

وفي ٩ يونيو ١٩٦٧م، وعلى غير ما توقعت الجماهير،جاء صوت الزعيم المحبوب جمال عبد الناصر معلناً انهزام مصر (نكسة)،وأنهم كانوا يتوقعون الهجمة الجوية من الشرق ـ اسرائيل ـ ولكنها جاءتهم من الغرب إشارة للقواعد الامريكية في ليبيا..وختم عبد الناصر بيانه بعبارات مؤثرة معلناً استقالته وبأنه يتحمل كافة المسئولية فيما حدث وأعلن تكليف عضو مجلس الثورة السابق ووزير داخليته السابق كذلك وغير المحبوب زكريا محي الدين بأعباء الرئاسة. وما أن ختم عبد الناصر حديثه، حتى بدأت الجماهير تتحرك في اتجاه بيت عبد الناصر فيما يشبه الزحف من شدة الزحام. وسواء كان ذلك الزحف قد تم بعفوية او دُبِّر له بليل، إلا انه عنى تفويضا شعبيا جديدا لعبد الناصر. أدى ذلك التفويض الى رفع معنويات الزعيم وسحبه لاستقالته ونهوضه من جديد، مما مكّنه من فرض سيطرته على الدولة وجيشها المنكسر.

لم يكن السودان بعيداً عما يجري في مصر، إذ تابع السودانيون على مختلف أحزابهم وفئاتهم ما يجري بشغفه وتعاطف، وكانوا يستعدون كغيرهم ليوم الفرح الأكبر، وجمعت الحكومة السودانية الجمعية التأسيسية حيث القى رئيس الحكومة

محمد أحمد محجوب بياناً أعلن فيه إعلانَ الحرب على اسرائيل وحشدَ القوات السودانية لارسالها للميدان من غير اكتراث لانعكاسات ذلك على الأمن السوداني. ذلك أن دخول السودان الحرب ضد اسرائيل سيُطلِق يد الأخيرة في جنوب السودان - كما حدث لاحقاً - وعلى خطى محجوب جاءت كلمات د. حسن الترابي الأمين العام للجبهة الاسلامية الذي أعلن عن تجميد خلافاتهم مع مصر وموافقتهم على حشد كل الطاقات لمشروع الحرب وتحرير فلسطين.

وتحرّكت الخرطوم الرسمية في العواصم العربية لتأمين إعادة التضامن العربي وحشد إمكانيات العرب لدعم مصر ودول المواجهة الأخرى وتأمين الاتفاق على تخطيط عربي، مصيري جماعي. وأثمرت جهود السياسة السودانية الخارجية التي رعاها الرئيس المرحوم إسماعيل الازهري رئيس مجلس السيادة والسيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء بانعقاد مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في ٢٩ اغسطس ١٩٦٧م لمناقشة وضع استراتيجية مقاومة موحدة ضد اسرائيل. وعلى هامش المؤتمر، التقى الرئيسان عبد الناصر والملك فيصل(١) في منزل محمد أحمد محجوب، حيث اتفقا على نفض أياديهما من صراع اليمن وإعادة الجنود المصريين البالغ عددهم خمسين الف جندياً الى مصر قبل انقضاء شهر ديسمبر ١٩٦٧م،وانتهى مؤتمر القمة إلى صيغة لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيل - فيما عرف بلآت الخرطوم الثلاث - كما ألزم المؤتمرُ السعوديةَ والكويتَ وليبيا بتخصيص منحة سنوية مقدارها ٢٨٠ مليون دولار لمصر ومائة مليون دولار للأردن لتمكينها من الصمود.

عشية مجئ عبد الناصر لحضور مؤتمر الخرطوم طغى هتاف (نحن نناصر عبد الناصر) على امتداد طريق الرئيس من المطار حتى نزوله في قلب الخرطوم، مما رفع معنويات الرئيس المصري، الذي كان ملماً بأوضاع السودان، إذ قضى قرابة الثلاث سنوات في الخرطوم (٣٩ - ١٩٤٢) كما كان على يقين بنظرية حق مصر في السودان أو وحدة مصر والسودان (وادي النيل)،وكان عبد الناصر يستصحب كذلك ان مستقبل حربه مع اسرائيل يعتمد جزئياً على السودان، خصوصاً أن الطيران الاسرائيلي بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ اصبح مستأسداً في الأجواء المصرية وأصبحت مدن مصر وشعبها تحت رحمة

---

(١) اعتلى الملك فيصل بن عبد العزيز عرش المملكة العربية السعودية في عام ١٩٦٤م بعد ان أطاح بحكم أخيه الملك سعود الذي ذهب ليقيم في مصر. وقد اغتيل الملك فيصل في مارس ١٩٧٥م على يد أحد أمراء العائلة.وبرز الملك فيصل كداعية للتضامن الاسلامي أو التحالف الاسلامي، حيث زار ايران في نهاية عام ١٩٦٥م داعياً لتحالف ايراني/ سعودي ضد المبادئ المعادية للاسلام ودعا كذلك لذات الحلف في زيارته للاردن في يناير ١٩٦٦م كما تفاهم مع الرئيس النيجيري احمدوبيلو على ذات المعاني مما أكسبه عداء عبد الناصر الذي نظر لهذا التحرك بشك عميق واعتبره مجرد ترياق مضاد لحركة القومية العربية كما كان لهذا الصراع وجه آخر تجلى في حرب اليمن كما كان عبد الناصر نافراً من مظاهر الصداقة بين الملك فيصل وقادة الحركة السياسية في السودان (ازهري، محجوب، الامام الهادي، السيد الصادق، د. الترابي)

الطيران والمدفعية الاسرائيلية، وكان عبد الناصر يعلم أن عمقه الوحيد الباقي هو السودان إذ لا يمكن أن يُؤَمِّنَ النظامُ الملكي الليبي الذي يستضيف قاعدة هويلس العسكرية الامريكية على طائراته وامداداته كما لا يرقى التداخل المصري - الليبي الى درجة التواصل السوداني - المصري.

لم يكن عبد الناصر راضياً عن نظام الأشياء السائد في السودان، إذ لا يمكن الاعتماد على التركيبة السودانية الحاكمة بتقلباتها وأزماتها في ظروف معركة مصير مصرية تتطلب تعبئة الموارد والامكانيات. اتجه تفكير عبد الناصر الى ايجاد ارضية سياسية ثابتة في السودان تحتمل أعباء تطور حركة الصراع مع اسرائيل وتريحه من ثلاثية النظام السوداني (الديمقراطية والاسلام وحزب الأمة)، وما فيها من جبهة ميثاق وتلويح بالدستور الاسلامي كما لم يكن عبد الناصر على ثقة في الازهري وقد رآه يعطي ظهره لمصر ويرفع علم الاستقلال.

شرعت الادارة المصرية في نسج خيوط السيطرة على السودان، مستفيدة من الوجود المصري المنتشر في الساحة السودانية وامتداداته من تنظيم للضباط الأحرار داخل القوات المسلحة(٢). وقد وَفَّر الوجود المصري (اقتصاديا بنك مصر وفروعه الست، وثقافياً البعثة التعليمية والصحافة الممولة من قبل مصروسياسياً قيادة طائفة الختمية ومجموعة الناصرين واليسارين) تنسيقَ حركة الانقلابيين. كما أفاد الانقلابيون من استحكام ازمات السودان السياسية التي تجلت مظاهرها في:

١) حل الحزب الشيوعي اسما (٣)، بينما سيطرت عناصره على الحركة النقابية وتجمعات المهنين وخطاب الاعلام وحركة الشارع السياسي.

٢) الصراع داخل حزب الأمة وانقسام الصفوة العلمانية المهيمنة على الحزب ما بين مؤيد للامام الهادي ومناصر للسيد الصادق.

---

(٢) تعود جذور تنظيم الضباط الأحرار الى التنظيم الفضفاض الذي أقامه الأخوان عبد الرحمن كبيدة ويعقوب كبيدة على نمط تنظيم الثورة المصرية. فشلت اولى محاولات هذا التنظيم الانقلابية في ١٤ يونيو ١٩٥٧م ثم دخل التنظيم تحت الارض ليطل برأسه مرة أخرى في محاولة صغار الضباط التي كان الرشيد الطاهر طرفاً فيها (محاولة علي حامد ويعقوب كبيدة في نوفمبر ١٩٥٩) كما قاد التنظيم حركة تمرد جوبا في ديسمبر ١٩٦٥م والتي جاءت في أعقاب حل الحزب الشيوعي السوداني وتبع ذلك محاولة انقلاب الملازم خالد الكد الفاشلة في ديسمبر ١٩٦٦م ويبدو ان خالد ذاته لم يكن واعياً بانه مجرد حلقة من حلقات تنظيم يضم الشيوعيين والبعثيين والقوميين ويتحلق حول نميري وفاروق حمد الله وإن كان التنظيم يخضع للاشراف المباشر للاستخبارات المصرية ويستخدم امكانيات الحزب الشيوعي الذي تولى اصدار نشرته المسماه (القوات المسلحة) منذ عام ١٩٦١م.

(٣) بلغ التأزم قمته في عام ١٩٦٧م، حينما رفضت الحكومة الاستجابة لقرار القاضي صلاح حسن الذي قضى ببطلان اجراءات حل الحزب الشيوعي مما ادى الى استقالة بابكر عوض الله رئيس القضاء والذي كان شديد الولاء لمصر وشديد البغض لمجمل التوجه الحضاري لحركة السياسة السودانية صوب تقنين الدستور الاسلامي، كما كان كارهاً للازهري الذي تخاذل عن التمسك بشعار الوحدة مع مصر. ومع استقالة بابكر عوض الله اخذت الصحف اليسارية في تمجيده كما برز اسمه كمرشح لرئاسة الجمهورية ولم يك ذلك سوى تمويه لفرض اسمه في الشارع السياسي وكجزء من التحضير النفسي للحركة الانقلابية.

٣) تشرذم الصفوة العلمانية في الحزب الاتحادي الديمقراطي ما بين موالاة السيد اسماعيل الازهري ومناصرة الختمية (محمد عثمان الميرغني وعلي عبد الرحمن الخ) وركوب مراكب اليسار (صالح محمود اسماعيل، محمد توفيق) الخ.
٤) تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية واشتداد حرب الجنوب التي أخذت تظهر فيها الأيادي الاسرائيلية وانعكاس ذلك على أداء القوات المسلحة التي كانت متذمرة من اكتفاء السياسيين بخرطومهم تاركين اياهم يجالدون أهوال الجنوب.

اشتد نشاط الضباط الأحرار منذ بداية عام ١٩٦٧م وفي اكتوبر ١٩٦٨م عقد رهطٌ من هؤلاء الضباط اجتماعا نظمه الرائد معاش فاروق عثمان حمد الله والذي فُصِل في احداث تمرد جوبا ديسمبر ١٩٦٥م (٤). ومثّل فاروق حلقة الوصل مع العقيد جعفر نميري الذي كان يقود الحلقة الأساسية لتجمع الضباط الأحرار،كما شارك في الاجتماع المقدّم بابكر النور والذي كان جزءاً من تنظيم الضباط الشيوعيين بالاضافة الى الرائد صلاح عبد العال مبروك الذي نُظِر اليه كممثل للناصريين. كان هذا الاجتماع جزءاً من التدبير السياسي الكبير للقضاء على الديمقراطية وكانت خيوط هذا التدبير تجمع عند كل من العقيد جعفر نميري وبابكر عوض الله،وقد استفاد هذا الأخير من رفع اسمه كمرشح لرئاسة الجمهورية من قبل القوى التقدمية مما منحه تغطيةً لمواصلة جهوده في التنسيق ما بين فصائل تجمعات اليسار. وابتداءً من ديسمبر ١٩٦٨م بدأت تتبلور جبهة "يسارية" عريضة" اجتمع في صفوفها الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية الاشتراكية وحركة القوميين العرب والناصريون واتحاد نقابات عمال السودان برئاسة أمين الشبلي ونجوم اليسار. لم يُبدِ الشيوعيون حماساً للمنهج الانقلابي،وفي الواقع لم يكونوا متعجلين للقضاء على النظام الديمقراطي لأن نموهم أفاد من عجز وفشل النظام المتداعي، وكانوا يسيطرون على واجهات العمل النقابي وجماعات الضغط (اتحاد عمال السودان-الشفيع احمد الشيخ والحاج عبد الرحمن، اتحاد المزارعين-الأمين محمد الأمين ويوسف احمد المصطفى، اتحاد نساء السودان-فاطمة احمد ابراهيم، نقابة المحامين امين الشبلي، نقابة الأطباء طه بعشر، اتحاد طلاب جامعة الخرطوم دورة عبد العظيم حسين، اتحاد طلاب جامعة القاهرة الفرع.. الخ)،كما ارتفع صوتهم في مجلس النواب بفوز عبد الخالق محجوب في دائرة ام درمان الجنوبية بالاضافة الى سيطرتهم على وسائل الاعلام عبر مطبوعاتهم-جريدة الايام، اخبار الاسبوع، الطليعة، صوت المرأة.. الخ.

ومهما يكن موقف الحزب الشيوعي الا انه وجد نفسه في بدايات عام ١٩٦٩م مدفوعاً في اتجاه المشاركة في انقلاب عسكري، وقد أدى تدافع الأحداث في الجبهة

---

(٤) انظر: Tin Niblock,Class Power in Sudan , the Dynamic of Sudanese Politics 1898 - 1885, Essex, England. 1987. pp 237.

المصرية وضغوط تحريك حرب الاستنزاف، حيث خططت الادارة المصرية ان تدخل في مشروع حرب الاستنزاف بعد الفراغ من تأمين الجبهة السودانية ثم الليبية مؤقتة لذلك بحلول الذكرى السابعة عشر للثورة المصرية (٢٣ يوليو ١٩٦٩). وبينما كان الانقلابيون يضعون اللمساتِ الأخيرةَ لمشروعهم الانقلابي، انشغل الاخوان المسلمون بترتيبات انعقاد مؤتمرهم التأسيسي، حيث انشغلت القاعدة بتقصي وتحري أسباب الخلاف ما بين تيار التركيز على التأصيل التربوي والتيار الداعي لتكثيف الانتشار السياسي.. بينما غابت أجندة المؤتمر الذي انعقد في ١٥ ابريل ١٩٦٩م قضايا الوطن وأمنه واقتصاده. جدد المؤتمرون ثقتهم في د. حسن الترابي حيث أعيد انتخابه أميناً عاماً لتنظيم الاخوان المسلمين وبالتالي أن يظل ثابتاً كامين عام لجبهة الميثاق الإسلامي، وعنى ذلك حل إشكالية علاقة التنظيم الداخلي بجبهة الميثاق ومباركة توجهات تكثيف الانتشار السياسي، إلا أن الحركة الاسلامية كانت متأخرة في مسابقتها للّحاق بحركة التطورات السياسية. ففي وقت كان الانقلابيون يستعدون لاجراء جراحة سياسية شاملة تحيط بأوضاع السودان (أحزاباً وقضايا وعلاقات وأشخاصاً)، انكفأت الحركة على قضايا هموم التأصيل الداخلي، لذا كانت الحركة الاسلامية أبعد ما تكون عن الاستعداد لمواجهة داعي التحدي الخارجي وصنوه الداخلي.

لم تكن مهمة الانقلابيين بالصعبة إذ كانت الحكومة الائتلافية الرابعة التي رأسها السيد محمد أحمد محجوب والتي جاءت بعد انتخابات حل الجمعية التأسيسية في ابريل ١٩٦٨م والتي عقدت اول اجتماع لها في ٢٧ مايو ١٩٦٨م مكوّنة من تسعة وزراء اتحاديين وخمسة وزراء من حزب الأمة جناح الهادي واثنين يمثلان جبهة الجنوب. وكان المحجوب يشعر بأن الارض تهتز من تحته وان بقاءه مرهون ببقاء الآلة الانقسامية في حزب الامة. وفي نوفمبر ١٩٦٨ تراكمت عليه الضغوط واصيب بنوبة قلبية نُقِل على اثرها إلى لندن للعلاج حيث انقطع اتصاله لمدة ثلاثة اشهر بالسودان. وحينما عاد غافلا وجد ان على رأس الاجندة بعد مصالحة الهادي والصادق الاطاحةَ به. وفي ١١ ابريل ١٩٦٩م تم اعلان توحيد حزب الامة وعمَّت مظاهرُ الفرح الأنصارَ الذين خرجوا هاتفين (البلد بلدنا ونحن اسيادها.) غافلين عن الجنين الذي هو في آخر مراحل التَّشكُّل والتكوين. أما الجمعية التأسيسية فقد كاد أن يتكامل أمر نوابها على اجازة دستور دائم في مرحلة القراءة الثالثة ينص على الصيغة الرئاسية لحكم الدولة والشريعة الاسلامية كمصدر للقوانين.

يتطلب العملُ العسكري الناجحُ لاستلام السلطة السياسية دقةَ التنظيم ودقةَ اختيار القيادات البديلة ومواءمةَ الخطاب السياسي وملامسته لقضايا الناس والتتابعَ والنفاذَ في اجراءات استلام السلطة حتى لا يعطيَ الانطباعَ بوجود ثمة فراغ، بالاضافة الى عنصري استحكام الأزمة السياسية في التوقيت الملائم.. وكسر شوكة النظام القديم ولا

يبقى بعد ذلك إلاّ عنصر التوفيق، ولله الامر من قبل ومن بعد. ولا خلاف ان أكبر محرك للجيوش-كغيرها من القطاعات-انما يتعلق بالقضايا التي تمس كيانها كجيش (مرتبات افراده وأوضاعهم الاقتصادية وامتيازاتهم واعداداهم وتدريبهم، ومدى احساس افراده بانتمائهم للنظام ومصداقية النظام ونصرته لهم). وكان الجيش يشعر منذ عام ١٩٦٨ انه اصبح وفي واد والسياسيون في واد آخر. وفيما كان العسكريون يلمسون انهيار الأمن في الجنوب، كان السياسيون مرهونين للخرطوم وغنائمها وصراعاتها مما أدى لشعور عام بالضياع وسط العسكريين بأنهم ضحايا لصراع الخرطوم وغفلتها. وبما ان العسكريين يفضّلون ألا يمشونها وحدهم، فقد وجدوا في اليسار خير حليف. وحقيقةً لم يكن العسكريون وحدهم يسعون للاستحواذ على السلطة اذ أن السيد الصادق المهدي نفسه نشِط في الاتصال بقيادات الجيش عقب واقعة حل الجمعية التأسيسية في فبراير ١٩٦٨م، والتي كانت انقلابا مدنيا على حكم الدستور، وافتقر فقط لأن تزينه الدبابات. كما ان الجمعية التأسيسية الجديدة افتقرت لعنصر السياسيين المجددين من أمثال السيد الصادق ود. الترابي وغيرهم من الفعاليات الجديدة مما قلل دورها حتى كسوق للكلام، وانحصرت حركة الحياة السياسية في الرسميين مما اضعف عقيدة الكثيرين في الديمقراطية.

في يناير ١٩٦٩م، وبتمويل من الاتحاد السوفيتي، عُقِد في الخرطوم مؤتمرٌ للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية وشعب جنوب افريقيا، حضره مائتا عضوٍ يمثلون خمسين قطراً وست حركات تحرير افريقية. وقرر المؤتمرُ إقامةَ لجنة تعبئة دائمة مقرها القاهرة للتنسيق بين حركات التحرير وتكثيف المنح الدراسية لجامعة صداقة الشعوب التي دشنها خورتشوف في موسكو، وزاد هذا المؤتمر من زخم المد اليساري في السودان كما جلب المؤتمر واجهاتِ العمل اليساري العالمي من منظمات شبيبة واتحاد عالمي للمرأة واتحاد عمال عالمي وغيرها. وبينما كان اليسار يسجل حضوراً سياسياً متزايداً على الساحة السياسية بدت الحكومة عاجزة لا تملك اي جديد وتعافى رئيس الوزراء من مرضه ليستعد لممارسة دوره كمواطن عادي. وفي ٢٤ ابريل ١٩٦٩م أعلن محجوب استقالته لمجلس الوزراء، وفي ٢٣ مايو ١٩٦٩م جددت قيادتا الختمية والأنصار مباركتهما للجمهورية الرئاسية في اطار دستور اسلامي (٥)، كما سافر في ذات اليوم وفد من كبار الضباط للخارج للتوقيع على عدد من الاتفاقيات العسكرية. وفي صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩م استلم تنظيم الضباط الأحرار السلطة في البلاد معلناً قيام جمهورية السودان الديمقراطية التي وضعت في قائمة اولوياتها تصفيةَ الحزبية والطائفية وتنفيذَ ميثاق ثورة اكتوبر السودانية الاشتراكية..

استهلت الاذاعةُ السودانيةُ يومَها بالموسيقى العسكرية ثم البيانات الصادرة من

---

(٥) Gabriel R. Warburg, Islam in Sudanese Politics in Michael Curlis, Religion and Politics in the Middle East. Westview press. U.S.A. 1981. pp. 310.

مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء المُوَجّهة من قبل العقيد جعفر محمد نميري رئيس مجلس الثورة والسيد بابكر عوض الله رئيس مجلس الوزراء. تضمن البيانُ رقم (١) ايقافَ العمل بالدستور المؤقت الصادر في نوفمبر ١٩٦٤م وحلّ الجمعية التأسيسية ومجلس السيادة ومجلس الوزراء ولجنة الخدمة العامة وجميع الأحزاب السياسية. أما الأمر الجمهوري رقم (٢) فقد ركز على تعريف الأعمال العدوانية ضد الثورة وعقوباتها الرادعة والتي اندرج تحتها حتى التشهير باحد أعضاء مجلس الثورة أو مجلس الوزراء (٦).

جاء تشكيل مجلس الثورة على النحو التالي:

١) العقيد جعفر محمد نميري رئيساً لمجلس الثورة ووزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

٢) السيد بابكر عوض الله نائباً لرئيس مجلس الثورة ورئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.

٣) الرائد فاروق عثمان حمد الله عضواً بمجلس الثورة ووزيراً للداخلية.

٤) المقدم بابكر النور عضواً بمجلس الثورة.

٥) الرائد ابو القاسم هاشم عضواً بمجلس الثورة.

٦) الرائد أبو القاسم محمد ابراهيم عضواً بمجلس الثورة.

٧) الرائد خالد حسن عباس عضواً بمجلس الثورة.

٨) الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر عضواً بمجلس الثورة.

٩) الرائد مأمون عوض أبو زيد عضواً بمجلس الثورة.

١٠) الرائد هاشم العطا عضواً بمجلس الثورة.

لفت أعضاءُ مجلس الثورة بسمتهم وشبابهم وزيهم العسكري الموحَّدِ أنظارَ المواطنين حيث كان معظمهم في بداية الثلاثينات باستثناء الرئيس جعفر نميري الذي كان في التاسعة والثلاثين، بينما لم يكن بابكر عوض الله من جيلهم. كما أُعجِب الكثيرون بظاهرة تمكن ١٥ ضابطا و ٤٤٠ جنديا من اسقاط نظام يقوم على قاعدة حزبية وطائفية وعشائرية ومشروعية سياسية دون مقاومة تذكر.

أما مجلس الوزراء الذي طغى فيه اليسار فقد ضم فاروق ابو عيسى وزيراً للدولة لشئون الرئاسة ود. محي الدين صابر وزيراً للتربية والتعليم، د. موريس سدرة وزيراً للصحة، محجوب عثمان وزيراً للاعلام والارشاد القومي، مكاوي مصطفى وزيراً للتخطيط، د. محمد عبد الله نور وزيراً للزراعة والغابات، د. احمد الطيب عابدون وزيراً للثروة الحيوانية، د. أحمد الطيب عابدون وزيراً للثروة الحيوانية، مرتضى احمد

---

(٦) محمد محمد كرار، الحركة الوطنية والصراع مع مايو، مكتبة دار الفكر، الخرطوم ص ٤٠.

ابراهيم وزيراً للري، د. سيد احمد الجاك وزيراً للأشغال، موسى المبارك وزيراً للصناعة والتجارة، منصور محجوب وزيراً للخزانة، أبيل الير وزيراً للاسكان، جوزيف قرنق وزيرا لوزارة الجنوب، عبد الكريم ميرغني وزيراً للتجارة الخارجية والاقتصاد، خلف الله بابكر وزيراً للحكومات، أمين الشبلي وزيراً للعدل، طه بعشر وزيراً للعمل. بالاضافة الى علي صديق مديراً للبوليس، واحمد عبد الله العمرابي، مديراً للاذاعة، وعبد الله عبيد رئيسا لتحرير جريدة الاحرار الناطقة باسم الثورة.

وفي ٢٦ مايو ١٩٦٩تمت إحالةُ ٢٢ من كبار الضباط للمعاش كما تمّ فصلُ ثلاثين ضابطا آخر وترقية ١٤ ضابطا. وفي ٢٠ يونيو ١٩٦٩م جرى تعديلٌ وزاريٌ جزئيٌ انضم فيه عمر الحاج موسى وزيراً للدفاع ود. منصور خالد وزيرا للشباب والرياضةولم تنتبه القيادة الجديدة لأهم ثغرة في تكوين مجلس الوزراء والثورة حيث اختل فيهما التوازنُ العرقي إذ لم يكن هناك تمثيلٌ لأبناء غرب السودان وشرقه في المجلسين، مما دفع نميري لموازنة ذلك بتعيين محمود حسيب، وصلاح عبد العال مبروك،ولكن ذلك لم يؤد الى التوازن المطلوب حيث توالت الحركاتُ العنصرية التي شجعتها احيانا الجبهة الوطنية (سعد بحر، اسماعيل يعقوب، حسن حسين، محمد نور سعد، انس عمر).

وعلى صعيد الحركة الاسلامية لم يطُلّ المقامُ بالقيادة الاسلامية لكي تشرّع في مقاومة الحركة الانقلابية بعد تيقنها من:

١) ان المشروع الحضاري للانقلابيين يعاكس اسما ورسما المشروع الاسلامي ويجعل هناك استحالة مادية ليس فقط في تنفيذ المشروع ولكن كذلك في عرضه والسير به.

٢) صادر المشروع الانقلابي حق الحركة الاسلامية في العمل والدعوة واتجه بالسودان صوب الاشتراكية العلمانية وفتح البلاد امام التحرك الشيوعي.

فاجتمعت القيادةُ الاسلاميةُ على عجل في منزل السيد دفع الله الحاج يوسف حيث قررت مقاومةَ النظام وتعريتَهُ امام الرأي العام بوصفه محاولةً يساريةً شيوعيةً،وصدر المنشورُ الأول بأن كل أعضاء مجلس الثورة والوزراء "معروفون لدينا فرداً فرداً وانهم من الشيوعيين والمتعاطفين معهم".ولم تتمكن القيادة حتى من الاشراف على توزيع المنشور حيث تم اعتقال كل من د. حسن الترابي وصادق عبد الله عبد الماجد ويسن عمر الامام وعبد الرحيم حمدي وربيع حسن احمد ودفع الله الحاج يوسف وتبعهم في وقت لاحق محمد يوسف محمد، سليمان سعيد، مبارك قسم الله.

بلغ مجموع المعتقلين السياسيين ٦٤ سياسياً على رأسهم السيد اسماعيل الازهري رئيس مجلس السيادة، الذي لم يغفِرْ له كبرُ سنه عند بابكر عوض الله حيث وُضِع في سجن كوبر. وقد فُسِّرت هذه المعاملة غير الكريمة كمحاولة من بابكر عوض لتصفية حسابات شخصية مع الازهري. أما السيد محمد احمد محجوب رئيس الوزراء فقد وُضِع رهنَ الاعتقال التحفظي بمنزله. كما شُمِلت حملة الاعتقالاتُ قيادات الحزب

الاتحادي الديمقراطي الأخرى كأحمد السيد حمد، والسيدآحمد زين العابدين وغيرهم بينما لم تطل ايادي النظام السيد الشريف حسين الهندي الذي رفض ان يسلم نفسه وذهب الى الجزيرة ابا ثم اثيوبيا بينما اختفى الرشيد الطاهر بكر لفترة ثم عاد مسلّما نفسه.

وجد شباب الاخوان المسلمين الذين لم يكونوا ممُثَّلين في اي جهاز من اجهزة السلطة انفسهم في صراع غير متكافئ مع السلطة الجديدة،وحاولت قيادةُ الاخوان قبل اعتقالها تحريكَ قيادات الاحزاب في مقاومة شعبية ولكن تلك الدعوة لم تلق ترحيبا اذ آثرت القيادات التي لم يتم اعتقالها-السيد الصادق المهدي والسيد محمد عثمان الميرغني والسيد الامام الهادي- الانتظار،وفوض السيد الامام الهادي الذي كان متحصناً وسط اتباعه في الجزيرة ابا السيد الصادق لمتابعة الموقف في الخرطوم. فتح السيد الصادق حوارا مع القيادة الانقلابية بواسطة المرحوم زيادة ارباب،وبينمايواصل زياد ارباب حواره مع الانقلابيين اصدر السيد محمد عثمان الميرغني بيانا مقتضَبًا حوى تأييداً للنظام الجديد وذلك في ١/٦/١٩٦٩م قائلا (لقد كانت المبادئ التي أعلنها السيد رئيس مجلس قيادة الثورة والسيد رئيس مجلس الوزراء في اليوم الخامس والعشرين من مايو فيما يتعلق بالاتجاه العربي والنظر الى المرحلة الراهنة التي تجتازها امتنا العربية هي المبادئ التي نؤمن بها وتجد منا التعضيد والمساندة وقد التزمنا دائماً بالعمل على تحقيقها وان تلاحم القوى بين اسلاميتنا وعروبتنا هو منطلقنا الى المستقبل. وفق الله القائمين بالأمر لتحقيق الاستقرار المنشود للبلاد في ظل مجتمع الكفاية والله المستعان).

وفي الثالث من يونيو ١٩٦٩ تُوّجت جهود المرحوم زياده ارباب باجتماع السيد الصادق المهدي برئيس مجلس الثورة اللواء جعفر محمد نميري، حيث سجل السيد الصادق اعتراضه على الخطة الثورية المعلنة كصيغة حكم لأن شعاراتها مستوردة ولا يُنتظر ان تنبت في أرض السودان وأن للسودان ظروفاً خاصة لابد أن تؤخذ في الحسبان كما سلمه مذكرة من اثني عشر بنداً كبرنامج بديل،ثم اتبع ذلك باجتماع آخر مع اللواء جعفر محمد نميري،وكانت هذه اللقاءات-كما يبدو-مرصودة من التيار الناصري والاستخبارات التي نظرت اليها بتوجس شديد، مما أدى الى اقناع نميري بايقاف هذا الحوار وقاد الى اعتقال السيد الصادق في الساعات الأولى من صباح الخامس من يونيو ١٩٦٩ حيث وضع رهن الاعتقال التحفظي في شرق السودان (٧).

بعد أيام من قيام ثورة مايو، أصبحت كل قيادات الحركة الاسلامية داخل المعتقل، وانتقلت مقاليد ادارة الحركة الى مكتب الخرطوم الداخلي، الذي وجد نفسه مطالباً بملء

---

(٧) هذه المعلومات ذكرها السيد الصادق في مذكرته التي رفعها للفريق اول جعفر محمد نميري رئيس الجمهورية بتاريخ

الفراغ وتسيير شئون الحركة العامة على مستوى البلاد .ووأصل المكتب الجديد (فاروق قباني، عبد الله بدري، توفيق طه) تعبئة الاسلاميين في اتجاه مقاومة النظام واستغل المكتب فرص التجمع التي اتاحتها احتفالات البلاد بذكرى المولد النبوي التي توافقت مع الاسبوع الاول من عمر الانقلاب في تحريك المظاهرات حيث اعتقل العشرات من شباب الحركة الاسلامية في الخرطوم وغيرها (٨).

لفتت صرامة الأحكام على شباب الاخوان الذي كانوا في عشريناتهم ودون ذلك أنظارَ السودانيين للحركة الاسلامية وصلابة شبابها كما لفتت الأنظارَ لطبيعة النظام وقهره حيث بلغت مجموعة الأحكام الصادرة في حق هؤلاء الشباب قرابة المائة عام سجن بمتوسط خمس سنوات للفرد الواحد، بينما لم تتعد جريمتهم سوى التظاهر وتوزيع المنشورات.واجتهدت عناصر اليسار في السلطة لِتصوير معركة النظام بانها موجهة في الاساس ضد الحركة الاسلامية واكسبت برنامجَ النظام خصوصيةَ اجتثاث الحركة الاسلامية من جذورها وتصفية رموزها. وفي يوم الثاني من يونيو ١٩٦٩م نظم اتحاد عمال السودان موكبا جماهيريا لتأييد الثورة وخاطب اللقاء كل من رئيس مجلس الثورة ورئيس اتحاد العمال (الشفيع أحمد الشيخ) ونائبه (الحاج عبد الرحمن).وحشد اليسار جماهيره لإعطاء المشروعية الشعبية للحركة الانقلابية.وفي اللقاء ظهر أدب شعارات وهتافات لم تألفه الساحة السودانية من قبل اذ خططت الهتافات بعناية لجر الثورة في اتجاه التصفيات الجسدية.وردّدت الجماهير غير الواعية بما هي مساقة نحوه (لا تحفظ بل إعدام)، إشارة لمطلب إعدام ال ٦٤ سجيناً سياسياً، (القصاص الرصاص) اشارة لاستبدال احكام السجن بالاعدام،(الشريف لص هارب) في محاولة لتحطيم صورة الشريف كرمز من رموز المقاومة،وشعار (ثورة.. ثورة حتى النصر) كناية عن سريان منطق الشرعية الثورية التي لا تعرف التقيد بالقوانين والتأني في اصدار الأحكام،كما ظهر في زخم الشعارات محاولات السيطرة على حركات الشعارات ومراكز التحكم في تسيير حركة اللقاء من قبل الجهات المتصارعة على حركة الانقلاب من ناصريين وقوميين وشيوعيين.

وفي التاسع من يونيو ١٩٦٩م صدر بيان الحكومة تجاه الجنوب، متضمناً الحكم الذاتي،علماً بأن مجلس الثورة كان خالياً من اي عضو جنوبي. ذهبت حقيبة شئون الجنوب الى احد كوادر الحزب الشيوعي وهو جوزيف قرنق. ولم يكن جوزيف قرنق متحمساً لمشروع الدخول في اجراءات مفاوضات مع حركة التمرد (انانيا) لأنه كان يتحرك وفق ايقاع الحزب الشيوعي،وكان الحزب الشيوعي يريد بناء كادر ثوري

هـ٨/ ٩/ ١٩٧٣م والمذكرة موجودة في باب الوثائق.

(٨) انظر دراسة الحركة الوطنية ونظام مايو، حيث اورد المؤلف أسماء المعتقلين والأحكام الصادرة في حقهم.

شيوعي جنوبي قادر على موازنة الطفرة الثورية التي حدثت في الشمال. واكتفى جوزيف قرنق بتحرك سطحي - تكتيكي - كما عمد الى مهاجمة حركة التمرد وكشف ارتباطها بالحركات الاستعمارية المشبوهة ووازن ذلك بجدية نظام نميري ومماطلة المتمردين. لذا لم تتم ترجمة اعلان الجنوب الى برنامج عمل منذ صدوره في ٢ يونيو ٦٩ حتى وقوع الانقلاب الشيوعي في يوليو ١٩٧١.

مضت أيام الانقلابيين هادئة بعد أن سيطروا على الشارع السياسي الذي لم يعكر صفوه غير مقاومة الاسلاميين الذين ساندهم كذلك شباب حزب التحرير تحت إمرة أميرهم الاستاذ/ محمد يوسف، والذين تم اعتقالهم كذلك وتدبير محاكمات كيدية ضدهم، تراوحت ما بين التأبيد في السجن واطلاق السراح. أعطت السلطة الجديدة أسبقية لبرنامج تصفية مراكز النفوذ القديمة وكسر شوكة العشائرية والقبلية. وفي ٢٨ يونيو ١٩٦٩ تم الغاء الادارة الاهلية في مديرية الخرطوم والجزيرة المروية مما عنى إبطال أوضاع الشيوخ والعمد والنظارات. وفي ديسمبر ١٩٦٩م صدرت اجراءات مصادرة محلج ربك ومعصرة دائرة المهدي كمعاوضة لتراكم ضرائب دائرة المهدي وكنوع من الضغط الاقتصادي، وكذلك تمت مصادرة بعض اراضي الميرغني في الخرطوم.

وفي ٢٣ اغسطس ١٩٦٩م، حدث - ومن دون تخطيط - ما يشبه المعارضة الشعبية للنظام الجديد في مناسبة تشييع جثمان الشهيد اسماعيل الازهري التي شارك فيها عشرات الالوف. وقد حاول الاسلاميون تحويل المناسبة الى مظاهرة عدائية ضد النظام ولكن حالت خطبة التهدئة التي ألقاها السيد/ محمد عثمان - الذي حث المشيعين على الانصراف بسلام - دون ذلك، مما أدى الى تبعثر المظاهرة واعتقال المزيد من الاخوان، وكان من بينهم د. سعاد الفاتح البدوي والتي صارت بذلك اول معتقلة سياسية في فترة ما بعد الاستقلال.



وَالتْ الحركةُ الاسلاميةُ معارضةَ الانقلابيين ومشروعهم،لأن مشروع الانقلابيين في اطاره الفكري والثقافي وأهدافه السياسية يُعتبر مناقضا لمشروع الحركة الاسلامية في السودان ويؤدي الى اجهاضه. بل بدا مشروع الانقلابيين في شهوره الاولى كأنه انقلاب على القيم ومراكز الاشعاع الاسلامي واللغة العربية وتطويراً للمشروع العلماني الذي فرضته الادارةُ الاستعمارية،وظل مهيمناً في السودان منذ أيام كتشنر وظروف الاستقلال. وقد مثّل مشروعُ الانقلابيين مجردَ اعطاء قوة دفع جديدة تتمثل في الاطروحات الاشتراكية المبهمة من عربية وافريقية وماركسية،وراحت ضحيةَ ذلك الزخم الثوري الجامعةُ الاسلاميةُ التي تمت تصفيتها ،واختُزِلت في كلية للدراسات العربية والاسلامية،كما تمّ تجفيفُ المركز الاسلامي الافريقي واعتقالُ قيادته بالاضافة الى تخفيض حصص التربية الاسلامية والغاء وجودها في امتحان الشهادة السودانية،كما عُدِّلت المناهجُ وحُذِف من المقرر كتابُ محمد قطب "شبهات حول الاسلام". وبلغ ذلك الزخمُ الثوري قمّته في احتفال البلاد بالعيد المئوي لميلاد لينين في ابريل ١٩٧٠م (٩).

طغى التفكيرُ الجهادي على العقلية الاخوانية باعتباره السبيلَ الوحيدَ لمجابهة التحدي الجديد وكسر شوكته العلمانية المتدثرة برداء الاشتراكية. ولكن كيف السبيل للجهاد ؟ اذ الفرق ظاهر بين الجهاد القائم على استخدام السلاح ومجاهدات الافراد في

---

(٩) ولد فلادمير لينين في ٢٧ ابريل ١٨٧٠ في يلاتفوسك بروسيا واصبح شيوعيا في عام ١٨٨٩ وقضى معظم ايام شبابه في اوربا الغربية حيث استوعب النظرية الماركسية واصبح تلميذا لصاحب النظرية ماركس والف العديد من المؤلفات وفي عام ١٩١٧م اصبح اول رئيس لدولة شيوعية.

التزكية والتَضحية واحتمال السجن التي عرفها الاسلاميون من قبل. لقد خرج الاخْ محمد صالح عمر منذ عام ١٩٦٨م طلباً للجهاد ونصرة الدين،ووجد جزئياً بغيتَه وسط تجمعات الفلسطينيين في حركة فتح ورعيلها الجهادي المؤسِّس.وظلت أشواقُ الجهاد تُراوِد الكثيرين من الأخوان الذين اعتبروا أن مهمّةَ حركتهم كذلك تنزيلُ معاني الشهادة وتخريجُ افواج الشهداء لِجنةٍ عرضُها السموات والارض.

وركز الاخوان على منطقتين كأرض مقاومة للنظام الجديد:

١) الانطلاق من الجامعات، إذ الحركة الاسلامية حركة متعلمين يتركز أنصارها بصفة خاصة وسط طلاب جامعة الخرطوم والجامعة الاسلامية.

٢) المقاومة الجهادية المرتكزة على التدريب على استخدام السلاح في الجزيرة ابا.

أما بالنسبة للمقاومة المنطلقة من قطاع الطلاب، فقد أخذت تتشكَّل مع افتتاح الجامعة في يوليو ١٩٦٩م حيث أبرزت حركةُ المقاومة عدداً من الاخوان: {محمد عبد الله جار النبي، صديق يونس ، الحاج بابا، قطبي المهدي، عبد الرحيم علي، جعفر ميرغني، علي عثمان، احمد ابراهيم الطاهر}.ومع أن الصراع كان في حقيقته بين اليسار الذي كان يسيطر على اتحاد طلاب جامعة الخرطوم والاتجاه الاسلامي،إلا انه بانعكاساته امتد ليؤثِّر بشدة على الواقع السياسي. تصاعد التُوتُرُ في الجامعة حينما قرر الاتجاهُ الاسلامي إقامةَ ندوة بعنوان {الشيوعيون وسرقة الثورات}.. توجّس الشيوعيون من الندوة وأحسّوا بانها قد تفتح ملف قضية علاقاتهم بالسلطة وتكشف الصراع الخفي الخطير الذي يدور بين فصائل اليسار والضباط الذين استلموا السلطة، وكان الشيوعيون يتوجسون من ازدياد وعي الضباط بمقتضيات هذا الصراع مما قد يؤدي الى اضعاف دورهم في تسييرها،لذا فقد قرر اليسارُ الطلابي ايقافَ الندوة وافتعالَ سلسلةِ معاركَ تؤدي الى حسم الوجود التنظيمي للاتجاه الاسلامي وروابط الطلاب الوطنيين (حزب الأمة).ورفع اليسارُ شعارَ استحالةِ بقاء الجامعة جزيرةً رجعيةً في محيط ثوري هادر، وقد رد الاتجاه الاسلامي على ذلك برفعهِ توصيةً للاتحاد مطالباً إياه بالتمسك بدوره القومي والوطني المرسوم،الذي أرسته وتعرَّفت عليه قواعدُ وممارساتُ العمل الطلابي،والنأي به عن الذيلية والتبعية للحكومات!(١٠)وجاءت التوصية في ظرف طغى فيه الارهابُ وروحُ التجسُّس والمخابرات واخلاقُ العنف الثوري.

سقطت التوصية بفارق ستّةِ اصواتٍ وأدّى سقوطُها الحالةِ سكرةٍ ثورية ومدٍّ يساري زيّنتْ لليسار أن يُواصلَ عربدتَه بتصفية الوجود المادي للاساتذة الذين لا يتفقون معه

---

(١٠) انظر كلمة صديق يونس في اندلاع الصراع في الجامعة والمنشورة في دراسة محمد وقيع الله، الاخوان وسنوات مايو، دار الفكر. الخرطوم ١٩٨٨م ص ٨٥ . ٩٩.

سياسياً،وتم فصلُ ثلاثة عشر استاذا كما تم فصلُ اعضاء الاتجاه الاسلامي من المكتب التنفيذي للاتحاد، وبلغت النشوةُ حدا دفع بعضَ الشيوعيين للتصريح في الندوات بان معتقلي الاخوان بما فيهم الترابي لن يروا الشمس بعد اليوم. ولكن طارت سكرة اليساريين حينما فاز الاتجاه الاسلامي بالجامعة بتسعةَ عشر مقعداً من مقاعد اتحاد طلاب جامعة الخرطوم الاربعين،ومثّل هذا اكبرَ فوز في تاريخ التمثيل النسبي، بل مثَّل ذلك الحدَّ الاقصى الذي تسمح به نظريةُ التمثيل النسبي الانتخابيةُ المعمول بها بالجامعة،وأصبح الاستاذ علي عثمان محمد طه رئيسا للاتحاد الجديد حيث لم يكن امامه الا مجابهةُ تحدي فصل الاساتذة والتغول اليساري،ولكن قامت السلطات بمباركة قواعد الطلاب اليساريين بحل الاتحاد في ظروف ما بعد المجابهة بين سلطة الضباط والأنصار في ود نوباوي والجزيرة ابا،وقام اليساريون باعلان لجنة من الطلاب اليساريين كبديل للاتحاد عرفت باسم (سكرتارية الجبهات التقدمية) تمَّ تكوينُها من الأحزاب اليسارية والجنوبية بطريقة التعيين.

أما بالنسبة لمحور العمل الثاني المتعلق بالتدريب على استخدام السلاح في ابا استعدادا لمهام معارك المستقبل التي قد تتطلب حسمها عسكريا ان لم تحسم سياسيا وسلمياً،فقدتوجه نفر من الاخوان بقيادة محمد محمد صادق الكاروري صوب الجزيرة ابا لمقابلة الامام الهادي لاستكشاف مدى حماس الامام الهادي لمشروع مجابهة النظام، في وقت اصبحت فيه الجزيرةُ ابا ملاذا لكل الخائفين والناقمين على النظام الجديد. كما جاءت مجموعةٌ من الاخوان موجودة في الخارج لذات الغرض بقيادة الاستاذ عثمان خالد مضوي والذي تصادف ان كان في بريطانيا حين وقوع الانقلاب. نسَّق عثمان خالد حركته في الخارج في اطار الجبهة الوطنية التي بدأت نواتُها في لندن من عثمان وعمر نور الدائم ونصر الدين السيد ثم الشريف حسين للعمل على إعادة الديمقراطية والحرية للسودان. كما نشِط في المملكة العربية السعودية كلٌّ من محمد صالح عمر ومهدي ابراهيم واحمد عبد الرحمن وزين العابدين الركابي في الاتصال والتنسيق ودفع الاخوان للمساهمة المادية وكذلك الاستعداد للهجرة الى الجزيرة ابا. وكذلك نشطت قيادةُ الاخوان في داخل السودان في الاتصال بالشباب والطلاب الاخوان لأخذ موافقتهم بغيةَ تنظيم ارسالهم الى الجزيرة ابا توطئةً لاعدادهم وتدريبهم،وانتهت كلُّ تلك الحلقات الى قيادتين، قيادة الداخل ويمثلها الامامُ الهادي ويعاونه كاروري ومحمد صالح عمر،وقيادة الخارج التي مثّلها الشريفُ حسين الهندي وعثمان خالد ود. عمر نور الدائم.

وجد عملُ الجبهة الوطنية مباركةَ ودعمَ الملك فيصل الذي كان غاضبا مما فعلته ايادي عبد الناصر الخفية في السودان حيث شعر بان عبد الناصر قد غدر بالارادة السياسية السودانية التي ناصرتْه في احلك الظروف واعدتْ له مؤتمرَ الخرطوم واخرجتْه من ورطة اليمن،وكذلك كان الامبراطور هيلاسلاسي مستعدا للتعاون مع الجبهة الوطنية حيث انه

كان خائفا على نظامه من تأثيرات السحب الحمراء المتجمعة فوق سماء الخرطوم (١١).

لم يكن من الواضح كيف سيؤدي مشروعُ الجهاد المرتكز على قاعدة الأنصار في الجزيرة ابا الى تقويض نظام مايو، وما هي ملامحُ النظام البديل! هل كانت حركةُ ابا تستهدفُ التكاملَ على النطاقين الشعبي المسلح والعسكري المنظم بالتحالف مع بعض فصائل القوات المسلحة أم كانت تستهدف إقامةَ جيشٍ بديلٍ لتجاوزِ المؤسسة العسكرية ونظامها؟ أم كانت مجردَ شكلٍ من أشكال المقاومة لنظام مايو، بحيث تؤدي ظروفُ المستقبل الى بلورتها خصوصاً ان خطاب السيد/ الامام الهادي ومن قبل السيد/ الصادق اقتصر على تعديل شكل نظام مايو بإقصاء الشيوعيين وطرح الورقة الاسلامية؟

وبدأ تحرك الجزيرة ابا بنداء الامام الهادي للأنصار بالهجرة للجزيرة ابا كما شرعت قيادةُ الجبهة في الخارج في تهريب السلاح من اثيوبيا الى الجزيرة ابا، كما باشر شبابُ الاخوان وشيوخُ الأنصار حركةَ تثقيفٍ وتحضير ذهني ونفسي وروحي بين القواعد.. وتمثل الزادُ الثقافي في القرآنِ الكريم والسيرة وراتبِ الامام المهدي وأدبياتِ الاخوان كظلال القرآن وزاد المعاد وغيره. كما شرع الاخوان في معاونة الأنصار على استخدام السلاح الحديث حيث برز الشهيد محمد صالح عمر ومهدي ابراهيم وعز الدين الشيخ والسيد/ محمد محمد صادق الكاروري واحمد سعد عمر وبابكر عوض وعبد المطلب ابراهيم.

لم تكن مصرُ حربِ الاستنزاف ببعيدةٍ عما يحدث في السودان، وفي غمرة موالاة الملك فيصل وهيلاسي لاسي للجبهة الوطنية ازداد تكثُّفُ الوجودِ المصري في السياسة السودانية، وقد تقوّى النظام المصري كذلك حينما استولى صغار الضباط بقيادة معمر القذافي (٢٩ عاماً) على السلطة في ليبيا في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ معلنين التزامهم بمشروع القومية العربية بأبعاده الوحدوية ومكافحة النفوذ الأجنبي وإردفوا ذلك بتصفية قاعدة هويلس الامريكية العسكرية التي اصبحت تسمى قاعدة عقبة بن نافع العسكرية كما بادروا بطرح مشروع الوحدة ما بين مصر وسوريا والسودان.

تواكب التحضيرُ لحركة ابا مع تدفقِ الخُبراءِ الروس والالمان الشرقيين الذين شارك أربعةَ عشر واحداً منهم في وضع الخطة الخمسية، كما تكثّف الوجودُ المصري نتيجةً لنقل قاعدة ناصر الجوية المصرية لوادي سيدنا مما استدعى تصفيةَ مدرسة وادي سيدنا الثانوية كما انتقل جزءٌ كبير من الطيران المصري للخرطوم حتى لا يكون في مدى الطيران الاسرائيلي، وتحسبًا لطوارئ حرب الاستنزاف بحيث لو سقطت القاهرةُ تصبح الخرطوم مركزاً لاتخاذ القرار السياسي والعسكري.

---

(١١) وردت تفاصيل حركة الجزيرة ابا في دراسات متعددة، انظر كمال محمد وقيع الله، الاخوان وسنوات مايو، ومحمد احمد كرار، الحركة الوطنية والصراع مع مايو.

ومع أن السلطات المصرية سعت لاحتواء اي سوء تفاهم بين التركيبة اليسارية الحاكمة، إلا أن ترتيباتِ الصراع على السلطة كان لها كذلك منطقُها الخاص.وقد انتهز النميري سانحةَ زيارةِ بابكر عوض الله لالمانيا الشرقية في اكتوبر ١٩٦٩م وتمجيده للحزب الشيوعي السوداني ليُضعفَ مركز بابكر ويقصيَه من رئاسة الوزراء،حيث رد عليه في بيان غاضب حمَّله ما لا يحتمل،أُذيعَ من اذاعة ام درمان نفى فيه أن يكون للشيوعيين دورٌ في صناعة الثورة. ومع ان كلاً من بابكر ونميري محسوبٌ على مصر، وبما ان الصراع لم يكن مذهبياً وانما كان شخصياً، لم يكن امام الادارة المصرية غيرُ الصبر واستمرار الدعم حتى لا ينفلتَ مسارُ السودان.وجمع نميري ابتداءً من ٢٨ اكتوبر ١٩٦٩م ما بين رئاستيّ مجلس الوزراء ومجلس الثورة كما تقلد عددٌ من أعضاء مجلس الثورة عدداً من الحقائب الوزارية.

لم يقتصر التوترُ داخلَ النظام على منافسةِ نميري لبابكر،ولكن كذلك بين تيار الضباط والحزب الشيوعي. كان الشيوعيون مدركين لابعاد التناقض بين سلطة الضباط ومختلف فصائل اليسار، ولكنهم رأوا من الحكمة تأجيلَ خلافهم مع سلطة الضباط باعتبار أن التناقضَ الرئيسي إنمّا يكمن بين مُجمل حركة السلطة الثورية وتجمع المعارضين في الجزيرة ابا، إذ اعتبر الشيوعيون ما يحدُث من تجمع في ابا (تجمعاً لقوى الردة والرجعية والثورة المضادة التي لا سبيل لأن يكون السودان اشتراكيا وشيوعيا إلا بالقضاء عليها).وتحت هذه الراية،اخذ اليسارُ يضرِبُ على نغمةِ تصفيةِ معاقِلِ الرجعية في الجزيرة ابا متجاوزاً خلاف أمينه العام عبد الخالق محجوب مع قيادة الضباط حول صلاحية اللجان الثورية وعلاقات الحزب بالثورة ومقتضيات تبعية وزراء النظام الشيوعيين للحزب،وظهر ذلك الخلافُ إبَّان تكوين لجنة إعداد الميثاق الوطني في ١٣ يوليو ١٩٦٩م والتي كانت مُطالَبةً بإعداد الورقة التمهيدية لعرضها على مؤتمرٍ جامع في ١٥ يونيو ١٩٧٠م لإجازتها.وظهر خلافُ الميثاق لأن الميثاقَ يعكسُ الفكرَ الذي يقوم عليه النظامُ والخياراتِ التي يسعى لتحقيقها والمشاريعَ الحضاريَّةَ والسياسيَّةَ التي يتطلع لانجازها لتحقيق النظام الاجتماعي الجديد.ولكن يبدو انَّ الذي أسهم في تصعيد الصراع تنميةُ عبد الخالق محجوب شخصية مشاكسة ومتعالية على قيادة نظام الضباط.. إذ كان عبدُ الخالق محجوب ينظر لنفسه بوصفه الباذرَ لبذرة الفكر الاشتراكي في السودان،وأن الجميعَ عيالٌ عليه في ذلك،وأنه وصل الى موقعه عبر معاناةٍ فكريةٍ وسياسية وتنظيمية استغرقتْ كلَّ شبابه،ولم يأت بمجرد مغامرة عسكرية.كما كانت قيادةُ الحزب الشيوعي ضد فكرة الوحدة الاندماجية مع مصر وسوريا وليبيا لأنها ستُضعِف مركزَ الحزبِ وتُهدِّد بتذويبه.وقد ازداد هذا الصراعُ الخفي حينما وقَّع نميري على ميثاق طرابلس ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩م واستلمتْ حكومتُه مبلغَ (٥ر٧ مليون دولار) في ٢٧/ ١٠/ ١٩٦٩م من الادارة الليبية الجديدة اشتهر

فيما بعد بقرض الكرامة.. ومهما يكُنْ فقد اختفت مرحلياً كلّ تلك التناقضاتِ ما بين الحزب الشيوعي وقيادة سلطة الضباط في ظرف المجابهة مع الأنصار حينما قام الرئيس نميري بزيارة للنيل الأبيض على ظَهْرِ باخرةٍ نيليةـوعلى طُولِ القرى القائمة على حافتي النيل الأبيض، كانت تطالعُه حشودُ الأنصار تحمِلُ شعار (لا سلام بلا إسلام) مما اعتُبِرَ إهانةً للسلطة الجديدة التي صُمّمت الرحلةُ لزيادة شعبيتها بقرارات تأميم مشاريع النيل الابيض الزراعية،كما هدفت الرحلةُ لاستكشاف حقيقةِ ما يجري في الجزيرة ابا وما حولها.وقد تأكَّد لسلطة الضباط أن المنطقةَ معاديةٌ تماماً لتوجهات السلطة الجديدة وأن ما يجري قد يتطور الى مهدِّدٍ أمنيٍّ غير قابل للإحتواء. قطع الرئيسُ نميري رحلتَه للجزيرة أبا وأخذ في حشد امكانيات الحكومة توطئةً لتصفيةِ الوجود المادي للمعارضة في الجزيرة أبا.

استُخْدِمت القطاراتُ في نقل الدبابات والمدرعات والجنود الى كوستي مما وضع البلاد امام نذر المجابهة الدموية بين الانصار والنظام. ولم تكن القاهرة بعيدة عما يجري في الخرطوم، حيث ارسلت بنائب الرئيس المصري محمد أنور السادات للخرطوم لمتابعة الموقف (١٢). كما أرسلت ليبيا عدداً من طائراتها للمشاركة في المعركة باعتبارها معركةَ فصائلَ حركةِ الثورةِ العربية ضد مواقعِ العمالة والرجعية. وأُخِذت الحركةُ الاسلامية وجماهيرُ الأنصار على حين غِرة، إذ كانت الاستعداداتُ في الجزيرة آبا في طور البداية، وكانت ما تزال في انتظار المزيد من المهاجرين حتى وصول شباب الاخوان الذين كان يتوقع وصولهم بعد اغلاق المدارس والجامعات بالاضافة الى العتاد.

حاول شبابُ الانصار في ود نوباوي بام درمان القيامَ بتظاهرة عسكرية لتخفيف الضغط الواقع على الجزيرة ابا ولكن هيهات! إذ سرعان ما صَفَّى الجيشُ تظاهرةَ ود نوباوي كما انه وابتداءً من ٢٦ مارس ١٩٧٠ بدأ الجيشُ براً وجواً في تصفية مواقع الأنصار في الجزيرة ابا (١٣)وفي ظرف ٧٢ ساعة اقتحم الجيشُ ابا وخرج الامامُ الهادي وبرفقته الكاروري وآخرون لديار الهجرة في اثيوبيا،ولكن شاءت الأقدارُ أن تَعْتقِلَ شرطةُ الحدود الامامَ ومرافقيه ثم ما لبث ان صدرت الاوامرُ باغتيال الامام وارسالِ بقيةِ المعتقَلين للخرطوم.واستشهد في حركة ابا الاستاذ/ محمد صالح عمر بينما تمكن الاستاذ/ مهدي ابراهيم من الفرار.

جرى تقييمٌ لما حدث في الجزيرة ابا وسط قيادة الجبهة الوطنية ولم تكن الجبهةُ تملك بديلا غيرَ مواصلة المقاومة واستكمال ما بدأ في الجزيرة ابا وإِنْ بدأ السيد/ الصادق

---

(١٢) ذكر الرئيس السادات في واحدة من مقابلاته الصحفية انه تعرف لأول مرة على الرئيس الحالي محمد حسني مبارك إبان احداث الجزيرة ابا في السودان.

(١٣) لا توجد احصائية لعدد القتلى في احداث الجزيرة ابا ولكن فقدت القوات المسلحة بضعة عشرات بينما تراوحت تقديرات شهداء الانصار بالالاف.

الذي كان معتقلا متحفظاً، وربما كان يعتقد أنه لو كان خارج السجن لتغيرت طبيعةُ الصراع، نسبةً لأن خطوطَ اتصالِه كانت موصولةً بالحكومةِ وقيادةِ الحزب الشيوعي؛ ولرّبما اعتقد أن الاخوان والشريف قد قادوا الأنصار لهذه المعركة.بينما لم يكن الاخوانُ حقيقةً مسئولين عن مظاهرات التحرش ضد نميري في النيل الأبيض بل إنهم وجدوا أنفسَهم فجأة في وسط نيران الصراع،كما لم يكونوا مُلِمِّين بطبيعة الحوار الذي بدأ في فترة ما بين رسل النظام والامام الهادي.

وفتحت المواجهةُ المسلحة بين الأنصار والجيش السوداني كتابَ تحليلِ طبيعة الفريقين. أما عنِ الأنصار،فان الانصاريةَ انتماءٌ تاريخيٌ وخيارٌ ديني، فالانصاري هو الشخص الذي بايع سلفَهُ الامامَ المهدي أو شاركوا في حروبات المهدية تحت رايته او راية خليفته، واختارَ هُوَ ان يبقى على خيار "الرابطة الانصارية" التي تقوم على نُصرة الدين. ولما كانت أيُّ رابطة إنما تتغذى على وجودِ القيادة أو الرمز، فقد تمحورت رابطةُ الانصار حول بيت المهدي باعتباره ممثِّلاً للاستمرار التاريخي لشخصية الامام المهدي وخليفته. ومع ان الانصاريةَ ظلت انتماءً صارماً بنصرة الدين، إلا انها ظلت تُوظَّفُ سياسياً وتُستخدم ضد طبيعتها من قبل المثقفين العلمانيين الذين سادوا في حزب الأمةوالذين استخدموا الانصارية لاشباع تطلعاتهم السياسية وتثبيت خيار العلمانية، مستغِلين جهل الانصار الذين ظلوا أسرى للفقر والتخلف والعزلة والانكفاء،كما اصبحوا غيرَ قادرين على التمييز ما بين آل المهدي والدعوة الاسلامية.كما ان الانصار في استصحابهم لموالاة بيت المهدي التقليدية اصبحوا غير واعين بمضامين هذا العهد وغير واعين كذلك بالموالاة القائمة على علاقات الدم والقبيلة والعرق والموالاة المرتكزة على العقيدة ونصرة الدين. لقد نهض حزبُ الامة على مفاهيمَ قوميةٍ "استقلال السودان"، وما كان شعار السيد/ عبد الرحمن "لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب، ديننا الاسلام ووطننا السودان" ليحل إشكاليةَ الانصاري الذي يهفو لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف مع القيادة الجديدة التي تحلم بالسلطان. ومهما يكن، فعلى أكتاف جماهير الانصار تم انجاز استقلال السودان كما ان شوكةَ جماهيرِهم حلّتّ حكومة سر الختم الخليفة الاولى التي تكاثر فيها اليساريون لتحل محلها حكومةُ اكثرُ تمثيلاً لسودان الحزبين التقليديين.وأسهمت جماهيرُ الأنصار في حل الحزب الشيوعي في ديسمبر ١٩٦٥،وأخيراً تراصت صفوفُها في مجابهة داعي العلمانية الاشتراكية في أحداث ابا مارس ١٩٧٠. ولكنْ تعاملَ المثقفون العلمانيون في حزب الامة مع هذه الوقائع بانتهازية ماكرة مما ادى لاهدار طاقات الانصار في بناء قاعدة اجتماعية واقتصادية لقوى العلمانية التي لا علاقة لها بالدين.

مثلت حركةُ الجزيرة أبا، رحلةَ بحثٍ عن الهوية (الذات) بالنسبة للأنصار وجعلتهم يتوحدون لأول مرة مع أنصاريتهم وأشواقهم للجهاد ونصرة الدين كما وضع تحدي نظام

مايو القيادة الأنصارية امام خيار نصرة الدين.ولم يكن ولاءُ الأنصار للتراب ولا لآصرة القومية وإنما لرابطةِ الدين التي تقوم على الامام المبايع. والبيعة عقد بين طرفين قوامها الطاعة، ولا تسقط شرعاً تبعة هذا العقد إلا بالمسوغات الشرعية.ومثلت محاولةُ الامام الهادي للهجرة الى الحبشة مثابةَ الأمر الشرعي للأنصار بوجوب الهجرة اقتداءً بالامام، وشهدت حدودُ السودان الشرقية تدفقَ أفواجِ المهاجرين الذين جاء بعضهم من تلقاء ذاته، كما جاء بعضهم مدفوعين بتحريض المناديب الذين كان يرسلهم الشريف الهندي باسم الامام "علماً بانه يعلم أن الإمام قد مات".ويتحدثون أحياناً في المساجد أو يتصلون برؤوس المائة ويثيرون فيهم الحمية لأخذ ثأر الأنصار ونصرة الامام الغائب المشغول باقامة جيش الشريعة،ولم تخلُ هذه التعبئةُ من إغراءات بالتدريب على السلاح وحفظ القرآن وقيادة السيارات.ودفع عددٌ من الأنصار بأهلهم وأبنائهم الصغار الذين لم تتجاوز أعمارهم العاشرة والحادية عشر الى درب الهجرة بل وأُخرِجَ بعضُهم من مدارسهم ليسيروا بالاقدام المسافات الطويلة في ظروف صعبة ومسالك وعرة الى الحبشة.ونشط الشريف الهندي في جمع بعض الأموال لسد احتياجات المهاجرين في معسكرهم،وكان يقوم - في البداية - بتسليم الموجودين من شباب الاخوان أموال تسيير المعسكر ليقوموا بتوزيعها على المناديب. كما كانت تصلُ المعسكراتِ تبرعاتُ الأنصار من داخل السودان وكذلك زكواتُهم،كما استعان الهندي بمندوبٍ وكالة غوث اللاجئين "صدر الدين خان" الذي رافق الهندي الى اثيوبيا ووقف على أحوال المعسكر ووعد بمد المعسكر باحتياجاته في ظرف اسبوع ولكنه تأخر عن مد يد العون مدة تسعة أشهر.

نجح شباب الاخوان المسلمين في فتح مدرسة بالمعسكر انضم اليها ما يقارب المائتي شابٍ واستمرت الدراسة باقبال وحماس عن فتيان الأنصار، الذين اخذوا يتعلمون حتى مبادئ اللغة الانجليزية ولكن أُوقِفت المدرسةُ وتمت تصفية نفوذ الاخوان حينما حاولوا توعيةَ من في المعسكر بحقوقهم بما في ذلك محاسبةُ المسئولين واقامةُ نظام المعسكر على روح الحوار والشورى.

عاش المهاجرون في بعض الفترات في ظروف قاسية وشدة من العيش، اضطرتهم لأكل أوراق الشجر،كما لجأ بعضهم للعمل في المشاريع الزراعية لكسب العيش أو صناعة الأسرة - العناقريب - وصيد السمك وفتح المقاهي وجمع عسل النحل وصناعة البنادق يدوياً. كما كانوا يبادلون منتجاتِهم باحتياجاتهم في سوق تمرُّ به العرباتُ التجارية.واستمر التدريبُ على البيادة ببنادق خشبية، علماً بأن قيادةَ الجبهة الوطنية التي والاها الملك فيصل بدعمه، نجحت في ارسال كمية من السلاح للمهاجرين ولكن استحوذ عليها الامبراطور هيلاسلاسي إذ بدأ نظام مايو بفتح علاقات جديدة مع نظام الامبراطور تُوِّجت فيما بعد باتفاقية اديس ابابا. عمد بعضُ المهاجرين بعد اغلاق المدرسة الى فتح خلوة لتعليم القرآن وتحفيظ الراتب لشباب المهاجرين ولكن لم يجد

القائمون على أمر الخلوة مساعدة ولا تشجيعاً، إذ كانت قيادةُ المعسكر زاهدةً في ترقية أوضاع الأنصار الثقافية وراغبةً في بقائهم أسرى لأميتهم،ولجأت قيادةُ المعسكر لمارسة انواعٍ من الضغط النفسي والذهني لايقاف هذا النوع من النشاط كتوجيه سؤال لماذا هاجرت؟ للجهاد ام لحفظ القرآن؟ كأن حفظ القرآن يتعارضُ وتكاليفَ الجهاد.ولم تخلُ معسكراتُ المهاجرين من مشاكل النعرات القبلية التي وصلت حدَّ الصدام وأصبح السكنُ في المعسكر على حسب القبائل مما أضعف امكانياتِ الاندماج.وقد اقتصر زوارُ المعسكر على شباب الاخوان والمرحوم الشريف حسين والسيد/ عمر نور الدائم. وبينما كانت أوضاع المهاجرين تسير على هذا النحو كان الوضعُ في السودان يتطور في اتجاه المفارقة بين الحزب الشيوعي ونظام الضباط.

الفصل الثالث
نظام الضباط والحزب الشيوعي

زال هاجسُ النظامِ الأمني بعد تصفية المعارضة في الجزيرة ابا ولم يبق غيرُ هاجس قضية حرب الجنوب. ولئن وحّد خطرُ التحالف الاسلامي الوطني ما بين نظام الضباط وفصائل اليسار، فإن زوالَ ذلك الخطر أدى الى انتقال المجابهة الى ما بين أركان النظام وفصائله.وانعكس الصراعُ الدائرُ بين الرئيس نميري (كرمز لنظام الضباط) والحزب الشيوعي على الحزب الشيوعي ذاتِه وظهر ذلك حينما انعقد اجتماعُ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مارس ١٩٧٠م بعد سبعة اشهر من تاريخ آخر انعقاد لها، اذ ظل عبدُ الخالق محجوب يمارس صلاحياتِه ويبارك سياساته من خلال المكتب السياسي الموالي له بينما جمّد تماماً صلاحياتِ اللجنة المركزية، لظهور تيار مناوئ له ولسياساته. واتضح من خلال مداولات اللجنة المركزية ان هناك تيارًا بقيادة "احمد سليمان/ معاوية ابراهيم سورج" مناوئاً لخط الحزب الشيوعي في التميز المتمسك بصيغة العمل السياسي الجبهوي مما سيؤدي الى خلق مركز استقطاب ثوري داخل النظام كما كان هذا التيارُ غيرَ راض عن اسلوب تأجيج الصراع بانتقاد القوات المسلحة وامتيازاتها الخاصة.

تمثلت قناعاتُ التيار الرافض لنهج الحزب في أن انقلاب مايو ادى لنقلة نوعية في حركة السياسة السودانية متجاوزاً القضايا الثلاث، التي ظلت محورَ اهتمام الحزب في بيان الانقلابيين رقم (١). وهي دستورٌ علماني بدلاً من الدستور الاسلامي، جمهوريةٌ برلمانية بدلاً من جمهورية رئاسية والتنمية في أي اتجاه كان.

ولكن كان كذلك لعبد الخالق ومجموعته منطقُهم وفهمُهم، إذ القبول بصيغة التنظيم الواحد وحل الحزب سيدخلهم في متاهات النفق المظلم الذي دخلت فيه الحركةُ الثوريةُ المصرية، إذ حينما حل الحزب الشيوعي المصري نفسه فداءً لنجاح تجربة عبد الناصر لم يبق امامهم الا الهامشُ الذي يسمح به عبد الناصر وسط تداخلات أمنية ودولية ومحلية. كما لم يكن عبد الخالق مقتنعاً بأن العملَ الجماهيري قد أدى دورَه وكان يعتقد انه من الخطأ الاعتمادُ على العمل الانقلابي كبديل للعمل الجماهيري الصابر

الدؤوب. وابتداءً من ابريل ١٩٧٠م وبعد تصفية الجزيرة ابا، لم يتردد عبد الخالق في استخدام المعلومات التي كان يسربها له الرائد هاشم العطا في تحليل توجهات سلطة الضباط وعلاقات الحزب معهم. وفي ابريل ١٩٧٠م اتخذ مجلسُ الثورة قراراً بابعاد كلٍّ من عبد الخالق محجوب والسيد/ الصادق المهدي الى مصر حيث تقابلا في ذات الطائرة التي أقلتهما لمصر. مما فتح جبهة الصراع والعداء بين التيار المؤيد لخط نظام الضباط والتيار الموالي لعبد الخالق.

وفي احتفالات الذكرى الأولى لقيام ثورة مايو وصل الرئيسان جمال عبد الناصر ومعمر القذافي (٢٥ مايو ١٩٧٠م). ومع أن القذافي في خطابه لم يتردد في مجابهة الشيوعيين ومهاجمة الاتحاد السوفيتي الا ان عبدَ الناصر برغم مباركته لذلك من طرف خفي حرص على ألاّ يُسمّيَ الأشياء بأسمائها وركز على شعار وحدة الجبهة الوطنية وأردف ذلك بزيارة لقبر الرئيس اسماعيل الازهري حيث وضع عليه باقةً من الزهور، مما عنى ضمنياً ان على السلطة ان تتجه للجماهير العريضة وان تُبصِرَ السودان على حقيقته وأن تتعامل مع ما فيه من كيانات وطوائف بعيداً عن سفسطة الشعارات ومزايدات العقائديين.

عاد عبد الخالق من مصر في يونيو ١٩٧٠م حيث وُضِعَ رهنَ الاعتقال التحفظي. وفي ٢١ اغسطس ١٩٧٠ انعقد المؤتمر التداولي العام للحزب الشيوعي وبلغ مجموعُ الحاضرين ٩٨ شخصاً من بينهم ١٦ شخصاً فقط يمثّلون العمال واثنان من المزارعين. وجدد المؤتمرُ تفويضَه وثقتَه في عبد الخالق وندد بالخط الانشقاقي مسقطا توصيةً تنادي بالتمسك بوحدة الحزب،كما تم تصويرُ المعارضين لعبد الخالق بأنهم مجموعةٌ من الوصوليين المستوزرين واليمينيين المتسلقين والتصفويين. وبدلاً من ان يُسهِم المؤتمرُ في تهدئة الخواطر وتوحيد الصف وتهدئة الصراع مع نظام الضباط قنن المؤتمر الحزب الشيوعي ومواصلة سياسات المخاصمة مع نظام الضباط. كما عمد عبد الخالق لانتقاد اجراءات التأميم والمصادرة للشركات الأجنبية وبعض بيوت المال والمصارف مشيراً الى انه كان من الأفضل ان تتم اجراءاتُ التأميم والمصادرة (١٤) عن طريق لجنة قضائية بدلاً من العشوائية التي صاحبتها.ويبدو أن عبد الخالق أحس بأن اجراءات النظام في التأميم والمصادرة استهدفت تجريدَ الحزب من برنامجه السياسي والاقتصادي وبالتالي

(١٤) صدرت اجراءات التاميم والمصادرة في ٩ مايو ١٩٧٠م، حيث تم تأميم كل البنوك (٢٤ فرع لباركليز، ٦ فروع لبنك مصر، ٤ فروع للبنك القومي، بالاضافة الى البنك التجاري الاثيوبي وبنك النيلين والبنك التجاري السوداني) كما وضعت الحكومة يدها على مجموعة شركات انجليزية كمتشل كوتس وجلاتلي هانكس كما شملت اجراءات المصادرة بيوت مال سودانية مثل مجموعة عثمان صالح وأبنائه وشركة صادق ابو عاقلة وحافظ البربري. انظر Niblock, opcit. pp. 249

تجريده من جماهيره ١٥). ويبدو أن عبد الخالق كان واعياً من ان نظام مايو اخذ ينمو متغذياً على حساب جماهير الحزب،وقد أوضحت ذلك احصائياتُ الحزب في فرع بيت المال،وكان يعد من أهم فروع الحزب،-إذ كان هذا الفرع وراء فوز عبد الخالق محجوب في الانتخابات البرلمانية في دائرة ظلت محورَ صراعٍ بين الحزبين التقليديين.وتقلص فرعُ الحزب في بيت المال من ١١٠ عضواً بينهم ٣٠ امرأة حسب إحصائيات عام ١٩٦٥م الى ١٥ عضواً جميعهم ذكور في عام ١٩٧٠.

وبينما كان الحزب الشيوعي مستغرقاً في مناوشاته مع نظام الضباط توجهت أبصارُ السودانيين نحو الأردن حيث اندلعت حرب شاملة بين الجيش الاردني والفدائيين الفلسطينيين ، حينما احس الملك حسين بأن الحركة الفلسطينية أصبحت تُشكِّلُ دولةً داخل دولة تحكَمْ وتعُاقِبُ وتتداخلُ مع سلطات الدولة.وقد أدى ذلك لأن يطلب الرئيس عبد الناصر إقامةَ مؤتمرٍ قمةٍ عربي عاجل لمناقشة الوضع في الأردن،وقد برز نجم الرئيس نميري في زخم احداث حرب الاردن حيث قاد وفدَ الجامعة العربية الى منطقة الحرب وانتشل ياسر عرفات وعاد به الى القاهرة ليُوقِّع على اتفاقية ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠م مع الملك في مؤتمر القمة. وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م تُوُفِّي الرئيس جمال عبد الناصر من الاجهاد والتعب وتراكمات آثار الهزيمة بعد أن تربع ثمانيةَ عشرةعاماً في مركز السياسة المصرية والعربية،وانقلب السودان إلى مأتم كبير وكتب صحفي سوداني مقالاً مجد فيه عبد الناصر الى درجه التأليه،وقاد أعضاء مجلس الثورة المظاهرات الباكية-"مناحات"- في شوارع الخرطوم. ومع وفاة عبد الناصر - ذي العلاقات الحميمة مع عبد الخالق - انتقلت شئونُ القيادة الى يد الزعيم المصري المخضرم أنور السادات، الذي لم يكن يُعرَف عنه أيُّ ميول او عواطف حقيقية تجاه اليساريين مما وضع السودان والمنطقة العربية بأسرها امام آفاق مرحلة جديدة.

وقبل أن تنكشف هوية نظام السادات صدر بيان مما عرف بالتيار الانقسامي في اكتوبر ١٩٧٠م وقعه ١٢ عضواً من أعضاء اللجنة المركزية على رأسهم (عمر مصطفى المكي/ معاوية ابراهيم/ احمد سليمان/ الطاهر عبد الباسط)،وقد أدان البيانُ سياساتِ عبد الخالق وطالب بتصحيح الخط اليساري المغامر الذي وضع الحزبَ في مواجهة السلطة الثورية القائمة، مما أدى الى زيادة الصراع والبلبلة وسط قاعدة الحزب. وفي ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ قام الرئيسُ نميري بتصفية العناصر الموالية لعبد الخالق في مجلس الثورة والقوات المسلحة، وتمثل ذلك في إقصاء المقدم بابكر النور والرائدين فاروق عثمان حمد الله وهاشم العطا من مواقعهم في مجلسي الثورة والوزراء،كما

---

(١٥) بيد ان انتقادات عبد الخالق لاجراءات المصادرة لم تمنع الحزب الشيوعي من التطبيل لهذه القرارات بل والمشاركة فيها بفاعلية من خلال قبول مناصب المدراء ورؤساء مجالس الادارات للمؤسسات الجديدة.

أحيل ثلاثة عشرة ضابطاً آخرين الى المعاش. وتلا ذلك اعتقالُ عبد الخالق محجوب وإيداعُه في حراسة القوات المسلحة بمعسكر المدرعات بالشجرة. وفي ١٢ فبراير ١٩٧١م صرح النميري بانه سيُدمِّرُ الحزب الشيوعي في السودان واتهم الشيوعيين بالتآمر ومحاولة تطويق الثورة وبالعمالة للسفارات الأجنبية وأتبَعَ ذلك بحل عددٍ من واجهاتهم. كما أجرى تعديلاً في مجلس الوزراء دخل بموجبه د. جعفر محمد علي وزيراً للحكومات المحلية مع آخرين، أما بابكر عوض الله فقد آثر أن ينسحب من ميدان السياسة بالجملة تاركاً المجال للضباط ليجتهدوا كما يشاءون بينما هاجر هو الى مصر معتزماً قضاء بقية العمر هناك.

أدى مجيئُ الرئيس انور السادات الى دعم مركز النميري في السلطة كما أدى توجُّهُ نظام نميري نحو افريقيا الى تقارب مع نظام ملتون ابوتي في يوغندا مما أدى إلى تخفيض الضغط العسكري لحركة التمرد على الجيش السوداني، وأردف الرئيسُ اليوغندي تعاونَه بأسرِه للمرتزقِ الألماني الشهير رودلف اشتاينر الذي كان يُشرِف على حركة التمرد وسلمه للسلطات السودانية في ١٠ يناير ١٩٧٠م مما كلفه منصبه حينما طوح به قائد جيشه الفريق عيدي أمين في يناير ١٩٧٠م، وأدى اعتقالُ اشتاينر الى رفع اسهم نظام الضباط الذين شرعوا في اجراءات تقديمه للمحاكمة في الخرطوم وقد غطت أخبارُ محاكمة اشتاينر جزئياً على الصراع الدائر في صفوف السلطة حول الحزب الشيوعي.

لم يكن السوفيات بعيدين عما يجري في السودان، إذ عنى الغلغُلُ السوفياتي في السودان امكانيةَ تطويق مصر وتأمين وضع أفضل هنا، كما ان السودان بتداخله مع بلدان القارة يمكنُ ان يُصبحَ مركزَ انطلاقٍ لكل بلدان افريقيا. وكان السوفييت متتبعين لكل تفاصيل المجابهة الحادثة ما بين الحزب الشيوعي ونظام الضباط وكذلك على علم بأمر الانقسام داخل الحزب. لذا فقد وصل في ٢٤ مارس ١٩٧١م وفدٌ سوفياتي لمحاولة توحيد الحزب ومصالحته مع نظام الضباط. وكان السوفيات مُتوجِّسين من نذر عام ١٩٧١، حيث جاء السادات في مصر وانحسر نفوذُهم في سوريا باخراج صلاح جديد ومجموعته في بداية عام ١٩٧١م.

وفي مارس - ابريل ١٩٧١ انعقد المؤتمرُ الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي في موسكو، ولدهشة الجميع فقد حضر الرائدان ابو القاسم محمد ابراهيم وزير الداخلية ومامون عوض ابوزيد مدير جهاز الأمن القومي السوداني في مؤتمر الحزب الشيوعي، بينما امتنع الحزبُ الشيوعي السوداني عن ارسال اي مندوب، وكان لهذا الأمر دلالاتُه.. إذ عنى حضورُ وزير الداخلية ومدير جهاز الأمن-وهي الأجهزة التي توالي تتبع ومحاصرة نشاط الشيوعيين- أنَّ الحزبَ الشيوعي في نظر حكومة السودان غيرُ موجود. ومع أن تمثيلَ السودان بهذه الصورة مثّل إهانةً للحزب الشيوعي السوفياتي القائم على مصالح الاحزاب الشيوعية إلا أن الادارة الروسية

كظمت غيظها وابتلعت حضور الوفد السوداني حفاظاً على مصالحها وتأميناً لوجود خبرائها (١٨٠٠ خبير) في السودان وتفادياً للقطيعة مع نظام السودان، وخصوصاً ان السوفيات كانوا يحسون بتحرك كبير يستهدف إقصاءَ الحزب الشيوعي من مراكز السلطة والقرار،لذا فقد أحسنوا استقبال الوفد السوداني عسى أن يكونَ ظهيراً للشيوعيين في صراعهم.

وصدَّقت الأحداثُ حسن تفهم الروس للأحداث في السودان إذ أدت مشاركةُ مأمون وابي القاسم في مؤتمر الحزب الشيوعي لتجنيب الحزب الشيوعي محاولةً لعزله وابعاده حُبِكت أطرافُها بواسطة عدد من الحزبيين وقادة الحزب الاشتراكي الاسلامي الذين تكفَّلوا بإقامة مهرجان سياسي شعبي ضخم في ميادن سباق الخيل عرف "بمهرجان اللجنة القومية لدعم الوحدة الوطنية" حيث حشدوا فيه قرابةَ ربع المليون مواطن وذلك في ١٠ ابريل ١٩٧١م.كما اعدوا خطاباً لنميري يتعهد فيه بتصفية الشيوعيين من كل المراكز الهامة.ولكن حضورَ وفد موسكو في ذات اليوم ومقابلتهم لنميري أديا الى اقناع نميري بتغيير محتوى خطابه.ولدهشة الحضور اندفع نميري في مهاجمة رجال الأحزاب الذين يسعون لبذر الفتنة والخصام بين الثورة وحلفائها.وانقلب المهرجانُ كارثةً على الذين قاموا باعداداه وخرج الجمهورُ ما بين مصدق ومكذب أن تكون نتيجة كل الجهد الذي بذل كارثةً على الجميع.

وبينما كانت الأحداث تَتَابع على هذا السياق، كانت الحركة الإسلامية تتضاءل كماً وكيفاً حاصرةً نشاطَها وسط الطلاب. وتمثلت حركتُها وسط الطلاب في خلايا منغلقة على نفسها، لا يعرف من فيها حتى قادتَهم المباشرين.. مما أدى الى غياب روح العمل السياسي والتكتل لأداء أي انجاز. وامتص بعضُ الاسلاميين طاقاتهم في تتبع فقه الرقائق من تفاصيل سواك واطلاق للحى وشعر الرأس ومعالجة حفظ بعض سور القرآن. وانسحبوا من ميدان العمل العام بعد شعورهم بخذلان الطلاب لهم إثر سقوط توصية الاتجاه الاسلامي. وتركوا العملَ السياسي للتيارات اليسارية التي قامت بإنشاء سكرتارية الجبهات التقدمية كبديل لاتحاد الطلاب،وقد تعاونت هذه السكرتاريةُ مع الأمن السياسي مرسلةً معظم قادة الاتجاه الاسلامي للسجن. ولكن ما لبث ان انفجر داعي الصراع السياسي في الجامعة، حينما حاولت سكرتاريةُ الجبهات التقدمية استخدامَ حركة الطلبة في مناورة ضغط سياسي لاطلاق سراح عبد الخالق محجوب. ولكن أفلتت الأمورُ من بين يدي عناصر السكرتارية حيث استلم الطلابُ الاسلاميون قيادةَ الطلاب ودخلوا بهم في اعتصام شهير في الجامعة في ١١ مارس ١٩٧١م طاردين منها عناصر سكرتارية الجبهات التقدمية. لم يتمالك الشيوعيون أنفسَهم وهم يرون ان كل جهودهم في تعبئة الطلاب أصبحت رصيداً لحركة الاعتصام التي قادها الاسلاميون، فما كان منهم إلا أن استنجدوا بنظام الضباط الذي استهدفوه ليأتي

وينتشلهم من المأزق الذي وقعوا فيه. ولم يكن أمام الضباط إلا أن يدخلوا في مفاوضات مع القيادة الجديدة للطلاب ويتفقوا معها على حل سكرتارية الجبهات التقدمية واعتبار الجامعة في اضراب مفتوح.

كشفت حركةُ مارس ظَهرَ الشيوعيين في الجامعة وأدت الى حرمانهم من أهم مراكز ضغطهم وعاد الاسلاميون الى قراهم ومواقعهم يترقبون ما تجود به الأيام. وفي ذات مارس ١٩٧١م اتجهت أبصارُ الاسلاميين في السودان الى شبه القارة الهندية، في محاولة لتلمس موقف الجماعة الاسلامية وأميرها المودودي من الحرب الأهلية التي اندلعت في باكستان الشرقية.وقد اندلعت أحداث العنف حينما اكتسح حزبُ الشعب عوامي الذي يرأسه مجيب الرحمن الانتخابات البرلمانية في باكستان الشرقية ،لكن اوعز ذو الفقار علي بوتو رئيس حزب الشعب التقدمي والذي خسر الانتخابات للرئيس ايوب خان بعدم استدعاء البرلمان، واعتقال مجيب الرحمن مما أدى الى اضطرابات تصاعدت الى حرب أهلية وتوسعت بدخول الهند الى جانب جماهير باكستان الشرقية مما أدى لاندلاع الحرب بين باكستان والهند،وأدت الحرب الى قسمة باكستان وظهور بنغلاديش (باكستان الشرقية)،وامتثلت القيادةُ الباكستانية للواقع المر ووقعت في ١٦ ديسمبر ١٩٧١م على صلح سيملا. كانت الجماعةُ الاسلاميةُ رافضةً لمبدأ التقسيم مما أدى الى تقتيل أعضائها في باكستان الشرقية وطرْدِ بعضهم.ولكن كانت حقائقُ السياسة أقوى من العواطف الاسلامية المبهَمَة إذ رفضت الادارةُ الباكستانية التسليمَ بنتيجة الانتخابات وتسليم مقاليد الأمور الى مجيب الرحمن كأنما علاقة الباكستانيين علاقات تبعية واستعمار،لذا فرفض البنغاليين لمشروع باكستان المتحدة رفضٌ مشروع طالما رفض المكونون لهذا المشروع الامتثال لمتطلبات الديمقراطية والاسلام. تعامل الاخوان مع حقائق الواقع السياسي الجديد على انه مجردُ مؤامرة ضد الأمة الاسلامية لإضعاف أكبر دولة اسلامية "منطق الجماعة الاسلامية" ودللوا على ذلك بتعاون روسيا وامريكا في هذا الامر.ولم يكن الاخوان حينها على وعي بحقائق ومتطلبات شرعية الجغرافيا السياسية كما لم يكن لديهم لا الوقت ولا الامكانيات للمساهمة في حل اشكاليات الاسلام في الهند إذ أنه كانت تحاصرهم همومُ السودان ونظر بعضُهم الى القضية للدلالة على سقوط العلمانية وفشلها على حل مشاكل المسلمين في كل مكان.

ومن صراع الهند اتجهت أبصار السودانيين مرة أخرى الى مصر حينما قام السادات في الفاتح من مايو ١٩٧١م بتطهير أبرز أركان الوجود الروسي في نظامه حيث قام باقصاء علي صبري وسامي شرف وشعراوي جمعة وأمين هويدي والذين كانوا يسيطرون على أجهزة الحزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" و "مكتب رئيس الجمهورية ووزارة الداخلية والاعلام"،كما تم تطهير المجموعات الموالية لهم في القوات المسلحة

والصحافة ومختلف أجهزة الاعلام، وعاد هذا الانقلاب المدني لِيُعرَف بحركةِ مايو التصحيحية. ورأى الاخوانُ في ذلك بادرةَ خير خصوصاً ان الرئيس المصري باشر إطلاقَ سراح الاخوان المسلمين المصريين المعتقلين، كما سمح بحرية نسبيةٍ للجماعات الاسلامية في الجامعات في محاولة لكبح جناح العناصر اليسارية. وتعشمَ إخوانُ السودان ان تسير على ذات الوتيرة الأمورُ في السودان.

في ١٧ مايو ١٩٧١م اوقفت الحكومة السودانية نشاطات الحزب الشيوعي الشبابية واعتقلت بعض قادته وارسلتهم الى كدوك في اعالي النيل. وفي ٢٥ مايو ١٩٧١م وبمناسبة احتفالات الذكرى الثانية لقيام ثورة مايو الاشتراكية حسم الرئيس نميري القضية التى طالما شغلت الشيوعيين ـ وهي تنظيم سياسي واحد أم سلطة تحالف قوى جبهة ثورية عريضة بإعلان الشروع في قيام الاتحاد الاشتراكي السوداني كحزب سياسي واحد في السودان وتكوين لجنة عشرينية برئاسته لانجاز ذلك ـ وقد عنى ذلك عملياً عدمَ وجودِ مكان او خصوصية للحزب الشيوعي السوداني في مستقبل نظام الضباط خارج اطاره الشرعي. وبعد خمسة ايام من اعلان قيام اللجنة العشرينية لتأسيس الاتحاد الاشتراكي ـ اي في ٣٠ يونيو ١٩٧١م ـ هرب عبدُ الخالق من محبسه في معسكر المدرعات بالشجرة مختفياً في السفارة البلغارية ثم منزل قائد الحرس الجمهوري المقدم حسين حاج عثمان ابو شيبة حيث اخذ يتابعُ تدابيرَ عمل سياسي كبير تبينه السودانيون في ظهيرة ليلة ١٩ يوليو ١٩٧١م.

أعلن الرائدُ هاشم العطا في ظهيرة يوم ١٩ يوليو ١٩٧١ الاستيلاءَ على السلطة وحلَّ مجلسِ الثورة وقيامَ مجلسِ ثورة حركة يوليو التصحيحية الذي ضمَّ المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله وكان كلاهما حينها يقيم في لندن. ولم يكن الروسُ بعيدين عما يجري في السودان إذ عمَدُوا الى عدم اعطاء وفد سوداني رسمي عالٍ برئاسة وزير الدفاع ـ اللواء خالد حسن عباس ـ تأشيرةَ دخولٍ الى روسيا مما اضطر الوفد الى تغيير جدول زيارته الى الصين ثم مصر. مثل انقلابُ ١٩ يوليو ١٩٧١م إعادةً لهيبة الحزب الشيوعي التي أذلها نميري كما مثل انتصاراً لهيبة السوفيت الآخذة في الترنح في سوريا ومصر. ونجح تخطيط الضباط الشيوعيين في الاستيلاء على العاصمة ومراكز السلطة ومظاهرها من قيادة عامة وقصر جمهوري ووزارات وحاميات وأجهزة ارسال بالاضافة إلى اعتقال أعضاء مجلس الثورة وكبار ضباط القوات المسلحة وحكموا البلادَ لمدة ثلاثة أيام، كما حُظي النظامُ الجديد بمباركة قوى عالمية كبرى (هي الاتحاد السوفيتي) وقوى اقليمية (العراق) وقوى محلية (الحزب الشيوعي السوداني بامتداداته النقابية والمهنية وخبراته السياسية).

ولكن برغم ذلك لم يحالف التوفيقُ الانقلابَ، والتوفيق سره عند الله. ويمكن إجمالُ الأسباب التي تداخلت وأدت الى اجهاض الانقلاب في:

١) عجز الانقلابيين عن تكوين حكومة جديدة وملء الفراغ السياسي بايجاد شرعية سياسية ثورية جديدة تقوم على مجلس عسكري عالي يمثل القوات المسلحة ويحفظ توازنات القوة فيها، طالما ليس من المنظور تجاوزُ المؤسسة العسكرية في قريب تخطيط الحزب ومجلس وزراء يمثل تطلعات السلطة السياسية الجديدة ولا يتجاهل حقائق ووقائع السياسة السودانية.

٢) ارتباك قيادة الحزب الشيوعي وفشلها في ايجاد سند شعبي حقيقي اذ حتى التظاهرة التي اعدت كانت سيئة الاعداد عقائدية الشكل استفزازية المظهر.. احتفلت برفع الاعلام الحمراء وترديد الشعارات الانعزالية المستوردة عكسية الاثر والمفعول، مما أدى الى صدمة الجمهور وتنفير السودانيين من توجهات الانقلابيين.

٣) لم يُجهِزْ الانقلابيون على الشرعيةِ السياسية القديمة "رئيس مجلس الثورة ورفاقه" بينما قام أعوانهم الآخرون بقتل ٣٢ ضابطاً بريئاً في دار الضيافة.

٤) تدخلات القوى الاقليمية والتي ظهرت في إنزال طائرة الخطوط البريطانية-والتي كانت تحمل المقدم/ بابكر النور والرائد/ هاشم العطا في ليبيا حيث تم أسرهما هناك واستضافة مصر لوزير الدفاع/ خالد حسن عباس حيث وضعت تحت إمرته القوات السودانية الموجودة في مصر كما نشطت حركة الاستخبارات المصرية في الخرطوم، علماً بأن مصر كذلك حاولت مغازلة الانقلابيين ومعرفة دوافعهم فأرسلت طائرة خاصة أقلت الصحفي المصري أحمد حمروش، وكانت الطائرة الوحيدة التي سمح لها بالهبوط في مطار الخرطوم.

٥) انفجار إحدى الطائرتين اللتين ارسلتهما حكومة العراق لتأييد حكومة هاشم العطا بينما كانت تحاول الاقلاع من مطار جدة وكانت الطائرة تحمل بعض مستلزمات الانقلابيين والسيد/ محمد سليمان الخليفة، بينما ظلت الأخرى قابعة في مطار جدة الى حين دحر الانقلاب.

٦) فشل الانقلابيون في توفير العدد اللازم من الجنود والضباط لمتابعة دورات الحراسة نسبة لعدم ثقتهم في الآخرين، مما أدى الى انهاك الانقلابيين وتلاشى مقدراتهم وطاقاتهم في التدبير والقتال.

ومع كل هذه التداخلات كان يُمكن أن يمتد العمْرُ بالحركة الانقلابية الى حين، إذ ان الانقلابَ المعاكِس الذي أدى الى تقويض نظام الشيوعيين كان عشوائيَّ التخطيط وعمادُهُ بعضُ ضباط الصف الذين تحركوا بمدرعاتهم صوبَ القصر ومع تحركهم تحرك بعضُ كِبارِ الضباط وتحركت كذلك الجماهيرُ بصورة عفوية. ويقال ان احد كبار الضباط والذي وصل مع آخرين الى الاذاعة كان يريد توجيهَ بيان يفيدُ باستلامه شخصياً للسلطة ولكنه فُوجئ بأخبار فك أسر نميري فيما عرف بيوم العودة العظيم.

كان عاقبةُ الانقلاب وبالاً على الحزب الشيوعي وعلى اليساريين عامة وعلى

الوجود السوفيتي في السودان ومصر .ونشطت السلطات في اعتقال اليساريين، حيث تم اعتقال ٣١٧٩ معتقلاً ما بين مدني وعسكري، كما تم تصفيةُ المئات من الضباط والطلاب الحربيين على الأخص من دفعة السبعمائة طالب التي قذف فيها الحزبُ بأعداد كبيرة من كوادره ليؤهلوا كطلاب حربيين وطياريين عسكريين. كما أُقصي بعضُ اليساريين بما في ذلك العناصر المناوئة لعبد الخالق من الحكومة بما في ذلك فاروق ابو عيسى، معاوية ابراهيم، سيد احمد الجاك، مرتضى احمد ابراهيم والمهندس يحيى منور. كما قامت السلطاتُ بإبعاد الخبراء الروس البالغ عددهم ١٨٠٠ خبير،كما تم إعدام القيادة المدنية للحزب شنقاً حتى الموت (عبد الخالق محجوب، الشفيع احمد الشيخ، جوزيف قرنق) بينما أُعدِمت القيادة العسكرية رمياً بالرصاص (هاشم العطا، بابكر النور، فاروق عثمان وآخرون).

خرج النظام من محنة يوليو قوياً شعبياً وعسكرياً،ولكن كان النظام يعرف أنه في حاجة الى حليف دولي بديل للسوفيت.ومع ان نميري بدأ في مد جسوره للامريكيين مع لمعان نجم منصور خالد إلا ان الوضع الاقليمي والمحلي لم يتهيأ بعدُ لقفزةٍ من أحضان السوفيت الى براثن الامريكان،لذا اكتفى نظام الضباط بإيجاد موقع قدم في الصين، حين قام وفد عالٍ برئاسة اللواء نميري بزيارة الصين في ٦ ـ ١٣ اغسطس ١٩٧١م.

اهتبل الرئيس نميري فرصة السند الشعبي الذي وفرته له تصفيةُ الحزب الشيوعي فأصدر في ١٣ اغسطس ١٩٧١م دستوراً مؤقتاً، لإقامة مجلس شعب نيابي لإجازة الدستور الدائم والرقابة على الحكومة ،ودعا كذلك لإقامة جمهورية رئاسية تمتد دورتُها لست سنوات. وبمقتضى ذلك فقدّ تمّ حلّ مجلس الثورة-آخر رموز حركة الضباط-مع إعلان نتيجة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية في ١٠ اكتوبر ١٩٧١م بنسبة تصويت مؤيدة (نعم) لنميري ٩٨٫٥٪. وفي ١٢ اكتوبر ١٩٧١م أدى الرئيسُ نميري القسَمَ كأول رئيس جمهورية في تاريخ السودان الحديث وأصبح له ثلاثةُ نوابٍ من بينهم (ابيل الير) كما بدأ اهتماماً بالجنوب تمثل في محاولات فتح الطرق وإعادة التنمية.

كما أصبح الرائد مامون عوض أبوزيد أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي السوداني في محاولة لبوتقة التعاطف الشعبي في إطار تنظيمي، كما قام النميري بمقابلة د. حسن الترابي في معتقله بكسلا، حيث ظل يتابع من معتقله أخبار الصراع والانقلابات الى اعلان الجمهورية. انتهت المقابلة الى افراج جزئي عن القيادة العليا للحركة الاسلامية فأحيل د. الترابي وصادق عبد الله عبد الماجد ويسن عمر الامام الى الحبس المنزلي ابتداءً من بدايات عام ١٩٧٢م،كما تم الافراج عن عشرات من الاخوان المسلمين من القيادات الوسيطة (ربيع حسن أحمد، عبد الرحيم علي.. الخ).وانعكس هذا الانفراجُ على جامعة الخرطوم، حيث أُجرِيت انتخاباتٌ جديدةٌ على أساس الاقتراع الحر المباشر

بدلاً من التمثيل النسبي، وفازت قائمة التحالف الاسلامي حيث نال الاتجاه الاسلامي ٢٤ مقعداً والجبهةُ الوطنية (حزب الامة) ٨ مقاعد وتكتلُ الطلاب الجنوبيين ٨ مقاعد، وأصبح تاج السر مصطفى رئيساً للمجلس الاربعيني وأحمد عثمان مكي رئيساً للجنة التنفيذية للاتحاد. وفي نوفمبر ١٩٧٢م تم اطلاقُ سراح د. حسن الترابي ويسن عمر الامام وصادق عبد الله عبد الماجد من الحبس المنزلي بعد قضائهم زهاء ال ٤٢ شهراً ما بين السجن والحبس المنزلي كما تم السماحُ بعودة السيد الصادق المهدي من منفاه بمصر في ديسمبر ١٩٧٢م.

أخذ نظام الضباط في اكتساب الصفة المدنية وأصبح الرئيس نميري مثله مثل عبد الناصر والسادات يقوم على جمهورية رئاسية وحزب واحد، ولكن برغم ذلك ظلت شوكةُ النظام الأساسية تتمثل في المؤسسة العسكرية وجهاز الأمن. وبما ان معظم السودانيين ليس لهم خيار نظري مجرد لنمط سياسي معين وإنما يتطلعون للحكومة الفعالة القوية القادرة والتي تكفل نظامَ حرياتٍ نسبيةٍ، فإن نظامَ جعفر نميري قد سد لمعظمهم هذه الحاجة، خصوصاً أن عهد السودانيين بالنظام الديمقراطي انه يُزَوِّرُ إرادةَ الناخبين ويقوم على المحاباة والفساد ولا يُجسِّد الرغباتِ الحقيقيةَ والموضوعيةَ، كما أن السياسيين يُفضِّلون التلاعبَ بما تحت ايديهم من سلطات بدلاً من استخدام السلطة في مجابهة وحسم القضايا المعلقة وإشاعة العدالة.

انتبه نظام الضباط الجديد والذي أصبح فلاسفتُه وأعمدتُه من المحسوبين على امريكا والغربَ (منصور خالد، ابيل الير، جعفر محمد علي بخيت، عمر حاج موسى، محمد الباقر..) لقضايا الاستقرار السياسي والتكامل القومي والتنمية الاقتصادية وإعطوا أولويةً لايقاف حرب الجنوب. وفي سبيل ذلك بدأ نميري دبلوماسيةً سريةً، زار فيها اثيوبيا في نوفمبر ١٩٧١م كما قام هيلاسلاسي بزيارة للخرطوم في يناير ١٩٧٢م حيث تم التوقيعُ على اتفاقية بخصوص النشاط الارتري في السودان والمتمردين الجنوبيين في اثيوبيا، كما وافقت يوغندا على ايقاف دعمها لحركة التمرد. ونتيجة لذلك تحسنت علاقات السودان الغربية (مع امريكا والغرب) مما أدى لتوسط مجلس الكنائس العالمي ومجلس الكنائس الافريقي وأدت الوساطةُ لايقاف اطلاق النار ما بين المتمردين والجيش ابتداءً من ٣ مارس ١٩٧٢م. ومن ثم بدأت المفاوضاتُ تحت رعاية مجلس الكنائس العالمي في اديس ابابا والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي لجنوب السودان او ما عرف باتفاقية اديس اباب في ٢٦ فبراير ١٩٧٢م (١٦).

لم تكن مصرُ راضيةً عن مسار اتفاقية اديس ابابا، حيث تُرِكت الادارةُ المصرية في

---

(١٦) انظر التفاصيل في Edgar O'Ballance, The Secret war in the Sudan 1955 - 1972. London 1977, pp. 142.

الظلام بينما تكثّفَ وجودُ الغرب ممثلاً في مجلس الكنائس العالمي والخبراء القانونيين الانجليز،كما لم يكن من بين أعضاء وفد السودان الأساسيين في المفاوضات من يحمل عواطف حقيقية تجاه مصر (ابيل الير، منصور خالد، اللواء محمد الباقر، جعفر محمد علي بخيت)،كما لم تنل الاتفاقيةُ رضا كثير من الضباط مما أدى الى تأزم مؤقت في العلاقات بين مصر ونظام الضباط، مما أدى الى استقالة اللواء خالد حسن عباس في ١٣ فبراير من وزارة الدفاع وكذلك الرائد مأمون عوض ابوزيد من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي السوداني بالاضافة الى استقالة رئيس هيئة الأركان في ١٩ فبراير ١٩٧٢م.

وبحلول الذكرى الثالثة لانقلاب مايو تمَّ التخلُّصُ من الشيوعيين ومن التيار المصري ابتداءً ببابكر عوض الله وانتهاءً بالعسكريين الذين استقالوا كما تم إيقافُ حرب الجنوب وظهر الرئيس جعفر محمد نميري كأنه القائد الذي حدث حوله اجماع شعبي ورسمي لأول مرة في تاريخ السودان الحديث، ولم لا ؟ وقد استطاع نظامُ نميري تصفيةَ قيادة الأنصار (الامام الهادي) والقضاءَ على قيادة الحزب الشيوعي (عبد الخالق والشفيع) وتُرِكت قيادةُ الحزب الوطني الاتحادي تموت في السجن (اسماعيل الازهري) وأودعت القيادات التي أبرزتها ثورة اكتوبر في السجن (الصادق والترابي) ثم ها هي تصفى التيار المصري (بابكر عوض الله، خالد حسن عباس، مامون عوض ابوزيد)، فمن يجرؤ على معارضة نظام نميري الذي أطاح برؤوس الكبار والصغار على حدٍ سواء؟ وكذلك بدأ النظامُ العالمي الجديد الذي أنهى مناخَ الحرب الباردة بتوقيع اتفاقية الوِفاق بين نيكسون وبريجنيف-في لقائهما-في بلدان العالم الثالث التي منها السودان، كما انعكست ظلالُ وثيقةِ الوفاق على محاولات السادات والدول العربية لاستخلاص أراضيها المحتلة، مما أدخل دول المواجهة مصر والاردن وسوريا فيما عُرِف بحالة اللاحرب واللاسلم مما أدى الى قرار السادات في يوليو ١٩٧٢م بابعاد الخبراء السوفيت والبالغ عددهم خمسة عشر ألف خبيرٍ مقتفياً في ذلك آثار النميري.

وفي يوليو ١٩٧٢م تَوّجَ التيارُ الامريكي في الحكومة السودانية جهودَه باستعادة السودان لعلاقاته مع الولايات المتحدة وبذا اصبح السودانُ الذي قطع علاقاتِه مع الولايات المتحدة أوّلَ تلك الدول في استعادته لعلاقاته مع امريكا. ومع ان دورَ امريكا ظل يتعاظمُ في السياسة السودانية إلا أن العونَ الامريكي ظل عوناً هامشياً في مجال التغذية والمعدات العسكرية ولم يمتد إلى المجالات الحيوية كبناء الطرق والتصنيع وتحديث المطارات باستثناء جهودهم في بناء طريق الخرطوم - مدني والذي لم يُكْمِلوه وإنما أكملت ٥٠٪ من بنائه هيئة الطرق السودانية. لم يُحظَ السودانُ بمساعدات في ظرف الخمس سنوات المنصرمة على قطع العلاقات الدبلوماسية كما لم يفقد السودان بذلك شيئاً (١٩٦٧ - ١٩٧٢).وكانت اتفاقيةُ العون الامريكى للسودان قد وُقّعتْ في

١٦ مايو ١٩٥٨م بعد معارضة مستفيضة في البرلمان قادها الاتحاديون والشيوعيون، وطالما ردد اعلامُ الحزب الشيوعي يومها "ما أظلمه من مستقبل ذلك الذي نبنيه بقبول العون الامريكي". وقبل أن يستقر مجرى العلاقات السودانية ـ الامريكية بعد عودتها في يوليو ١٩٧٢م مالبثت ان تأزمت مرة أخرى في مارس ١٩٧٣م بعد اغتيال جماعة ايلول الأسود الفلسطينية لسفير الولايات المتحدة ومساعده في السفارة السعودية خصوصاً بعد اطلاق سراح الفلسطينيين في يونيو ١٩٧٤م. ولكن برغم ذلك، واصل التيارُ الامريكي جهوده في ترقية العلاقات السودانية ـ الامريكية ملقين في روع مواطنيهم الامريكان ان بعدهم عن السودان سيؤدي الى هيمنة الاسلام.



الفصل الرابع
صحوة العمل الاسلامي
١٩٧٢ - ١٩٧٧

دبت الحياةُ من جديد في شرايين الحركة الاسلامية نتيجةً لاطلاقِ سراح القيادة الاسلامية،وعمدت القيادةُ الى إعطاء الأسبقية لِقطاع الطلاب، حيث تواصل اتصالُ القيادة بالطلاب حتى في ظروف الحبس المنزلي، حيث وُضِعت أولويةٌ لتنشيط مكتب الثانويات بفصله عن مكتب الجامعة ووضعه مباشرة تحت ادارة مسئول مكتب الطلاب في المكتب التنفيذي وكان هو الأستاذ/ ربيع حسن أحمد الخارج لتوه من السجن، كما نشِط مكتبُ الجامعة في الدعوة والاتصال لتجنيد أكبر قدر من الطلاب الجامعيين، كما بُذِل جهدٌ أثمر في القضاء على توجهات العزلة التي تمت وسط طائفة من الطلاب، كما تم تجديد نظام العمل الصيفي وسط الطلاب لتوسيع وتجويد أداء العضوية، ذلك النشاط الذي اختفى منذ ان حلّ نظامُ مايو بالبلاد. كما دبت الحياةُ في مكتب الاقاليم الذي باشر مسئولُه الجديد القيامَ برحلات متصلة رابطاً بين القيادة والشُّعَبِ المتناثرة في أنحاء البلاد.

وفي نهاية عام ١٩٧٢م سمحت السلطاتُ لحسن الترابي بأداء فريضة الحج، حيث جمعته رحلة الحج لأول مرة بالأستاذ/ حسن الهضيبي المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين. وكان الهضيبي حينها مستغرقاً في مشاكل العمل الاسلامي في مصر ولم تمكنه ارادة الله من أن يتفرغ لتأصيلِ علاقةٍ مع تنظيم السودان إذ تُوُفِيَ في العام الذي يليه في ١٣ نوفمبر ١٩٧٣م، بينما كان الترابي حبيسَ الجدران. ومن السعودية جاء الترابي الى لندن، حيث كان يقيم ثلاثي الجبهة الوطنية "الشريف حسين، وعثمان خالد، وعمر نور الدائم"، والذين بلغت بهم الحيرةُ مُنتهاها في أمر السودان. وفي مايو ١٩٧٢م سافرت اللجنةُ التنفيذيةُ لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم

إلىالمملكة المتحدة في زيارة نظمتها لهم ادارة الجامعة بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني للتعرف على أوضاع الجامعات في اوربا للاستفادة من عائد الرحلة في تدوين قانون جديد للجامعة تتفق فيه وجهتا نظر الادارة والطلاب.

اجتمع وفدُ الاتحاد مع قيادة الجبهة الوطنية "الشريف وعثمان وعمر والترابي".. وقد بادر الشريف الهندي بطرح سؤال ما العمل؟ هل نواصل سياسة الحصار الاقتصادي والتجويع؟ وهل تجويع الجماهير سيقود الى تمردها على النظام؟ أماذا يريد السودانيون؟

أما وفدُ الاتحاد فقد اتفق متحدثوهعلىأن السودانيين يبحثون عن القائد الذي يعيش بين الجماهير ويترافع عنها ويسجل حضوراً وسطها وطالبوا الهندي بأن يعود للسودان عله يكون الرجل أو حتى يسهم في تذكير جماهير الحزب الوطني الاتحادي بدورهم ويحول دون أن تصب جهودهم في تقوية آلة النظام، وأنه حتى لو دخل السجن فلن يحول ذلك بينه وبين مواصلة اتصاله بالجماهير، كما أن السجن هو الجامعة التي تفرز القياديين في السودان،ولكن الهندي رفض ذلك الاقتراح قائلا ان نميري قد عرض عليه بواسطة الملك فيصل أن يعود للسودان ضامناً له منصب نائب رئيس الجمهورية. ولكنه رفض ذلك لأنه لا يبحث عن حل لشخصه، كما انه لا يمثل حزباً بعينه في الجبهة باعتبار ان جماهير الاتحاديين غير منظمة وانه موجود في الجبهة بشخصه، وانتهى النقاشُ إلى كون نظام نميري يستند على قدرات المؤسسة العسكرية ولا يفهم إلا لغة القوة.

وقد علق السيد/ عمر نور الدائم بيأس أن الأنصار وجدوا أنفسهم وحدهم في ميدان المعركة في الجزيرة أبا وودنوباوي، وأنه لا داعي لتكرار المشهد طالما أن المجتمع السوداني غيرُ متهيئ لمتطلبات الصراع وغيرُ متفهم لدواعي الجهاد..

وعنت خلاصةُ اللقاء أن الأمل الوحيد الباقي أن يستمر الاخوانُ في تأجيج الجبهة الداخلية وتستمر الجبهة في محاولاتها الخارجية لاستقطاب الحلفاء واكمال صياغة الميثاق الوطني للجبهة. وقد استصغر الشريف الهندي النقاش في هذا الموضوع وأفاد باستعداده للتوقيع على أي صيغة يتفق عليها الآخرون.

ومن بريطانيا سافر د. الترابي لحضور مؤتمر اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة برغم مماطلة السلطات الامريكية في إعطائه تأشيرة الدخول، بينما عاد وفد الاتحاد للسودان وانشغلت الجبهة الوطنية في همإعدادِ الميثاق والبحث عن الحليف الدولي.

أخذ خطابُ الجبهة الوطنية يمتدإلىليبيا التي كانتْ غير راضية عن نهج نميري من

اتفاقية الوحدة الموقعة في طرابلس بين الرؤساء الأربعة "السادات، الأسد، نميري، القذافي".ومع أن قيادةَ الأنصار كانت متوجسةً من الدخول في حوار مع ليبيا لأن أياديها تلطخت بدماء الأنصار في موقعة الجزيرة أبا.. إلا أن الاستاذ/ عثمان خالد مضوي الأمين العام للجبهة مضى في محاولاته للحوار مع الليبيين حيث أرسل مذكرة للعقيد القذافي عن طريق سفيره في المملكة العربية السعودية مبرزاً أخطارَ اتفاقية اديس ابابا علي مسار حركة العروبة والاسلام واردف تلك بمذكرةٍ أخرى أشار فيها بموقف القذافي في دعمه لنظام عيدي أمين وجاءت المذكرة الثالثة في ٢٢ مارس ١٩٧٣م في محاولة لتعريف القذافي بالجبهة الوطنية (١٤).

وبينما كانت الجبهةُ الوطنيةُ تُعيد النظرَ في بنائها،كان نظامُ مايو يحثُّ الخطى في بناء التنظيم السياسي الشعبي الذي يترتكز عليه، وتمت انتخاباتُ مجلسِ الشعب في ما بين ٢٢ سبتمبر الى ١٤ اكتوبر ١٩٧٢.. واجاز مجلسُ الشعب الجديد في ابريل ١٩٧٣م الاتحادَ الاشتراكي كقناة وحيدةٍ للعمل السياسي.. وفي ٨ مايو ١٩٧٣ أُعلِن الدستورُ الدائم الجديد واحتفالاً بهذه المناسبة صَدر الأمرُ باطلاق سراح ٤٧ معتقلا سياسيا من بينهم السيد/ الصادق المهدي.. الذي كان حبيس الاسر المنزلي وعدد من الشيوعيين.. وقد مثل ذلك إعلانًا لمناسبة اجازة الدستور.. وللفت الأنظار للحدث الذي لم يهتمَّ به أحدٌ ولاعطاء الانطباع بانبلاج فجر الشرعية الدستورية والاستقرار السياسي.. كما اخذ إعلامُ النظام يَطرُق بشدة على الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية واصبح نظامُ الرئيس نميري يقوم نظريًا على:

١) الميثاق الوطني والذي أُجيز في عام ١٩٧٢ بعد ثلاث سنوات من الصراع مع الشيوعيين، وقد جاء الميثاقُ على شاكلةِ فلسفة الثورة لجمال عبد الناصر،ولكنه تميز بالإسهاب والتطويل كما تبنى الطرحَ الماركسي في العرض والتحليل والايقاع.

٢) الدستور الدائم وقانون الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان،وقد نصت المادة التاسعة من الدستور على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

٣) وثائق الاتحاد الاشتراكي ومجالس الحكم الشعبي المحلي..

وعمليا كان النظامُ يستند أساسا على القوات المسلحة وأجهزة الأمن.. ولكن تمت تعميةُ ذلك بالترويج لقيام التنظيمات المهنية والشعبية كالاتحاد الاشتراكي وكتائب مايو، واتحاد شباب السودان وطلائع مايو ومجلس الشعب المركزي ورصيفه

---

(١٧) انظر فصل الوثائق حيث تجد المذكرات الثلاث.

الاقليمي في جنوب السودان ومجالس الحكم الشعبي المحلي التي انتهى بناؤها في عام ١٩٧٣م،وأصبح هناك ٣٩٩٣ مجلس قرية و ٧٣٧ مجلس حي و ٢٨١ مجلس رحل و ٧٨ مجلس أسواق و ١٥ مجلس مناطق صناعية.. بالاضافة الى ٢٢٨ مجلس ريفي و ٩٠٠ مجلس مدينة و ٣٥٠ مجلس أقسام و ١٠ مجالس مديريات. (١٨).

عقد الاتحادُ الاشتراكي جلستَه الافتتاحية في يناير ١٩٧٢م وأُجِيزَ ميثاقُه في ١٠ يناير ١٩٧٢م.. وتكون مكتبُه السياسي من ١٥ عضواً.. ويكشِف ميثاقُ الاتحاد الاشتراكي الذي يقوم على فكرة تحالف قوى الشعب العاملة "جنود، مزارعون، عمال، تجار، مثقفون.. الخ" انه طبعة ثانية من الاتحاد الاشتراكي العربي المصري ويشابهه من حيث كونُه تنظيماً عريضاً يَضُمُّ تجمعاتِ المهنيين والمثقفين العلمانيين "ليبراليين ويساريين واسلاميين" وتغذى التنظيم نامياً على عناصر اليسار والحزب الشيوعي وعدد من قيادات الاخوان المنشقة "المرحوم الرشيد الطاهر، دفع الله الحاج يوسف.. الخ" وقد تمدد الاتحاد الاشتراكي أفقياً حتى بلغت وحداته في عام ١٩٧٤م ٦٣٨١ وحدة سياسية، ١٨٩٢ فرع عمل، ٣٢٥ مكتب قسم، ٣٤ مكتب منطقة.. بالاضافة الى وجود نظام مؤتمر اقليمي لكل مديرية.. وبلغت العضويةُ المسجّلة في أوراق الاتحاد الاشتراكي الرسمية (٢٢٧٤٠٠٠).. أما على المستوى القومي الرأسي فقد قام الاتحاد الاشتراكي على مؤتمر قومي "كل ثلاث سنوات" .. ولجنة مركزية ومكتب سياسي وأمانة عاصمة بالاضافة الى اتحاد الشباب واتحاد نساء السودان ولجان تطوير الريف..

ومع كل هذا الاستثمار في بناء التنظيم السياسي الا انه كان فاقدا للروح والقدرة على الحركة وورث كل ضعف الديوانيين وبروقراطيتهم.. كما أدى بروزُه الى إضعافِ الخدمةِ المدنية ذاتِها.. حيث اصبح رؤساءُ الاجهزة غيرَ قادرين على اتخاذ القرارات الصعبة وغيرَ راغبين في ممارسةِ دورهم في الرقابة والضبط وترقية الأداء في ظل ضغوط فروع العمل ومحاولتها توظيف دورها السياسي لترقية اوضاعها والعصف بالمعارضين لها.. كما ان كثيرا من المؤسسات المُؤَمَّمَة أُوكِل أمرُها للثوريين الانتهازيين والعسكريين غيرِ المؤهّلين الذين انتهزوا ظروف الصراع واعتبروا المؤسسات غنائمَ فنهبوها وأساءوا استخدامَ أصولها مما عرّضها للضياع والخسارة..

وفي اجواء هذه التحولات نجح الاخوانُ في تحريك ما عرف بانتفاضة شعبان

---

(١٨) Nblock: op. cit pp 259

وقامت السلطاتُ باعتقال قيادات الاخوان "د. حسن الترابي، يسن عمر الامام، صادق عبد الله عبد الماجد".. في ٢٣ اغسطس ١٩٨٣م قبل أن تأخذَ الحركةُ مجراها الشعبي، خوفاً من تكرار تجربة اكتوبر واردفت ذلك باعتقال عطية محمد سعيد ومحمود محمد برات وزكريا بشير .. بالاضافة الى السيد/ مضوي محمد احمد. ولكن برغم هذه الاعتقالات التي قُصِدَ منها شلُّ الحركة الاسلامية، استطاعت الحركةُ الاسلامية تحريك الشارع السياسي متعاونةً مع النقابات والاتحادات.. فتحركت مظاهراتُ الطلاب والتي استمرت دون انقطاع لمدة اسابيع مما دعىا البعض لتعريفها بأنها من أطول حركات المقاومة الطلابية.. إذ عهدُ الناسِ بحركات الطلبة أن تكون قصيرة النفس.. ولكن هذه حتى بعد اغلاق الجامعة انتقلت الى الشارع ثم عادت من الشارع الى الجامعة بعد فتحها.. مما ادى الى اعتصام الجامعة.. وتجددت المظاهرات.. كما تحرك مع الطلاب المحامون "نقابة المحامين" ونقابة السكة حديد ونقابة النقل الميكانيكي ونقابة المخازن والمهمات ونقابات الغذائيات،وأجبر ثقل التحرك الشعبي اعلان السلطات لحالة الطوارئ في كل البلاد والتي رفعها الرئيس نميري حال عودته من رحلة له في الجزائر.. استضاف سجن كوبر المئات من المعتقلين في ظروف شعبان على امتداد طبقات المجتمع "السياسيين التقليديين، المحامين، اطباء، طلاب، عمال، مزارعين، عسكريين، متقاعدين"..

ونجحت حركة شعبان بكل المقاييس إذ انها:

١) كسّرت حاجزَ الخوف من النظام الذي قتل الامام الهادي .. وقضت على اسطورة شعبية النظام، ونجحت فيما اخفقت فيه الحركاتُ العسكرية للمعارضة من ايصال خطابها للجمهور وإذلال هيبة النظام وتجريده من اداعاءات الشرعية الجماهيرية..

٢) أدتْ حركةُ شعبان الى توحيد عناصر الجبهة الوطنية وتعرف شباب الاخوان على قيادات الاحزاب والنقابات مما ادى الى ازدياد ثقة شباب الاخوان بانفسهم وازدياد خبراتهم بالعناصر الموجودة في ميدان العمل السياسي ورؤية هذه العناصر لمستقبل السودان وثقافة هذه العناصر ومدى التزامها وبعدها وقربها من الحركة الاسلامية..

٣) خلقتْ حركةُ شعبان الإطار الموضوعي لنمو تنظيم اسلامي مُؤَهَّل للقيام باعمال فدائية تمثلت في حرق مكاتب توتو كورة "المراهنات الرياضية" وتدمير عدد من الحانات وتوزيع المنشورات في دواوين الدولة ووسط العسكريين وتشغيل اذاعة سرية ضد النظام وتأمين سلامة الاخوان القياديين واختراق اجهزة النظام واستكفاه

تحركاته مما مكّن عناصرَ الحركة القيادية من إحكام حركتها وإفشال عدد من مخططات النظام.

٤) هزتْ حركةُ شعبان ثقةَ النظام في نفسه حيث اخذ النظامُ يبحث عن صيغ استثنائية لتأمين سلامته فابتدع ما اسماه بالكتيبة الاستراتيجيةوتقوم فكرة هذه الكتيبة بأنها فرقةٌ عسكريةٌ مُؤَهَلة لادارات المرافق الاستراتجية في لحظات انهيار مرافق الخدمة العامة في اوقات التأزم والاضطراب السياسي كالسكة حديد وادارة الكهرباء والمياه ومواصلات العاصمة..

٥) أدت حركة شعبان الى مراجعات عميقة في صفوف القوات المسلحة لتأمين انحيازها لثورة مايو ولاعادة ما اسمي في حينها الضبط والربط في صفوفها..

وكان لحركة المقاومة ثمارُها الخارجية.. اذ لفتت نظرَ القوى الدولية لحجم المعارضة لنظام مايو.. مما اضفى على قيادة الجبهة الوطنية في الخارج ثقلا وشرعية.. وسهل مهمتها في مخاطبة النظام الليبي الذي لم يكن في حاجة لدليل.. أنه إنْ كانِ هناك ثمة بديل لنظام مايو فليس غير سلطة الجبهة الوطنية.. جاءت انتفاضةُ شعبان في وقت كان النظام الليبي قد يئس من جدوى اي تعاون مع نظام نميري لتحقيق حلم الوحدة العربية.. كما ازداد نفورُ الليبيين من النظام بعد اتفاقية اديس ابابا التي رأى فيها الليبيون محاولة لخلق خصوصية اقليمية سودانية منافية لروح حركة الوحدة العربية.

نجحت الجبهة الوطنية في تلمس طريقها الى ليبيا ودخلت معها في تفاهم يقضي بتقويض نظام نميري واستبداله بنظام يمثل سلطة الجبهة الوطنية "حزب الامة، الاخوان المسلمون، مجموعة الشريف من حزب الوطني الاتحادي".. على ان يلتزم المعارضون بفكرة الوحدة مع ليبيا.. وفي الخرطوم رفع السيد/ الصادق المهدي في ٨ سبتمبر ١٩٧٣ مذكرة للسيد/ رئيس الجمهورية ذكره فيها بأن من أهم اهداف اي اصلاح سياسي تحقيق الاستقرار وانه ومنذ الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م وقعت في البلاد أربعُ مواجهاتٍ دموية وثلاثة عشر محاولة انقلاب عسكري واحد عشر تعديلا وزاريا.. وخلصت المذكرة قائلة: "ان طلاب جامعة الخرطوم ليسوا كما تعلم جسما معزولا عن الكيان السوداني وانهم عادوا مثقلين بظروف المجاعة في دارفور وبظروف الغلاء والبطالة في غيرها من الاقاليم.. وانهم اتحدوا اتحادا اجتماعيا تلقائيا لم يشذ منه جمع يذكر.. وان السلطة سلطت عليهم بطشا تجاوز جميع الموروث.. ودعت لمواكب مضادة لم تجد تجاوبا يذكر وطالب الحكومة بان تأخذ في الحسبان الوجود السياسي القومي وان تستجيب له".. وأشار البيان كذلك

إنجاز الحكومة المتعلق بالحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب وطالب البيان في الختام بتنحية القوات المسلحة من شئون الحكم والسلطة وان يكون الحكم في البلاد قوميا مدنيا وديمقراطيا..(١٩).

ابتداءً من عام ١٩٧٤م ارتحلتِ المبادرةُ السياسية الى خارج السودان حيث تركز العملُ السياسي المعارِضُ في الخارج ما بين ليبيا واثيوبيا، كما اجتهدت اطرافُ الجبهة في محاولةٍ لصياغة ميثاق الجبهة وقد اصطدمت هذه المحاولات باصرار الاخوان المسلمين على عزل الشيوعيين وطرح ميثاق اسلامي خالص التوجه.. بينما حرص السيد/ الصادق على ان يظل الميثاق فضفاضا حتى يحتمل دخول الداخلين .. كما حرص على فرض مصطلح "اقتصاد اشتراكي" وتخفيف اسلامية الميثاق.. جاءت مقترحات السيد/ الصادق عبر البديل في يناير ١٩٧٤م واقتصرت الديباجة على رفض تسييس الجيش والزج به في السياسة.. ونقد الاتحاد الاشتراكي وخلصت الديباجة الى ان العودة للنظام الحزبي الذي كان قائما في السودان قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩م لن تحل أزمة الحكم في السودان، والحاجةُ ملحة لقيام حكم جامع تشترك فيه كلُّ القوى السياسية السودانية لازالة آثار الحكم المايوي وحل أزمة الحكم في البلاد.. قام بديلُ السيد/ الصادق على قوى حديثة مكونة من الفئات العاملة في القطاع الحديث "موظفين، مهنيين، فنيين، عمال".. وهي قوة مستقلة عن الانتماء الحزبي بعيدة عنه بالاضافة للمنظمات السياسية الاقليمية والاحزاب الوسطى لخدمة اهداف اسلامية عصرية واشتراكية لا مذهبية وعربية بلا تعصب وافريقية بلا عرقية زنجية.. كما قيّمت الورقة الاحزاب المذهبية مشيدة بالدور الهام الذي لعبته حركة الاخوان المسلمين في تربية الطلاب تربية اسلامية وحمايتهم من التفسخ لذا فلابد من الاستعانة بافرادٍ من بين كوادر تنظيم الاخوان للمشاركة في القيادة السياسية مع استصحاب انه لا يصح الاصرار على حشر الاسلام في قالب حزبي.. اما عن اليسار فان في تبين اليسار السوداني لاخطائه وفي تجديد نظرته سبيلا للمشاركة في الحركة القومية السودانية وان من بين كوادر اليسار عناصر بلغت درجات عليا في

---

(١٩) مذكرة السيد/ الصادق للرئيس نميري "محفوظات ارشيف الحركة الاسلامية" جاءت المذكرة في وقت لم يكن الاخوان راضين عن مستوى تحرك السيد/ الصادق المهدي وكان مسئول جماعة الاخوان حينها د. علي الحاج.. وكان الاخوان يضغطون باستمرار على السيد/ الصادق ليستنفر الانصار للمشاركة في المظاهرات ولكن السيد/ الصادق كان يعلم ان نزول الانصار له ابعاد كبيرة وخطيرة على الامن. ولم يكن السيد/ الصادق يريد المغامرة بالانصار .. وما يزال جرح ابا نازفا.. كما ربما لم يكن يملك حينها كل مفاتيح حركة الانصار في ظروف لم يتم فيها حسم امر خلافة الامام الهادي.

الكفاءة وان مجال مشاركتها في بناء الوطن وفق برنامج تقدمي قومي غير مذهبي امر مسلم به ولا مانع من منح الفكر اليساري حرية طالما ابتعد عن المنظمات الفئوية.. وعن محاولة اقامة تنظيم يحتكر السلطة السياسية.. انتهت الورقة الى صيغة التنظيم السياسي الجامع القائم على مؤتمر شعبي يستقطب كل القوى السياسية السودانية الوسطى والمذهبية والاقليمية والفئوية والذي يقوم على الانتخاب الحر المباشر كما نص البرنامج على سودنة التعليم الاجنبي في السودان والتربية الدينية وحرية الصحافة والنظام الاقتصادي على قطاع تعاوني وعام وخاص كما تقوم السياسة الخارجية على انتماءات السودان الثلاث عربي/ اسلامي/ افريقي. (٢٠).

أما نظام مايو فقد تابع خطاه في ايجاد شرعية ترتكز على التنمية ومكافحة التخلف ويكمن ذلك في محاولات اصلاح السلم التعليمي الجديد {٦ - ٣ - ٣} وشعار جعل السودان سلة غذاء العالم العربي.. ومحاولات الاكتفاء الذاتي في القمح والسكر واكمال مشروع الرهد والمسارعة بمد الطرق وتشييد الكباري "كبري شرق جوبا، وكبري نهر الجور بواو، وكبري كوستي، وكبري القوات المسلحة بالخرطوم.. بالاضافة الى طريق مدني - سنار - كوستي؛ مدني - القضارف - كسلا - بورتسودان.. وكذلك مشاريع البث الاذاعي والتلفزيوني وانشاء محطات الاقمار الصناعية في الاقاليم.. كما نجح النظام في اعادة خطوط تحالفه مع النظام المصري على الاخص بعد نجاح مصر في العبور واحراز انتصار ٦ اكتوبر ١٩٧٣م الذي مكنها من تجاوز متطلبات مرحلة حرب الاستنزاف ومتطلبات مرحلة لا حرب ولا سلام.. مما ادى الى تغييرٍ كيفي في سياسة مصر الخارجية حيث فتحت الادارةُ المصرية حوارا مع امريكا واسرائيل بخصوص اعادة فتح قناة السويس والجلاء عن سيناء وعززت الادارةُ المصرية مركزَها بتوقيع اتفاقية التكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي وقعه الرئيسان نميري والسادات في فبراير ١٩٧٤م".. وفي هذه الفترة اخذت تبرز الحركة الاسلامية المصرية وسمح لها السادات باصدار مجلة الدعوة شهريا كما استعادت الحركة بعض دُورِها المصادَرة مما ادى الى صحوة اسلامية في مصر ادت الى ظهور عدد من المجلات الاسلامية مثل "المختار الاسلامي، والاعتصام"..

أما في السودان فقد أُطلِق سراحُ قيادة الاخوان "الترابي، يسن، صادق.. وأخرون" بعد اكمالهم لفترة الاعتقال التحفظي البالغة ستة اشهر وعشرة ايام في

---

(٢٠) مذكرة البديل للسيد/ الصادق المهدي يناير ١٩٧٤م. محفوظات ارشيف الحركة الاسلامية.

فبراير ١٩٧٤.وتواكب إطلاقُ سراح القيادة مع انبلاج فجر صحوة تنظيمية واستعداد للبذل والعطاء من مختلف فصائل الحركة.. مما مكن القيادة من اعادة بناء اجهزة التنظيم لاول مرة منذ انقلاب مايو على نحو جديد.. من القمة حتى القاعدة،وتم لأول مرة انتخاب مجلس شورى للجماعة واكتسبت القيادة شرعية وتفويضًا. كما أُعِيد تشكيلُ المكتب التنفيذي .. تلا. ذلك ميلادٌ اللوائح التنظيمية على نحو مفصل.. حيث اصبح لكل مكتب لائحةٌ تحيط بتنظيماته وعلاقاته وواجباته وادت الثَّوْرَةُ اللائحية الى قيام هيكلين متوازيين يصب احدهما فيما عرف حينها بالمكتب الاداري ويعرف الثاني بالمكتب السياسي.. كما تجددت دماء المكتب بدخول العناصر الجديدة القادمة من دنيا تحصيل العلوم في اوربا مثل د. ابراهيم احمد عمر، كما بدأ المكتب يتلمس طرقا لتدريب الاخوان على السلاح حيث حاولت الحركة ان تستفيد من سابق علاقاتها بالارتريين ولكن دون جدوى، علما بان الحركة صرفت مبالغ مالية لا بأس بها للتهيئة والاعداد.. ثم اتجهت الحركة نحو تشاد ولكن تداخلات الثورة التشادية وتقلباتها ادت الى سحب المشروع،وفي هذه الفترة فُتح بابٌ ليبيا وبدأ الاخوان يتسربون لمشاركة الانصار في استخدام السلاح ووصل أولُ فوج اخواني في نهاية ١٩٧٤م الى ليبيا وكان يتكون من ثلاثة عشر عنصرا وتخرج هذا الفوج من مدرسة الصاعقة في شهر واحد.

شهد عامُ ١٩٧٤ حدثيْن أثَّرا على استراتيجية الحركة الاسلامية بصفة خاصة والجبهة الوطنية بصورة عامة. أما الحدث الأول فقيام الثورة الاثيوْبية التي بدأت كمجرد تمرد في واحدة من الوحدات العسكرية ثم زحفت متكاملةً مُطبِقةً على مركز القرار السياسي وانتهت الى الاطاحة بالامبراطور هيلاسلاسي، مما ترك الوجود الانصاري الضخم الموجود في اثيوبيا تحت هيمنَة النظام الاثيوبي اليساري الجديد والذي بدأ حياته السياسية بالتحالف مع جمهورية الصين الشعبية.. والحدث الآخر هو ظاهرة التقارب العراقي - السوداني في أواخر عام ١٩٧٤م والتي كان عربونها اطلاق نظام نميري لسراح عدد من الشيوعيين والبعثيين.. وكان من بينهم د. مصطفى خوجلي.. وفي هذه الفترة اصابت نكسةٌ محاولاتِ التفاهم ما بين السادات والحركة الاسلامية المصرية نتيجةً لحادث الفنية العسكرية في ابريل ١٩٧٤م حينما قاد صالح سرية المحسوب على تيار حركة التحرير الاسلامية الفلسطينية محاولة لاغتيال السادات،وكذلك فُجعت قيادةُ الجبهة الوطنية في بدايات عام ١٩٧٥م باغتيال الملك فيصل الذي كان نِعْمَ الظهير لرجال الجبهة في ظروف الشدة والمحنة.. وبعد أن كادت الجبهة الوطنية ان تستقر على ثلاثة سيقان (ساق في اثيوبيا وساق

في السعودية وساق في ليبيا} استهلت نشاطَها في عام ١٩٧٥م وكأنها ستتجه معتمدة على ساق ليبيا.

ومع اطلال عام ١٩٧٥م فرغت قيادة الحركة الاسلامية من ثورتها اللائحية وتفرغت الى هم التأصيل ومتابعة الترقياتِ التي تتطلبُ كذلك تصورًا لمستقبل العمل الاسلامي في اطار الحركة العامة للبلاد واجابة للأسئلة والقضايا التي تحاصر العاملين،واستجابة لذلك صدرت مذكرة "الوحدة الوطنية طريق الاسلام - دعوة من الحركة الاسلامية" وتكونت من جزئين: جزء بعنوان: العلاقات السياسية النظامية للحركة الاسلامية وهو داخلي.. والآخر موجه للقيادات الحزبية والطائفية. وقد تسربت هذه المذكرة للسلطة وأدى تسربُها الى أزمة تنظيمية انتهت بالاطاحة بأحد مسئولي الشعب نتيجة لاهماله وتقصيرة.. ولكن أدى تسربُ المذكرة الى اعادة اعتقال د. الترابي في يونيو ١٩٧٥م وخلفه على قيادة التنظيم د. ابراهيم احمد عمر.

تضمنت المذكرة النقاط التالية: (٢١)

١) ضرورة تجاوز الدعوة المطلقة للاسلام أساسا للحياة.. الى الخطاب المفصل بما يقتضيه الدين في ظروفنا المعينة لتنزيل الدين تنزيلا على واقع حاجات الشعب وأحواله في ظروف مجتمع نظامه جاهلي.

٢) الاعتراف بقصور الفكر الاسلامي المعاصر بما لا يُمكِّن من ابراز معاني الدين من خلال معالجات قومية وان البرنامج الاسلامي الشامل مؤجل الى ما بعد قيام حكم الجبهة الوطنية ومرور فترة انتقال "خمس سنوات" تستعد فيها باكتساب التجارب العملية والاتصال بالقضايا الواقعية الحية... لعرض الاسلام مناهجَ عملية أوقعَ من العموميات المجردة والصقَ باهتمامات الناس وافضلَ في تربيتهم..

٣) تقديم التنازلات لقيام الجبهة،فبقدر ما يتحقق للجماعة من تمكن في أجهزة الجبهة تستغني عن استيفاء كامل شروطها في منهاج سياساتها وان الشعب يتطلع لبديل رشيد عن الحزبية والقوى التقليدية الفاسدة.

٤) الصراع الحزبي المحتدم يصرف الطاقة الحكومية نحو تأمين ثبات الكراسي الوزارية ويجعل القادة دمى مستضعفة ما بين النقابات والعسكريين والضغوط الخارجية والعصبيات المحلية.

٥) حاجة البلاد شديدة لتجمع شعبي يحتوي التشكيلات والصراعات الحزبية ولا

---

(٢١) انظر دراسة محمد جلال كشك "رحلة في منابع مايو" حيث يناقش هذه المذكرة باستفاضة.

مناص للجماعة من الاستظهار باسم الجبهة الوطنية ما دام نفوذها الفئوي والجماهيري خاصة ليس اليوم كافيا.. (٢٢).

وتخلص الورقة الى أن دعوة الجماعة تتلخص في قيام وحدة شاملة بين قوى الشعب السوداني المسلمة، فهدف التوحيد أن تنصهر الجماعات الدينية والأحزاب السياسية في جماعة شاملة مندمجة في كيان واحد ملتزم بميثاق اسلامي نظامه وعمله.. أما عن الجنوب فتشير الى ان تحدي الجنوب يستدعي التفاف الشمال دفاعا عن مصالحه وكيانه الثقافي والحضاري من خطر الاخطبوط التبشيري والابتزاز العنصري ودعوة الافراد والجماعات التي لا تنتسب للاسلام لقبول الدعوة الاسلامية..

لم تلبث السلطات ان لاحظت ان اعتقال د. الترابي لم يخفف من تصاعد العمل الاسلامي.. لذا فارفقت به اعتقال يسن عمر الامام واحمد عثمان مكي وتوفيق صالح ومحمد محمد صادق الكاروري وآخرين.. ولكن برغم ذلك تتابع صدور مجلتي الميثاق والشورى.. وكانتا تطبعان بالرونيو وتوزعان في نطاق ضيق ومحدود . كذلك والت الصحافة الحائطية الجامعية صدورها وكان ابرزها جريدة آخر لحظة التي يصدرها الاتجاه الاسلامي بجامعة الخرطوم حيث والت نشر اخبار الجماعة ومتابعة الهجوم على النظام وكشف ما فيه من فساد.. وبرغم وجود قيادة الجماعة في السجن فقد اضطرت السلطات الى الدخول في حوار مع عدد من شبان الاخوان المسلمين حول التوتر الحادث بين الجنود والاهالي في منطقة ربك نتيجة لمحاولاتهم في طلب الخمر والنساء مما أدى لتوتر وشغب انتهى باخراج الحامية من المنطقة.

ميثاق الجبهة الوطنية:

والت الجبهة الوطنية إصدار منشوراتها ضد النظام واخذت في اصدار مطبوع باسم المقاومة... ولكنها كانت مطبوعات غير جادة.. مالت لاسلوب الاثارة وترويج الاشاعات وتضخيم صور الفساد وقد ورد في احد اعدادها صورة ذكر بانها لنميري وورد تحتها التعليق الآتي: "اب عاج اخوي في اندابة طردونا بمدني".. ومع ان المجلة أصبحت لفترة حديث منتديات.. إلا أنها لم تملك أدب المعارضة الجادة.. إذ كان طابعها الاثارة وتتفيه النظام وتشويه سمعة رجاله.. ولكن شيئا فشيئا ارتقت منشورات الجبهة الوطنية واخذ بعضها يصدر باللغة الانجليزية لمخاطبة الرأي العام

---

(٢٢) انظر في فصل الوثائق وثيقة الحركة الاسلامية القومية.

العالمي.. واصبحت تهتم بالارقام وتتكلم بموضوعية عن الغلاء والديون التي بلغت حسب منشورات الجبهة في عام ١٩٧٤م اربعمائة مليون من الجنيهات الاسترلينية.. في حين انها لم تتجاوز الاربعين مليونا في مايو ١٩٦٩م. كما ركزت المنشوراتُ على هبوطِ الانتاج وتدني الخِدّمات.. كما والت الجبهةُ شنّ حملةٍ على السُلّمَ التعليمي وجهود الحكومة في محاربة العطش.. حيث ان سلطة مايو التي جعلت محاربة العطش من اولوياتها لا يبلغ عدد الآبار التي تحفرها سنويا عَشر ما كانت تحفره الحكومات الوطنية.

أما القوات المسلحة التي كانت تعتبر مؤسسة.. فقد انتقل الصراع السياسي الى داخلها واصبحت عرضة للهزات والتقلبات والتصفيات مما اضعف وحدتَها وأداءَها، كما انه لاول مرة تُستخدم القوات المسلحة ضد المواطنين كما حدث في ابا وودنوباوي والانقلاب الشيوعي ... الخ.

بالاضافة الى ذلك ركزت منشورات الجبهة الوطنية على تردي الخدمة المدنية وأوضاع القضاة وضياع استقلالهم،وشنتّ منشوراتُ الجبهة هجومًا على شركة لونرو وارتباطاتها وكذلك على السيد/ خليل عثمان ومجموعة شركة الخليج وشراكته لشركة كايزر (٢٣).. كما حفلت منشوراتٌ الجبهة الوطنية باخبار المعتقلين واسمائهم واخبار الاضطرابات والمظاهرات وإشاعات الانقسام في صفوف النظام والخلاف داخل الاجهزة.. وواكب ذلك محاولاتٌ بعضِ قيادات الجبهة الوطنية لاختراق القوات المسلحة عن طريق اغراء بعض الضباط العاملين والمتقاعدين وتمويل مشاريع اقامة الانقلابات العسكرية ولكن راحت تلك الاموالُ في جيوب نفر قليل من المدنيين والعسكريين ولم يك له عائد سياسي يذكر..

تأخر وصولُ ميثاق الجبهة الوطنية، حيث اتسعت الشقة بين بديل السيد/ الصادق واطروحة الحركة القومية الاسلامية التي طرحتها قيادة الاخوان. وحينما سمحت السلطات للسيد/ الصادق بمغادرة البلاد، دخل في حوار واسع مع قيادات الجبهة حول نصوص الميثاق، وبينما كان الحوار متصلا حول الميثاق.. اخذ الامن يضطرب في جنوب السودان.. مهددا بنسف اهم انجاز لنظام نميري، وهو السلام في جنوب السودان.. حيث وقع تمرد اكوبو.. كما برزت مراكزُ القوى الجنوبية المتناحرة داخل حكومة ابيل الير مما اضطره في ٢٤ يوليو ١٩٧٥م الى فصل كل من جوزيف ادهو وازبوني منديري وتوبي مادوت وميشل الطويل وموسى شول.. وبينما

---

(٢٣) مجموعة منشورات الجبهة الوطنية.. محفوظات ارشيف الحركة الاسلامية.

كان الرئيس نميري مستغرقا في سد الثغرات التي أخذت تتفتح في الجنوب إذ به يُفاجَأ بانقلاب المقدم حسن حسين في ٥ سبتمبر ١٩٧٥م والذي استمر فقط لمدة ١٠٦ دقيقة.. وجه فيها بيانه الأول.. ومع ان الانقلابيين نجحوا في استلام الاذاعة والقيادة العامة إلا ان القوات الموالية للرئيس نميري بقيادة القائد العام بشير محمد علي والرائد ابو القاسم محمد ابراهيم استطاعت ان تدحر الحركة الانقلابية..

كانت الجبهة الوطنية ضالعة في انقلاب حسن حسين.. حيث قاد العملية نفر من عناصر حزب الامة "المرحوم عباس برشم، وكمال الدين حسين" إلا أنه كان كذلك للانقلاب وجه عنصري .. ساد فيه ضباط الصف المنتمين لمنطقة جبال النوبه كما كان بين قيادة الانقلابيين القاضي عبد الرحمن ادريس والذي كان ولاؤه معقوداً للحركة الاسلامية وان انتمى عرقا للمجموعة الانقلابية..

ومع ان الحركة الانقلابية باءت بالفشل.. إلا أنها مثلت أول محاولة ناجحة لاختراق القوات المسلحة يكون للجبهة الوطنية فيها نصيب.. استطاع الانقلابيون توجيه بيانٍ مقتضب ركزوا فيه على حل مؤسسات مايو وتعهدوا باستقلال القضاء واستقلال الجامعة وحل المراهنات الرياضية "توتو كوره".. ونسبةً لوجودِ عناصرَ مختلفة في الانقلاب "عنصرية، اسلامية، عسكرية، وطنية حزبية.. الخ" فقد بدأت أجهزة الأمن حركة اعتقالات واسعة عشوائية شملت آلاف المواطنين واتسعت هذه الحملة حتى أوشكت ان تجهز على المكتب السري للاخوان المسلمين.. حيث لأول مرة وجد بعض أعضاء المكتب السري انفسهم في عداد المعتقلين "ابراهيم احمد عمر، شادول احمد شادول، صديق الترس، ومجموعة بري - عرفت بمجموعة الصراف -" وهي اسماء عدد من الاخوان وجدوا في منزل كان يسكنه عدد من الاخوان.. كما تم اعتقال مئات من الكوادر الطلابية الاسلامية.. نجح عدد كبير من الاخوان في الافلات من حملات الاعتقال آخذين في الخروج من السودان الى ليبيا للمشاركة في التدريب حيث نشط الثلاثي الاخواني "عثمان خالد، مهدي ابراهيم، ابراهيم السنوسي".. في استقبال الاخوان وتسهيل ايصالهم لمعسكرات التدريب..

واعقب انقلاب حسن حسين محاولةُ العميد/ انس عمر الانقلابية في بداية عام ١٩٧٦م وكانت كسابقتها ثُلاثيةَ الابعاد "اسلامي، عنصري، وطني". مثلت محاولات العمل الانقلابي المتكررة في الداخل وتكاثر المهاجرين من الأنصار والاخوان على معسكرات التدريب ضغطا على قيادة الجبهة كي يسرعوا بحسم خلافاتهم ويبرزوا ميثاقهم مما ادى لتنازلات فكرية وسياسية واصطلاحية ليصدر بعدها الميثاقُ الذي طال انتظارُه مدةَ خمس سنوات.. اجيز الميثاق في ٢ فبراير

١٩٧٦م وصدرت منه عدة طبعات..

جاء الميثاق في عبارات محددة ومختصرة ولم يتجاوز كل اعداد كلماته الالف وخمسمائة كلمة "مجرد مقالة" نص الميثاق على: (٢٤)

١) الالتزام بالاسلام عقيدة ومنهاجا وتحقيق نظام يحقق مقاصد الاسلام السياسية.

٢) اتحاد القوى السياسية السودانية في اطار الجبهة الوطنية مع عزل العناصر التي لا تؤمن بعقيدة الامة.

٣) المقاومة الحاسمة للنظام المايوي حتى اسقاطه،وتحكم الجبهةُ الوطنيةُ بعدها لمدة عام ثم تجرى استفتاءً شعبيا حرا تخير فيه الشعب ما بين استمرار الجبهة الوطنية في الحكم لفترة خمس سنوات او العودة لاقامة نظام ديمقراطي راشد.

٤) اقامة نظام اقتصادي اشتراكي يحقق الملكية الجماعية لمراكز الثقل الاقتصادي.

٥) تدعيم الحكم الاقليمي بالجنوب وفقا للمصلحة القومية.

٦) تأسيس نظام اداري لا مركزي من أجل تطوير التعليم.

٧) تطوير القوات المسلحة.

٨) سياسة خارجية متحررة في اطار الالتزام بالعروبية والاسلام والافريقية.

وما ان حسم قادةُ الجبهة أمرَ الميثاق حتى انصرفَ جمعُهم إلى هم اعداد الجيش البديل بهدف تقويض النظام.. والذي لم يك واضحا: كيف سيتم تقويض النظام "غزو، انقلاب، اغتيالات"؟ولكن يبدو أن القوم انصرفوا عن داعي التدابير الفنية اللاحقة مستغرقين في هموم التدريب وإخراج الأنصار والإخوان وغيرهم من السودان واعادتهم وتسكينهم.. لم يكن الاخوان راضين عن مسار الامور في الجبهة الوطنية.. حيث كان حظهم دائما مبخوسًا حين قسمة المخصصات وتوزيع الاموال، مع أن معظم أمورَ الجبهة كان يديرها عمليا الاخوانُ كما كان معظم كوادر الاخوان القيادية والقاعدية في السجن،وكان الاخوان يظنون أن قيادة الجبهة ستقوم بواجبها تجاه إعالة عوائل المسجونين وغيرهم الشئ الذي لم يحدث.. كما شعر الاخوان بان هناك محاولاتٍ لعزلهم وعزل عناصرهم عن التدريب كما أُخفِيَتْ عنهم حينا من الدهر أخبارَ المعسكرات،وحينما علم بها الاخوان لم تُيَسر لهم سبلُ الانضمام كما لم يتوفر لهم التدريب الكافي.. كما بُذِلت جهودٌ للحيلولة بين الاخوان واختلاطهم وتفاعلهم مع الانصار.. وشعر الاخوان بأن المقصودَ من وراء كل ذلك تحجيمُ دورهم حتى يصبح وجودُهم في الحركة ثانوياً وبذلك ينتفي تأثيرهم عليها..

---

(٢٤) انظر الميثاق الوطني الصادر من المكتب السياسي للجبهة الوطنية ٢ فبراير ١٩٧١م في فصل الوثائق.

أُقِيم معسكر التدريب قرب العوينات وبلغ عدد الانصار في المعسكر أكثر من الألف قليلا.. واصبح الأخ مهدي ابراهيم مسئولا عن المعسكرات لفترة يعاونه في ذلك احمد سعد عمر.. حاول مهدي ابراهيم فتحَ مدرسة لتعليم الانصار وترشيدهم ولكن نُظِرَ إليه على انها محاولةٌ لاختراق الانصار من قبل الاخوان،وأُوْقفَ بعد ذلك الشريفُ الهندي المدرسةَ وصرّحَ لبعض الانصار انه لا يثق كثيرا في مهدي ولكنه مضطر لقبوله لبعض الاسباب الخاصة.. كان لوجود الهندي في الصحراء مع الانصار لعدة شهور ملتحفا الارض مثلهم ومتحملا لمشاق الحياة الصحراوية التي قد لا يطيقها بعض الشباب.. أكبرُ الأثرِ في نفوس الليبيين والانصار والاخوان على حد سواء.. ونظروا اليه كرجل قتال وقائد يتحمل بهمة عبء العمل والمسئولية..ونجح الهندي في إبعاد معسكر الاخوان عن الانصار كما طَلَب من الانصار عدمَ الاختلاط بالاخوان ولكن نجح الاخوان الاطباء في التواصل مع الانصار حيث كانوا يقدمون لهم الخدمات الطبية سائرين عدة كيلومترات لتقديم العلاج لهم في معسكراتهم.. كذلك حدث تواصلٌ وتفاعلٌ مع الانصار حينما دخل الاخوان المدربون الى السودان عن طريق معسكر قندوت في اثيوبيا.. وتأثر الانصار بسلوك الاخوان والتزامهم الاسلامي فأثنوا عليهم واكرموهم ووصفوهم بانهم انصار ينقصهم الراتب.. وهذه غاية الثناء عندهم..

لم يكن نشاطُ المعسكرات قاصرًا على التدريب فقط وانما امتدت النشاطاتُ لتفهم أوضاع السودان الجغرافية والاقليمية وحالة الطرق ما بين السودان والدول المجاورة على الأخص "ليبيا، يوغندا، افريقيا الوسطى، اثيوبيا" والعوائق الطبيعية وأنواع الرقابة الرسمية من مراكز حدودية ونقاط تفتيش وبشر.. كما جرت محاولات لدراسة الوضع الداخلي في الجيش السوداني وكان أهمها المعلوماتُ التي أدلى بها العميد (م) محمد نور سعد (٢٥) والتي تلخصت في الآتي:

١) يعتمد النظام المايوي على ولاء وحدات مختارة من القوات المسلحة وهي المظلات والمدرعات.. وقام بمنحها الامتيازات من قطع أرض سكنية وسلفيات وخصها بحفلات الترفيه.. كما كانت تتبع رأساً لوزير الدفاع بدلاً من رئيس هيئة الأركان.. مما خلق شعوراً بعدم المساواة وسط القادة والجنود..

---

(٢٥) العميد (م) محمد نور سعد نال تأهيلا عسكريا عاليا في السودان والخارج واصبح قائدا لسلاح الاسلحة واستقطبه السيد/ بكري عديل للعمل مع الجبهة الوطنية والتقى به السيد/ الصادق المهدي في المانيا في يوليو ١٩٧٥م حيث استدرجه لقيادة حركة يوليو ١٩٧٦م.. وقد اعدم بعد احداث يوليو ١٩٧٦م (رحمه الله).

٢) تتولى السلطات دورياً القيام بحملات تطهير وعزل وسط الضباط لضمان التزام القوات المسلحة بنظام مايو مما أدى للسجن وتشريد اعداد كبيرة من الكفاءات العسكرية بالظن وأُبعِد عددٌ من الكفاءات بالنقل للقيادات الخارجية والاحالة للمعاش بالاضافة الى أساليب الضغوط واحكام الرقابة على المشكوك في ولائهم.
٣) وضع قيادة وحدات العاصمة في أيادي الملتزمين باطروحات وسياسات النظام وترقية بعضهم ترقيات استثنائية مما أدى لنشر روح اللامبالاة والغيرة والتفكك.
٤) لا مركزية تنظيم الاستخبارات العسكرية بحيث لا يرفع ضباط الاستخبارات تقاريرهم لقادتهم المباشرين.
٥) ظهور طبقة الرواد بعد انقلاب مايو أفسد نظام التسلسل العسكري وما فيه من ضبط وربط، كما أن محاولات تسييس الجيش أدت لهبوط الروح المعنوية وشيوع روح الارتزاق والنفاق المبطن بشعارات الالتزام السياسي، مما ادى لشيوع الضغائن وتصفية الحسابات.
٦) تسخير وتوسيع التوجيه المعنوي لحث الجنود على الالتزام بموالاة النظام ومؤسساته "اتحاد اشتراكي وغيره".. كما صدرت قراراتٌ بعضوية كل العسكريين في الاتحاد الاشتراكي وحملهم لبطاقته وتدنت ثقافةُ تعبئة الجيش لمهامه الأساسية في الدفاع عن الأرض والعرض.
٧) نفرت اغلبية القيادات من محاولات التسييس المتقلبة وانعكس هذا على من تحت إمرتهم من ضباط وجنود.
٨) التوسع في استيعاب الضباط والأفراد دون توفير المرافق الحيوية والضرورية من معسكرات ووسائل ترحيل ولبس وامكانيات تدريب وتسليح.. كما تم تخريج دفعات كبيرة من الكلية الحربية بطريقة فجائية وبأعداد ضخمة وأصبحت نسبة الملازمين تشكل ٦٠٪ من مجموع الضباط.
٩) برغم أن الأسلحة الروسية كانت ذات كفاءة وفاعلية إلا أن المركبات والعربات كانت كارثة لكثرة أعطالها وعدم وجود قطع غيارها واستهلاكها العالي للوقود وعدم وجود الخبرة المحلية المؤهلة للتعامل معها لذا فقد تعطلت في فترة وجيزة وبنسبة وصلت ٨٠٪.
١٠) عدم تسليم الانانيا لاسلحتها علماً بأن الحكومة أوفت بالتزامها باستيعاب الانانيا في الجيش مما أدى لفجوة عدم الثقة واحداث اكوبو في مايو ١٩٧٥م مما عرقل اكمال استيعابهم في القوات المسلحة حسب ما هو محدد له في عام ١٩٧٦م.
١١) سياسات الحكومة المركزية واهمالها للاقاليم المتخلفة الأخرى "دارفور، جبال

النوبة.. الخ" وانعكس هذا على الجنود القادمين من هذه المناطق مما جعلهم بؤرة لنشاط الحركات العنصرية.

١٢) سياسات الحسم المسلح مع المدنيين والمواطنين أدت الى ظهور ظاهرة التسليح والتدريب والعمل السري مما ألحق أعباءً اضافية بالقوات المسلحة السودانية (٢٦).

تفادت الورقةُ الحديثَ عن تركيب الجيش السوداني والانتماءات العرقية لطبقة الضباط "جعليين، شايقية، أبناء المدن"،بينما انتماءات الجنود للمناطق والاقاليم المتخلفة .. مما قد يعوق أحيانا التجانس والتفاهم.. كما ان انتماءات الضباط للسودان الوسيط الذي يطغى فيه المزاج الشرق اوسطي(ايدلوجيات التحديث)سهل العمل السري وسط الضباط للدول الشرق اوسطية ذات الصلات بحركات الاتحاديين والختمية.. كما لم تشر الورقة لظاهرة الضباط الاحرار ومدى نفوذها بين الضباط ولا عن التغلغل الاجنبي "امريكي، بريطاني" بواسطة التدريب والمنح وغيرها.. كما لم تشر الورقة الى ان الولاء في الجيش اصبح شكليا تفرضه التقاليد العسكرية ولكن ليست هناك روح حقيقية لهذا الولاء وكشفت ذلك أحداث قصر الضيافة حيث قام بعض الضباط باغتيالات دموية لرفاقهم في السلاح والمهنة كما كشف عن ذلك مسلسل الانقلابات العسكرية المتعاقبة وكذلك ظاهرة التمرد في جنوب السودان حيث كانت دائماً المؤسسة العسكرية هي التي تفرخ قادة وجنود المتمردين ابتداءً من جوزيف لاقو وانتهاءً بجون قرنق الذي يُقدر ان بضعة الاف من جنوده كانوا مجندين في الجيش السوداني...

وعلة كل ذلك غياب البعد الفكري في العسكرية السودانية التي لم تقم على أي أساس عقائدي في تاريخها .. على عكس الجيوش الاوربية وغيرها التي ارتكز قيامها على معطيات فكرية واضحة تنزلت في المسيحية والقومية والعلمانية..

أهملت ورقة العميد (م) محمد نور الاشارة لقضية مرتكزات الفلسفة القتالية وكأنما القضية قضية اجراءات وتسلسل عسكري وضبط وربط.. وهذا يتداخل مع قضية تاريخ القوات المسلحة السودانية حيث أن النواة التي قامت عليها قوة دفاع السودان في عام ١٩٢٤م هي بقايا حملة جيش كتشنر الغازي والذي كان يعتبر فرقة من فرق الجيش المصري.. وبعد عام ١٩٢٤م بعد حركة الشهيد عبد الفضيل

---

(٢٦) ورقة محمد نور سعد عن القوات المسلحة مايو ٦٩ - يونيو ١٩٧٦م وقد دونها السيد/ الصادق المهدي.. من محفوظات ارشيف الحركة الاسلامية.

الماظ ورفاقه الابرار.. فَصل الجيش السوداني عن المصري.. وما عاد قسم الولاء لملك مصر وأصبح الجيشُ السوداني قولاً وفعلاً تابعاً لجيش الامبراطورية البريطانية.. التي اعتنت به على أساس انه جيش علماني.. تقوم فكرته على الفناء في شخصية الدولة وحماية التراب وطاعة الرتبة الأعلى والقتال الآلي القائم على مسخ الانتماء العقائدي والفكري باعتبار الولاء لفكرة العسكرية كمهارة مدفوعة الثمن،وحلت في هذا الجيش آليةٌ الوظيفة العسكرية محلَّ قِيمِ الجهاد ونصرة الاسلام وبسط الشريعة.. لقد دُمِّرَ الجيشُ العقائدي ليحل محله الجيشُ الوظيفي.. ولذا حينما غادرت جيوش الاستعمار أصبح للجيش الوطني احتياطي ضخم يملك قدرات رهيبة مقارنة بالجماعات والقبائل والاحزاب.. مما مكن المسيطرين على حركته لتسخيرها لحمايتهم وفرض برنامجهم الحضاري.

لقد فشل نميري في تسييس الجيش لأنه لم يملك عقيدةً جديدةً ليقدمَها للجيش ولكنه استطاع استخدامَ هذه الآلة في حسم خصومه "الجزيرة أبا، الشيوعيين.. الخ".

إن إقامةَ دولةٍ اسلاميةٍ تتطلب أن تستندَ هذه الدولةُ على ركيزةٍ عسكريةٍ واقتصاديةٍ.. وشوكةُ الدولةِ الاسلاميةِ تقوم على الجيش الجهادي.. واقامة الجيش الجهادي يتطلب تغيير العقلية العسكرية والنمط العسكري في الجيش وتثقيف عضوية الجيش وبناءَها على أسس الفلسفة القتالية الاسلامية.. لذا فان اول خطوة في مشروع الدولة العلمانية السودانية (١٨٩٨ - ١٩٥٦م) كانت الجيش الغازي الذي دك الدولة المهدية والدولة المهدية في حد ذاتها إنما اعتمدت على المؤسسة العسكرية القائمة على مبدأ نصرة الدين..

إن أيَّ بناءٍ سياسي واقتصادي يُغفل هذه الفكرة مكتوبٌ عليه الانهيار.. اللهم إلا اذا أراد ان يكون بناؤه امتدادا لنظام الاشياء القائمة الموجودة.. ولا عجب ان سعى الجيش السوداني دائماً للاستحواذ على السلطة لأن هذا الجيش صمم أساساً للاستيلاء على دولة المهدويين.

لقد كان ميثاقُ الجبهة الوطنية تلفيقاً جمع عناصر مختلفة في محاولة لمزج مرتكزاتِ العلمانيةِ مع الاطروحاتِ الاسلاميةِ.. لذا لم يُسَجِّل تقدماً في مشروع الدولة الجديدة التي يدعو اليها.. كما تجاهل تحليلَ ودراسةَ البديلِ لأهم مؤسسة وهي المؤسسة العسكرية،وستظل اشكالية الدولة الاسلامية معلقة بهوية وطبيعة المؤسسة العسكرية وامتداداتها من نظام تعليمي وخدمة مدنية.. ونظام قانوني..

حركة ٢ يوليو العسكرية:

نجحت الجبهة الوطنية في ادخال جيشها البديل والمكون من "٨٦٠" مقاتلاً أنصارياً وبضعة وثلاثين مقاتلاً من الاخوان المسلمين جلهم من طلاب الجامعات والخريجين.. وقد كان من المفترض ان يكون مقاتلو الأنصار تحت إمرة شباب الاخوان لمعرفتهم أولا بالخرطوم وثانيا لقدرتهم على التنظيم والخطاب والتصرف.. وبذلك يحدث تلاقي الكم مع الكيف.. ولكن كما رأينا.. فمن البداية لم تكُ قيادةُ الجبهة السياسية راغبةً في توسيع حجم مشاركة الاخوان حتى تستطيعَ السيطرةَ الكاملة على الحركة ومسارها وحتى لا تتعرض لهيمنة وتأثيرات الاخوان.. لقد كان لقيادة الجبهة الوطنية -"السيد/ الصادق والشريف حسين"- أجندة" مختلفة عن أجندة الاخوان.. أما السيد/ الصادق وبحكم كونه يملك شرعيةَ القيادةِ "باعتباره أنصارياً ومن بيت المهدي والشخص الثاني بعد الامام - الذي اعتبر في حالة غيبة" يريد فرض مشروعه حول السودان..باعتبار حجم الحركة انصارية.. ولا يعدو أن يكون دور الهندي والاخوان دوراً ثانويا وتكميلياً في مرحلة ما بعد القضاء على نظام نميري.. لذا فقد فُصِل تحرك الاخوان عن تحرك الانصار.. كما قام السيد/ الصادق بتنصيب العميد/ محمد نور سعد كقائد عام على المقاتلين حيث كان يثق في ولائه.. كما كان يعتقد أنه يمكنه تحريك العسكريين وطمس البعد الطائفي للمحاولة - الانصار في مجابهة الجيش - ...

أما الشريف الهندي فهو كذلك يستند على أياديه على حركة المقاومة حيث تعهّدَ الانصارَ منذ ظروف ضرب ابا والهجرة الى الحبشة مروراً باعدادهم في ليبيا حيث مثل حضوراً وسطهم.. كما نمى عند بعضهم انه مكلف من قبل الامام الهادي.. وكذلك رأى الهندي في المحاولة رداً لاعتباره وتصفية لشرف قتاله مع نميري.. المسئول عن إماتةَ الازهري في السجن ورداً لاعتبار الاتحاديين،وكان الشريف يعلم ان الخلاص من نميري مجرد رحلة يتفرغ بعدها لصراعه مع الصادق وكان يعلم أن كل السودان غير الانصاري سيلتف حوله كما انه يستطيع منازعة الصادق في الانصار أنفسهم..

أما الاخوان فقد عوّلُوا على الميثاق وعهود الشركاء كما اعتبروا ان القضاء على نظام مايو انجاز على درب الاسلام.. باعتبار ان النظام انما استهدف إساساً الدستور الاسلامي ورموز الحركة الاسلامية.. كما ان معظم قياداتهم كانت في السجن والقضاء على النظام سيؤدي على الأقل الى تحريرهم من السجون وخلق ظروف

حرية تمكن الحركة الاسلامية من ترتيب امورها والانطلاق في الدعوة ومخاطبة الناس..

وجدت قيادةُ الاخوان في الداخل نفسَها في وضع استثنائي وغريب.. إذ كانت مُكلَّفةً بتأمين الحماية والإيواء لعناصر الاخوان في الحركة.. بينما لم تكن تملك تفاصيل طبيعة دورهم.. بل كانت معزولة ومحجوبة عن حتى الخطوط الأساسية للعملية "البرنامج السياسي، البيان الأول، دور العسكريين، مهام المدنيين.. الخ". وكانت قيادة الداخل تعتقد أن المفاتيح مع قيادة الاخوان في الخارج "عثمان خالد، مهدي ابراهيم" لم تقدم قيادة العملية للكتيبة الاخوانية حتى سيارات التحرك الداخلي... مما اضطرهم للاستعانة بسيارات الاخوان الخاصة.. كما اضطرت قيادة الاخوان لحجب المعلومات عن تنظيمها الداخلي بينما كانت عناصر الجبهة الأخرى تتداول على كافة المستويات حتى تسربت بعض التفاصيل لأجهزة الأمن مما زاد في ربكة قيادة الاخوان..

وقد ظهر فيما بعد ان العملية دارت اساساً حول ثلاثة محاور:

١) تصفية الرئيس نميري ومن معه "قيادة النظام" .. وقد بدا هذا متيسراً نسبة لتسرب المعلومات حول توقيت مجئ طائرة الرئيس نميري من امريكا.. بالتركيز على ضرب الطائرة ساعة هبوطها أو اعتقال نميري ومن معه لحظة نزولهم في المطار.

٢) الاستيلاء على القيادة العامة والوحدات العسكرية ومظاهر السلطة "الاذاعة والكباري ومراكز الاتصال"..

٣) فيلق محمل بالأسلحة الثقيلة تحت قيادة السيد/ الصادق وبقية قيادة الجبهة "الشريف حسين، عثمان خالد، مهدي ابراهيم" وقد توغل الفيلق ليلة الانقلاب الى عمق . . ٣ كيلومتر في الاراضي السودانية واصبح على بعد ساعات من ام درمان وبدأ دور هذا الفيلق "استعراضي تكميلي" إذ سيدخل العاصمة بعد اكمال الاستيلاء على السلطة..

أوكل للكتيبة الاخوانية مهمة الاستيلاء على المطار ودار الهاتف... بينما تكفل الانصار ببقية هموم الحركة.. من امدادات واتصال وتوصيل ومخاطبة للرأي العام السوداني من الاذاعة والتلفزيون واستيلاء على القيادات والوحدات العسكرية..

لم تكن الامورُ كما كان مخططاً لها.. فقد شاءت ارادةُ الله ان تصل طائرة نميري

متقدمة ساعة عن مواعيدها.. كما تأخرت وحدة امدادات العملية الانقلابية عن تزويد المقاتلين بالسلاح في المواعيد المحددة.. مما أخد الكتيبة المنوط بها استلام المطار مباشرة دورها قبل وصول طائرة نميري وتعقد الموقف أكثر حينما بدأت واحدة من الوحدات الهجوم واطلاق الرصاص قبل استلام المطار.. مما لفت انظار رجال الامن فاسرعوا باخراج نميري من المطار ومن دون بروتوكلات واستقبال وهكذا فشل المحور الاول من المحاولة قبل ان يدخل المشروع الانقلابي في حيز التنفيذ وانتفى عنصر المباغتة مما مكن الرئيس نميري واعوانهم من تحريك قواتهم في انقلاب مضاد.. وفي ظرف ٣٦ ساعة تم القضاء على الحركة التي استشهد فيها قرابة الثمنمائة انصاري وتسعة من شباب الاخوان المسلمين (٢٧).

سمعت قيادة الجبهة الوطنية من خلال المذياع في يوم السبت ٣ يوليو ١٩٧٦م صوت الرئيس السابق نميري معلنا فشل حركة المرتزقة كما اسماها.. فاضطر الموكب للعودة الى ليبيا بروح محطمة وأعصاب منهارة.. بعد رجوع الموكب بأيام جاءت عربة لوري مرسيدس تحمل ما يقارب الستين من الانصار هم كل ما تبقى على قيد الحياة من الذين اشتركوا في الحركة وقد انسحبوا منذ نهار الجمعة ٢ يوليو ويمثلون مجموعة الاذاعة التي كان على رأسها أحد الأنصار "جناح الصادق" والتي كانت مكلفة بمنع الاخوان وغيرهم من الوصول للاذاعة وكذلك مجموعة من المهاجمين لسلاح المهندسين والسلاح الطبي وقد استغلوا عربة مرسيدس من وراء امبده بعد ظهر يوم الجمعة ٢ يوليو وساروا بها عبر الصحراء الى العوينات وقد رفع وصولهم للمعسكرات معنويات العائدين في موكب فيلق السلاح الثقيل...

حاولت قيادة الجبهة الوطنية القيام بحملة اعلامية لكسر حدة حركة التعتيم والتشويه الاعلامي التي قادها نظام الرئيس نميري والتي استطاعت ان تفرض تسمية حركة المرتزقة على عقول المواطنين حيث وجه السيد/ الصادق المهدي خطاباً اذاعيا عبر اذاعة طرابلس عن طبيعة الحركة وأهدافها وكذلك وجه الشريف حسين

---

(٢٧) هم د. عبد الله ميرغني، طبيب بيطري تخرج في جامعة الخرطوم عام ١٩٧٤م من قرية الخليلة ريفي الخرطوم بحري.. د. عبد الإله خوجلي درس بجامعة الخرطوم ثم تركها لدراسة الطب بالقاهرة متزوج وخلف طفلة من ام درمان.. حسن عوض الله، كان طالبا في جامعة الخرطوم قسم العلوم من دنقلا.. حسن سليمان، كان طالبا بكلية الهندسة جامعة الخرطوم وتقيم اسرته في ريفي شندي.. عبد الفضيل ابراهيم، كان طالبا بكلية الآداب جامعة الخرطوم قسم اللغة الفرنسية وتقيم اسرته في الكريمت المغاربة بالقرب من المناقل.. بالاضافة الى ختم عبد الكريم، وادريس همت، ومحمد يوسف وعبد الرحمن أميلس.

الهندي بياناً آخر لفت نظر الناس لاستخدامه لكلمة "شرفي" قائلا ان الحركة تمثل شرفه الذي يدافع عنه كأنما الحركة الجهادية كانت مشروعا شخصيا وكذلك استخدمت قيادة الجبهة الوطنية القسم العربي بالاذاعة البريطانية في توضيح وجهة نظرها.. كما وجه السيد/ الصادق عدة خطابات لقادة الدول العربية والاسلامية (٢٨)..

بعد أيام من فشل الحركة أرسل السيد/ الصادق من طرابلس شريطا مسجلا لقيادة المعسكرات لرفع معنويات الانصار وشركائه .. يُقيّمّ فيه الحركة ومواقف الشركاء ومعلقاً على موقف أحمد المهدي وقيادي أنصاري آخر - الذي سمي حينها بالفاضح نسبة لأنه كشف كل القيادات السرية للحركة الاسلامية وعلى الاخص قيادة الاخوان حيث تعرض بعضهم للتعذيب كعبد الله بدري ويسن عابدين كما حكم على الاخير بالاعدام شنقا ولكنه استبدل في مرحلة لاحقة بالسجن المؤبد..

ازداد التحام قيادة الانصار بالانصار في معسكرهم على الاخص السيد/ ولي الدين الهادي واخيه نصر الدين بينما توقف الشريف الهندي عن زيارة المعسكرات..

محاولة تقييم لحركة ٢ يوليو ١٩٧٦م:

جِبلت النفسُ البشرية على النفور من نسبة الفشل والتقصير الى ذاتها.. فإذا أصابها خيرٌ فرحت واطمأنت اليه واذا اصابها خذلان وفشل أومأت الى غيرها.. لذا فلا عجب أن كَثُرَ الحديثُ في صفوف المتخلفين في المعسكرات بليبيا ونصراء الجبهة في داخل السودان والسجون أن الخيانات هي التي أدت لفشل الحركة ونال القسط الاكبر في ذلك المرحوم العميد محمد نور سعد واحمد سعد عمر.. ولكن يبدو ان الحركة في حد ذاتها لم تكن تملك مقومات النجاح وضمان الاستمرار.. كما هناك فرق ما بين الانقضاض على مراكز ومظاهر السلطة واستلام السلطة.. قد يؤدي الانقضاض على مراكز السلطة الى استلام مظاهر السلطة ولكن لا يعني ذلك استلام السلطة.. إن الانقضاض على مراكز السلطة واستلام مظاهر السلطة ليس بالشئ الصعب.. إذ استولى الشيوعيون على مراكز السلطة في يوليو ١٩٧١م وسادوا لمدة ٧٢ ساعة ... واستلم المقدم حسن حسين في عام ١٩٧٥م مراكز السلطة لمدة ١.٦ دقيقة.. ولكن تم القضاء على كليهما بعد أن وجهوا بياناتهم وحسب البعض ان البلاد قد دانت لهم..

فالانقضاض على السلطة يمكن أن تقوم به أي قوة مقدرة ولكن استلام مراكز

---

(٢٨) انظر نماذج لهذه الخطابات في فصل الوثائق.

السلطة يتطلب مع عنصر المباغتة أن تكون قدرات قوة الانقضاض متجاوزة لقدرات مراكز الحراسة والحماية.. كما يتطلب ذلك كسر شوكة القوة المعاكسة.. إما باعتقال قيادتها وشلها بطريقة أو بأخرى.. ولكن هذا في حد ذاته لا يؤدي الى استلام وممارسة سلطة.. إذ هذا يتطلب كذلك طاعة أجهزة الدولة بما فيها من بشر ومعدات وقوات وخدمة مدنية ومصارف مالية وشرعية اقليمية ودولية.. قد يتم استلام مراكز ومظاهر السلطة ولكن لا يُكْتَبُ له الاستمرارُ والسيادةُ ما لم تكن هناك استجابة ايجابية من الأجهزة والمؤسسات بالاضافة الى قدرة القادم الجديد على فرض شرعيته وتصريف أحوال الدولة والناس.. وقد تتفاوت الاستجابة ما بين الرضوخ والمقاومة "مع ان الغالبية تفضل الانتظار حتى تسير مع من غلب".. واذا ما استنفر القادِمُ الجديدُ تحدّى مقاومةٍ يفوق قدراتِه فانه سيسحق،وإن تكافأت المقاومة وامكانيات القادم الجديد برزت امكانياتُ التدخل الخارجي لتحسم الامر لصالح احد الفريقين او ادى ذلك لقسمة البلاد والسلطة..

تضافرت عوامل شتى في إفشال المحاولة منها:

١) بد ت العملية كأنها مجابهة مع المؤسسة العسكرية كمؤسسة.. مما الزم المؤسسة شرف الدفاع عن نفسها ووجودها،ولم يكن هناك مكمل عسكري يتكامل من داخل المؤسسة مع الحركة الشعبية المسلحة.. مما عنى انه حتى ولو نجحت العركة في توجيه خطابها فهناك احتمالات التفاف كل حركة الجيش بامتداداته ضدها مما قد يُضعِفُ فرصَها في الاستمرار.. إذ ماذا تعني طاقة حركة شعبية قوامها الف شخص لجيش قوامه ستين الف رجل يقوم بامرهم خمسة الاف ضابط منتشرين على امتداد السودان ويمكن ان يسجل بعضهم حضوراً في ظرف ساعات "شندي، القضارف، كسلا، الابيض؛..

٢) افتقار الحركة للقيادة السياسية الميدانية.. إذ أدى احجام قيادة الحركة عن مباشرة قيادة عملية الانقضاض "الصادق المهدي، والشريف الهندي، عثمان خالد" وايكال الدور للفنيين إلى جعل الحركة الشعبية الانقضاضية تبدو كأنها عملية فنية اجرائية ومشروع التغيير السياسي الانقضاضي غير ذلك.. كما أن الجانبَ الفني الاجرائي عابه عدمُ القدرة على الاتصال وانعدامُ روح الفريق والقيادة الجماعية مما أدى الى تاخير ايصال السلاح وعدم التنسيق.. وما أعقب ذلك من اندحار.. كما لم تك الحركة تملك بدائل في حال عدم تمكنها من تشغيل الاذاعة او افلات قيادة النظام من الاعتقال.. الخ.

٣) افتقار العملية الانقلابية للتجانس ومحاولة قيادة حزب الأمة الاستئثار بها

وتقليل دور الآخرين بل وعزلهم في حالة الاخوان المسلمين بالاضافة الى فشل الحركة في توجيه خطابها والتعريف بنفسها مما جعلها تبدو كحركة تخريب وفوضى وليس اصلاح وجهاد، وربما كان مردٌ ذلك جزئياً لالقاء القبض على الخلية الشبابية للأنصار بقيادة عبد الرسول النور والتي ربما كان مناطاً بها الاعداد للدور الشعبي..

٤) الظرف لم يك مناسباً حيث لم يكن هناك تأزم سياسي بليغ او تدهور اقتصادي مريع .. كما ان توجهات النظام وخطابه اليساري كانت قد اعتدلت وجاءت ضراوة المحاصرة للحركة الاسلامية ورجال الاحزاب نتيجة لانقلاب حسن حسين واخبار التدريب في ليبيا مما استدعى النظام ان يُؤَمِّن جبهته ويشل يد خصومه..

أثارت الحركة سؤال مشروعيةَ استخدام قيادةٍ علمانيةٍ لقواعدَ مجاهدةٍ تطلب الشهادة ونصرة الدين لاقامة نظام تلفيقي.. في حقيقته علماني .. كما ان القيادة المدنية المتخلفة بدت وكأنها تمارس وظيفة لا تتفق مع طبيعتها.. إذ افتقرت قيادةُ الحركة لارادة الحسم والالزام وعرِف عنها عدمُ الحزم وإيثارُ الحياة السهلة وتجنبُ الخيارات الصعبة.. التي تحتمل الموت.. لذا فقد كانت طبيعةُ الحركة وطبيعة القواعد المجاهدة لا تشبه طبيعة القيادة .. لذا فلا عجب أن آثرتّ القيادةُ الانتظارَ في الخارج بدلاً من متابعة تكاليف مهام القتال الباهظة والتي تتطلب استعدادات نفسية وعقلية وخبرات مكانية وزمانية ما كانت متوفرة في عنصر السياسيين الذين كانوا يشرفون على العملية..

نجحت قيادة تنظيم الاخوان في الداخل في أن تؤمن سلامة الاخوان الذين اشتركوا في العملية برغم ضغط الظروف وبطش النظام وانتشار حركة التعقب والتفتيش.. كما نجحت في أن تؤمن خروجهم الى خارج السودان.. بما في ذلك أحمد سعد عمر.. وذلك انجاز مذهل بكل مقياس.. خصوصاً ان الاخوان ثبتوا في مواقعهم الى حين دحر العملية.. ولم يكن في الحقيقة أمام التنظيم الداخلي ان يفعل الكثير بالنسبة للعناصر التي كانت في دار الهاتف والتي ظلت مرابطة فيها لمدة ٣٦ ساعة الى حين نفاد ذخيرتها فاضطروا للاستسلام حيث قامت قوات الجيش بقتلهم في القصر فوراً ومن دون محاكمة.. وقد بدا عجز التنظيم في امرهم لأنهم لم يكونوا تحت ولاية التنظيم الداخلي في ظروف الانقلاب وانما رهن اشارة قيادة العملية كما لم يتيسر سحبُهم بعد فشل العملية نتيجة لتطويق المكان.. أما عبد الفضيل وعبد الله ميرغني فقد أُلقِي القبضُ عليهما بعد أن تم تأمينُ وضعِهما ولكنهما اجتهاداً من عند انفسهما خرجا للشارع فتعرف عليهما طيار شاهدهما في المطار فأبلغ قوات الأمن التي كانت جاهزة عند كل مكان للانقضاض.

لم تكن السلطةُ نفسُها واعيةً بدور الاخوان في المحاولة الفاشلة.. إذ كانت هناك إشكاليةُ غياب الدور المدني للاخوان وحركة الاخوان حركة شارع سياسي ملكت ناصية الشارع في شعبان وبثت اذاعتها الخاصة.. فأين غاب هذا الوجود في حركة يوليو! مثل عدم اشتراك الاخوان بحجمهم الفعلي علامة استفهام.. إذ حينما ذهب ابراهيم السنوسي إبان صلاة الجمعة في الجامعة مستحثاً الاخوان على الخروج في مسيرة تأييد لم يصادف كلامُه اقبالاً أو استجابة..

كما صمد معتقلو الاخوان صمود الابطال - مدنيين وعسكريين - ولم تستطع السلطةُ انتزاعَ اي معلومة برغم ضرواة التعذيب والضغوط حتى انها تعجلت فقتلت جماعة دار الهاتف من دون محاكمة.. كما ان العناصر التي قامت بالتحقيق والمحاكمات افتقرت الى الحاسة السياسية.. التي تعين على الفهم والتحليل.. كما ان تضارب السلطات بين العسكريين وأجهزة الأمن والأجهزة المدنية الأخرى حال دون أن تصب المعلومات في قناة واحدة مما يسهل فرز المعلومات وتحليلها.. كل ذلك دفع تياراً في النظام لتفسير الوجود الاخواني بوجود إنشقاق في التنظيم وأن العناصر الانشقاقية المتطرفة والتي يقودها مهدي وعثمان والسنوسي وراء العملية.. وما يهم فإن السلطات لم تجد اي بصيص ضوء يشير الى حقيقة دور الاخوان بل ان قائد المحاولة نفسها العميد محمد نور سعد لم يكن يعرف الكثير عن دور الاخوان وامكانياتهم.. مما أدى الى تجنيب التنظيم ضربة أخرى إذ لم يعتقل من قيادته بعد الحركة سوى بضعة أفراد نتيجة لاعترافات غير الاخوان...

ويبدو ان تكاليف عملية يوليو في الأرواح كانت ستكون أكبر لو تمكن العميد محمد نور من اذاعة بيانه ودخل على اثر ذلك الفيلق المسلح.. إذ كان من المحتمل ألا تستسلم الوحدات خارج العاصمة مما سيؤدي الى تطويل الصراع وتمكين فرص التدخل الأجنبي - خصوصاً مصر -،وحتى إن تم الانتصارُ فإن نذر المواجهة بين الجيش والجبهة ستظل واردة بل إذا صحت الرواياتُ عن الرؤية العقلية والحالة النفسية لقيادة الجبهة في الساعات الأولى للانقضاض فإن ذلك يعني احتمالات مواجهات ما بين شركاء المحاولة الاخوان ضد الانصار.. ومحمد نور سعد ضد السيد/ الصادق والشريف الهندي ضد الجميع.. إذ قد لا يقبل العميد محمد نور سعد بوضعية ثانوية في النظام الجديد.. إذْ لِمَ يقدمُ رأسَه ليحكم الآخرون؟. وربما التف حوله ضباط الجيش نكاية في عنصر السياسيين،وكل هذه الاحتمالات واردة لأن قيادة الحركة اجتهدت في تقليل دور شركائها والاحتراس منهم في مرحلة ما بعد النصر أكثر من اجتهادها في التخطيط الناضج والتفكير السليم في

مستلزمات النصر.. الذي كان يتطلب تناسي كل التناقضات الجانبية وسد الثغرات وادارة العملية على أساس انها مشروع تحالف مصيري مشترك.. بين الانصار والاخوان وجماعة الشريف.. مما كان سيقود ابتداءً الى صهر هذه العناصر في المعسكرات وصهر خطابها كما كان كل فريق سيقدم ما لديه من خبرات وتداخلات وقدرات حقيقية شعبية وعسكرية وهذا ما لم يحدث...



الفصل الخامس
من خندق المقاومة الى مركز المشاركة
٧٧ - ١٩٨٥م

تطور نظام الحكم المايوي في اتجاه المصالحة:

نجح نظامُ مايو في امتصاص ضربة يوليو ١٩٧٦.. بل وسافر الرئيس نميري قبل تصفية جيوب الحركة نهائياً الى موريشص للمشاركة في اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقي لإعطاء الانطباع بأن الأوضاعَ في السودان مستقرةٌ وان ما حدث لا يعدو أن يكون انفجاراً محدوداً تمت محاصرتُه في حينه ولتسجيل حضور وسط الرؤساء الأفارقة.. وهناك وعلى هامش لقاءات قمة موريشص التقى بالرئيس الاثيوبي تفري بنتي الذي اطاح بالرئيس الاثيوبي امان عندوم (٢٩)،وجاء ذلك في وقت اجتاح فيه الثوار الارتريون معظم ارتريا،وتصاعدت كذلك حربُ الصومال الغربي - الاوجادين - مما ادى إلى تصعيد نذر الحرب ما بين الصومال واثيوبيا.. كانت اثيوبيا حريصة على عزل السودان مما بدا كأنه محاولة لتطويق ثورته حتى تتفرغ لمجابهة ضغطي ارتريا والصومال... كما حرص السودان ان يبتعد عن تداخلات الثورة الارترية نسبةً لاطلال نذرِ الصراع في جنوب السودان-"احداث اكوبو"- وظهور استقطاب داخل الصفوة الجنوبية يتمثل في ظهور تيار استوائي سياسي ضد قيادة الدينكا وصفوتهم.. بالاضافة لظهور الجبهة الوطنية كقوة عسكرية،ولكن لم تطل الايام بالرئيس تفري بنتي حتى يظهر نتيجة تدبيره مع الرئيس نميري إذ سرعان ما أطاح به ومن معه الرئيس منجستو في فبراير ١٩٧٧م.

نشطت الحكومة بعد عودة نميري من مؤتمر القمة في تعديل الدستور مجيزة

---

(٢٩) امان عندوم من اصل ارتري ونشا في الخرطوم وكان نظام مايو يرجو ان يصل معه الى اتفاق وحسن جوار.

قانون أمن الدولة في يوليو ١٩٧٦م مما عنى اطلاق يدِ السلطة في الاعتقال والملاحقة وتعقب نشاطات المعارضة.. وبرغم ذلك رفض مديرُ جهاز الامن القومي التمادي مع النظام بوضع استراتيجية للتصفيات الجسدية لقيادات المعارضة في الخارج مقدماً استقالته.. وأصبح اللواء أركانحرب عمر محمد الطيب مديراً لجهاز الأمن القومي.. كما انتبهت الحكومة مخمدة صوت كل جسم غير موال.. فقامت بحل رابطة اساتذة جامعة الخرطوم في نوفمبر ١٩٧٦م ووقعت بعدها على اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر في يناير ١٩٧٧م كما سعت الحكومة الى تجريد المعارضة من برنامجها الاسلامي طارحة برنامج الولاية الثانية في نهاية عام ١٩٧٦م.. تبنى البرنامجُ طرح النهج الاسلامي والالتزام بتحكيم الشريعة الاسلامية.. ورفع الظلم وإقامة العدل والحفاظ على وحدة البلاد وتماسكها وإحياء القيم الدينية ومحاربة الرذيلة والمنكرات،وركز البرنامج على منهج القدوة في من يتولون أمر الناس وتلا ذلك السماح بقيام مصارف اسلامية.. حيث افتتح في عام ١٩٧٧م بنك فيصل الاسلامي كركيزة من ركائز التحول الاسلامي.. كما اجتهدت الحكومة في افتتاح مشاريع التنمية وبدأ مصنع سكر سنار انتاجه في عام ١٩٧٦م وافتتحت جامعة جوبا في اكتوبر ١٩٧٧م كما بدأ العمل في جامعة الجزيرة واكتمل طريق الخرطوم مدني القضارف المهد بينما تواصل العمل في عديد من الطرق الاخرى وافتتح خط انابيب بورتسودان - الخرطوم،وَضِعَ حجرُ أساس المركز الاسلامي الافريقي.. وفي ابريل ١٩٧٧م وعلى هدى برنامج الولاية الثانية تم تكوين لجنة مراجعة القوانين بما يتماشى مع الشريعة الاسلامية برئاسة خلف الله الرشيد.. كما صدر منشور القيادة الرشيدة الذي حظَر شرب الخمر على من يتولى منصباً عاماً وأصبح السيد/ الرشيد الطاهر رئيساً للوزراء ونائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للخارجية..

وبينما الأمور آخذة في التطور في هذا الاتجاه-"الاسلام"-كانت الحركة الاسلامية في السجن وفي الداخل وفي الخارج ترصد هذه التحولات باهتمام كبير.. وفي بريطانيا وفي جامعة لُفبرة انعقد مؤتمر شورى موسع للخارج لتقييم حركة يوليو ورسم خطة تحرك مستقبلية للجماعة ... وفي المؤتمر جرت محاولة لمحاسبة ممثلي الاخوان في الجبهة الوطنية بحجة انهم سلموا أمر الجماعة للجبهة ومع ان مؤتمر لفبره لم يكن مفوضاً ولا يملك صلاحيات لمحاسبة ممثلي الاخوان في الجبهة.. إلا ان هؤلاء تقبلوا المحاسبة وعزوا محاولة قيادة الجبهة لعزل الاخوان عن مسار حركة يوليو كرد على عزل الاخوان في الجامعة لمؤيدي السيد/ الصادق المهدي في انتخابات الاتحاد.. واصدر مؤتمر لفبره منشوراً في شعبان ١٣٩٦ - اغسطس ١٩٧٦م ظهرت

فيه صيغة عتاب للاخوان الذين تخلفوا عن التدريب كما تعهد المنشور بالاستمرار في العمل للاطاحة بالنظام القهري القائم في السودان كما اشار المنشور لخسائر الاخوان في الارواح..

وفي معتقل دبك اجتمع معتقلو الاخوان ووصلوا الى قناعة بأن القيام بحركة جديدة من قبل الجبهة الوطنية يستدعي على الاقل ثلاث سنوات من الاعداد والجهد .. كما لاحظوا بان تجربة الاخوان مع الجبهة كانت غير سعيدة وانتهوا الى حاجة الاخوان الي هدنة قصيرة مع النظام... ووصل الاخوان المعتقلون في كوبر الى ذات الخلاصة.. وفي السعودية اقترح نفر من الاسلاميين بينهم الاستاذ/ علي عبد الله يعقوب على الامير محمد الفيصل بذل مساعيه لتقريب الشقة بين الجبهة الوطنية والنظام خصوصاً ان برنامج الولاية الثانية جعل هذا الامر ممكناً.. وكان الأمير محمد الفيصل حينها قد توطدت طلته بنظام نميري وشرع في تنفيذ عدد من المشاريع في السودان..

المصالحة الوطنية:

أول اشارة لمصطلح المصالحة الوطنية وردت في مذكرة رفعها د. الطيب زين العابدين - والذي كان معتقلاً منذ انقلاب المقدم حسن حسين في سجن كوبر - لرئيس الجمهورية جعفر محمد نميري في ذات يوليو ١٩٧٦م.. مثلت مذكرة د. الطيب مبادرة شخصية .. ذكر فيها انه لا يميل لسياسات سفك الدماء لحل قضايا الوطن واقترح على الرئيس نميري ان يتبنى سياسات مصالحة وطنية مع الجبهة الوطنية وان الصراع الدائر ليس فيه غالب ولا مغلوب والخاسر الاكبر سيكون السودان.. لم يستشر د. الطيب القيادة الاخوانية في أمر مذكرته المرفوعة للنظام.. لعذر الاتصال بالقيادة في ذلك الوقت نسبة لظروف السجن ولأنه كذلك رأى ان مبادرته قد تؤدي لحقن دماء عددٍ من المقاتلين ممن هم تحت المحاكمة أو رهن الحبس.. ومع أن القيادة الاخوانية لم تحاسب د. الطيب على مذكرته إلا أنها كانت غير راضية عنها..

شاع خبرُ المذكرة وسط المعتقلين وربما تسربت أخبارها الى السيد/ الصادق كما ان النظام ربما استنتج أن المذكرة تمثل راي قيادة الاخوان.. ولكن يبدو أن النظام آثر أن ينتظر حتى يتضح ماذا يكمن وراء المذكرة.. ثم جاءت محاولات الأمير محمد الفيصل التي شجعت كلاً من الرئيس نميري والسيد/ الصادق في اتجاه الحوار... وفي يناير ١٩٧٧م ،في أحد فنادق لندن عقد السيد/ الصادق مؤتمراً تشاورياً مع

عدد من قيادات الجبهة لمناقشة جدوى التصالح مع نظام نميري وحضر اللقاء من الاخوان عثمان خالد، واحمد عبد الرحمن، وربيع حسن احمد ود. زكريا بشير واحمد ابراهيم الترابي وآخرون.. وفي هذا اللقاء مال معظم متحدثي الاخوان لخيار الحوار مع النظام باستثناء السيد/ عثمان خالد والذي هو الممثل الرسمي للاخوان في الجبهة الوطنية..

وبعدها اعطى السيد/ الصادق الضوء الاخضر للوسطاء الذين نشطوا في الاتصال به وكان اشدهم حرصاً والحاحاً السيد/ فتح الرحمن البشير.. وبينما الاخوان يتدارسون بصورة اكاديمية مغزى محاولة مهادنة نظام نميري إذ بهم يفاجأون بخبر لقاء الصادق بنميري في بورتسودان في ٧ يوليو ١٩٧٧م.. حيث استغرق اللقاء وقتاً طويلاً وتسرب أن السيد/ الصادق قد وافق في اللقاء على:

١) الموافقة على الدستور الدائم الراهن مع تعديله.
٢) الموافقة على مبدأ الجمهورية الرئاسية.
٣) الموافقة على مشروع الولاية الثانية.
٤) الموافقة على التنظيم السياسي الواحد.
٥) الموافقة على اطار اتفاقية اديس ابابا.

كما وعد نميري في المقابل باصدار عفو شامل عن المحاكمين واخلاء سبيل المعتقلين ومواصلة الحوار مع السيد/ الصادق المهدي.. وبعد لقاء بورتسودان قام السيد/ فتح الرحمن البشير موفداً من قبل الرئيس نميري .. بمقابلة د. حسن الترابي المعتقل في سجن كوبر طارحاً عليه ورقة المصالحة ومطلعاً إياه على ما تم بين النميري والصادق.. وجد فتح الرحمن استعداداً كاملاً من قبل د. الترابي للدخول في مشروع المصالحة الوطنية اذا ما شفع الرئيس نميري نواياه باصدار قانون عفو عام عن المعتقلين السياسيين.. وفي ١٩ يوليو ١٩٧٧م أعلن نميري من خلال برنامج المكاشفة انه قد قابل السيد/ الصادق وانه قد كون ثلاث لجان لتنظر في امر المعتقلين (٣٠).وتلا ذلك صدورُ قانونِ العفو العام في اغسطس ١٩٧٧م وتم إطلاقُ سراح جميع المعتقلين باستثناء الشيوعيين وجماعة حزب التحرير الاسلامي بقيادة اميرهم الاستاذ/ محمد يوسف.. وقد تم اطلاقُ سراح هؤلاء الأخيرين بعد لقاءٍ لاحق بين د. الترابي والرئيس نميري.. وبعدها اعلن د. الترابي في سبتمبر ١٩٧٧م بيانا اعلن فيه فض الجبهة الوطنية..

---

(٣٠) انظر جريدة الايام ٢٠ يوليو ١٩٧٧م حيث صدرت حديث نميري بقوله "انه في سبيل السودان يقابل الشيطان ولا يفرط في شئ".

ويبدو أن الترابي لجأ لاعلان فض الجبهة الوطنية لأنه أحس بأن قيادة الجبهة الوطنية تستخدم اسم الجبهة الوطنية لتسجيل امتيازات لحزبها.. كما أنها حرمت تنظيم الاخوان من عائد غنائم الجبهة من سلاح ومال كما ان تاريخ العمل المشترك في الجبهة الوطنية أظهر أن قيادات الجبهة غير ملتزمة بميثاق الجبهة وكانت تسعى لعزل الاخوان،وحتى حينما دخلت القيادة في مشروعها التاريخي الذي يعتبر امرا حاسما فاصلا في علاقات الجبهة وتكوينها وذلكم المصالحة الوطنية فضلت ان تعلم قيادة الاخوان عن طريق شريط تسجيل تخطرهم فيه بتوجهها لمقابلة الرئيس نميري دون اتفاق على خطة أو حد أدنى متفاهم عليه لمشروع مصالحة من قبل الجبهة الوطنية للرئيس نميري.. لذا فقد رأت القيادة الاخوانية انه من الافضل ان يستقبل كل الشركاء أمر الواقع السياسي الجديد.. كقوى مستقلة لها وجودها وكسبها..

مسار حركة المصالحة الوطنية:

عقد الشريف حسين الهندي مؤتمراً في لندن أعلن فيه رفض المصالحة وأنه لا يزال عند خيار الاطاحة بنظام نميري،وقد انعكس ذلك الكلام محدثاً بلبلة وسط الانصار على الاخص في اثيوبيا.. أما شباب معسكرات ليبيا من الانصار فقد كان معظمهم قلباً وقالباً مع المصالحة.. روج اعلام النظام لمصطلح المصالحة.. باعتبار ان التنظيمات المعارضة لم تكن تعارض على مبادئ بل على مواقف سياسية يجوز فيها التصالح .. كما جاز عليها التخاصم.. وربما صح ذلك جزئياً.. إذ لم يتم ائتلاف أحزاب المعارضة إلا بغرض الاطاحة بالنظام واقصاء الشيوعيين من اي دور سياسي مستقبلي.. ومع ان عقد الجبهة الوطنية حكمه "ميثاق الجبهة" إلا ان ذلك ظل يمثل اطاراً نظرياً دون اي دلالات عملية وظلت الاحزاب تفضل البحث عن مخارج لها بصفة منفردة..

تداخلت أسباب عديدة داعية للمصالحة منها:

١) استنفد النزاع المسلح القوة العسكرية للجبهة الوطنية ولم يكن من المنظور تكرار حركة عسكرية على غرار حركة يوليو ١٩٧٦م.

٢) أخذت احتمالات الهيمنة الاجنبية على الجبهة الوطنية في الازدياد مع قيام نظام شيوعي في اثيوبيا واتجاه ليبيا نحو الاتحاد السوفيتي..

٣) ضعف النظام المايوي وتبدد غروره بعد بروز قوة الجبهة شعبياً في شعبان وعسكرياً في يوليو وأصبح النظام لا يمانع في التفاوض وتوسيع اطار المشاركة والحريات.. كما تبدلت صيغة نظام مايو اليسارية الى صيغة وطنية ذات ملامح

اسلامية..

كان للحركة الاسلامية منطقها الداخلي الخاص الذي جعلها حريصة على خيار المصالحة.. وذلك يعود لامرين؛ أولهما أزمة الثقة التي اعترت الاخوان قيادة وقاعدة بعد فشل محاولة يوليو.. مما أدى الى عقد مؤتمر شورى موسع في الخارج والذي انتقد قيادة الاخوان في الجبهة وافتقارها للحزم اللازم في التعامل مع قيادات الجبهة ومحاولات قيادات الجبهة إضعاف الدور الاخواني وجوداً وتوجهاً كما تحدث بعض الاخوان عن "خيانات" كما طالبوا بضمان نصيبهم في مال تسيير الجبهة وحقوقهم الأخرى في المعسكرات والمعلومات... كما نادى تيار باستغناء الاخوان عن الجبهة وشقهم لطريق حركة مقاومة جديد لوحدهم.. أما الأمر الثاني، فحسب اشارات التقارير الواردة للقيادة الاخوانية عن واقع العمل الاسلامي المتقلص،فإن منطق الأشياء الداخلية في التنظيم كان يستدعي اجراء هدنة مع النظام، إذ تناقص عدد الاخوان وسط طلاب المدارس من ١٥٪ "نسبة عام ١٩٦٩" الى ٦٪ في عام ١٩٧٧م كما ان معظم الفعاليات الاخوانية أصبحت إما في السجن أو مشردة خارج السودان.. أو مقبوضة اليد واللسان نسبة لظروف الكبت والقهر.. مما شكل ضغطا على الحركة بالاضافة إلى ضغوط الأسر على التنظيم والعضوية طلباً للعون أو لمعرفة مصائر ذويهم وكان منهم من استشهد دون علم أهله.. كما ان الاخوان كتنظيم لم يمانعوا في الحوار مع نظام نميري ابتداءً.. إنما كان النظام هو المانع .. فحينما التقى الرئيس نميري بالترابي في كسلا بعد فشل حركة يوليو ١٩٧١، تلخصت مطالب الحركة في السماح لها بحرية الدعوة للاسلام وتمسكت بذلك في مقابلة د. الترابي بنميري في عام ١٩٧٢م بواسطة من د. خليل عثمان.

شهدت الايام الأولى من المصالحة عدداً من المواقف الاستعراضية من قبل السيد الصادق المهدي والشريف الهندي.. أما الاول فقد أخذ يظهر تضجره مطالباً بإحداث تغيير على المستوى السياسي "حل الاتحاد الاشتراكي".. والمستوى التنفيذي "استحداث منصب رئيس الوزراء" وإقامة مؤتمر اقتصادي.. الخ. أما الشريف الهندي فقد سعى لتجريد السيد/ الصادق من شرعيته وتبعية الأنصار له.. حتى يصبح الشريف الهندي سيداً للموقف وزعيماً للمعارضة بلا منافس.

اجتهد الاخوان في استثمار المناخ العام للمصالحة.. بينما أضاع السيد/ الصادق وقتاً ثميناً بتردده وموازناته ثم خروجه من السودان في ديسمبر ١٩٧٧م مما قلل حركة الدفعة التي بدأت بها المصالحة.. باشر الاخوان تحريك قواعدهم وسط الطلاب واعادة الشرعية للاتحادات كما سعوا لاعادة الاخوان المفصولين عن العمل لوظائفهم

بينما لم يتوقف مجئ دفعات الاخوان للتدريب العسكري في ليبيا بعد اعلان المصالحة.. كما تم اخطار أهالي الاخوان الذين استشهدوا بمصائر أبنائهم كما اجتهدت القيادة في تسهيل سبل الاخوان الراغبين في العودة للسودان وتوظيف الراغبين في العمل في الخارج..

جوبهت قيادة الاخوان بأن عدداً من الاخوان الموجودين في المعسكرات غير مقتنعين بدرب المصالحة إذ أدى انقطاع هؤلاء الاخوة عن مسار الحركة التنظيمية في السودان واكتفاؤهم بحياة التقشف والزهد وتشبعهم بروح الجهاد الى تنمية روح مفاصلة لا تقبل إلا اقامة الدين أو الشهادة.. وقد وطن هؤلاء الاخوان أنفسهم على السير في درب اخوانهم الذين استشهدوا في يوليو ١٩٧٦م.. وحينما انعقد مكتب الاخوان بطرابلس لتقييم المصالحة .. تحفظ المكتب على قبول المصالحة لكثرة القوى الحانقة على نظام نميري وشدد المكتب على ضرورة مواصلة بناء الشوكة العسكرية نسبة لأن هناك قوى سياسية شديدة البأس في معارضتها للاسلام مقبلة على التدريب العسكري كالجنوبيين في كينيا واثيوبيا وكذلك تنظيمات أبناء الغرب وجبال النوبة العنصرية.. كما أبدى المكتب تحفظه لأن ربط الاسلام بنميري فيه فتنة للناس لجهله بالاسلام.. وكعادة الاخوان يسجلون آراءَهم ثم يذعنون لرأي القيادة التي أمرتهم بتصفية المعسكر والانصراف لشأنهم،ومع ذلك حاول عدد من الاخوان اشباع أشواق الجهاد في اطار حركة التنظيم الاسلامي في الثورة التشادية.. وكان هذا التنظيم وثيق الصلة بتنظيم السودان ونشأ تحت رعاية الشهيد التشادي الباقلاني.. لذا فقد اعتنى به اخوان الخارج واستشهد في صفوفه عدد من الاخوان من بينهم حافظ جمعه سهل من خريجي معهد المعلمين وكان رئيساً لاتحاد طلبته في انتفاضة شعبان.

بدأت قيادة الاخوان رحلتها في متاهات تنظيمات مايو.. بتعيين د. حسن الترابي في لجنة مراجعة القوانين لتتماشى مع الشريعة الاسلامية.. وبعدها قام د. حسن الترابي بمخاطبة طلاب جامعة الخرطوم في حشد ضخم من اخوان العاصمة وكانت هذه المرة الأولى التي تكلم فيها د. الترابي من منبر عام منذ قيام ثورة مايو ١٩٦٩م.. ويحكى يومها عدد من الاخوان وهم يتذكرون أن المهندس مرتضى احمد ابراهيم قد خطب من ذات المنبر أن قيادة الاخوان لن ترى الشمس بعد اليوم.. وفي اللقاء اختلطت مشاعر الدهشة والفرح وهتافات إثبات الذات،ولكن ما لبث أن صدم الاخوان بخبر قبول قيادتهم لدخول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي التي طالما قاتلوها وهتفوا ضدها وحطموا دورها واحرقوا معارضها .. وبما ان المصائب لا تأتي

فرادى.. فقد ذهل الاخوان حينما سمعوا ان جماعة التكفير والهجرة في مصر قد قامت باغتيال الشيخ حسين الذهبي،ولكن طغى على ذلك كله قيام الرئيس محمد انور السادات في يوم عرفه التاسع من ذي الحجة بزيارة اسرائيل مصحوباً بوزير خارجيته بالانابة بطرس غالي ومصطفى خليل .. تلك الزيارة التي قسمت العالم العربي الى اقسام ثلاثة.. حيث ظهرت في ديسمبر ١٩٧٧م جبهة الصمود والتحدي وعمادها ليبيا والعراق وسوريا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، والدول الرافضة للزيارة بتحفظ وهي السعودية ودول الخليج والاردن وتونس ولبنان، ولكن ما لبثت هذه الدول ان انتقلت الى مواقع الرفض وقطعت علاقاتها مع مصر بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨م واعلان معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩.

أما الاخوان فقد وجدوا انفسهم في خندق معسكر المجموعة الثالثة وهي السودان وعمان والصومال والمغرب واليمن الشمالي حيث كان موقف هذه المجموعة اقرب الى التأييد إذ لم يبادر قادة هذه المجموعة الى استهجان زيارة السادات او ادانة اتفاقية السلام.. اجتهد الاخوان في تمييز موقفهم عبر الاتحادات الطلابية التي رفضت الاتفاقية ولكنهم آثروا كتنظيم أن يبذلوا جهداً في تكييف نظرة النظام وموقفه بدلاً من اتخاذ موقف مغاير لنظرة النظام.. خلفت الاتفاقية أجواء مزايدة ما بين الشريف الهندي والسيد/ الصادق حيث أظهر الهندي نفسه كحليف لخط جبهة الصمود والتحدي.. مما عزز موقفه في ليبيا والعراق كقائد لحركة المعارضة في السودان.. أما السيد/ الصادق فقد حاول ايجاد مخرج وسط حتى لا تضيع جسور اتصاله بالنظام ولا يهدم علاقاته مع ليبيا ودول الصمود.. خصوصاً انه كان قد اصدر بياناً في ١٨ سبتمبر حين عودته للسودان مشيداً بتجاوب النميري مع وجدان الشعب السوداني كله بمناداته بالوحدة الوطنية الشاملة (٣١)، ولكن ما لبث أن

---

(٣١) انظر بيان السيد/ الصادق المهدي في فصل الوثائق نقلا عن جريدة الصحافة ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧م، وورد في ذات العدد ان الشريف الهندي قد ارسل برقية للرئيس نميري اشاد فيها بالتنظيم السياسي الواحد وبمبادرة نميري ولكن نفى الشريف ذلك في الصحافة الصادرة خارج السودان.. والجدير بالذكر ان السيد/ أحمد زين العابدين اصطحب السيد/ الصادق إبان عودته وقبل عودة السيد/ الصادق كان الرئيس نميري قد أجرى تعديلا وزاريا في ٧ سبتمبر ١٩٧٧م اعفى بموجبه السيد/ الرشيد الطاهر من رئاسة الوزراء وكلفه بالخارجية.. كما اعفى تسعة وزراء آخرين وجمع هو ما بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ووزارة الاقتصاد والمالية.. وقد فهم البعض ان التعديل خطوة في مشروع التفاهم مع السيد/ الصادق ولكن جاءت الايام وكذبت ذلك.

غادر السيد/ الصادق السودان في ديسمبر ١٩٧٧م محبطاً دون ان ينجز شيئًا ذا بال.

الأنصار والمصالحة:

اختلف استقبال الانصار للمصالحة حيث اختلف موقف الانصار الموجودين بمعسكرات ليبيا عن موقف شيوخ الانصار المهاجرين منذ احداث ابا في معسكرات أثيوبيا.. كان معظمُ أنصار معسكرات ليبيا من شباب غرب السودان "زغاوه، ميدوب، برتي، مساليت، حمر، زياديه، رزيقات، معاليه، وحسانيه" وغلب عليهم الانتماء السياسي لحزب الأمة أكثر من رابطة الانتماء العقائدي "الانصارية".. حيث لم تربطهم بيعةٌ الامام الهادي وانما جاءوا ضمن السياق الحضاري المتصل بتأييد أهل الغرب لحزب الأمة.. كما ان بعضهم جاء بحثاً عن تحسين مهاراته في استخدام السلاح وقيادة العربات أو حتى البحث عن مغامرة يغيرون بها طابع حياتهم وروتينها القاتل.. وما ان سمع هؤلاء بأخبار المصالحة الأولى من قيادتهم حتى تبدل موقفهم من النظام وفرحوا بصورة مذهلة وأصبحوا يدافعون عن المصالحة ويتكلمون عن اضرار العمل العسكري وعن ضحاياه من الأبرياء،وأصبح شغلهم متابعة اذاعة ام درمان وكانوا يظنون انهم سيدخلون السودان في ظرف اسبوع او اسبوعين،ولكن خاب فألهم ومرت الايام والشهور وبدأوا يفقدون الامل وتنهار معنوياتهم وطور بعضهم أخلاقاً جديدة كدخول دار السينما في الكفرة وظهرت حلقات الورق "الكتشينة" لقطع الوقت وتدخين السجائر بين بعضهم..

نجح نظام نميري في تدويخ الانصار في معسكراتهم وحقق بشعار المصالحة غرضه وسطهم.. اذ تحطمت روحهم المعنوية وهاجت فيهم الروح الاستسلامية كما بدأوا يتذمرون رافعين صوتهم على تحركات الهندي ضد المصالحة وبدأ الهندي يفقد اراضيه وسطهم نسبة لاستمساكه بشعار بقائهم في المعسكرات،وقد دبر الهندي محاولة للاستحواذ على ولائهم حينما ارسل لهم وفداً من أنصار الحبشة لتعبئتهم ضد السيد/ الصادق وضد المصالحة ولكنهم قاموا باعتقال الوفد ولم يتم تحرير الوفد الا بعد التدخل الشخصي للسيد/ ولي الدين الهادي... وقد ظل الليبيون يتابعون ما يجري من بعيد ودون تدخل .. كما انهم احسنوا معاملة الجميع - أنصاراً واخوانًا- وبعدها ارسل السيد/ الصادق السيد/ نصر الدين الهادي والذي واصل البقاء في المعسكر مع الانصار.. وبعدها نجح السيد/ الصادق في استقدام وفد من حكومة السودان برئاسة الرشيد الطاهر بكر واللواء عمر محمد الطيب حيث وقفوا

على اوضاع الأنصار بالمعسكرات ليقفوا على حقائق الواقع المر.. حيث لم تكن تنتظرهم اي معاملة استثنائية غير العفو الصادر واخبار مشروع تعمير السافنا الذي لم يك يعني بالنسبة لهم اي شئ - غير ان يبدأوا مهام الحياة من نقطة الصفر.

أما في معسكر الحبشة حيث يوجد الفان من الانصار فقد اختلف وضعهم،فهم اهل انصارية وبيعة،وقد اعطوا ثمرة فؤادهم وعمرهم للدعوة الانصارية وبايعوا امامها،وعليه فهم اهل هجرة وبيعة ورهن اشارة الامام الغائب .. هاجروا حسب اشارته ولن يعودوا الا باشارته او يستبينوا مصير الامام من ثقة.. كما كان تأثير الشريف الهندي عليهم كبيراً.. حيث حرص على تسجيل حضور بينهم في أحلك الأوقات وحل لهم كثيراً من قضاياهم،ولكن كذلك لم يفت عليه استغلالُ حسنِ ثقتهم فيه بالترويج لخرافة "الامام الغائب" وتغذية العقلية الانصارية "بأماني نصرة جيشه والأخذ بثأره" بينما لم يكن اهتمام قيادة حزب الامة بهذه الطائفة كبيرًا. نسبة لان المدربين على استخدام السلاح وسطهم لم يتجاوز المائتين.

سبق الشريفُ الهندي جمهورَ الاخوان للصحراء وحذَّر الانصارَ من الانفتاح على الاخوان،ثم جاء بعده السيد/ الصادق حيث مكث بينهم شهرا منكبا على تدريسهم شرحاً لأواخر جزء عم من تفسير الجلالين ... تجاوز الاخوان محاولات عزلهم عن الانصار واجتهدوا في زيارة الانصار والتعرف عليهم،وأثار وجودُ الاخوان في الصحراء تساؤلاتٍ عديدة وسط الانصار.. إذ كانوا يظنون بأنه لا توجد مجموعات جهادية تصابر على الشدائد والصحراء وما فيها من مصاعب وتدريب غيرُهم وانه لا دعاة للشريعة غيرهم وتمحورت فكرتهم عن الافندية بانهم لا دينيون،ولكن قلبته معايشتُهم للاخوان موازينَ تفكيرهم وأصبحوا يتساءلون عن عدم حضور مثقفيهم.. إذ باستثناء السيد/ مبارك الفاضل والسيد/ ميرغني ضيف الله وزيارات السيد/ عمر نور الدائم والسيد/ ولي الدين والسيد/ نصر الدين والسيد/ الصادق لم يك بجوارهم من هو على قدر من الثقافة والعلم غير الاخوان.. تأثر عدد من شباب الأنصار بتدين شباب الاخوان وانعدام العنصرية والقبلية وسطهم كما اعجبوا بنظام معسكرهم واسلوب تعاملهم مع قيادتهم حيث انعدمت البروتكولات والركوع وتقبيل الأيدي.. أما قيادة معسكر الانصار المحلية فكانت متضايقة من الوجود الاخواني ومحاولات الاخوان تعليم الانصار واجتهدت في تطوير الخلافات وتنمية نفسية انصارية متشاكسة مع الاخوان إلا ان ذلك تلطف حينما أرسل السيد/ الصادق منشوراً وزعه على الانصار ذكر فيه: "أن

حركة الاخوان المسلمين دعوة اهتدى اليها بعض المجتهدين المجددين وانه حينما اتيحت فرص تدريب وتسليح خارج السودان هاجر عدد من الاخوان طلباً للتدريب والجهاد، ولما كان معظم هؤلاء من عناصر متاح لها ان تستمتع بما يستمتع به المتعلمون في السودان.. فان سلوكهم تضحية كبيرة لابد من الاعتراف بها في سجل الجهاد الاسلامي والكفاح الوطني.. ان هذه القوى المذكورة هنا لابد ان تتعاون وتتآخى مدركة ان اختلافاتها لا تمنع انسجامها في هدف واحد وحركة واحدة (٣٢).وختم منشوره بمنع الجماعات من الخوض في المسائل الخلافية.

صَدم الاخوان بضعف معرفة بعض الانصار بابجديات الاسلام وأميتهم الشديدة وجهل بعضهم حتى باللغة العربية العامية مما اعاق تعليمهم وتحفيظهم لآيات من القرآن .. كما تبين أن معرفتهم بالراتب ضئيلة وتحفظه القلة المجتهدة وان وجد بينهم من يحفظ الراتب والقرآن عن ظهر قلب... كما فجع الاخوان بانعدام البعد التاريخي للحدث الاسلامي في ثقافتهم حيث لم يميز عدد منهم المدى الزمني الفاصل بين الرسول صلى الله عليه وسلم والسيد/ محمد احمد المهدي.. حيث ظنه البعض الخليفة الخامس للنبي صلى الله عليه وسلم.. رفع الشريف الهندي رؤوس الانصار وملأهم زهواً بما اضفاه عليهم من صفات الجمع بين الهجرة والنصرة وزادوا على الصحابة الكرام بأنهم تركوا زوجاتهم مضيفين بعداً جديداً للهجرة والنصرة (٣٣).. كما ظهرت اشكالية ثقافة الاعتقاد بعقيدة المهدي واشكالية الايحاء اليه وتلقيه من الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة ومعتقد ان روح المسيح سيحل في جسد الامام،واخذهم بالرؤية كمصدر للتشريع-من أنماط الثقافة التي لم يسمع بها الاخوان او يجدوها في كتب الفقه والثقافة الاسلامية الاصولية وعلى الاخص العناصر الاخوانية القادمة من خلفيات غير انصارية.. مما اثار وسط الأخوان اشكالية نوعية مشروع البعث الاسلامي الذي ينطوي عليه الانصار وتنطوي عليه حركة الجبهة الوطنية.. ولكن كذلك اعجب الاخوان ببراءة الانصار وبساطتهم واستعدادهم لقبول الحق متى ما استبانوه وخشي الاخوان ان يقع الانصار في اسر الشريف الهندي خصوصاً وقد اصبحوا قوة عسكرية ضاربة-"خمسة الاف"-وخشي الاخوان إن لم تجد هذه القوة الشخص المؤمن الذي يخاف الله فيهم ويستخدمهم في سبيل نصرة الاسلام وإقامة الشريعة ان يتحولوا الى قوة تدميرية هائلة إذ النوايا

---

(٣٢) خطاب السيد/ الصادق الذي قدمه كمنشور للأنصار، فصل الوثائق حيث يوجد النص كاملا.

(٣٣) انظر البيان في فصل الوثائق.

الطيبة وحدها ليست كفيلة ببلوغ المرام.. مكنت ظروف التدريب جماعات الاخوان من الانفتاح على كثير من حركات التحرير العربية والافريقية والعالمية التي شاركتهم في معسكرات التدريب حيث كانت هناك اكثر من عشرين جنسية "فلسطينيين، سوريين، عراقيين .. الخ" كما انتبه الاخوان لتأصيل هذه الحركات التي لم تك عناصرها تأبه حتى بصيام رمضان.. وكانت بعض السرايا تسمى السرية السودانية، كتيبة الجيش العربي الموحد، سرية عبد الناصر، سرية كمال جنبلاط.. وقد شارك في التدريب انماط مختلفة من السودانيين "يساريين، اتحاديين، عنصريين، اسلاميين غير ملتزمين لتنظيم بعينه ولم يستبعد ان تكون بينهم عناصر من الامن السوداني وغيره.." وقد اشتمل التدريب على مختلف انواع المهارات من استخدامات الاسلحة الخفيفة حتى تسيير الدبابات واستخدام القاذف الصاروخي واللاسلكي.

تطور الحركة الاسلامية ٧٨ - ١٩٨٣م :

وَالَتْ الحركةُ الاسلامية محاولاتِ اختراق نظام الرئيس نميري والتغلغل في صفه والتحقت اعداد كبيرة من الاخوان بوحدات الاتحاد الاشتراكي الأساسية كما اصبح د. حسن الترابي مساعدً للأمين العام للاتحاد الاشتراكي للشئون الخارجية.. وجرت انتخابات مجلس الشعب القومي الثالث في فبراير ١٩٧٨م واشترك فيها الاخوان على اوسع نطاق ممكن ونجحوا في كسب تأييد النساء في المناطق الحضرية وفاز في الانتخابات ثمانية عشر اخاً يمثلون مختلف القطاعات المهنية والدوائر الجغرافية -أساسا العاصمة- كما قام الرئيس نميري بتعيين عدد من الاخوان في المجلس وهم السيد/ يسن عمر الامام والسيد/ التجاني ابو جديري والسيد/ احمد عبد الرحمن وأصبح السيد/ احمد عبد الرحمن رئيساً للجنة الارشاد في مجلس الشعب بالاضافة الى وضعيته كمقرر للجنة رفع المظالم عن المهاجرين والمفصولين .. نال كذلك حزب الامة - مؤيدو السيد/ الصادق - اكثر من ثلاثين مقعدا وكذلك عناصر الوطني الاتحادي .. وفي ٢١ مارس ١٩٧٨م قام الرئيس نميري بتعيين ستة اشخاص في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي والذي يضم ٢٩ عضواً وكان من بينهم السيد/ الصادق المهدي والسيد/ احمد الميرغني ود. حسن الترابي،وجاءت هذه التطورات عقب توقيع الشريف حسين الهندي وعبد الماجد ابوحسبو واحمد زين العابدين على بيان مصالحة مع النظام ووقع عن النظام كل من الرائد ابوالقاسم هاشم

واللواء عمر محمد الطيب.. ((٣٣)

ومع ان مصالحة الشريف لم تختلف في جوهرها عن مصالحة الصادق الا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية حيث ظهرت فقرة كاملة عن فلسطين وربما كان ذلك لأن الهندي أراد ان يحافظ على خطوط اتصاله مع النظم الحاكمة في ليبيا والعراق.

أدى دخول كل عناصر الجبهة الوطنية نظرياً في وفاق مصالحة نميري الى استقرار سياسي مكن النظام من توقيع اتفاقية للتنقيب عن البترول مع شركة شيفرون الامريكية في منتصف عام ١٩٧٨م... وجاء ذلك مع اندلاع مظاهرات عدائية للسلطة في عطار ورمبيك وملكال نتيجة للصراع المتعطش للسلطة بين الاستوائيين والدينكا ونتيجة ايضا لتبني برنامج الولاية الثانية لشعارات النهج الاسلامي وتواكب ذلك مع اعلان محافظ دارفور اللواء محمد احمد عبد القادر بايقاف شرب الخمر واغلاق حانات الخمور في محافظته..

وانتهى الفصل الاول من صراع الدينكا والاستوائيين بالاطاحة بابيل الير ومجيء اللواء جوزيف لاقو حاكماً على الاقليم الجنوبي.. ولكن برغم ذلك ارتفعت مكانة نظام مايو وارتفعت اسهم رئيسه في عام ١٩٧٨م بانعقاد القمة الافريقية في يوليو ١٩٧٨م بالخرطوم، وأصبح الرئيس نميري رئيساً للمنظمة في دورة انعقادها الخامس عشر.. كما شهد السودان في ذات العام تدفقات جديدة من اللاجئين الاثيوبيين نتيبجة لحرب ارتريا كما اندلعت في ذات العام الحرب الصومالية - الاثيوبية وتأرجحت كفة الميزان لصالح أثيوبيا نتيجة للجسر الجوي الهائل الذي اقامه الروس وتدخل العسكريين الكوبيين لصالح اثيوبيا مما ادى الى انتقال الصومال الى معسكر امريكا وتحالف اثيوبيا مع روسيا..

وطيلة عام ١٩٧٨م ازدادت لهجة دول الصمود والتحدي ضد النظام المصري مما دعا الرئيس نميري لأن يتخلف عن مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد حينها ولكنه شارك في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في تونس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٩م.. وقام السيد/ الصادق في نوفمبر ١٩٧٨م بأداء قسم الولاء للاتحاد الاشتراكي بالرغم من ضجره الواضح..

أما الاخوان فقد انشغلوا طيلة عام ١٩٧٨م بهموم التوسع والعمل الداخلي .. وفي سبتمبر ١٩٧٨م انفتحت الحركة الاسلامية السودانية على الحركة الاسلامية

(٣٣) انظر البيان في فصل الوثائق.

في شمال افريقيا "تونس والجزائر" تحت مظلة الموسم الثقافي لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم.. حيث جاء رهط من مفكري المغرب العربي على رأسهم الاستاذ/ راشد الغنوشي وعمار الطالبي بالاضافة الى د. فتحي عثمان من مصر... فاز الاخوان كذلك في عام ١٩٧٨م بانتخابات نقابة السكة حديد على تجمع الجبهة الوطنية بقيادة محمد الحسن عبد الله وطمع الاخوان في ان يتابع مرشحهم الفائز موسى متي ترقياته النقابية فيصبح رئيساً لاتحاد عام نقابات عمال السودان ولكن عرفوا بعد حين ان هناك حدوداً لا يمكن للنظام ان يسمح بتجاوزها.. وفي هذه الفترة ظهرت سانحةٌ علاقات دولية مع جمهورية باكستان الاسلامية حينما دعا الرئيس ضياء الحق د. الترابي للمشاركة في صياغة قوانين باكستان الاسلامية وعومل هناك معاملة رئيس دولة..

وفي اواخر عام ١٩٧٨م تم تعيين د. الترابي مشرفاً سياسياً على دار فور حيث خاطب المؤتمر الاقليمي للاتحاد الاشتراكي في ٤ يناير ١٩٧٩م طالباً التناول الموضوعي للمسائل المتعلقة بالمصالحة والابتعاد عن الحساسيات ودفن الماضي حتى تتجاوز المصالحة اصعب مراحلها وهي مرحلة الانتقال التاريخي.. كما ذَكّر مستمعيه بأن السيد/ الصادق ملتزم باطار المصالحة... كما استضافت الحركةُ الاسلامية في هذه الفترة الاستاذ/ مصطفى مشهور الذي جاء منقباً يستكشف حقائق تطور الحركة الاسلامية السودانية حيث اقيمت له لقاءات مع كل قيادات الحركة الاسلامية قاعدية ووسيطة وعليا.

لم يكن عام ١٩٧٩م عاماً سعيداً بالنسبة لنظام مايو.. إذ اخذت الحركة الاسلامية على عكس ما يشتهي النظام في التطور والسيادة وسط الطلاب والعمال وقطاعات المهنيين في وقت أخذت تظهر فيه امراض الاقتصاد السوداني وتفاقم المديونية حتى وصل العجز الى بليون جنيه سوداني سنوياً.. وبدأت السلطات تلهث مرتمية في سياسات البنك الدولي وامريكا... ساهم تصاعد الموقف الاسلامي في ايران بقيادة الامام الخميني في رفع معنويات الاسلاميين على امتداد السودان وسعت قيادة الحركة الاسلامية السودانية لمقابلة الامام الخميني في مقره في منفاه بباريس وتابع الاسلاميون اخبار الثورة وانطلقت مظاهرة طلابية ضخمة حُشِد لها الاخوانُ على مختلف أوضاعهم ورفعت المظاهرة مذكرة للسفارة الامريكية للرئيس الامريكي جيمي كارتر مطالبة امريكا برفع يدها عن طهران.. وفي اليوم التالي انسحب الرئيس بختيار من مقعد الرئاسة ومثل يوم الحادي عشر من فبراير ١٩٧٩م يوم الفرح الاكبر لاخوان السودان الذين تابعوا بشغف وصول الامام الخميني الى طهران،

وعقد الاخوان آمالاً عظاماً على ثورة ايران،وتصور بعضهم امكانية قيام ثورة اسلامية سودانية على نسقها،كما منّى آخرون نفوسهم بتحالف استراتيجي بين الحركة الاسلامية الايرانية والحركة الاسلامية السودانية مصوبين انظارهم على وزير خارجية ايران حينها السيد/ ابراهيم يازدي الذي عرفه السودانيون حيث عمل معهم في مختلف تنظيمات العمل الاسلامي في امريكا،وكان مرد ذلك جزئياً لحاجة العمل الاسلامي في السودان للظهير الخارجي،ولكن جاءت وقائع المستقبل مكذبة لمشاعر الثوار وأماني الثورة وظهرت مسافة في التفكير والخطاب والمنهج ما بين ثوار ايران وقواد الحركة الاسلامية في السودان.. ادى تعاطف اخوان السودان مع ثورة ايران الاسلامية وزيارة د. الترابي لايران لصدود في منطقة الخليج التي اتهمت اخوان السودان بالعجز عن فهم منطق الشيعة وان ما حدث في ايران صحوة شيعية وليس اسلامية كما ادى اقبال الاخوان على ايران الى صدود سعودي جزئي عن الحركة الاسلامية السودانية.

شرعت القيادة الاخوانية في اقامة منظمة الدعوة الاسلامية وتغذية المركز الاسلامي الافريقي وبنك فيصل الاسلامي بالعناصر الاسلامية.. حتى تستقيم سيرة هذه المؤسسات وتؤدي واجبها تجاه العمل الاسلامي.

وافتتحت مجلة الدراسات الاستراتيجية التي يصدرها الاتحاد الاشتراكي عامها (٢ يناير ١٩٧٩) الجديد بندوة عن مستقبل الصيغة السياسية في السودان شارك فيها بالاضافة الى رئيس التحرير اسماعيل حاج موسى كل من يسن عمر وحافظ الشيخ والصادق بله وعبد الرحمن ادريس ونفيسة احمد الامين وآمال عباس،ولكن يبدو ان ذلك لم يعدُ ان يكون همهمة مثقفين.. حيث ان النظام كان مشغولاً بتدهور الاوضاع في الجنوب وبتدني الاوضاع الاقتصادية واعطى النظام أسبقياته لمعالجة هموم التدني الاقتصادي والتدهور الأمني على الأخص ان ايادي اثيوبيا أخذت تظهر في جنوب السودان.. وفي ١٨ فبراير ١٩٧٩م التقى الرئيس نميري بالرئيس منجستو في فري تاون على هامش اجتماعات مؤتمر القمة الافريقي تحت رعاية الرئيس بيلكا استيفن رئيس دورة المنظمة الافريقية حينها، ولكن لم يؤد اللقاء الى تحسن في أوضاع الجنوب أو على قضية عودة اللاجئين الارتريين،وفي ذات ١٨ فبراير ١٩٧٩م صدر قرار جمهوري باعتماد اللامركزية كنظام للحكم وتقليص صلاحيات وزارات التعليم والداخلية والشئون الدينية والشباب والتعاون والتنمية الاجتماعية.

ارتفعت الآمال بتحسن الوضع السياسي أن ينعكس ذلك على الاداء

الاقتصادي.. ولكن عصفت حقائق الواقع المر بتلك الأماني وازدادت ضغوط الحياة على المواطنين.وفي مارس ١٩٧٩م اصدرت السلطات برنامج الاصلاح المالي والتركيز الاقتصادي،وفي ٢٧ مارس ١٩٧٩م اصبح هناك سعران للدولار.. احد هما تشجيعي والآخر سعر صرف حقيقي.. كما أخذ السيد/ بدر الدين سليمان وزير المالية في تبني سياسة البنك الدولي القاضية بتخفيض قيمة الجنيه السوداني وصحب التدهورَ الاقتصادي المستمر تدهورٌ في علاقات القوى المتصالحة حيث اخذ الرئيس نميري في اطلاق تصريحاته المثيرة "ليس هناك قدامى وقادمون وانما هناك وطن ومواطنون" "الذئاب ليسوا جلود الحملان" وقد سبق ذلك في ٢١ اكتوبر ١٩٧٩م تقديم السيد/ الصادق المهدي لاستقالته من الاتحاد الاشتراكي وتوافق ذلك مع توقيع الرئيس السادات على اتفاقية السلام مع اسرائيل، وقد جاءت استقالة السيد/ الصادق احتجاجا على سياسة الحكومة المؤيدة لكامب ديفيد ... أما الحركة الاسلامية فقد حاولت اصدار بيان متوازن حول الاتفاقية من خلال الاتحاد الاشتراكي،ولكن قام نميري كعادته بتعديل صياغة البيان مخلا بتوازنه .. كما عبرت الحركة الاسلامية جزئيا عن رأيي في اتفاقية السلام من خلال البيان الذي اصدره اتحاد طلاب جامعة الخرطوم في ٢٧ مارس ١٩٧٩م حول اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية مستهجنا سياسة مصر الاستسلامية تجاه اسرائيل ومطالبا حكومة السودان باتخاذ الاجراءات والخطوات التي تحفظ لها انتماءها الاسلامي والعربي وان ترفض التنازلات التي قدمتها مصر لاسرائيل وطالبت الحكومة كذلك ان تراجع جميع مواقفها من الحكومة المصرية ان اصرت الأخيرة على السير في درب كامب ديفيد .... وفي مارس ١٩٧٩م اعلنت الحكومة عن كشفها عن محاولة لقلب نظام الحكم اشترك فيها ٢٣ عسكريا وستة من الشرطة ودمغت المحاولة كغيرها بتهمة العنصرية ... وفي ابريل ١٩٧٩م قامت السلطات باعتقال اعداد كبيرة من المواطنين بتهمة الاضرار بأمن البلاد .. كما راجت اخبار سرقة الأسلحة من القوات المسلحة وازدياد نشاطات تهريب الاسلحة عبر الحدود.. وفي ذات ابريل ١٩٧٩م جرت انتخابات نقابة أساتذة جامعة الخرطوم لأول مرة وفاز فيها تجمع اليساريين على تجمع الاسلاميين كما افتتح سيتي بانك (المصرفُ العالمي الامريكي الكبير) لأول مرة له فرعًا بالخرطوم في وقت قام فيه السودان بقطع علاقاته الدبلوماسية مع العراق، نتيجة لايقاف الحكومة العراقية النفط عن السودان دون سابق إنذار في محاولة لتقويض النظام،كما تم طرد ١٦٨ دارسا عسكريا سودانيا من العراق لموقف السودانيين من اتفاقية السلام وقامت جمهورية

مصر باستيعابهم جميعا .. وفي ذات ابريل ١٩٧٩م سقطت حكومة عيدي أمين في يوغندا حيث طوح بها التجمع الكنسي التنزاني بقيادة جوليوس نايريري واصبح يوسف لولي رئيسا للوزراء وتدفق المسلمون اليوغنديون على جنوب السودان.

وفي ذات ابريل اصدر الرئيس جعفر نميري أمرًا بتوحيد الأمن القومي وأمن الدولة تحت رئاسة اللواء عمر محمد الطيب واعفاء السيد/ عبد الوهاب ابراهيم من مهامه الأمنية .. وزار السيد/ حسني مبارك نائب الرئيس المصري السودان في ابريل ١٩٧٩م .. وفي مايو ١٩٧٩م امتلأت الأجواء بإشاعات عودة التفاهم بين الرئيس نميري والسيد/ الصادق بمناسبة زيارة الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية واللواء عمر محمد الطيب رئيس جهاز الأمن مصحوبين بكل من السيد/ الصادق والسيد/ عبد الحميد صالح لمعسكرات الأنصار في ليبيا كما مثلت الزيارة جزئيا ردا من السيد/ الصادق على محاولات الشريف حسين لوضع يده على المعسكرات وما فيها من انصار.

على صعيد العمل الاسلامي شهد عام ١٩٧٩م بعض التقدم نحو الاسلام بمنع الخمر في كسلا وتأسيس جمعية رائدات النهضة كواجهة للعمل الاسلامي في صفوف النساء.. كما والت الحركة الاسلامية انفتاحها على الحركات الاسلامية كما تكررت زيارات الاخ مصطفى مشهور .. وفي ١١ اغسطس ١٩٧٩م رفع اتحاد طلاب جامعة الخرطوم مذكرة لرئيس الجمهورية مطالبا بحل الاتحاد الاشتراكي والجهاز التنفيذي ومحاسبة المفسدين والغاء القوانين المقيدة للحريات وطرح المنهج الاسلامي وتعديل قوانين انتخابات مجلس الشعب وخفض الصرف وموالاة تنظيم اللامركزية ... كما اقام اتحاد طلاب جامعة الخرطوم موسمه الثقافي الثاني في ١٥ - ٢٥ سبتمبر ١٩٧٩م تحت شعار: التحدي الحضاري في الشرق الاوسط.. حيث شارك في الموسم عدد من المفكرين الاسلاميين بالداخل والخارج.. وعلى الصعيد الاقتصادي وَالَى الاقتصادُ السوداني اظهارَ ضعفه وتدنيه حيث تعرض الجنيه السوداني لتخفيضين في قيمته، أولهما في ٣ يوليو ١٩٧٩م وآخر في ٦ سبتمبر ١٩٧٩م مما أدى إلى ضغوط نقابية ومطلبية أدت إلى قيام مشروع التقييم الوظيفي بقيادة صلاح بشير في يوليو ١٩٧٩م، وواكب ذلك إضرابُ معلمي الابتدائيات الذي استغرق ستةَ أسابيع.. وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٧٩م توفى المفكر الاسلامي ابو الاعلى المودودي والذي اثرت كتاباته على تأصيل حركة الاخوان في السودان وقامت الجماعةُ بارسال وفد تعزية برئاسة يسن عمر الامام ود. تجاني ابو جديري .. وفي ذات سبتمبر ١٩٧٩م ارتفعت معنويات الاسلاميين حينما أصدر الرئيس جعفر

نميري قرارا جمهوريا بتحويل مصانع انتاج الخمور إلى مصانع لإنتاج الكحول للأغراض العلاجية والصناعية كما ازدهرت حِلقُ تدارس القرآن،وأخذ الرئيس نميري يهتم ببناء المساجد (٣٤) على الأخص في معسكرات القوات المسلحة..

وقبل أن ينقضي عام ١٩٧٩م بخيره وشره فُجِع الاخوان بفوز تجمع اليساريين في اكتوبر ١٩٧٩م بانتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم.. إذ أحب الإخوان هذا الاتحاد وقامت بينهم وبين الاتحاد وشائج وصلات منذ ثورة اكتوبر مرورا بشعبان كما كان فوزهم في انتخابات اكبر مركز إشعاع علمي وثقافي يمنح الأمل بصلاحية الاسلام وتقدمه وان الشباب يوالون متابعة ترقياتهم الفكرية والروحية في اطار الاسلام،كما كان الاخوان يقيسون مدى تقدم شعبيتهم بنتائج انتخابات هذا الاتحاد وقد ربط بعض الاخوان بين تقارب النظام والاخوان ونتيجة الانتخابات في وقت تدنت فيه الأوضاع الاقتصادية وانحاز فيه نظام مايو لسياسات كامب ديفيد ومعسكر امريكا.وفي نوفمبر ١٩٧٩م ذهب الرئيس نميري لاجراء فحوصات طبية في امريكا وكذلك اجراء مشاورات سياسية واستغرقت رحلته هناك شهرا كاملا...

وكأنما الاخبار السيئة لا تأتي فرادى.. فوجئ الاخوان وقبل ان يفوقوا من نشوة متابعة أخبار الثورة الايرانية باخبار قيام نظام شيوعي في افغانستان اثر انقلاب عسكري قام به محمد نورتراقي حيث اعتبر الاسلاميون الانقلاب الشيوعي نكسةً في نظام حركة الصحوة الاسلامية العالمية ومحاولةً لتطويق المد الاسلامي في ايران وموازنة الثورة الاسلامية بأخرى شيوعية.ولكن ما لبث ان اعلنت الحركة الاسلامية الافغانية الجهاد ضد نظام تراقي مما أدّى إلى انقلاب عسكري آخر بقيادة حفيظ الله أمين،وتبع ذلك اجتياح السوفيت لافغانستان في بداية يناير ١٩٨٠م الشئ الذي ألهب عواطفَ الإسلاميين في السودان حيث تحركوا في مسيرة غاضبة في ٤ يناير ١٩٨٠م طافت شوارع الخرطوم،ثم توجهت الى السفارة السوفيتية حيث رفعت مذكرةً وطالبتْ السوفيت برفع أيديهم عن افغانستان،ولم تسر المسيرة تحت لواء اتحاد طلاب جامعة الخرطوم نسبة لسيطرة تحالف المستقلين واليساريين عليه وإنما سارت المسيرة تحت راية الاتجاه الاسلامي بجامعة الخرطوم.

---

(٣٤) قام الرئيس نميري باكمال مسجد الكون في الجزيرة ابا الذي شرع في بنائه الامام الهادي.. كما اعاد بناء مسجد الامام المهدي في ام درمان.. ولكن افسد ذلك بتشييد ما عُرف بصرح الابطال في حوش الخليفة... كما جدد مسجد السيد/ عبد الرحمن في ود نوباوي.. وقد اثار اهتمامه بتجديد مساجد الانصار سؤال لماذا ظلت هذه المساجد دون رعاية او تجديد.

وفي ١٦ يناير ١٩٨٠م علت الدهشة وجوه الاسلاميين حينما قام نميري بحل أجهزة التنظيم السياسي وخطب قائلا لن أترك الفساد يتحصن بمناطق القيادة.. وأردف ذلك بفصل كل من صلاح عبد العال مبروك وبدرية الزين وهاشم الزبير وعثمان ابو القاسم،وقبل أن يفهم السودانيون مضمون إجراءات نميري بخصوص الاتحاد الاشتراكي أعلن جهاز الامن الغاء القبض على خلية مسيحية سرية تعمل على تنصير المسلمين،وقد استطاعت تنصير أربعين عائلة من العرب الرحل في أم روابة،وقد صرح الأب اغسطونيوس باروني رئيس اساقفة الكنيسة الكاثوليكية بالخرطوم للصحافة الاجنبية أنّ هذا أول نجاح للكاثوليك في تنصير جماعي للمسلمين وقد نتج جزئيا عن استغلال المبشرين لظروف الضغوط الاقتصادية والتحولات الاجتماعية التي بدأت تنتاب السودان ابتداء من عام ١٩٨٠م.

شهد عام ١٩٨٠م ازدياد التدهور الأمني في الجنوب وتدفق الطلاب الجنوبيين فيما يشبه النزوح العام الى اثيوبيا مما استدعى سفر الفريق عبد الماجد خليل - الذي صعد نجمه واصبح نائبا لرئيس الجمهورية لاثيوبيا في مايو ١٩٨٠م حيث رحب به الاثيوبيون وردوا على زيارته بزيارة الرئيس منجستو في ١٨ - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٠م للسودان وشدد الاثيوبيون على تصفية النشاط الارتري في السودان في وقت اخذوا فيه في بناء حركة مقاومة مسلحة جنوبية مستعينين في ذلك بليبيا والسوفيت وكوبا...

ارتبط اسم شهر مارس في السودان بالتوترات والكوارث.ففي مارس ١٩٥٤م حدثت أحداث مارس الشهيرة حينما اصطدمت جموع الانصار بالشرطة إبان زيارة الرئيس محمد نجيب ... وفي مارس ١٩٥٩م توفى السيد/ عبد الرحمن المهدي ... وفي مارس ١٩٧٠م دارت معارك الجزيرة ابا وودنوباوي ... وبالنسبة للطلاب وعلى الأخص طلاب الجامعات ارتبط اسم مارس بضغوط الامتحانات وما يتبعها من فشل ونجاح.. (٣٥) وفي مارس ١٩٧١م حدثت احداث ١١ مارس ١٩٧١م الشهيرة التي اطاحت بسكرتارية الجبهات التقدمية في الجامعة.. اما شهر مارس ١٩٨٠م فلم يكن في ظاهره شهرا سعيدا بالنسبة للاسلاميين إذ في يوم الاربعاء ١٩ مارس ١٩٨٠م انفجرت الاحداث في جامعة الخرطوم حينما ابطل اتحاد طلاب

---

(٣٥) في الفترة المعاصرة ارتبط اسم مارس بزيارة بوش للسودان في مارس ١٩٨٥م واعتقال قادة الحركة الاسلامية.. وتصاعد المقاومة ضد نظام نميري.. وتلا ذلك انتخابات مارس البرلمانية لعام ١٩٨٦م ... وفي مارس ١٩٨٨م انحل تحالف الاتحاد الديمقراطي وحزب الامة.. وفي مارس ١٩٨٩م انحل تحالف الجبهة الاسلامية وحزب الامة ... واجتاح المتمردون كل مناطق شرق الاستوائية .. ومع ذلك فلا طيرة ولا حزن..

جامعة الخرطوم في مخالفة صريحة وواضحة للدستور دستور ١٩٧٣م دون الرجوع للجمعية العمومية واعلن الاتحاد الذي يسيطر عليه تحالف المستقلين واليساريين حل المجلس الاربعيني للاتحاد والرجوع لدستور ١٩٥٧م مما دفع الاتجاه الاسلامي لتسيير مظاهرة احتجاج واحتلال مكاتب الاتحاد والشروع في اجراءات انتخابات، وحينها قام عدد من الشيوعيين باغتيال الطالب الشهيد الغالي عبد الحكم مما ادى الى مصادمات طلابية واغلاق للجامعة.. وقد دون الاتجاه الاسلامي ذلك الحادث في كتاب "اغتالوه" (٣٦) وقامت وزارة الاعلام بمحاولات لمصادرة الكتاب ومنع تداوله مما خلق ازمة بين الوزير اسماعيل الحاج موسى والاتجاه الاسلامي.

هدأت الاحوال في ابريل حيث تم افتتاح طريق القضارف - كسلا في ١٩ ابريل ١٩٨٠م وكذلك هدأت الاحوال نسبيا في جنوب السودان حينما نجح مثقفو الدينكا في مايو ١٩٨٠م في اعادة ابيل الير كرئيس للمجلس التنفيذي العالي والهيمنة على الحكومة الاقليمية كما راجت اشاعات تتعلق بتحويل اللواء جوزيف لاقو لغرض من دولة الامارات العربية لصالحه.. واتجهت بعد ذلك الابصار نحو الفاشر حيث قاد الاتجاه الاسلامي حركة مظاهرات ضد تعيين السيد/ الطيب المرضي حاكما على دارفور مما ادى الى توتر سياسي في الخرطوم قام الرئيس نميري على اثره بسحب تعيين السيد/ الطيب المرضي ولكن.. لخيبة امل الاخوان قام نميري بتعيين السيد/ احمد ابراهيم دريج بينما كان الاخوان يتوقعون تعيين حاكم على الاقل ذي توجهات اسلامية، ولكن كان كذلك نميري محكوما بمنطق امن نظامه وتداخلات السياسة الاقليمية وما كان ليفرط في ذلك بتعيين حاكم موالٍ للاخوان في وقت يشتد فيه الاستقطاب في دارفور ما بين تشاد وليبيا ومصر وفرنسا وامريكا وحتى العراق.

وفي سبتمبر ١٩٨٠م فجع الاخوان ببيان من السيد/ الصادق عبد الله عبد الماجد من رواد حركة الاخوان المسلمين والذي أفنى زهرة شبابه في خدمة الحركة وشعر بضغط وايقاع الزمن من خلالها... اعلن السيد/ الصادق عبد الله انسحابه في تنظيم الاخوان المسلمين الجديد.. الذي سيواصل السير في الخط الذي يتفق مع منهج الحركة الاسلامية وتاريخها.. تداخلت عدة اعتبارات في تقديم الاستاذ/ صادق لاستقالته ولكنه آثر ان يركز على:

١) عدم رضائه عن الفتاوى والاتجاهات التنظيمية التي يقودها د. الترابي وعدم

---

(٣٦) توجد نسخة بمكتبة السودان جامعة الخرطوم.

اقتناعه بمسوغات المصالحة "ذكر لأحد الاخوان بأن قلبه لم ينشرح لنميري بمقدار ثقب الدبوس"..

٢) إيمانه بوحدة الحركة الاسلامية العالمية وتمسكه بصيغة الموالاة للتنظيم الدولي الاخواني.

٣) إيثاره لاسلوب التربية والتنظيم الدقيق.

٤) اعلان د. الترابي لصحيفة خارجية في مقابلة صحفية حل تنظيم الاخوان المسلمين.

تمحور عدد من الاخوان حول الاستاذ/ صادق عبد الله وكان من أميزهم د. الحبر نور الدائم وعدد من الشباب بالاضافة الى عددٍ من قدامى الاخوان.. الذين توقفوا عن المساهمة في نشاطات الحركة الاسلامية منذ مؤتمر عام ١٩٦٩م... وهكذا ظهر تنظيم آخر بذات الاهداف التي عملت وتعمل من اجلها الحركة الاسلامية.. آثرت الحركة الاسلامية ان تكيف خطابها مع الحركة الجديدة لاحتواء المشكلة بتكثيف الاتصال بالسيد/ صادق عبد الله ومحاولة رأب الصدع ولكن كذلك نظرت القيادة الى التنظيم الجديد كمحاولة من التنظيم الدولي للضغط على تنظيم السودان لارتضاء صيغة مبايعة التنظيم الاخواني المصري والعمل من خلال اطره،وبرغم ذلك فقد والت الحركة اتصالها وحوارها مع التنظيم الدولي... وفي سبتمبر ١٩٨٠م قام الرئيس نميري باجراء تعديلات في الاتحاد الاشتراكي حيث الغى لجان "التعاون" و "تطوير الريف" و "الاباء والمعلمين" ودمج لجنتي "الفكر والدعوة" و "الاعلام والتوجيه" وكعادة تغييراته الفوقية في الاتحاد الاشتراكي لم يكن لذلك أثر..

وفي نوفمبر ١٩٨٠م أُجريت انتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وفاز فيها الاتجاه الاسلامي بمقاعدها الاربعين مما خفف من آثار جراح احداث مارس ١٩٨٠م، ولكن خسر الاتجاه الاسلامي انتخابات جامعة ام درمان الاسلامية لصالح ما عُرف بتحالف "التضامن الاسلامي" والذي جاء نتيجة لبروز تيار وسط اساتذة لم يكن على وفاق مع تيار الاساتذة الغالب والذي يؤيد الحركة الاسلامية ونجحت قيادة هذا التيار في توحيد مؤيدي الاحزاب التقليدية والجماعات الصوفية والطلاب العلمانيين فيما عاد يُعرف ب "التضامن الاسلامي" والذي اصبح قطبُ رحاه طلاب حزب الامة .. كما فاز اليسار في انتخابات جامعة القاهرة الفرع والتي اجريتْ لاول مرة منذ قيام المصالحة الوطنية وان برز الاتجاه الاسلامي بحجم مقدر في جامعة عُرفت بطغيان العناصر اليسارية والقومية فيها..وفي ذات نوفمبر ١٩٨٠م أعلنت السلطات عن اعتقال خلية شيوعية كان من ضمن افرادها التجاني الطيب

الشخصية الشيوعية المعروفة والذي نزل للعمل السري منذ انقلاب يوليو ١٩٧١م.

وفي ١٨ - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٠م قام الرئيس نميري برد زيارة الرئيس منجستو للسودان حيث زار اديس ابابا لاكمال المشاورات حول التوتر الحادث في جنوب السودان وارتريا وتصفية قضايا الحدود المعلقة.. ومع ان الرئيس نميري استُقّبِل استقبالا حافلا في اديس ابابا وخرج المسلمون لاستقباله الا ان العائد السياسي الرسمي كان ضئيلا...

وفي نوفمبر ١٩٨٠م انعقد المؤتمر القومي الثالث للاتحاد الاشتراكي السوداني حيث اجاز المؤتمرُ مشروعَ الحكم اللامركزي وتقسيم السودان الى خمسة اقاليم هي دارفور، كردفان، الاقليم الاوسط، الاقليم الشمالي، الاقليم الشرقي... وفي أثناء مداولات المؤتمر خرج بعض السياسيين الجنوبيين عن مسار المداولات مشيرين الى ان حركة الاخوان المسلمين لا تشكل خطرا على شمال السودان وحده ولكن كذلك الجنوب وأنها أقامت لها تنظيما في جامعة جوبا وعدد من المدارس.. كما أنها جلبت عددا من الطلاب الجنوبيين الى الخرطوم وجعلتهم ليس فقط مسلمين ولكن كذلك استوعبتهم في تنظيم الاخوان المسلمين وان هؤلاء الطلاب يعقدون الآن معسكرا غير مشروع في الخرطوم.. وطالبوا بارجاع الطلاب للجنوب وايقاف هذا الانتهاك الواضح لاتفاقية اديس ابابا..

وكان كل ما ذكره سياسيو الجنوب صحيحا.. اذ حسب استراتيجية التوسع التي رسمتها الحركة لنفسها فقد بدأت الحركة الاسلامية العمل في الجنوب منذ بدايات عام ١٩٨٠م واستطاعت ان تكسب قلوب فريق من الطلاب الجنوبيين الذين جاءوا مباشرة من المسيحية الى الاسلام والحركة الاسلامية وقد ادت إثارة الامر على هذا النحو ان تحتاط الحركة الاسلامية في عملها في الجنوب الا ان ذلك لم يؤثر على الجهود التي كانت قد قطعت شوطا في اعداد دستور ومشروع قيام منظمة الدعوة الاسلامية كمنبر شعبي شرعي مستقل له الحق في الدعوة الاسلامية ليس فقط في جنوب السودان ولكن في كل افريقيا وشعوبها..

كان منطقُ الاشياء الداخلية المتعلق بظروف الحركة الاسلامية أساسَ محاولاتها لعقد هدنة - مصالحة - مع النظام ولم تعوِّل الحركةَ الاسلاميةُ كثيرا على فرص تحالف حقيقي مع نظام نميري،وكانت الحركة تعتقد أن لقاءَها مع نظام نميري تفرضه ظروف المرحلة،واستفادت الحركة الاسلامية من نظام الحريات النسبي الذي كفلته المصالحة مما منح الحركة مساحةَ تحركٍ مكنتها من إعادة رص صفها ومخاطبة الجماهير الشئ الذي افتقدته طيلة ثمانية اعوام (٦٩ - ١٩٧٧م) ... ادى تحرك

الحركة الى ازدهار واضح في جسم الحركة وظهرت ثمار ذلك في بروز عددٍ من واجهات العمل الاسلامي مثل "منظمة الدعوة الاسلامية" "جماعة الفكر والثقافة الاسلامية" "جمعية الاصلاح والمواساة" "الوكالة الاسلامية الافريقية للاغاثة" "جمعية رائدات النهضة".. الخ.

حرصت قيادةُ الجماعة أن تتجنب الظهور في مناسبات النظام خشية ان تضفي عليه شرعية اسلامية لم يتلمس طريقه اليها بعد.. ودرج د. الترابي على الاستجابة لدعوات المشاركة في مؤتمر اتحاد الطلاب المسلمين في امريكا وغيرها والتي تتوافق مع احتفالات ذكرى مايو.. وابتداء من عام ١٩٨٢م اخذ نظام مايو يعزز توجهاته في اتجاه الاسلام.. وساعد الرئيس نميري على اكمال بناء مسجد جامعة الخرطوم ذلك المسجد الذي بدأ مشروعه منذ عام ١٩٦٧م ولكن ما ان جاءت سلطات مايو حتى جُمد المشروع ولم يتم تحريك مشروع المسجد الا في ظل ظروف اتحاد انتفاضة شعبان واخيرا افتتح المسجد،الذي عارض إنشاءه اليساريون والعلمانيون من طلاب وادارة واساتذة ووضعوا أمامه العراقيل،في الثامن من صفر ١٤٠٢ هـ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٨٢م بعد خمسة عشر عاماً من طرح مشروعه .. وأصبح المسجد تابعا لشبعة الدراسات الاسلامية حديثة الإنشاء والتي بنيت مبانيها من اموال المسجد... وشهد عام ١٩٨٢م (مارس - ابريل) انعقاد المؤتمر العالمي للدعوة الاسلامية في اطار احتفالات البلاد بمقدم القرن الخامس عشر الهجري... حيث وصل البلد عدد من المفكرين الاسلاميين وواصلوا تقديم محاضراتهم الشعبية والرسمية..

واصل الاقتصادُ السوداني تدهورَه وتدنت أوضاع العامة،وفي النصف الاول من عام ١٩٨١م توحد سعر صرف الجنيه السوداني أو ما عرف بالسعر الرسمي والموازي ليصبح سعر الدولار ٩٠ قرشا فيما اعتبر تخفيضا واضحا لقيمة الجنيه... وفي ابريل ١٩٨١م تمت انتخابات مجلس الشعب القومي الرابع حيث ازدادت مواقع الحركة الاسلامية في مناطق القيادة في مجلس الشعب وتلاحظ إقبال النساء في التصويت لمرشحي الحركة الاسلامية،وابرز منبر مجلس الشعب عددا من الاخوان تألق نجمهم شعبيا ورسميا "علي عثمان، عبد الجليل الكاروري، يسن عمر الامام، حافظ الشيخ، عبد الله حميده"،كما اصبح السيد/ احمد عبد الرحمن وزيراً للشئون الداخلية والرعاية الاجتماعية.ومع أنَّ الرئيس نميري قلص صلاحيات هذه الوزارة بسحب تبعية مؤسسة الشرطة منها الا ان الوزير الجديد نجح في اجراء اصلاحات في الوزارة وايجاد قانون لها وتنسيق حركة الاجهزة التابعة لها.. كما برز نجم يسن

عمر الامام الذي اصبح رئيساً لمجلسي ادارة وتحرير جريدة الايام.. حيث كيّف خطابَ الجريدة مع مقتضى سياسات النهج الاسلامي وافسح صفحات الجريدة لاقلام الشباب الاسلامي الذي كان مكفوف اليد واللسان.. احدث النجاح الجديد لجريدة الايام ردّ فعل مضاد من قبل رواد التيار العلماني في الاتحاد الاشتراكي واجهزة النظام.. كما خاف الرئيس نميري من التأثير المتزايد للجريدة في خدمة البرنامج الاسلامي والحركة الاسلامية.. مما دعاه لفك الارتباط اداريا ما بين رئيس مجلس الادارة ورئاسة التحرير وعين صحفياً آخراً كرئيس للتحرير.. وحينما رفع يسن صوته مع الرئيس في ذلك اعفي في وقت لاحق (عام ١٩٨٢م) من رئاسة مجلس الادارة... ادى هذا الصعود الاسلامي لجفوة وخصام من قبل رجال وقادة الاحزاب الذين شعروا بأن الحركة كسبت من وراء ظهورهم وتركتهم في العراء حيارى ما بين موالاة المعارضة وما تجلبه معها من سجن وقهر او الاستدارة لحركة السياسة والانسحاب من مسرح الاحداث.. كما تم تعيين د. حسن الترابي مسئولاً عن الفكر والمنهجية في الاتحاد الاشتراكي ونائبا عاما ... ولكنه رغم ذلك والى نقده لسياسات النظام حيث هاجم سياسات ابعاد المواطنين من العاصمة "الكشات" باعتبارها تتعارض مع الحريات الاساسية ومبادئ الدستور،كذلك تحدث في محاضراته العامة عن الفساد السياسي وكانت هذه المحاضرات تصيب رواجاً مما اغضب قادة النظام ... حاول النميري ان يؤصل لتوجهه نحو الاسلام، وأن يبين أن توجهه للاسلام كان امراً مبيتاً منذ عام ١٩٦٩م.. وليس امرا طارئاً يتعلق بتعاونه مع الحركة الاسلامية،واقتحم دنيا التنظير والتأليف حيث ظهر له كتابان أحدهما بعنوان: (النهج الاسلامي لماذا؟) وآخر بعنوان: (النهج الاسلامي كيف؟).. وما كان في الكتابين من جديد وإن حاول الاسلاميون الترويج للكتابين تشجيعاً له على موالاة هذا الطريق... ولم يعكر صفو عام ١٩٨١م غير التدهور الاقتصادي ومحاولة اليساريين إفساد احتفالات اليوبيل الفضي لجامعة الخرطوم في ١٦ نوفمبر ١٩٨١م مما اضطر نائب الرئيس الفريق عبد الماجد حامد خليل للانسحاب من الاحتفال كما سحبت ادارة الجامعة كلمة الاتحاد من الاحتفال الرسمي وكانت عاقبة الامر الغاز المسيل للدموع الذي لم يفرق بين الزائر والطالب والاستاذ..

توفي الشريف في بداية عام ١٩٨٢م،بينما كان يقيم في احد فنادق اثينا، وكان برفقته حينها احمد سعد عمر وكان الشريف يحمل جوازاً تشادياً،وهكذا مات الشريف الهندي في منفاه الاختياري دون ان تطأ قدمه الخرطوم التي فارقها كوزير للمالية في عام ١٩٦٩م وعاد محمولاً اليها جثة هامدة ... وقبل ان يوارى جثمانه

في تراب البراري طافت به طائرة عراقية حيث اقيمت له صلاة في طرابلس وبغداد مما زاد في حنق الرئيس نميري على النظامين ولكنه كذلك احس بأن هادم اللذات قد اراحه من اقوى معارضيه... ادى موت الشريف الى خلق مزيد من البلبلة والانقسام في اوساط الاحزاب.. حيث اخذ الرئيس نميري يمارس لعبته المفضلة في ضرب بعضهم ببعض واختلطت الاوراق وما عاد يُعرف من هو مع النظام ممن هو ضده، واصبح الصف الحزبي في حالة انقسام،رجلٌ مع النظام ورجل مذبذب بين ذلك.. واستوعب نظام نميري (الشريف التهامي وزيراً للطاقة، احمد السيد حمد وزيراً للمواصلات، عبد الحميد صالح رقيباً لمجلس الشعب، بالاضافة الى عشرات من قيادات الاحزاب في مجلس الشعب..

ادى استفحال عداء القوات المسلحة للاتحاد الاشتراكي وكذلك تغلغل الاخوان في اجهزة الاتحاد الاشتراكي واستمرار تحالفهم مع النظام الى شل التنظيم السياسي مما اضطر نميري لتكوين لجنة لاعادة النظر في الاتحاد الاشتراكي بلغت عضويتها ٢٠٢ شخصا مما اعطى الانطباع بان نميري غير جاد في قضية اصلاح التنظيم ... ضمت اللجنة كل الإتجاهات بما في ذلك ١٣ عضوا من الاخوان و ٤٠ من الاسلاميين ولكن كما كان متوقعا لم يكن هناك عائد محسوس غير ان الرئيس استطاع امتصاص النغمة السارية ضد التنظيم السياسي.

ادى كساد المعارضة الى ازدياد الصراع الخفي بين اركان النظام على الاخص ما بين اللواء عمر محمد الطيب رئيس جهاز الامن وصديقه الفريق عبد الماجد حامد خليل نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع .. حيث كان كل منهما يطمع في التوسع على حساب اخيه متوقعاً السند والمؤازرة من الرئيس نميري، وقام الرئيس نميري في بداية عام ١٩٨٢م بمهاجمة القيادات الفاسدة وتحديد صلاحيات بهاء الدين في محاولة لترضية خواطر بعض كبار ضباط القوات المسلحة.. كما قام باعفاء السيد/ بدر الدين سليمان من موقعه كوزير للمالية والذي نُظِر اليه كمسئول عن تردي الاوضاع الاقتصادية واحكام الارتباط بسياسات البنك الدولي... ولكن كل ذلك لم يرض تطلعات كبار الضباط.. الذين التفوا حول عبد الماجد كما سعى الاخوان للاتصال بهم وتشجيعهم عسى ذلك ان يحرك الرئيس نميري في اتجاه الاصلاح والاسلام... بدأ الرئيس نميري كأنه مقبل على الاستجابة لضغوط تيار كبار الضباط حيث قاد حواراً عن العدالة الاسلامية،ولكن فاجأ النميري الجميع حينما اطاح بالفريق عبد الماجد حامد خليل ومعه ٢٣ ضابطاً من الرتب الكبيرة فيما عرف بمذبحة كبار الضباط في يناير ١٩٨٢م، واتبع ذلك لامتصاص ردود الفعل في

القوات المسلحة بحل الاتحاد الاشتراكي وارتفعت اسهم اللواء عمر محمد الطيب الذي حل محل صديقه الفريق عبد الماجد كنائب اول لرئيس الجمهورية..

شهد عام ١٩٨٢م انتخابات المجالس المحلية والتي كذلك شارك فيها الاخوان على أوسع نطاق ممكن وتيسر لهم صوت مقدر في مجلس مدينة ام درمان المحلي واستطاعوا التأثير على توجهات الاعضاء مما ادى الى صدور قرار بايقاف شرب الخمر في ام درمان واغلاق الحانات .. اكسب القرار المجلس شعبية ضخمة وانهالت برقيات مباركة القرار على رئيس المجلس علي احمد ابرسي كما اثار القرار ضجة عامة،ويبدو ان تهليل الجماهير لابرسي اوغر صدر الرئيس نميري الذي لا يحب المشاركة في الاضواء مما دفعه لابطال القرار واحدث ذلك صدمة كبيرة لدى كثير من المسلمين الذين باركوا توجهات الرئيس نميري الدينية الجديدة..

تسربت في مطلع عام ١٩٨٢م عدد من الاوراق التنظيمية لاجهزة الأمن وقد حوت الاوراق معلومات عن العمل الطلابي والمعلومات مما استوجب تغييرات وتغيير في المواقع.. ولكن يبدو ان عام ١٩٨٢م كان عام امانة العلاقات الخارجية التي كان يرأسها د. التجاني ابوجديري حيث نشطت الامانة في اتصالاتها الدولية والخارجية ...

حينما تولى نظام البعث السوري في فبراير ١٩٨٢م،وحينما حدثت احداث حلب الشهيرة، دحَرَ حركة الاخوان السورية عسكريا، جندت الامانة عضويتها على امتداد العالم لمعاونة الحركة الاسلامية السورية وتوزيع مطبوعاتها وتعبئة الحركات الاسلامية لمناصرة اخوان سوريا.. وقام اخوان السودان بتولي مسئولية طبع وتوزيع اوراق حركة المقاومة على امتداد بريطانيا واوربا.. كما فتح مكتب العلاقات الخارجية ابواب السودان للمقاومة الاخوانية الليبية.ومع ان هذه القضية كانت لها تداخلات اقليمية ودولية.. حيث شجع المصريون والامريكان نظام الرئيس نميري على دعم حركة المقاومة الليبية لنظام العقيد معمر القذافي، بينما لم يكن التنظيم الدولي راضياً عن التعاون الجاري بين الحركة الاسلامية السودانية والتنظيم الليبي.. وكان نميري يريد استخدام وجود حركة المقاومة الليبية في السودان لمجابهة وجود حركة المعارضة السودانية في ليبيا،وكان هذا من المواضيع الشائكة، حيث ان كثير من الاخوان كان يعتقد انه لا توجد اولوية لمقاومة نظام القذافي ضمن قائمة اولويات العمل الاسلامي.

وفي اكتوبر ١٩٨٢م وقع الرئيسان نميري ومبارك على اتفاقيات التكامل السياسي والثقافي والاقتصادي بين مصر والسودان مما عنى ظهور نواة لدولة وادي

النيل تتمثل في البرلمان المشترك وتجارة الحدود والغاء التأشيرات.

وبرغم المكاسب الكبيرة التي حققتها الحركة الاسلامية مستفيدة من ظروف المصالحة والتي منها:

١) ظهور مؤسسات الدعوة وواجهات العمل الاسلامي.

٢) التحكم في مسار مؤسسات المال الاسلامي من بنوك وشركات.

٣) نمو وزنهم وسط قطاع الطلاب مما مكنهم من السيطرة حتى على اتحاد جامعة القاهرة الفرع ابتداء من عام ١٩٨١م .. وقد ظلت هذه الجامعة بؤرة لليساريين منذ افتتاحها في منتصف الخمسينات مما عنى ان هناك تحولاً حقيقياً في قطاع الطلاب في اتجاه الاسلام.

٤) بروز صوتهم في سياسات الدولة ومنابرها "مجلس الشعب، مجالس الاحياء، مجلس الوزراء، التنظيم السياسي".

٥) انحياز حركة المرأة لداعي التوجه الاسلامي.

٦) توسع تنظيم الحركة على امتداد الداخل والخارج وتبنيه لنظام اللامركزية التنظيمية.

٧) إضعافهم لتيار العلمانيين في النظام (منصور خالد، بدر الدين سليمان، جمال محمد احمد) الخ..

إلا ان الاخوان أقبلوا على عام ١٩٨٣م تغشاهم كآبة التعامل مع نظام لا يضطرد نسقه على نظام واحد ولا يحكمه فكر او مبادئ وانما تسيره الاهواء ومنطق اهتبال الفرص،وزاد ظروف الكآبة تدهور الاوضاع الاقتصادية مما ادى الى مظاهرات طلابية عارمة ومجابهة النقابات لنميري في ظروف زيادة سعر السكر مما ادى الى بلبلة وعدم استقرار،وتجاوبت قيادة التنظيم مع نداء الشارع حينما قام د. الترابي بمهاجمة النظام في ندوة كلية الطب الشهيرة والتي وسم فيها النظام بالفساد ولكنه دفع تكلفة ذلك حينما اوعز نميري لرجاله باسقاط د. الترابي في انتخابات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي.

وبينما كانت الأوضاع تسوء في الشمال فإنها دخلت في مرحلة اللاعودة في الجنوب،وكانت الحركة الاسلامية ملمة بتطورات الوضع في الجنوب ورفعت مذكرة للحكومة عن امر الجنوب وتنبأت بنمو واستشراء الشيوعية في جنوب السودان نتيجة للخواء الروحي والعطالة والضياع والانهيار التعليمي والاقتصادي والاداري، وان اثيوبيا ستتولى اعداد هذا الحزب (٣٧)ص. وابتداء من عام ١٩٨٣م اعتزل

(٣٧) المذكرة مرفقة في باب الوثائق بعنوان: معالجة حضارية شاملة لسؤال الجنوب.

ابيل الير الخرطوم وجوبا وذهب ليقيم وسط اهله في بور،وما لبث ان تمردت حاميتا بور والبيابور.. مما تطلب القيام باجراء عسكري، انتهى الى هروب مئات الجنود بكامل عدتهم وسلاحهم الى اثيوبيا حيث التحقوا بمعسكرات انانيا ٢.. التي كانت جاهزة لاستقبال المتمردين منذ منتصف السبعينات،وفي يونيو ١٩٨٣م لحق بهم العقيد جون قرنق وضباط آخرون وازدادت الاوضاع سوءاً باعلان نميري لتقسيم الجنوب الى ثلاثةاقاليم.. وفي يناير ١٩٨٣م ظهر منبر معارضة سوداني قوامه السيد محمد عبد الجواد وصلاح محمد ابراهيم كورثاء لتراث الشريف الهندي وفاز هذا المنبر بدعم العراق وارتفع صوته من خلال مجلة "الدستور"..

لم يخل النصف الاول من عام ١٩٨٣م من اشراقات اسلامية فقد فاز الاتجاه الاسلامي لاول مرة بكل مقاعد المجلس العشريني في جامعة الجزيرة كما نجح في تكوين نواة للاتحاد العام للطلاب السودانيين•كما فاز في انتخابات اتحادات طلاب الخارج.. "مصر، المغرب، باكستان"،كما نجح الاسلاميون في السيطرة على اتحاد الموظفين واصبح د. ابراهيم عبيد الله رئيسا للاتحاد ود. عبد الله سليمان نائبا للرئيس وفاز المستقلون ممثلين في شخص كمال الدين محمد عبد الله بمنصب السكرتارية واصبح بعد حين د. ابراهيم عبيد الله رئيسا لامانة المهنيين بالاتحاد الاشتراكي...

وفي منتصف عام ١٩٨٣م قام الرئيس نميري باعفاء د. الترابي من منصب النائب العام الى مستشار للرئيس للشئون الخارجية كما قام بتعيين عدد من الاسلاميين كمستشارين قانونيين في القصر الجمهوري وهم عوض الجيد محمد احمد والنيل ابوقرون وبدرية الزين.. وبينما كاد اليأس ان ياخذ بالاخوان من ان يمضي الرئيس نميري متقدما بالبرنامج الاسلامي وكادت الولاية الثانية ان تنقضي بسنواتها الست ولم يتم تنفيذ الا القليل... وكانت القيادة الاخوانية تسلي عن الاخوان متعللة بانها لم تمني نفسها بان يقوم النميري بتطبيق الشريعة وانها تدّخر تلك المهمة للصف الاسلامي تحت الاعداد.. وفي اغسطس ١٩٨٣م تكونت منظمة شباب البناء والتي عرفت نفسها بمشروع التبرع بالدم.. حيث تبرع اربعمائة شاب دفعة واحدة بدمائهم لبنوك الدم بالخرطوم واعلنت هذه البنوك لاول مرة في تاريخها عن اكتفائها واعقب ذلك اسبوع فضل الظهر ومشروع نظافة مستشفى الخرطوم الكبير،كما استشهد في هذه الفترة الطالبان محمد عبد الرحمن عجول الرئيس السابق لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم وسالم عبد الفتاح نهائي اقتصاد اثر انقلاب السيارة التي كانت تقلهما مع آخرين لارتريا لحضور احد مؤتمرات حركة التحرير

الارترية..

وبما ان المباغتة واحدة من اساليب العسكرية الناجحة فان نميري كان موفقا في استخدام عنصر المباغتة مع اصدقائه وخصومه ولم يسلم مشروع تطبيق الشريعة من هذه المعاملة... اذ اخذ الرئيس نميري الجميع على حين غرة معلنا الشروع في تطبيق الشريعة الاسلامية حيث اصدر في الفترة الممتدة ما بين يوليو - سبتمبر ١٩٨٣م ثلاثة عشر قانونا اساسيا كان نتيجتها التاثير على ٣٢ قانوناً قائماً إما بالالغاء او التعديل،وكان خلاصة مجمل ذلك تغيير طبيعة النظام التشريعي والقانوني كماً وكيفاً ،كان ذروة ذلك تنفيذ استراتيجية العدالة الناجزة في اطار الشريعة الاسلامية في اعقاب اخلاء السجون من المجرمين واطلاق سراح ١٢ الف سجيناً..

بدأت حركة تطبيق الشريعة وأهلُ السودان بين مصدق ومكذب،وأعلن الرئيس النميري في حديث تلفزيوني مباشر وهو يرتدي الزي العسكري تفاصيل القانون الجنائي والذي نص على الحدود الاسلامية الخمسة "حد الخمر، الزنا، الحرابة، الردة، السرقة" وبلغت تلك الثورة القانونية قمتها بصدور قانون اصول الاحكام القضائية ثم قانون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر... وقوانين القوات المسلحة التي جعلتها قواتا تقوم على الدفاع عن الحوزة والدين.. هز وقع اعلان الشريعة الكرة الارضية من اقصاها الى ادناها واتجهت انظار الحادبين والساخطين الى السودان.. وفي الثلاثاء السادس من ذي الحجة ١٤٠٤ هـ الموافق ٢٤ يوليو ١٩٨٣م حركت اتحادات الطلاب مسيرة تأييد تطبيق الشريعة الاسلامية.. اتجهت الانظار لمعرفة رأي السيد/ الصادق المهدي،ولكن فضل هذا الانتظار حتى يجهر برأيه في المكان المناسب وكان ذلك في الجزيرة ابا حيث احتشد الانصار بصورة لم يسبق لها مثيل لاداء صلاة العيد خلف السيد/ الصادق الذي كان شديد الامتعاض من مسار اتفاق المصالحة،ولم يرحب السيد/ الصادق بمشروع نميري لتطبيق الشريعة بل انتقد ذلك معتبرا ان الشروع في تطبيق الحدود أسوأ مدخل لتطبيق الشريعة.. وحين عودته الى الخرطوم قامت السلطات باعتقاله مع ثلاثة عشر شخصا من انصاره من بينهم د. عمر نور الدائم ومبارك الفاضل المهدي والمرحوم عثمان جاد الله النذير مما عنى دخول السودان من جديد في نظام مواجهات بين الانصار ونظام نميري..

لم يهتم الاسلاميون كثيرا بهذا التطور في العلاقات السياسية.. اذ كانوا يعتقدون ان نقد السيد/ الصادق لمشروع الشريعة مجرد غيرة سياسية كما ان السلطات تجاوزت الحد باعتقالها للسيد/ الصادق وانصاره لمجرد جهرهم برأيهم

وواصلت الحركة الاسلامية اعطاء اسبقية واولوية لتثبت مشروع تطبيق الشريعة حتى لا يجهض في مراحله الاولية ... وتأكدت توجهات تطبيق الشريعة في يوم الجمعة ١٦ ذو الحجة ١٤٠٤ هـ الموافق ٣ سبتمبر ١٩٨٣م والذي كان اشبه بالحلم.. اذ تم فيه اراقة كل مخزون الخرطوم من الخمور والتي قدرت قيمتها بعشرة ملايين من الدولارات في مياه النيل وكان ذلك اليوم بحق عرس الشريعة في السودان.

دخل السودان بتطبيق الشريعة في مرحلة تاريخية جديدة ادت الى انبعاث ضغوط التكييف العلماني والمسيحي وهياجها ضد توجهات السودان،وتجلى ذلك سياسيا واعلاميا وعسكريا.. أما في الجبهة العسكرية فقد تجلى ذلك في الهجوم الكبير الذي قامت به حركة التمرد الجنوبية منطلقة من قواعدها الاثيوبية في محاولة لاجتياح مدينة الناصر الواقعة على مجرى نهر السوباط في الحدود الاثيوبية - السودانية في منتصف نوفمبر ١٩٨٣م،وقد ادى صمود حامية الناصر الى تحريك الاتجاه الاسلامي بالجامعات لمسيرة تأييد للقوات المسلحة ومباركة صمودها وكان ذلك في ١٥ صفر ١٤٠٤هـ الموافق ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣م ... أما في جبهة الضغط الاقتصادي فقد اوقفت شركة شيفرون اعمال التنقيب عن البترول ليس في جنوب البلاد فحسب ولكن كذلك في مناطق جنوب كردفان كالمجلد وغيرها متعللة بخطف عدد من مهندسيها كما تصاعدت حركة التمرد في مناطق جنقلي مما حدا بالشركة الفرنسية ايقاف العمل في حفر قناة جنقلي وتصفية نشاطاتها بعد ان اسر المتمردون اربعة من عمالها الاجانب.

تواكب مع اراقة الخمور اطلاق سراح عشرة الاف سجين ونزيل باعتبارهم من ضحايا النظام القانوني السابق، مما ادى الى اخلاء السجون لاول مرة في تاريخ السودان الحديث.. وقد ادى اطلاق هذا العدد الكبير من السجناء الذين كان من بينهم اعداد من معتادي الاجرام الى اشاعة الخوف والذعر في نفوس البعض ولكن جاءت الارقام فكذبت التوقعات حيث انحدرت نسبة الجريمة في عام ١٩٨٤م بنسبة بلغت أكثر من ٤٠٪ رغما عن اطلاق سراح المجرمين. (٣٨)..

وفي نوفمبر ١٩٨٣ سافر الرئيس نميري مستصحبا معه د. حسن الترابي في رحلة عمل لامريكا وقد عنت مصاحبة د. الترابي للنميري في رحلته لامريكا انه ليس من الوارد تقديم اي تنازلات في موضوع تطبيق الشريعة مما جعل الادارة

---

(٣٨) خطاب الرئيس جعفر نميري في المؤتمر العالمي لتطبيق الشريعة في السودان ٢٧/ ١٢/ ١٤٠٤ هـ الموافق ٢٢ سبتمبر ١٩٨٤م.

الامريكية تتحاشى فتح ملف الشريعة وإن اجتهدت في تقويض المشروع بوسائلها الاخرى المتعددة.. وما أن عاد الوفد من رحلة امريكا حتى توالت جهود مراكز التكييف العلماني لاجهاض مشروع تطبيق الشريعة حيث دخل القضاة في اضراب امتد لمدة ثلاثة اشهر وخرج السيد/ محمد ابراهيم دريج في فبراير ١٩٨٤م من السودان دون ان يقدم حتى استقالته ثم ما لبث ان ان ظهر بعدها في تجمعات المعارضة.. وتلا ذلك في مارس - ابريل ١٩٨٤م دخول الاطباء في اضراب امتد لثلاثة اسابيع ... ومع ان قيادة النقابة كانت اسلامية وجاءت لمواقعها عبر سواعد الاسلاميين "د. الجزولي دفع الله، د. حسين ابوصالح، د. مجذوب الخليفة" الا ان الاضراب كان قرارا اتخذته القواعد واعتبرت القيادة انها لا تملك الا التنفيذ .. حاولت القيادة الاسلامية حث الرئيس نميري على الاستجابة لمطالب الاطباء ولكنه عاند ذلك بصلابة مما دفع القيادة الاسلامية للموازنة الصعبة بين ترك الامور تسير مسارها العادي مما قد يقود الى تقويض مشروع تطبيق الشريعة او مجابهة الموالاة والعصبية النقابية بداعي الالتزام الاسلامي..

وعلى الاخص فان اضراب الاطباء تضمن التوقف حتى عن تسيير حالات الطوارئ والحوادث مما ادى الى تدخل التنظيم ملزماً قواعد الاطباء الاسلاميين بعدم الاستجابة لكل املاءات الاضراب على الاخص الخدمة التطوعية في اقسام الطوارئ والحوادث لان ذلك يعرض ارواح الناس للموت مما يتنافى مع التكليف الشرعي القائم على صيانة حق الحياة،ولكن في النهاية وبعد مرور كادر الاطباء الاسلاميين بظروف صعبة عبر معاناة نفسية وبدنية،إقناع الرئيس النميري باطلاق سراح اعضاء النقابة والاستجابة لمطالب الاطباء ثم دفعت الحركة الاسلامية ثمن ذلك غاليا حينما والى الاطباء عزل العناصر الاسلامية من قيادة النقابة..

جاء مشروع تطبيق الشريعة في ظل تحولات اقتصادية رهيبة وظروف جفاف وتصحر وفي الفاتح من سبتمبر ١٩٨٤م والبلاد تستعد لاحتفالات الذكرى الاولى لتطبيق الشريعة اعلن ممثل الامم المتحدة للتنمية محذرا ان الطعام سينعدم في السودان بمجئ يونيو ١٩٨٥م،ولكن في موجة تتابع احداث الشريعة راحت صرخته هباءً ولم ينتبه احد لدلالات ذلك،وابتداء من منتصف عام ١٩٨٤م ولتجاوز حركة اجهاض مشروع تطبيق الشريعة من خلال قنوات البروقراطية والديوانية القضائية بثقافتها الغربية ابتدع النظام استراتيجية عدالة جديدة.. عرفت بمحاكم العدالة الناجزة وقادها د. المكاشفي محمد احمد والسيد/ احمد حاج نور ورئيس القضاة الجديد د. فؤاد الامين،وقد استطاعت احكام هذه المحاكم ان تطال الصغار والكبار

كما ادى حسمها الفوري السريع لايقاف تراكم القضايا واسهمت في انخفاض الجريمة بنسبة كبيرة في ظروف ضغوط اقتصادية واطلاق لسراح المجرمين المتمرسين كما اسهمت في القضاء على السوق الاسود والتوفير النسبي للسلع الاستهلاكية.

اتجهت ابصار السودانيين في ١٦ مارس ١٩٨٤م نحو اذاعة ام درمان حينما قامت طائرة ليبية بالقاء عدة قذائف على مبنى الاذاعة وسقطت احداها في منزل السيد/ الصادق المهدي،وقد استهدفت الطائرة الليبية الاذاعة محاولة ايقاف اذاعة حركة المقاومة الليبية الموجهة لشعب ليبيا،وفي ٢٩ ابريل ١٩٨٤م اعلنت الحكومة حالة الطوارئ في كل انحاء البلاد نسبة لتدهور الاوضاع الامنية في الجنوب كما جاء ذلك كاستجابة جزئية لظروف الانتقال من تطبيق القوانين العلمانية الى تطبيق قوانين الشريعة... وفي ٣١ ابريل ١٩٨٤م قام الرئيس نميري باجراء تعديل وزاري اعفى بموجبه السيد/ احمد عبد الرحمن من موقعه كوزير للشئون الداخلية والرعاية الاجتماعية ولكنه وازن ذلك باعفاء السيد/ بدر الدين سليمان من منصبه كوزير للعمل وامين اول للاتحاد الاشتراكي وتعيين اللواء (م) محمد احمد عبد القادر اميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي بينما اصبح د. حسن الترابي الامين المساعد للشئون الاجتماعية والسياسية للاتحاد الاشتراكي.

وفي ٢٤ ابريل ١٩٨٤م افتقدت الحركة الاسلامية واحداً من دعاماتها بوفاة د. تجاني ابو جديري في حادث حركة في طريق القضارف حيث ذهب الى هناك في ذات يوم مجيئه من السعودية لتفقد مشروعه الزراعي ... وقد حزن شباب الاخوان .. على الاخص على وفاة التجاني لانه كان صديقا شخصيا لكثيرين منهم كما انه كان مهتما بقضاياهم وفتح لكثيرين منهم ابواب العمل والدراسة خارج السودان... حاولت بعض شرائح الامن القاء ظلال من الريبة حول وفاة د. التجاني لخلق سوء تفاهم بين الحركة الاسلامية والنظام مدعية ان ذهاب التجاني لشرق السودان ارتبط بمحاولات لتهريب السلاح لداخل السودان.. وفي مايو ١٩٨٤م نجحت المعارضة الاسلامية الليبية لاول مرة في تاريخ ليبيا الثورة من اقتحام عرين نظام القذافي اي القيادة العامة للجيش الليبي وضرب مركز وجود القذافي مما احدث هزة عنيفة في نظام الامن الليبي كما ادى الحادث الى زيادة التوتر ما بين ليبيا والسودان.

ادى تطبيق الشريعة الى تحالف - من جانب واحد - الحركة الاسلامية مع النظام.. بينما لم ترد اي اشارة من النظام الى ان خياره الاسلامي سيعنى تحالفه مع الحركة الاسلامية الاخوانية... بل عمد النظام الى إعطاء اشارات مختلفة الى ان خيار الشريعة ليس له علاقة بحركة الاخوان كما عمد الى ايجاد مداخل للشريعة

متجاوزاً قنوات الاخوان... ادى تحالف الحركة الاسلامية مع نظام نميري في ظروف تحولات اقتصادية عاتية الى انحسار جزئي في شعبية الحركة الاسلامية وسط قطاعات المهنيين والطلاب واختارت الحركة الاسلامية خيار انحسار الشعبية وتثبيت مشروع الشريعة بموالاة تثبيت النظام على خيار ركوب موجة غضب المد الشعبي الناتجة من التحولات الاقتصادية والضائقة المعيشية... واجتهدت الحركة في اقناع نميري باجراء تعديلات جذرية في الدستور حتى تتوافق الوثيقة الدستورية مع حركة تطبيق الشريعة،واجتهدت الحركةُ في محاولات لصياغة الدستور من خلال رؤية اسلامية ... ولكن دخلت محاولات تعديل الدستور في متاهات صراع مراكز القوة داخل النظام.. اجتهدت الحركةُ الاسلامية في الدعوة لقيام مؤتمر عالمي عن تطبيق الشريعة يتوافق مع الذكرى الاولى لتطبيق الشريعة وقد اعدت عشرات الدراسات المتعلقة بتطبيق الشريعة في السودان وردود الفعل الخارجية لحركة تطبيق الشريعة كاوراق عمل للمؤتمر... جاءت الاستجابة لهذا المؤتمر فوق تصور الحركة الاسلامية حيث حضرت وفود من معظم بلاد العالم بالاضافة الى ممثلي معظم الحركات الاسلامية في العالم والتي قل ما جمعها منبر واحد...

كما تواكب مع المؤتمر الإعدادُ لحشد تظاهري ضخم "مليوني"،وقد كيفت مسيرة تطبيق الشريعة بحيث تمثل كل مراحل دخول الاسلام في السودان... وفي اجواء الاحتفالات وبرغم سعادة الرئيس نميري باضواء المؤتمر وحشوده الجماهيرية التي باركت مشروع الشريعة الا ان الرئيس نميري انتبه ان القوة التي وقفت وراء كل هذا العمل-وهي الحركة الاسلامية-أصبح لها وحدها وجودٌ وثقلٌ يهدد امن النظام... وفي محاولة لهز ثقة الحركة بنفسها والاستخفاف بها لجأ الرئيس نميري لاطلاق تصريحات عدائية مثيرة واصفاً فيها الاخوان "باخوان الشياطين"...

تفادت الحركة الاسلامية الدخول في مجابهة مع الرئيس نميري لان ذلك يصب في خانة المعادين للشريعة كما يقوي فرص اضعافها لذا آثرت الحركة صب طاقتها في تثبيت مشروع الشريعة بدلا من صرف الطاقات في مداجاة نميري بل وعملت قيادة الحركة على طمأنة نميري وباركت مشروعَ المبايعة الذي اعده مستشارو الرئيس لاعطاء وظيفة الرئاسة بعداً دينياً يقوم على عقد البيعة القائم على نصرة الدين والسمع والطاعة في المكرة والمنشط... وانتفاء عنصر الطاعة اذا تعلق الامر بمعصية الله.. وفي ٢٨ اكتوبر ١٩٨٤م كشفت الحكومة عن مؤامرة بقيادة الاب فيليب عباس غبوش للاطاحة بالنظام .. اعتقل بموجبها ٢٠٨ شخصا كما اجتهدت جماعة محمود محمد طه - الحزب الجمهوري الاسلامي - في معارضة مشروع

تطبيق الشريعة مما ادى الى اعتقال اعداد منهم وتبع ذلك في وقت لاحق اعتقال محمود محمد طه... وفي ديسمبر ١٩٨٤م تسربت معلومة عن تقرير أعدته الاستخبارات الامريكية في ٧٣ صفحة يفيد بان الجيش هو الاداة الوحيدة ذات المقدرة على التغيير لان السياسيين تتجاذبهم الولاءات السياسية والعرقية وحذّر التقريرُ من أن تذمر صغار الضباط قد يؤدي إلى ثورة تضر بمصالح الولايات المتحدة واشار التقرير الى أسماء عدد من الضباط المرشحين للقيام بانقلاب عسكري ولم تضم القائمة الفريق/ عبد الرحمن سوار الذهب..

بدأت اخبارُ المجاعة تظهر منذ نهايات عام ١٩٨٤م وضربت المجاعةُ العربَ الرحل وغربَ السودان وشرقَه مما آدى الى حركة نزوح عامة الي المناطق النيلية وعلى الاخص المدن الكبيرة.. وما لبث ان تكاثرت اعداد المشردين والجائعين على العاصمة المثلثة مطوقين العاصمة بحزام من الاحياء العشوائية البائسة في وقت اخذت تزدهر في العاصمة ظاهرة قصور الفئات الجديدة بحدائقها الغناء... والعربات الفارهة التي يمتطيها التجار والسياسيون واثرياء المغتربين.. وانقسم المجتمع السوداني لاول مرة متمايزا ما بين الذين يولدون في العراء ويعيشون في العراء ويموتون مكفنين بضغوط الفقر والمرض والحاجة واخلاق الطبقة الجديدة بحشمها وخدمها وقصورها... وتجلى ذلك التباين الاجتماعي في قصور الطبقات الجديدة وقد تناثرت حولها بيوت الكرتون والخشب والتي كانت تتغذى إما على خدمة أهل العمارات او تتسول وتتبول بجانبهم مما شوش على تجربة تطبيق الشريعة والتي لم تكيِّف خطابها لاستيعاب هذا التحدي الاجتماعي..

ظهر الخطر على تجربة الشريعة حينما ازداد اعتمادُ النظام سياسيا وغذائيا واقتصاديا على امريكا.. وفي ظروف المجاعة ازدهر الدورُ الامريكي حيث تدفقت الاغاثةُ الامريكية واصبحت قطاعات كاملة من الشعب السوداني تعتمد على الذرة الامريكية.. ولم ينافس الدورَ الامريكي إلا الاغاثةُ السعودية والتي ركزت مجال عملها على شرق السودان ومنطقة الجنينة في غرب السودان. كما استطاعت الحركةُ الاسلامية ان تستقطبَ وكالاتِ الغوث الخليجي والكويت والامارات وقطر والتي نسقت جهودها مع منظمة الدعوة الاسلامية والوكالة الاسلامية الافريقية للاغاثة.. ومع استفحال المجاعة الا أن النظام اكتفى باعلان مناطق غرب السودان مناطق كوارث ولكنه لم يتحرك لاستنهاض القوى الداخلية لمجابهة ظاهرة التصحر والجفاف والمجاعة ومضى النظامُ في سياسات فوقية حيث تركزت الأبصار على اجتماع برلمان وادي النيل الذي عقد في القاهرة في ١٥ - ٢١ اكتوبر ١٩٨٤م في ظل زخم

اعلامي لا معنى له اذ ما مغزى اجتماع البرلمانيين في وقت لا تثار فيه قضية موت وعناء ناخبيهم..

اطل عام ١٩٨٥م والقضية الرئيسية التي تشغل بال الرأي العام السوداني هي قضية المجاعة التي لم يولها السودان الرسمي اهتماما يذكر.. اذ كان السودان الرسمي غارقاً في قضايا الصراع على السلطة،وكان النائب الاول لرئيس الجمهورية غاضبا على الاخوان لأن قيادة الاخوان والتي تولت كبر اعداد التعديلات الدستورية والتي كان من المتوقع ان يجيزها مجلس الشعب.. أسقطت الاشارة الى المادة التي تنص على منصب النائب الاول... مما عنى ان القيادة الاخوانية التي طالما مد يده اليها تتآمر للاطاحة به،وتوافق مع ذلك أن حاول النائب الاول إعطاء انطباع لشخصية عربية بأنه في طريقه لوراثة النظام ونقلت تلك الشخصية انطباعها للرئيس نميري وقام الرئيس نميري بمجابهة اللواء عمر محمد الطيب.. بما نقل اليه.. مما ادى الى ازمة ثقة بين اللواء عمر وقيادة الاخوان ... واجتهد الرئيس نميري في ان يضرب الجميع ببعض كما زاد من تعميق الازمة قيامُ القاضي احمد محمد نور بمحاكمة شقيق اللواء عمر محمد الطيب في محاكم العدالة رافضا تشفعات الشفعاء..

كيّف النائبُ الاول خطابه ضد الحركة الاسلامية في الحملة الشرسة التي صبت جام غضبها على المصارف الاسلامية متهمة إياها بالمتاجرة في تصدير الذرة مما ادى الى المجاعة وتهريب العملة ... الخ.. ولم يتوان نميري في مباركة الحملة "فرق تسد". .. وبينما كانت حملةُ النظام تتصاعد ضد الحركة الاسلامية تسابق الرئيس نميري ونائبه الاول في خطب ود امريكا فيما عرف بقضية تهريب الفلاشا.. والتي اخذت أسرارُها تظهر في الصحافة الغربية والعربية على حد سواء ... كذلك سربت القيادة الاخوانية اخبار تهريب طائفة الفلاشا من معسكراتهم في شرق السودان الى مطار الخرطوم وبالطائرات الى اسرائيل الى الصحف الحائطية.. التابعة للاتجاه الاسلامي في الجامعات مما جعل الجماهير تتدافع على الجامعة لتعلم باسرار فضيحة العصر.. وبالرغم من سخط الادارة الامريكية على حركة تطبيق الشريعة الا انها تغاضت عن ذلك لان الرئيس نميري وازن ذلك بالسماح بتهريب الفلاشا الى اسرائيل،ويبدو أن الادارة الامريكية ارتضت هذا العربون الذي هلل له اللوبي الصهيوني الذي يسيطر على امريكا اعلاميا واقتصاديا وكان اللوبي الصهيوني حريصا على الا ينفرط عقد نظام نميري حتى لا يختل أمر تهريب الفلاشا ... وفي هذا الظرف بدأت قيادة الاخوان تحس ان مستقبل ايامها في النظام آخذ في التناقص،وابتداء من منتصف

يناير ١٩٨٥م ابدى د. الترابي زهده في مواصلة العمل السياسي في اجهزة النظام متعللا بالتفرغ للتدريس في جامعة الخرطوم وغير ذلك.

دخل النظام على عام ١٩٨٥م وهو محاصر ما بين المجاعة وحرب الجنوب وفضيحة تهريب الفلاشا وصراع الاستوائيين والدينكا حول تقسيم جنوب السودان الى ثلاث مديريات مع تدهور الاوضاع الاقتصادية وشلل التنظيم السياسي وظروف الجفاء والخصام ما بين النظام والاخوان.. وفي يناير ١٩٨٥م وصل المتمردون الى مدينة منقلا (٧٤ ميلا شرق جوبا) واستطاعوا اسقاط طائرة عسكرية ضخمة .. كما اوقفت امريكا امداداتها العسكرية للسودان،وهنا قام الرئيس نميري بتعيين الفريق عبد الرحمن سوار الذهب وزيرا للدفاع وقائدا عاما لقوات الشعب المسلحة. ويبدو ان الرئيس نميري اراد ان يجعل سوار الذهب كبش الفداء لمآل تدهور الاوضاع المرتقب في الجنوب.

تصادف ذلك مع اصدار محكمة ابتدائية امرا باعدام محمود محمد طه وعدد من اعوانه بتهمة الردة وقام الرئيس نميري بالتصديق على اعدام محمود في بيان مطول في ليلة ١٧ يناير ١٩٨٥م،وفي صبيحة يوم ١٨ يناير ١٩٨٥م تم اعدام محمود محمد طه... أدى إعدام محمود محمد طه الى صدمة رهيبة وسط قطاع العلمانيين بما في ذلك المتحالفين مع النظام.. واعتبر العديدون منهم ان هذا بمثابة اعلان حرب على العلمانية والدهرية واللادينية وان هناك امكانية لأن يطالهم الدور.. مما قاد الى تداعى حركة المثقفين والمنتفعين بالنظام الذين ما عادوا راغبين في إطالة عمر تعاونهم مع النظام أو حتى الانتماء اليه.. ادى اعدام محمود محمد طه الى تصاعد حملة عالمية على نظام نميري في الخارج كما اقيمت في لندن ليلة لتأبين محمود ظهر فيها د. خليل عثمان واحمد ابراهيم دريج وعدد من عناصر المعارضة.. ولكن سكت الاعلام العالمي الذي تسيطر عليه الصهيونية حتى لا يفسد امر تهجير الفلاشا.. ومهما يكن فان الضغوط الدولية والمحلية اضطرت الرئيس نميري للشروع في حملة انتقاد لاستراتيجية العدالة الناجزة واصدر الرئيس نميري في ٢٤ يناير امرا يدعو فيه الى اعادة النظر في محاكم العدالة الناجزة..

بدأت عناصر بعض الاحزاب والنقابات تحركا في غاية الكتمان لتكوين معارضة للاطاحة بالنظام وانتهز رموزُ هذا التحرك قيام نائب الرئيس الامريكي جورج بوش وعقيلته بزيارة السودان في ٤ مارس ١٩٨٥م فاجتمعوا به في السفارة الامريكية رافعين اليه مذكرة طالبين من امريكا رفع يدها عن النظام... امتدت زيارة نائب الرئيس الامريكي لمدة ثلاثة ايام حيث وقف على اوضاع النازحين في كردفان

وغيرها وكذلك معسكرات اللاجئين الارتريين في شرق السودان كما قام بتسليم رسالة من الرئيس ريجان للرئيس نميري كما سعى بوش لتسهيل خروج ما تبقى من الفلاشا الذين ذهب ووقف بنفسه على حقيقة اوضاعهم في شرق السودان... وكان بوش يطمع بذلك في نيل رضاء ومباركة اللوبي الصهيوني حتى يؤمن انحيازهم له في معركة الرئاسة في عام ١٩٨٧م .. كما دعا بوش الرئيس نميري لتصفية حركة تطبيق الشريعة وتصفية المؤسسات الاسلامية الاقتصادية ...

كانت مصر كذلك متضجرة من توجهات الرئيس نميري وقاد اسامة الباز وبطرس غالي تيارًا يدعو لانهاء دور الرئيس نميري لانه اصبح عبئا على السياسة المصرية، وخروجه على اعراف السياسة الاقليمية بانتهاجه لخط تطبيق الشريعة بينما كان المشير ابو غزاله مؤيدا لضرورة استمرار دعم نظام نميري (٣٩)..

وفي مارس ١٩٨٥م باغت الرئيس نميري حلفاءه الاخوان ببيان اذاعي اعلنهم فيه بالحرب واتهمهم بالاعداد لمؤامرة للاطاحة بالحكومة وكانت اجهزة الامن قد سبقت بيان نميري واعتقلت قادة الاخوان في ليلهم. (٤٠)..

استطاعت القيادة البديلة للحركة الاسلامية ان تجتمع في ظهيرة ذات يوم ١٠ مارس ١٩٨٥م إلا ان القيادة البديلة افتقرت لخطة تحرك سياسي حيث اضاعت وقتا ثمينا في معرفة اتجاه الاحداث وجس نبض نميري ومعرفة حقيقة نواياه.. وان كان ثمة خط رجعة .. وحاولت الحركة ان تمد خطوط الاتصال بالنظام بدلا من تأجيج الصراع وقيادة حركة المعارضة..

وفي ٢٤ مارس ١٩٨٥م قام اربعمائة طالب جلهم من الاسلاميين وبقيادة اتحادهم الذي يسيطر عليه شباب حزب الامة بالتظاهر واحراق ناقلة وقود في جمعية ود نميري التعاونية مما ادى الى انتقال الحريق الى اصول الجمعية محدثا خسائر قدرت بعشرة ملايين دولار امريكي.. وقامت السلطات باغلاق الجامعة وتحميل الاخوان المسلمين خطة التدبير والتدمير.. وفي ٢٥ مارس ١٩٨٥م تظاهر طلاب جامعة القاهرة الفرع وطلاب الكليات التكنولوجية الذين انضمت اليهم اعداد كبيرة من الجماهير التي سارعت لتحطيم واجهات المحلات التجارية والعربات الفارهة فيما

---

(٣٩) Middle East contemporary survey.

(٤٠) اعتقل كل من د. حسن الترابي، احمد عبد الرحمن، عثمان خالد، احمد محجوب حاج نور، د. عبد الرحيم علي، د. الطيب زين العابدين، مبارك قسم الله، د. زكريا بشير، عطية محمد سعيد، محجوب عروة، د. محمد محيي الدين الجميعابي، صلاح عبد الله، عبد الرحيم حمدي، صادق عبد الله عبد الماجد، يسن عمر الامام.

عرف "بثورة الشماسة" واجبرت المظاهرات الرئيس نميري الذي كان يتأهب للسفر الى امريكا لتغيير خط سيره في ظهيرة يوم ٢٥ مارس ١٩٨٥م ليتمكن من الوصول للمطار...

تواصلت المظاهرات طيلة يوم وليلة ٢٦ مارس ثم دخل الاطباء في اضراب مفتوح اعتقل على اثره كل من د. الجزولي دفع الله ود. حسين ابوصالح .. وفي ٣ ابريل حاول اللواء عمر محمد الطيب امتصاص حركة الانتفاضة الشعبية المتزايدة باعلان عزم الحكومة على تخفيض سعر الخبز وعدد من السلع الاستهلاكية الأخرى.. وفي ٣ ابريل ١٩٨٥م دعـا تجمع النقابات (٤١).. لمسيرة جماهيرية قدر المشاركون فيها بعشرين الف شخص وتبنت المسيرة دعوة الاضراب السياسي .. كشف النظام عن ضعفه وعزوف الجماهير عنه حينما حاول حشد جماهيره حيث كان الامر مجرد مهزلة ادت الي تجريد النظام من دعوة الشعبية التي طالما تشدق بها.. وفي هذا الظرف نشطت حلق صغار الضباط في مناقشة الاوضاع،وانتبهت قيادتهم لحقيقة الموقف وخشيت من حدوث انقسام او انقلاب،ونشط الفريق عبد الرحمن سوار الذهب في القيام بجولات تنويرية لاستكشاف حقيقة الاوضاع وشرح موقف القيادة،واخيرا انعقد اجماع الضباط على الاطاحة بالرئيس نميري وإقامة حكومة انتقالية ذات شقين عسكري ومدني ...

وفي يوم الجمعة ٥ ابريل ١٩٨٥م امّ السيد/ الصادق المهدي الانصار في صلاة الجمعة وخطب المصلين حاضاًاياهم على المقاومة ودعـا العسكريين للاطاحة بالنظام،وفي ذات اليوم وقع السيد/ الصادق مع آخرين ميثاق التجمع.. وفي ذات يوم الجمعة قامت قيادة الجيش بالتمركز في المواقع الحيوية ومراكز السلطة واغلقت سماء السودان في وجه الملاحة الجوية...

وفي صباح السبت السادس من ابريل ١٩٨٥م وصل الرئيس نميري للقاهرة حيث استقبله الرئيس حسني مبارك في المطار ومن دون بساط احمر واجتمع به لمدة خمسين دقيقة مطلعا اياه على حقيقة الاحوال في السودان وأن قيادة الجيش قد استلمت السلطة .. لم يقتنع الرئيس نميري وبدأ مصمما على الذهاب للسودان ولكن رفض طياره الامتثال مما اضطره لقبول ضيافة الرئيس المصري.. وفي صبيحة ١٥ رجب الاغر ١٤٠٥ هـ الموافق ٦ ابريل ١٩٨٥م اعلن الفريق عبد الرحمن سوار الذهب الاستيلاء على السلطة وسط فرحة جماهيرية غامرة.. حيث اندفعت

---

(٤١) النقابات هي: نقابة المصارف، نقابة المحامين، نقابة الاطباء، نقابة اساتذة الجامعة، نقابة التامينات العامة.

الجماهير الى الشوارع دون ان تكمل سماع كل نص البيان الذي نص على:

١) ايقاف العمل بالدستور.

٢) اعلان حالة الطوارئ في كل البلاد.

٣) الاطاحة برئيس الجمهورية ونوابه ومعاونيه ومستشاريه ووزرائه المركزيين والاقليميين.

٤) اقالة حكام الاقاليم ومعتمد العاصمة ونقل سلطاتهم لقادة الوحدات العسكرية.

وتبع ذلك بيان تشكيل المجلس العسكري الانتقالي وحل جهاز الامن،وكان القذافي اول من اعترف بالوضع الجديد ... أما مصر فقد اعتبرت ما حدث مسألة داخلية،أما الولايات المتحدة فقد اصدرت بيانا متحفظا افاد بان الرعايا الامريكيين بخير وان الادارة الامريكية تقيم أبعاد الموقف.

حاول اليساريون المزايدة داعين الجماهير لمواصلة الاضراب السياسي حتى يقوم العسكريون بتسليم السلطة للمدنيين.. كما وجه العقيد جون قرنق قائد حركة التمرد بيانا يدعو فيه العسكريين لتسليم السلطة لتجمع النقابات في ظرف اسبوع؛ ولكن لم يعبأ أحد بذلك في غمرة تلاحم الحركة الشعبية مع المؤسسة العسكرية وعنى ذلك اطلال قسمات نظام جديد.



المبحث الثاني
تطور التنظيم وكسب الحركة


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الفصل السادس

التطور التنظيمي للحركة الاسلامية ١٩٦٩م - ١٩٨٥م:

مرحلة الجمود والترقب ١٩٦٩ - ١٩٧٣م:

بانصرام ليلة ٢٦ مايو ١٩٦٩م ما عاد لتنظيم الاخوان المسلمين وجود تنظيمي ذو فاعلية، إذ اعتقلت كلّ قيادة المكتب التنفيذي وانتقلت القيادة الى مكتب الخرطوم الداخلي،ونجح هذا المكتب في تنظيم معارضة محدودة تمثلت في مظاهرات المولد وتشييع جثمان الازهري وتوزيع بعض المنشورات.. وكان ثمن ذلك النشاط المحدود باهظا، اذ اعتقلت العناصرُ الاخوانية المتحركة مما شل امكانياتِ المكتب البشرية وتمحور النشاط بعدها بين قطاع الطلاب ذاتي التسيير،وأصبح التنظيم أشبه بالجمعية الخيرية لا الحركة السياسية التي تسعى للسيطرة على جهاز الدولة.. وانصب جهد "الجمعية الخيرية" في جمع الاشتراكات وتوزيع ما تيسر على ذوي المعتقلين.

وقع انقلاب مايو ١٩٦٩م والحركة الاسلامية في ظروف انتقال وعبور من "تنظيم صغير" الي حركة سياسية جماهيرية، وظروف الانتقال عادةً ما تكونُ حبلى بالمجابهات كما تجلى في المؤتمر العام للاخوان المسلمين حيث تبارز الأعضاء حول اشكاليات التربية والسياسة ومنهج العمل والتغيير،وبينما كان خطباء الاخوان يتبارون في تصنيف مناقب التربية ومتاهات دنيا السياسة كان هناك عملٌ سياسيٌ كبيرٌ يتم الاعداد له، تبناه الاخوان حينما وجدوا أنفسهم في زنازين سجن كوبر التي وفرت الوقت والطاقة لاستكمال ذيول ذلك النقاش وتعويض ما فاتهم من فرص التربية والتزكية:

منذ صبيحة يوم الانقلاب تقلص تيار الحركة الاسلامية وحصرت القيادة الجديدة الصغيرة نفسها في دائرة الاخوان مستثنية جماهير جبهة الميثاق التي رفع عنها تلقائيا تكليف التضحية والجهاد، لأن القيادة الجديدة قدرت أن دائرة تكليفها قد ينوء بها حتى بعض الاخوان فكيف بجماهير الجبهة التي قامت علاقاتها على أسس فضفاضة.شاركت القيادة الجديدة في الاعداد لحركة الجزيرة ابا وحصرت اسماء الطلاب الراغبين في التدريب والجهاد ومواصلة الاتصال ببعض رموز العمل الاخواني في الاقاليم،ولم تتعد قدرات المكتب سوى ادارة شئون التنظيم من جمع الاشتراكات في حدود مائة جنيه شهريا وتوصيل البلاغات التنظيمية. تكون المكتب من خمسةأعضاء وتركز في العاصمة التي قُسمت الى اربع مناطق بالاضافة الى مسئول الاقاليم الذي كان يقوم بين الحين والآخر بجولة في المناطق التي ما يزال فيها بعض الاخوان "الحصاحيصا، مدني، سنار، الابيض"..

لم يكن هذا التقلص التنظيمي ناتجا فقط عن اعتقال القيادة وبطش أجهزة الامن ورجحان كفة اليسار ولكن كان كذلك بسبب حالة الاحباط والخمود التي أصابت الاسلاميين بعد حل الجمعية التأسيسية وسقوط معظم قياداتهم في انتخابات عام ١٩٦٨م النيابية وما أعقب ذلك من انكفاء داخلي وتشويش فكري وتنظيمي "جبهة ام اخوان؛ تربية ام سياسة؛ نوع ام كم؟" ونما داخل التنظيم تيار ناقد لحركة تكثيف الانتشار السياسي وفي وسط الطلاب تيار استغنى عن السياسة بالاحاطة بآداب الفقه ودراسات السلف، وقامت كل تلك الضجة على تنظيم ضعيف المركز والبنية .. كان في حالة جمود طيلة ست سنوات "٥٨ - ٦٤" واستيقظ فجأة على داعي تحديات جسام وثورة سياسية قذفت به في قلب حركة السياسة والوزارة وتشكيل الحكومات واعداد دستورها والسيطرة على اجهزتها..
لم تمهل احداث ما بعد اكتوبر ١٩٦٤م قيادة التنظيم لتتمعن في الركائز التنظيمية - ان كانت هناك ركائز باقية - التي تقوم عليها الحركة، وانما تمددت لتملأ الفراغ المتعطش لوجود حركة اسلامية تكون بمثابة العقل للأشواق الاسلامية الكامنة في نفوس الجماهير والتي طالما أخطأت التعبير عن نفسها، حينما تحكمها العواطف لا الحكمة، كما كان هناك داعي منازلة الشيوعيين ومجابهة تحديهم وابعاد خطرهم بالاضافة الى تحدي موازنة منابر التكييف العلماني في مختلف الاحزاب.وهكذا وجدت الحركة نفسها مستغرقة في ردود الفعل من نزال الى نزال الى ان انزلت في ضيافة سجن كوبر..

فتر حماس الجماهير التي تدافعت للحركة وبايعتها فيما بعد اكتوبر ١٩٦٤م

وتبددت طاقاتها في الاستجابات العفوية لكيد الخصوم ومناوراتهم السياسية وهزائم الاسلاميين في انتخابات عام ١٩٦٨م وما تلا ذلك من مناقشات صفوية عقيمة على صفحات جريدة الجبهة "الميثاق".. بينما كان ما ينقص الجماهير مشروع عمل اسلامي واقعي تنصب فيه الجهود وتحترق فيه الاشواق والطاقات .. وحينما دوى صوت الضباط الاحرار ببياناتهم القوية وزيهم المتميز وسلاحهم المشهور حسبت الجماهير ان عهد الحركة الاسلامية قد ولى إذ طوحت بهم الديمقراطية في ١٩٦٨م وسيبتلع البقية يسار العسكر الذي بدا فاغرا فاه في مايو ١٩٦٩م.. وجاءت احداث صراع الجامعة وحل اتحادها ثم اقتحام الجزيرة ابا فأكد مقولة المتشائمين وافغر افواه المتفائلين..

وظهرت أُولى إشارات الصحوة التنظيمية حينما تغير وضع القيادة الاسلامية من السجن للتحفظ المنزلي، ابتداءً من بدايات عام ١٩٧٢م حيث والى نفرٌ من الاخوان التسلُّلَ الى منازل اعضاء القيادة "ترابي، يسن، صادق"،ونشِط عددٌ من الطلاب في التسلل الى منزل د. الترابي حيث كانوا يتلقون بادراتِ فكرهم في التنظيم كما كانوا يغذونه بالمعلومات... وحدث تعديلٌ طفيف في نظام التنظيم حينما اصبح ربيع حسن احمد مسئولا عن مكتب الطلاب،وفي اطار تعديل الجهاز الطلابي وزيادة فاعليته أصبح مكتبُ الثانويات مكتبًا قائما بذاته ولا يتبع - كما كان سابقا - لمسئول الجامعة... واصبح مسئول مكتب الثانويات يستمد صلاحيته من مسئول الطلاب المركزي.. وشهد صيف عام ١٩٧٢م (ابريل - يونيو) أوّلَ جهدٍ لاستقطاب وتجنيد الطلاب تحت شعارات التحديث والتجديد والأُسَرِ المفتوحة.. واستدعت ظروفُ العمل الصيفي استقطابَ ادارة جديدة.. كما دبت الحياةُ في مكتب العاصمة والاقاليم ونشط بعضُ القادة الجدد في تكثيف الاتصال ما بين القواعد والقيادة رهينةِ الحبس المنزلي،وبدأت الحياة تدب من جديد في مكتب العمال والمكتب الثقافي وزادت حصيلةُ الاشتراكات التي ما عادت تصب كلُّها في الأوجُهِ الخيرية الاصطلاحية..

وانتعشت حركةُ التنظيم في ظروف شعبان وجمعت منابرُ العمل السياسي ما بين بهاء الدين حنفي ود. زكريا بشير،د.جعفر شيخ ادريس،وكسب التنظيمُ المئاتِ من العناصر الشابة الجديدة كما دبت الحياةُ في صفوف القواعد التنظيمية القديمة كما صهرتْ تجربةُ السجن والثورة العديدَ من القيادات الجديدة،وفي ظروف شعبان تم وضعُ نواة "التنظيم الخاص" الذي اجتهد في حرق اكشاك "توتو كورة" وحماية القيادات وتولي بعض المسئوليات المحفوفة بالمخاطر..

وفي فبراير ١٩٧٤م أفرج عن القيادة الاسلامية بعد اعتقالها مرة اخرى بعد قضاء ستة اشهر وعشرة ايام.. وهي فترةُ الحبسِ التحفّظي،ولكنها خرجت هذه المرة مرفوعةَ الرأس حيث أحست انها تستند على شئ .. في ظروف حماس وإقبال على التنظيم، وأُعِيد لأول مرة انتخابُ مجلس الشورى والذي كان في حالة بيات منذ مؤتمر مارس ١٩٦٩م وقام عليه مكتب تنفيذي،وأُعِيد تشكيلُ المكتب التنفيذي فاصبح يتكوّنُ من مكتب للعاصمة وآخر للأقاليم ومكتب للطلاب ومكتب ثقافي ومكتب للاتصال الخارجي،وشهدت الفترةُ ٧٤ - ١٩٧٥م ميلادَ اللوائح التنظيمية والتي عكف د. الترابي على صياغتها في منزله بالمنشية،وفي ظل تدفق اللوائح التي حددت اختصاصاتِ كلِّ مكتب وطبيعة وظائفه وهياكله وكيفية اتخاذ القرار فيها وصلته بالمكاتب الاخرى.. وفي ظلِّ هذه الثورة اللائحية أصبحت دورةُ كلٍّ من الامين العام ومجلس الشورى أربعَ سنواتٍ، وقام المكتبُ التنفيذي على شعبتين هما المكتب الاداري والمكتب السياسي،وضمت الشعبةُ الاداريةُ خمسَ مجموعات من الاجهزة والاغراض هي مكتَب التنظيم العام الذي يتصل همّه بالاحاطة بالأخوان وتنظيمِهم وحصرِهم ووصلِهم بالقيادة ،وتندرج تحته مكاتبُ العاصمةِ والاقاليم، وَيشرفُ كلٌّ مكتبٍ على ما يليه من المناطق والشعب والاسر والاخوان.. المجموعة الثانية وهي المكاتبُ الفئويةُ التي تلي الاخوان من حيث الفئاتُ التي يعملون فيها، وتتكونُ من مكاتبَ اقليميةٍ وفرعية وتعمل مستقلةً من خلال علاقات التنسيق "مكتب طلاب، معلمين، عمال، مهنيين، موظفين، تجار، مزارعين"،والمجموعةُ الثالثةُ هي مكاتبُ متخصصةٌ للدعوةِ،وليس لها من ولايةٍ أو صلة مباشرة بقاعدة الإخوان،وانما تتوسطُ اليهم بالتنظيمات الداخلية العامة والفئوية وترعى وظائفَ شئون النساء، نشر الدعوة، الثقافة، العمل الاجتماعي والثقافي.. والمجموعةُ الرابعةُ هي المكتب المالي، صندوق الخريجين والميزانية والصندوق الخيري والاستثمار.. والمجموعةُ الخامسةُ هي مكتبُ العلاقاتِ الخارجيةِ ويرعى المغتربين وعلاقاتِ الحركات الاسلامية ورصدَ الحركات الاخرى.. أما شُعبةُ المكتب السياسي فتتكون من أعضاءِ المكتب الراتبين بالاضافة الى اشخاصٍ بحكم مناصبهم،وهم رئيسُ المكتب الاداري ومسئولُ المكتب الداخلي ومسئولُ مكتبِ الفئات..

رفعت حركةُ شعبان أسهُمَ الحركة في الداخل والخارج.. وأصبحت الفاعلياتُ السياسيةُ والنقابيةُ تتوخى التنسيقَ مع الحركة وتتحرى خطاب الحركة في مختلف القضايا.. كما ازدهر إقبالُ الطلاب على الانتظام في الحركة،وارتفع عددُ الاخوان وعمرت المساجدُ بحِلَقِ الاخوان وأُسَرِهم المفتوحة،كما وُفِّقَ مكتبُ الاتصال الخارجي

في تنظيم حركة الاخوان في اوربا في اطار التنظيم الدولي والذي قاده الاخوان السودانيون .. كما امتدت يدُ التنظيم لمجموعة الاخوان الموجودة في نيجريا وتجمعات الاخوان في السعودية ودول الخليج حيث انتظم تدفقُ الاشتراكاتِ وَوُصِلَتْ هذه التجمعاتُ بالتطور التنظيمي الحادث في السودان. وبدأ التنظيمُ الجديدُ يؤتى أُكُلَهُ وحدثت طفرة في كتابةِ التقارير والاحصائيات ووضع التصورات والتخطيط مما مكن القيادةَ لأول مرة من تلمّس المقدرات الحقيقية للتنظيم.. كما تواصل دورُ التنظيم في الجبهة الوطنية في الخارج عن طريق الاستاذ/ عثمان خالد أمينها العام...

بدأ المكتبُ الخاص يتلمس طريقه في تدريب الاخوان وتأهيلهم لمتطلبات الفداء والجهاد، وكانت مشكلةُ المشاكل الارضَ التي ينطلقون منها والتغطيةَ الأمنية بالاضافة الى تكاليف التسيير الباهظة.. بدأ المكتب يتلمس طريقه مع الارتريين ولكن المجموعة المناط بها اعداد الارض والسلاح فشلت ولم يَسمع عنها الاخوانُ شيئا، واتجهت الحركة بعد ذلك صوّبَ تشاد ولكن تقلبات الحركة السياسية التشادية وتداخلاتها الخارجية جعلت من المستحيل الدخول معهم في نشاط محفوف بالمكاره والمخاطر .. وفي منتصف عام ١٩٧٤م ونتيجةً للوزن والثقل الذي ظهرت به الجبهةُ بعد حركة شعبان آتت جهودُ عثمان خالد أكُلَهَا في ليبيا وفُتِحتْ أبوابُ ليبيا لشباب الاخوان ليتدربوا على استخدام السلاح.. وبدأت الامورُ تسير منتظمةً في الداخل والخارج مما دفع بتطلعات القيادة التي رنت بنظرها لقيام حركة اسلامية قومية تستوعب في اطارها الجبهة الوطنية، ولكن تسربت الاوراقُ المتعلقة بهذه الاستراتيجية الى اجهزة الامن التي لم تتعب كثيرا في التعرف على اسلوب د. الترابي مما ادى الى اعتقاله مما أحدَث انحسارًا في حركة الانطلاق التنظيمي وقبل أن تتبلورَ آثارُ اعتقال القيادة على حركة البناء التنظيمي دخل التنظيمُ في تجربة انقلاب المقدم/ حسن حسين مما ادى الى حركة اعتقالات كبيرة وسط الاخوان ومحاصرة شاملة للتنظيم بعد ان ثبت وجودُ عامل إخواني في الانقلاب، كما نما لعلم النظام ان الاخوان كانوا وراء تهريب القاضي عبد الرحمن ادريس من معتقله في زنازين الامن الى لندن.. نجحت السلطاتُ الامنية في تسديد ضربات محكمة للتنظيم في ما بعد الانقلاب.. وألقت القبضَ على المئات وكان من بينهم معظمُ مسئولي المكتب الجديد وأمينهُ المناوب وعددٌ كبير من رؤساء الشعب والنقابيين وقيادات العمل الطلابي، كما وقع في قبضةِ جهاز الامن مكتبُ الثانويات بكامل عضويته مما ادى الى تقلص الوجود التنظيمي في معظم المدارس، كما تم احتجاز

وفصل كل قيادات الاتجاه الاسلامي بجامعة الخرطوم مما ادى الى تناقص العضوية بنسبة وصلت الى ٤٠٪ نتيجة للاعتقال والفصل وخروج اعداد كبيرة من العضوية الى خارج السودان..

ركزت القيادةُ التنظيمية البديلةُ جلَّ جهدها لضمان أمن الجماعة وإن استمر عملٌ محدودٌ في نطاق الاسر والمساجد وجمع الاشتراكات.. وابتداءً من عام ١٩٧٦م تمحور نشاطُ التنظيم في السجن وخارج السودان.. أما في السجن فقد ادت تجربةُ السجن إلى صهر وصناعة مئات القيادات الشابة.. وحفظ العشراتُ القرآنَ الكريم وتعرفوا على أمهات الكتب وناقشوا أوضاعَ الحركة الاسلامية عالميا ومحليا ووصلوا الى قناعات متقاربة في كثير من القضايا.. ومثلت فترةُ السجن فترةَ تجانسٍ وتكامل فكري ونفسي وتعارف وتكييف للامزجة والثقافات واستكشاف للمهارات والقدرات.. وكانت معنويات الاخوان مرتفعة وأحسوا بأنهم يولدون من جديد وان مستقبل السودان رهين بهم.. وقد جاءت هذه القناعةُ لاحتكاكهم بقيادات الاحزاب واليساريين مما جعلهم يلمسون تفوقَ قيادتِهم وتفوقَ كوادرِهم وتفوقَ ثقافتِهم ورؤيتِهم لقضايا السودان... لذا حينما هبت رياحُ المصالحة كانت الحركةُ الاسلاميةَ جاهزةً للدخول في مرحلة انطلاق.. على أساس البنية التنظيمية التي تم إرساءُ أسسِها وقواعدها بعد فبراير ١٩٧٤م.. وعليه فقد وُجِدَتْ كلُّ عناصر المشروع الناجح.. الكوادر الجاهزة المستعدة للعمل والتصورات المكتملة والقدرات المادية بانتظام مدد الاشتراكات في الداخل والخارج..

قام العملُ التنظيمي الذي استؤنف بعد المصالحة على ذات الهندسة التنظيمية التي اكتمل بناؤها في ١٩٧٥م.. وتم تشكيلُ الاجهزة التنظيمية من أعلى مستوياتها "مجلس الشورى" إلى الوحدات القاعدية، وانعقد المؤتمرُ العام على دفعات لتفادي التعقيدات الأمنية.. وانتُخِب مجلسُ الشورى الجديد ضاماً عناصر الشباب التي اظهرتها ثورة شعبان.. وأُجْرِيتْ تعديلاتٌ في وقت لاحق على اللوائح التنظيمية فظهرت الامانات "أمانة الشئون الخارجية، أمانة الفئات، أمانة التنظيم، أمانة الطلاب، أمانة الدعوة... الخ". وتميز العمل في ظروف المصالحة بما عُرِفَ "بالانفتاح التنظيمي" وأصبح للاخوان وجودٌ أفقي على مستوى الأحياء والمساجد .. عماده الأسرة ذات الوظائف المختلفة.. حيث أُلغِيتْ وظيفةُ الاسرة كأداةِ تأصيلٍ ثقافي وحلت محلّها الاسرةُ كوحدةٍ تنظيمية حركيةٍ ذاتِ وظائفَ ادارية وسياسية "جمع الاشتراكات، رصد المعلومات، تنزيل البلاغات.. الخ"، بينما اصبحت الثقافةُ نشاطاً مفتوحاً يُمارَسُ خارجَ نطاق الاسرة لمصلحة المجتمع العريض، وإن قامت الاسرة

بتنظيمه والاشراف عليه،وتكاملَ مع هذا الوجودِ الافقي وجودٌ رأسي على مستوى أجهزة الدولة والمؤسسات الاخرى حيث قام كيانٌ اخواني يستند على الوجود الاخواني وينسق نشاطات الاخوان في مواقع عملهم..

اتسع التنظيمُ ونمت اجهزتهُ بصورة سريعة على الأخص في مجال الطلاب حيث توفرت لأمانةِ الطلاب العناصرُ التي انضجتها انتفاضةُ شعبان والجهادُ المسلح وتجربةُ السجن،واستطاعت هذه العناصر ان تُنبِتَ عملا وفكرا بين صفوف الشباب في مختلف انحاء السودان.. ونهضت تنظيماتُ الاخوان الطلابية في دارفور وشرق السودان والمناطق القصية الاخرى وأُستُكمِل ذلك البناءُ حينما اخترقت أمانة الطلاب مناطق الستار الغابي والكنسي في جنوب السودان.. وقامت تنظيماتٌ للاخوان في جوبا وواو وملكال جاءت بعضُ عناصرها من المسيحية للحركة الاسلامية،واكتمل نظام العمل الاسلامي الطلابي في جنوب السودان بقيام تنظيم جامعة جوبا ضاما لأول مرة طلابا من الجنوب والشمال في بنية تنظيمية واحدة.. اتسعت وظائفُ أمانة الطلاب حيث اصبح هناك أدارةٌ للجامعات وادارةُ للتعليم العام وادارة للخارج. ونجحت ادارة الخارج في تحريك العمل الاسلامي في مصر وباكستان والمغرب مما ادى الى قيام تنظيمات اسلامية فعالة تمكنت من الاستحواذ على رضا الطلاب وتسيير جمعياتهم واتحاداتهم،كما نجح مكتبُ الطلاب في اعادة بناء الصف الاسلامي في جامعة القاهرة فرع الخرطوم على المستوى الافقي وسط طلاب الجامعة في الاحياء والمستوى الرأسي في الجامعة وكلياتها مما مكن من إيجادِ حالة اسلامية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم.. هذه الجامعة التي كانت تُعتَبرُ إحدى مناطق التفريخ اليساري.. وبسيادة التيار الاسلامي في جامعة القاهرة فرع الخرطوم تمت عمليا محاصرةُ كل مناطق الضخ العلماني وسط قطاع الطلاب..

نهضت أمانةُ الشئون الخارجية بعبء الحوار والتنسيق مع الحركات الاسلامية والتحررية على نطاق العالم ودخلت في علاقات تنسيق وتفاهم مع التنظيم الدولي للاخوان المسلمين والجماعة الاسلامية في باكستان والحركة الاسلامية في تركيا والمنظمات والجماعات الاسلامية في امريكا واوربا ومختلف هيئات الدعوة والارشاد في العالمين العربي والاسلامي.. كما اجتهدت في ايجاد أنوية لحركات اسلامية في مختلف البلاد الافريقية والعربية "ارتريا، تشاد، اثيوبيا، الصومال، جيبوتي، تنزانيا، غرب افريقيا.. الخ"... ويرز دورُ الاخوان السودانيين في قيادة العمل الاسلامي في اوربا وامريكا حيث اصبح د. الامين محمد عثمان مسئولا عن حركة تنظيم الاخوان المسلمين الدولي في المملكة المتحدة واوربا.. واحمد عثمان مكي عن

امريكا وكندا.. كما وقع الاختيارُ على عدد من الاخوان السوادنيين كرؤساء لاتحاد الطلاب المسلمين في امريكا والاتحاد العام للجمعيات الاسلامية في المملكة المتحدة.. ويمكن اختصارُ مدى النهضة وسط الطلاب انه حينما اطل عام ١٩٨٠م ضاعفت الحركةُ وجودَها ثلاثَ مراتٍ... وحدثت صحوةٌ تنظيمية وسط قطاع الفئات فنهضت قيادات اسلامية لنقابات الاطباء والزراعيين والموظفين كما فازت الحركة بنقابة عمال السكة حديد ذات الهيبة والتاريخ ونقابة معلمي الثانويات،وقد جاء ذلك في ظروف استراتيجية الحركة بمضاعفة عضويتها عشرِ مرات... وحالف التوفيقُ عمل الحركة وسط النساء ونجحت الحركة في استقطاب حركة تقدم المرأة ونهضتها في اتجاه الاسلام،وربما كان هذا الانجاز من اكبر انجازات الحركة في اطار إحكام حركة التوجه الحضاري للسودان.. اذ إنما تعرف توجهاتُ المجتمعات بمركز المرأة فيها؛ووضعيةُ المرأة في أيِّ مجتمع تشيرُ إلى توجه هذا المجتمع ونوعية عقليته علمانية ام اسلامية.. وحيث تتجه حركةُ تقدُّم المرأة في اتجاه المجتمع المفتوح الذي تتفشى فيه العقليةُ التجارية وقانونُ السوق تصبحُ المرأةُ أداةً للمتعة والترويج التجاري والاعلاني،فإن المجتمعَ ضربة لازب وقضاءً محتوماً يكون مجتمعاً علمانيا،وحينما تسود عقليةُ مجتمع المشاركة وتقود المرأةَ قيمةُ التمسك بتعاليم الاسلام فلن تفلح كل تدابير نشر العلمانية وايقاف المد الاسلامي.. لأن المرأة هي الحفيظة على التقاليد وتربية النشء،لذا فحينما تتمثل نهضةُ المرأة خطَّ التوجه الاسلامي فإن مجمل اتجاه مستقبل حركة الحياة يظل في خط الاسلام صاعدا مهما تصاعدت تدابير الكيد العلماني..

استدعى التوسعُ المضطردُ في الحركة الاسلامية واتساع خطابها محليا وعالميا.. النظرَ في دستورها الذي ظل جامداً على هيكلية الخمسينات .. لذا فقد كون المكتبُ التنفيذي لجنةً لاعداد وصياغة دستور جديد في نهاية عام ١٩٨١م،واجاز مجلسُ الشورى تكوينَ اللجنة المصغرة التي رُوعِي فيها تمثيلُ مختلف قطاعاتِ وأوجهِ الرأي في التنظيم؛ووالت اللجنةُ اجتماعاتها وانتهت من اعداد مسودة في بداية عام ١٩٨٢م وقام د. الترابي بعمل الصياغة النهائية للمسودة،واجاز مجلس شورى الجماعة الدستور في فبراير ١٩٨٢م ورُفعَ-بعد ذلك-الدستورُ للمؤتمر العام للجماعة حيث تم اجازته كذلك (٤٢).

جاء الدستور الجديد محتوياً على مقدمة تعريفية و ٦٨ مادة ضمتها ٢٣

---

(٤٢) انظر في فصل الوثائق النص الكامل للدستور.

صفحة "كان الدستور القديم يقع في ثلاث صفحات".. حوتْ المقدمةُ التاريخية توصيفاً لخصائص الحركة.. واصفة إياها بأنها حركة اسلامية تقوم على أساس الفكر الاسلامي.. الذي يوحد حركة الانسان في الحياة ويرد الامر كله الي مصدره الاول ومصيره الاخير وهو الله جل وعلا... وهي حركة اصولية تعتصم بالقرآن والسنة وهي كذلك حركة تجديدية شمولية الاهداف واقعية المنهج تسعى لاحداث تغيير اجتماعي،وهي حركة مترفقة تؤمن بالاصلاح المطرد المتدرج في الاطر والمؤسسات.. ومن سماتها انها حركةٌ شوريةٌ جماعية تتسع لتباين المذاهب الفقهية والمشارب النفسية... كما احتوت المقدمةُ على اشارات موجزة لتاريخ الحركة منذ نشأتها في نهاية الاربعينات من هذا القرن كحركة طلابية فكرية مستقلة عبورا باتصالها بحركة الاخوان المسلمين في مصر حيث استمدت منها بعضَ فكرِها واسلوبِها،وكذلك بمجاهداتها في الدعوة العامة والمناداة بالدستور الاسلامي وانتهاءً بولوجها آفاق العمل السياسي حيث اصبحت جماعةً اسلامية ضخمة ذاتَ تأثير على حركة الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع في المنطقة الافريقية والعربية عامة والسودان بخاصة...

احتوى الدستور على ثلاثة ابواب.. الباب الاول اقتصر على التعريف بالجماعة حيث عرفها؛"الاخوان المسلمون جماعة اسلامية تتربى بالتدين وتسعى بالدعوة والجهاد لاحداث تغيير اجتماعي من اجل تمكين قيم الاسلام في المجتمع واقامة حكمه"... واحتوى الباب الثاني على اربعة فصول؛ تحدث الفصل الاول عن الاهداف السياسية والدستورية "١٨ مادة"،وتحدث الفصل الثاني عن الاهداف الاقتصادية "٩ مواد"،والفصل الثالث عن الاهداف الاجتماعية "٨ مواد" .... أما الباب الثالث فقد خُصص للوسائل واحتوى على عشر مواد ومقدمة صغيرة.. بينما احتوى الباب الرابع على اربعة فصول؛ تعلق الفصل الاول بالاسس التنظيمية وأجمل ذلك في مادتين، الفصل الثاني وصف التنظيم المركزي "المؤتمر العام، مجلس الشورى، الامين العام، المكتب التنفيذي" في صيغة مواد.. أما التنظيم الاقليمي فقد ورد في مادة واحدة هي كل الفصل الثالث،واقتصر الفصل الرابع على الاحكام العامة "العضوية، مالية الجماعة، اللوائح، تعديل الدستور".. وورد ذلك في مواد اربع...

استراتيجة التنظيم الواسع في اطار اللامركزية:

أصبحت اللامركزيةُ امراً واقعاً في تنظيم الاخوان قبل ان يقننها دستور

١٩٨٢م، وجاء الدستور ليقنن امراً واقعاً... إذ ابتدأ تطبيق اللامركزية في ١٩٨٠م،وتوافق ذلك مع مشروع الحكومة السودانية في تطبيق اللامركزية ونجاح التنظيم في مسعى مضاعفة العضوية عشر مرات.. وابتداءً من عام ١٩٨١م اصبح هناك وجودٌ لتنظيمات مستقلة بمؤتمراتها العامة ومجالس شوراها ومكاتبها التنفيذية وأمنائها الاقليميين في كل من الشمالية وكسلا والخرطوم ودارفور وكردفان والجزيرة والنيل الازرق.. أما الجنوب فقد ظل تابعا لمكتب الجنوب المركزي...

عُقِدت في عام ١٩٨٠م أربعةُ مؤتمرات اقليمية "الجزيرة، البحر الاحمر، كسلا، النيل"... واستمرت محاولاتُ تأصيل النظام اللامركزي بحيث يكون الاقليمُ هو نطاقَ التنظيم المحلي،ويضطلع التنظيم المحلي بشئون الجماعة كافة في نطاق حدود الصلاحيات الممنوحة،كما يكون للتنظيمات المحلية خارج السودان ذاتُ حقوق التنظيم المحلي.. وتُوِّجت ثورةُ الانتشار التنظيمي وبناء الامانات واجازة الدستور واللامركزية بقيام المجالس الاستشارية،وقد صُمِّمَتْ فكرةُ هذه المجالس لاستيعاب مقدرات قدامى الاخوان الذين رُؤي ان يستفاد من طاقاتهم بالمساهمة بآرائهم في دفع حركة التنظيم ومناقشة السياسات العامة بدلا من تقييد حركتهم بالنشاط الجاري التقليدي.. اصبح هناك مجالسُ استشارية لعدد من المكاتب كمكتب العلاقات الخارجية ومكتب نشر الدعوة وغيرها.. كما تم في اطار ثورة الانتشار إجازةُ المكتب التنفيذي لورقة الجنوب في ٢٦/ ١١/ ١٩٧٩م حيث راعت الورقة إمكانيةَ قيامِ دولة اسلامية في اطار سودان مُوحَّد برغم التباين الديني والثقافي والعرقي بين الشمال والجنوب،وعللت ذلك بأن الغالبيةَ الجنوبية لا ترغب في الانفصال وبمتطلبات رعاية الوجود الاسلامي القائم في الجنوب "الامن والمياه" وعليه فقد انبنت الاستراتيجية على:

١) تقوية الوجود الاسلامي.

٢) تحييد القيادة الجنوبية بالنسبة لمد الثقافة العربية والوجود الاسلامي.

٣) تفادي الدخول في مواجهات مع الحكومة الاقليمية او السلطات المحلية او حتى مع المنظمات الكنسية.

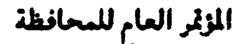
٤) قومية العمل بحيث يصبح الهم التمكين للاسلام وليس بناء تنظيم للاخوان والتعاون في ذلك مع الحكومة والتيار الاسلامي العام والدول العربية الراغبة.. كما نصت الورقةُ على الاسراع في تكوين اللجنة القومية للتبشير بحيث تُمَثَّلُ فيها الطوائفُ الدينية الكبيرة والهيئاتُ الحكومية والشعبية..

ترجمت هذه التوصيات في قيام منظمة الدعوة الاسلامية ومؤسساتها الاخرى، وبلغ عمل الجنوب منتهاه في اجتماع اللجنة الخاصة المنبثقة عن المكتب التنفيذي والتي أوصت بتأسيس تنظيم اسلامي فعال وإنشاء فروع لهيئة مسلمي الجنوب وحث البنوك والمؤسسات الاسلامية على إنشاء فروع في الجنوب.. حيث قام بنك فيصل الاسلامي في جوبا وفروع لمنظمة الدعوة الاسلامية والوكالة الاسلامية الافريقية للاغاثة في مختلف انحاء الجنوب.. وتوّج ذلك العمل بقيام أمانة الجنوب التي قام عليها جنوبيون بنسبة ١٠٠٪... كما توسعت الهيئة الاسلامية لجنوب السودان حيث صار لها ٣٦ فرعا ... كما تم بناء اللامركزية وسط المغتربين في السعودية واليمن ودول الخليج وبريطانيا وامريكا ... كما تم تأسيس ١٦ مكتبا اقليميا للفئات و ١٦ مكتبا للحرفيين بالاضافة الى إعداد لائحة لمكتب التنسيق الخارجي على ضوء لائحة التنظيم العام وإكمال تأسيس المكتب الذي نجح في الوصول للوفاق حول صيغة التنسيق مع التنظيم العالمي والمجزنا تفاقيات تعاون ثنائية مع عدد كبير من سائر الحركات الاسلامية الجهادية والدعوية والسياسية على الاخص في افغانستان..

لائحة التنظيمات المحلية:

تشير اللائحة بقيام أجهزة شورية وتنفيذية محلية مماثلة لأجهزة الجماعة الشورية والتنفيذية المركزية حسب توصية المكتب التنفيذي والمجازة من قبل مجلس الشورى...

ويقوم بناء التنظيم المحلي على هذه الشاكلة:



المؤتمر العام للمحافظة

مجلس شورى لا يقل عن اربعين عضوا داخل السودان، وخارجه عشرين

الامين العام.. يُختار من بين ثلاثة يرشحهم الامين العام بعد التشاور مع أمانة التنظيم والاستئناس بالرأي المحلي ويتم عزلُه بقرار من المكتب التنفيذي المركزي بموجب توصية الامين العام، أو بقرار من ثلثي أعضاء مجلس الشورى

ويتكون مكتب الامين من:

- تنظيم عام
- سياسي
- فئوي
- طلاب
- مالي واقتصادي
- دعوي
- نسائي
- سكرتارية

ونصت اللائحةُ على عقدِ مؤتمر سنوي لأمناء التنظيمات المحلية كما نصت اللائحة على انه للأمين العام ان يرفع توصيةً لمجلس الشورى العام طالبا الحل لاي من مجالس الشورى المحلية.. تمكنت الحركةُ من عقدِ مؤتمرها العام في يوليو ١٩٨٢م وتم انتخاب مجلس الشورى العام في اطار النظام اللامركزي كما تم توحيد المكتب التنفيذي وابطال تشعبه الى شق اداري وآخر سياسي... ولم يرضَ بعضُ الاخوان عن ذلك.. إذ حسبوا ان تلك خطوة لتهميش دور السياسة في حركة التنظيم استجابة لضغوط النظام كما برزت مكاتبُ جديدة للتخطيط والتنسيق والتدريب والمتابعة واصبح همُّ المكتب الاشرافَ على العمل السياسي العام ورعاية

الاهداف الكلية للحركة...

وفي المؤتمر العام الذي انعقد في شكل مؤتمراتٍ متفرقة تمت إجازةُ دستور الجماعة الجديد كما نُوقِشت سياساتُ الجماعة وقد وردت في اربعة مؤتمرات ملاحظةٌ فحواها: أنّ الجماعةَ لم تطرحْ نفسَها كبديلٍ... ودعوةٌ للجماعة لتجاوز التحالفات، كما كان هناك شعورٌ شبهُ عام "حسب افادة سبعة مؤتمرات" بأن الاتصال الداخلي بين القيادة والقاعدة ضعيفٌ، وبرزت في خمسة مؤتمرات مناداةٌ بوحدة الحركة الاسلامية محليا وعالميا، ولفت الانظارَ خطابُ شعبة طلاب جامعة الخرطوم الذي اشار الى غياب الروح الجهادية.. وقد برز في مرحلة لاحقة تيارٌ وسط طلاب الجامعة تأثر باطروحات الثورة الايرانية وآدابها مما جعلها غير مرتاحة لنظام المسالمة، ولكنها واصلت التعبيرَ عن نفسها داخل أطر التنظيم، ولم تتجاوز تلك المشاعرُ الجامعةَ الى ما سواها..

كانت ٣٩٫٤٪ من عضوية المؤتمر مع الاستمرار في المصالحة وأفتت ١٢٫٦٪ بعدم الاستمرار ... بينما بد ت ٤٥٫٩٪ حائرة... وهي بلا شك نسبةٌ كبيرة تشيرُ الى خيبة أملِ قطاعٍ كبير من الاخوان في المصالحة الوطنية، ويمكن ان يعزى ذلك الى ان عام ١٩٨٢م لم يكن عاماً سعيداً للاخوان مع نظام الرئيس نميري... وعلى هدى تصورات ومناقشات المؤتمر العام انعقد في عام ١٩٨٤م مؤتمر لمناقشة تطوير العضوية بتصور جديد للعضوية والانتشار.. ووقع الاختيارُ من بين الصيغ الثلاثة المطروحة: "التنظيم الصفوي، التنظيم الثنائي، التنظيم الواسع"، على صيغة التنظيم الواسع.. الذي يقوم على قاعدة عضوية واحدة لا تتميز في طبقات لائحية ولكن قد تتفاوت مستوياتُ الأعضاء في الالتزام والعطاء ومن ثم أهلية القيادة وتولي المسئوليات .... ويتميز بسط العضوية وتسهيل شروطها من حيث الاسلام والولاء.. وقع اختيار الجماعة على خيار التنظيم الواسع نسبةً لأن الظروف التي تستوجب التنظيم الصفوي قد تبدلت إذ انتشر الالتزام الاسلامي في المجتمع وغدا المثال الاسلامي معروفاً ... كما ان هناك مناخاً من الامن النسبي.. وأصبح المطلوبُ التطبيقَ بفقهٍ وعمل واقعي لا دعوي فقط... مما يستدعى تطويرَ التنظيمِ ونظامِ عضويته...

أما التنظيم الثنائي فيؤدي الى ازدواج الولاء وتعقيد علاقة السرية والعلنية وخطر الذبول الداخلي الذي لا ترد اليه دماء جديدة..

استلزم خيارُ التنظيم الواسع مراجعةَ شروط عضوية الجماعة وقنواتها.. فمن حيث شروطُ العضوية أصبح كافيا:

١) التمسك بعقائد الاسلام وفرائضه بترك الكبائر.

٢) قبول العمل مع الجماعة والتجرد من اي ولاء سياسي آخر.

ويأتي التسهيل من حيث أنه:

لا يشترط ألا يكون منتميا لجماعة روحية او فكرية غير سياسية..

وجاءت السمات البارزة للهيكل في:

١) استمرار الهرم التنظيمي المتمثل في الأسرة، الشعبة، المنطقة والمكتب.

٢) العمل الداخلي من خلال مكاتب العضوية والولايات والاتصال ومكاتب التنظيم العام والمال والمعلومات والاستراتيجية والخطط والتنسيق والتبعية الداخلية والعلاقات الخارجية الخاصة..

٣) يخرج من العمل التنفيذي العام "الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، الفئوي، النسائي، التعبئة السياسية" (٤٣)..

عبأتْ التنظيماتُ المحليةُ طاقاتِ الاخوان في انتخابات مجالس الشعب الاقليمية لعام ١٩٨٣م وفاز تنظيمُ كردفان الاقليمي بخمسةِ مقاعد في مجلس الشعب الاقليمي مكنتهم من قيادة لجنتين في مجلس الشعب الاقليمي، كما وأصبح لهم وزيرٌ في الحكومة الاقليمية "د. التاج فضل الله" .. ونال تنظيمُ دارفور سبعة عشر مقعدا في الانتخابات الاقليمية لمجلس الشعب ونال المتحالفون معهم ٢٥ مقعدا مما جعل المجلسَ اسلاميَّ التوجه، وسيطر التنظيم على أعضاء هيئة المجلس وضباطه ولكن مع ذلك لم تمثلهم السلطات في مجلس وزراء الاقليم.. وفاز تنظيم الجماعة بمقعدين في مجلس الشعب الاقليمي لمديرية النيل .. كما استحوذ التنظيمُ على تسعة مقاعد في مجلس الاقليم الشرقي وظهر ضعف اداء تنظيم الجماعة في الاقليم الاوسط حيث فاز التنظيم بمقعدين فقط من مقاعد مجلس الشعب... مما رفع سؤال وضعية مستقبل حركة الجماعة في أهم الاقاليم قاطبة وسطية وثروة وموارد بشرية... كما برز وجودٌ مؤثر للجماعة في اتحاد مزارعي الجنيد ووجود محدود ولكنه مؤثر في اتحاد مزارعي الجزيرة...

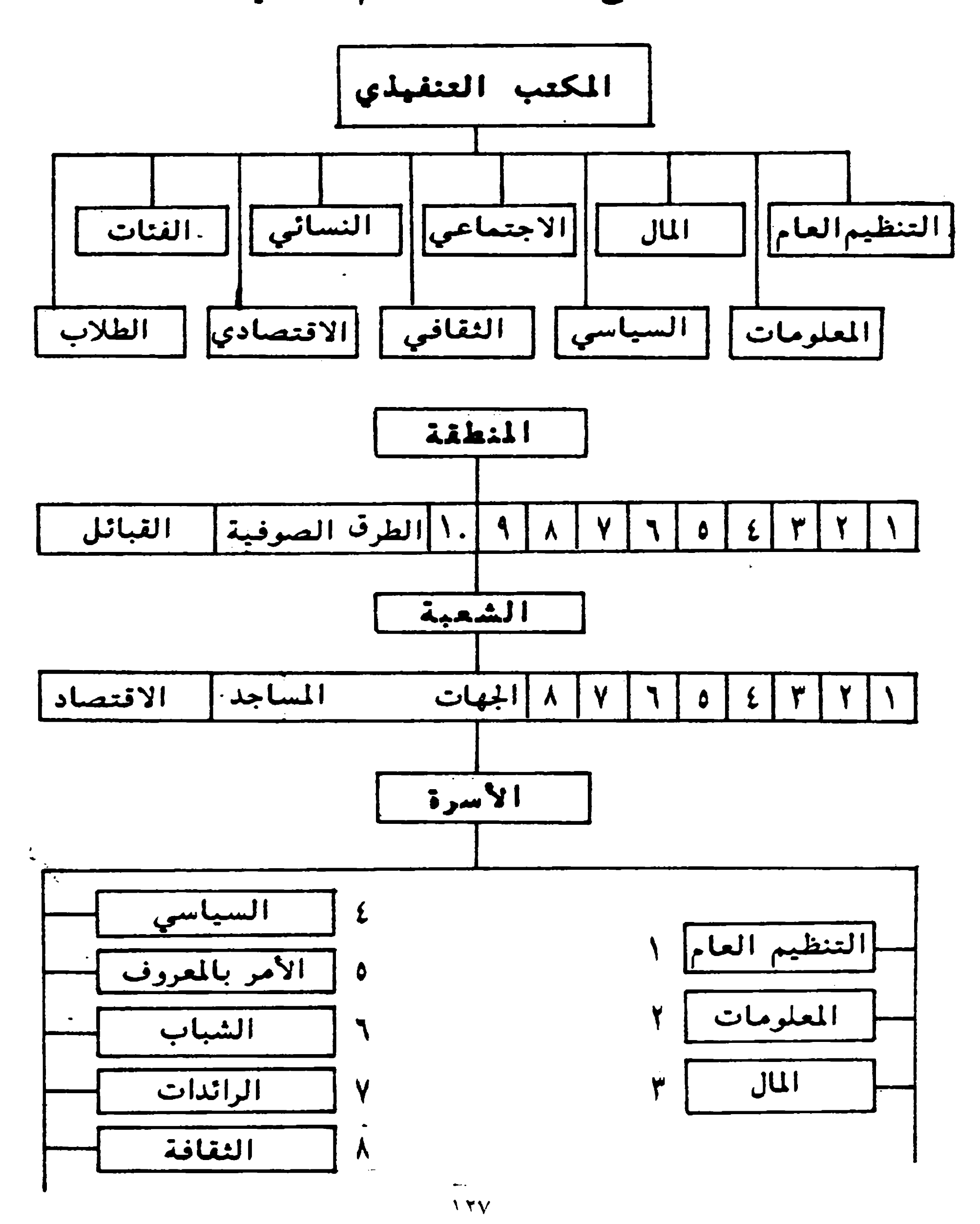
عبر هذا الوجود السياسي على امتداد اقاليم السودان، عن تطور كبير في حركة تنظيمات الاخوان المحلية والتي كانت عاجزةً عن اثبات وجودها في انتخابات مجالس الشعب المحلي حتى في بداية الثمانينات... كما اتسعت آفاقُ هذه التنظيمات واخذت تناقش قضايا اقليمها من خلال الايقاعات المحلية والاقليمية والدولية "حالة دارفور مثلا".. مما ادى الى ازدهار فكري وسياسي وسط مجموعات

---

(٤٣) ارشيف الحركة الاسلامية ورقة العضوية والانتشار.

الاخوان التي كان طابعُ نشاطها ذاتَ يومٍ الهمومَ الداخلية المحدودة من جمع اشتراك وعيادة مرضى والمساهمة في انتخابات، ولكنها قفزت بمجيء عام ١٩٨٣م الى محاولات الاحاطة بأجهزة الدولة وتسخيرها والتأثير على القياديين فيها... كما اصبحت هذه التنظيماتُ تتطلع الى مراكز الريادة والقيادة على المستويين المحلي والمركزي.. "انظر هيكل التنظيم المحلي"...

مشروع هيكل التنظيم المحلي



حجم الانجاز ٧٨ - ١٩٨٤م:

ركزت الحركة الاسلامية في فترة ما بعد المصالحة على حل القضايا المعلقة وتخفيف تراكمات ضغوط نظام مايو على الإخوان وأسرهم، حيث بدأت محاولات لاعادة المفصولين إلى وظائفهم .. كما بدأ تحرك لاخطار أسر الشهداء بمصائر أبنائهم، كما تم مراجعة قرار مجلس شورى الخارج بالاستمرار في التدريب في ليبيا، وفي ٢٣/ ٧/ ١٩٧٨م انفض آخر معسكر اخواني للتدريب بليبيا وتم تسليم السيارات الثلاث اللاتي كن بحوزة معسكر الاخوان بالاضافة الى الاسلحة لليبيين في ظروف توتر مع القيادة المحلية لمعسكر الانصار التي ما كانت تريد ان يستقل معسكر الاخوان بقراره في تصفية المعسكر واعادة السلاح والمهمات لليبيين الذين كانت معاملتهم للاخوان طيبة للغاية.. وبعد ان تم تسوية موضوع المعسكر قامت القيادة الاخوانية بتوزيع الاخوان الموجودين حسب رغباتهم إما بالعودة للسودان أو مساعدتهم للسفر للبحث عن عمل في ليبيا والخليج..

لم تضيع قيادة الداخل الوقت في انتظار أيادي النظام إذ كانت تعلم ان النظام سيحاول أن يصل إلى اهدافه حولها بالطرق الناعمة بعد ان فشلت وسائل القسر والسجون، لذا فقد رأت في المصالحة فرصة للعمل وليس لمقاسمة السلطة مع النظام... اتجهت القيادة إلى التنظيم باعتباره المعول الاساسي لاقامة البناء على الاسس والتصورات واللوائح التي كانت جاهزة منذ منتصف عام ١٩٧٥م.. سار عملُ الجماعة في محاور مختلفة وعلى الأخص محور اعادة بناء هياكل التنظيم بالاستفادة من الكوادر المؤهلة التي خرّجتّها السجونُ وتجربةُ المنفى، ووجدت القيادة أنها محاطة بالكوادر لدرجة التشبُّع وآن الأوعيةَ التنظيمية الجديدة على اتساعها ما كانت كافيةً لاستيعاب المدد القيادي الراغب في ممارسة دور ايجابي في حركة التنظيم... فدفعت الحركة الاسلامية بعدد من القيادات في اتجاه اختراق تنظيمات الشباب والنساء المايوية في سبيل توظيف هذه التنظيمات في خدمة أغراض الحركة، ولكن انتبهت الفاعليات القائمة على نظام مايو-والتي كانت خائفة من ان تصبح كبش الفداء - وتطالها اقدام القادمين-باغلاق كافة المواقع أمام شباب الاخوان معتذرين بمدد متجدد غير منقطع من الاعذار..

شرعت الحركةُ كذلك في تأسيس عدة واجهات للعمل الاسلامي وكانت اولى هذه الواجهات جمعية رائدات النهضة التي تم تأسيسها في عام ١٩٧٩م وظلت تقوم على فرع واحد حتى يناير ١٩٨٠م.. وفي ديسمبر ١٩٨٢م نمت الجمعية وأصبح لها سبعة فروع.وفي عام ١٩٨٣م ظهرت ثمار العمل الدؤوب الصابر حيث اصبح لها

٣٧ فرعا وفي العام الذي تلاه (٨٤) اصبح لها ٦٧ فرعا... ازدهر نشاط ثمار ذلك حتى في جنوب السودان حيث قامت جمعيات للرائدات في الرنك وملكال وجوبا وواو...الخ. أدى انتشار عمل الرائدات وجهود مكتب الطالبات الى ان اصبح معنى التقدم في حركة المرأة مرتبطا بمعنى الانتماء للاسلام على عكس ما اجتهدت الثقافة الغربية ومنابر التكييف العلماني في ربط حركة تقدم المرأة باللادينية... وأقامت الجمعية على المستوى القومي عددا من المعارض والمؤتمرات بقصر الشباب ونادي ناصر الثقافي ونادي الاسرة وقاعة الصداقة كما أصدرت الجمعيةُ عددا من المنشورات والكتيبات كما ساهمت في اقامة عدد من المشاريع الخيرية والاجتماعية ابرزها مشروع تسهيل الزواج بالتعاون مع منظمة شباب البناء...

وعلى درب رائدات النهضة جاءت منظمة شباب البناء التي اصبح لها خمسمائة فرع والتي أظهرت وجودها حينما غرست سنة التبرع الجماعي المنظم بالدم حتى فاضت بنوك دم وزارة الصحة السودانية في الخرطوم وبنوك دم القوات المسلحة وقادت حملات النظافة ومشاريع فضل الظهر وحملات توزيع لحوم الاضاحي ومشاريع تسهيل الزواج التي استفاد منها المئات وشارك في مهرجاناتها عشرات الالوف.. وكذلك قامت واجهاتٌ إسلامية اجتماعية أخرى مثل جمعية الاصلاح والمواساة التي تخصصت في مساعدة العوائل المنكوبة والفقيرة،كما ظهرت روابط الفتاة المسلمة ودور المؤمنات،كما انخرط عدد من الاسلاميين في تحريك هيئة إحياء النشاط الاسلامي والندوة العالمية للشباب الاسلامي بالاضافة الى الوجود الاسلامي المقدر في المؤسسات الاسلامية والتي نهضت على اكتاف الحركة الاسلامية "منظمة الدعوة الاسلامية، المركز الاسلامي الافريقي، الوكالة الاسلامية الافريقية للاغاثة، الجمعية الطبية الاسلامية، والجمعيات الخيرية والاجتماعية الاخرى"..

وفي إطار ترجمة معاني الاسلام الاقتصادية تغذت شبكة المصارف الاسلامية على الكوادر الاسلامية والخبرات الاسلامية في مجال الاقتصاد حتى اصبحت جزءاً أساسياً من حركة مجتمع المال والاعمال، وغذّت هذه المؤسساتُ المجتمعَ السوداني بالعشرات من الشركات في مجالات التنمية والاستثمار والبناء والتشييد والمضاربة؛ وخلقت آلافاً من فرص العمل على امتداد السودان مما احدث استقرارا لالاف العوائل ... كما اسهمت هذه المؤسسات في حل مشاكل السودان الاقتصادية وتوظيف حركة المال وفق مقاصد الشريعة.. مما حل لدى الكثيرين من المسلمين إشكاليات تراكم اموالهم في المؤسسات الربوية.. كما وَجّهتْ الحركةُ عددًا من كوادرها بدخول دنيا المال والاعمال والاستثمار مما أدى الى ازدهار قطاع الاسلاميين

في هذه الدنيا الجديدة وأصبح لنحركة وجودٌ فعال وسط التجار والمستثمرين ورجال الاعمال الذين استفادوا من علاقات الحركة الاسلامية وتسهيلاتها وتجمعات مؤيديها في الخليج وغيره..

وفي حقل الثقافة والفكر، ظهرت جمعية الفكر والثقافة الاسلامية في عام ١٩٨١م والتي شهد ملتقى قيامِها عددٌ من المفكرين والسياسيين وعلى رأسهم الدكتور حسن الترابي والسيد/ الصادق المهدي،وكذلك ظهرت عدةُ روابط ثقافية على المستوى الاقليمي كجمعية الفاشر المسرحية ورابطة الرسامين والخطاطين بدارفور ورابطة الآداب والفنون ورابطة الخنساء الادبية بسنار. وقد غذّتْ حركةُ هذه الروابط الحياةَ الثقافيةَ حيث صدرت مجلة جماعة الفكر والثقافة الاسلامية كما توالت مؤتمراتها... كما برزت مبادرات ذاتية تجلت في ظاهرة المنتديات الفكرية التي عالجت مختلف القضايا ودار فيها حوار فكري - اجتماعي - سياسي شمل عددا من القضايا وانجبت هذه المنتديات تيارا تميز بالمقدرة على النقاش وادارة الحوار..

كما دخل عدد من الاخوان في مجال النشر فصدرت مجلةُ "المغترب" والتي أسّسها الأخوان كمال ومحجوب عروة،وتلا ذلك ظهورُ عددٍ من الصحف الاسلامية التي كسرت احتكار الدولة لحركة الصحافة مثل صحيفة "الوان" لحسين خوجلي والتي تدثرت بدثار العمل الثقافي المحض وإن كانت لا تخلو من مناوشات سياسية، وصحيفةُ "الصحوة" التي أصدرها عبد الجليل النذير الكاروري والتي كانت قصيرة العمر،وصحيفة "الأصالة" التي اصدرها محمد الحسن عباس وإن لم يصدر منها سوى بضعة اعداد..

كما ظهر اهتمام بإقامة معارض الكتاب الاسلامي والثقافة الاسلامية كما اصبح عدد من شباب الحركة مراسلين لعدد من الصحف العربية والانجليزية كالعالم التي تصدر من لندن والمجتمع من الكويت وآرابيا من لندن،كما دارت نشاطات مختلفة وعلى أصعدة مختلفة وبصورة دورية يصعب حصرها وتلمس آثارها كصحف الحائط اليومية والاسبوعية والدورية في المدارس والاندية والمساجد والجامعات وبلغت في عام ١٩٨٢م (٨٠٤) صحيفة حائط "بعضها يومي كآخر لحظة في جامعة الخرطوم" بالاضافة الى المكتبات الصوتية والمعارض والمهرجانات ومنابر الخطابة العامة والليالي القمرية والتمارين الرياضية والمظاهرات وتوزيع المنشورات والملصقات..

وفي مجال الدعوة نشطت الحركةُ في تأسيس حلقات التلاوة والتجويد وإعداد مدارس الدعاة.. لاعداد الدعاة القادرين على المخاطبة وتوصيل الفكر الاسلامي

للمخاطبين،كما تمَّ التركيزُ على مساجد بعينها تم تحري اختيار أئمتها،كما اسهمت الشُّعَبَ في تنشيط المساجد بجعلها متعددةَ الأغراض،كما والى مكتبُ الطرق الصوفية الاتصالَ برجال التصوف وإعمار العلاقات معهم بالاضافة الى دعم الخلاوي ودور تحفيظ القرآن، وتنشيط الاتصال الفردي.. وقد أدَّى ذلك إلى تضاعف أعداد الجماعة عشرة أضعاف وساعد على الانتشار الشعبي،وأُقِيم في اطار ذلك آلافُ الدروس ومئاتُ المحاضرات ومئات القوافل الثقافية والمنتديات وآلافُ الحلقات الراتبة للتلاوة،كما تم انشاء عشراتٍ من رياض الاطفال ودور المؤمنات ... هذا بالاضافة الى التربية الداخلية التي اعتمدت على الدروس المقفولة والمعسكرات المقفولة وجلسات النقاش والنقد الذاتي..

كما جرى جهدٌ كبير في توصيل كلمة الاسلام لغير المسلمين وتم إعداد دور المهتدين وحديثي العهد بالاسلام واشتملت على رياض اطفال واماكن للصلاة والخدمات الاجتماعية مما أدى إلىتزايد الدخول في الاسلام على الأخص في ظروف تطبيق الشريعة.وقد دعمت مؤسسات القطاع الاسلامي في السعودية والخليج هذا التوجه كما قامت تجمعات الطلاب السودانيين الاسلامية داخل وخارج السودان بتسخير نشاطها لاول مرة لخدمة انتشار الدعوة الاسلامية بالخطاب المباشر والمعايشة اليومية بدلا من اسلوب المعسكرات بالخطاب القديم الذي لم يكن يستجيب لتحديات وقضايا المجتمع الاسلامي الاساسية ... هذا بالاضافة الى المناشط المكثفة الاخرى والتي استَخْدَمت أدواتِ الخطاب الحديث من فديو واشرطة كاست،كما ظهرت سُنّةُ إرسال عدد من الجنوبيين والمهتدين لاداء فريضة الحج والعمرة واغاثة التائبين من مزاولة تجارة بيع الخمر وتوزيع الادوية والاغاثة لهم ولهن.. وقد واكب ذلك نزولٌ برامج تربوية لتزكية الجماعة والافراد منها ما كان مطلوبا اداؤه على التوالي ومنها الاسبوعي والشهري ومنها العام غير المقيد بزمان... **ومما تم الحث عليه يوميا:**

١/ الالتزام بصلاة الجماعات.

٢/ الالتزام بورد قرآن أقله ربع حزب.

٣/ الحرص على ورد المحاسبة.

٤/ المحافظة على اداء السنن الرواتب.

أما واجبات الاسبوع فقد تعلقت :

١/ الالتزام بصيام الاثنين والخميس.

٢/ الالتزام بافطار جماعي يوم الاثنين.

٣/ قراءة الوظيفة الكبرى.
٤/ الالتزام بحفظ دعاء مأثور واحد والمداومة عليه.

ومن الواجبات الشهرية:

١/ قيام ليل فردي.
٢/ كتيبة مشتركة جماعية.

كما برزت توجيهاتٌ عامة حضّت على الحج، اخراج الزكاة - التي نظم اخراجها في اطار التنظيم -،الصدقة، الاستعداد للجهاد، الحرص على استصحاب الوضوء، زيارة المرضى، قراءة كتاب مع العرض والتلخيص.

ومع هذا التكثيف للعمل التربوي فإن ذلك لا يؤثر في انتماء غير الملتزمين بهذه النشاطات إذ لا تسقط عضوية المنتمي إلا بإيتاء واحدة من الكبائر او يخرج عن الدين او عن الولاء كله،كما أن هذه الروحية فيها من هو يغر أخ ومن غير الزام التزام... كما حضت البرامج الثقافية على ترقية اوضاع الاطلاع في مختلف فروع الفكر الاسلامي وإن تم التركيز على مجموعة سيد قطب "في ظلال القرآن"،"معالم في الطريق"،"المستقبل لهذا الدين" ومجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا ومجموعة يوسف القرضاوي "الحلال والحرام في الاسلام" "الحلول المستوردة" الخ... ومجموعة سيد سابق "فقه السنة" ومجموعة د. حسن الترابي "الايمان واثره في حياة الانسان" "الصلاة عماد الدين" ورسالة المرأة ورسائله الصغيرة الاخرى،بالاضافة الى أمهات الكتب كتفسير ابن كثير، نيل الاوطار للشوكاني، شرح العقيدة الطحاوية وزاد الميعاد لابن القيم ومجموعة ابن تيمية، تهذيب سيرة ابن هشام ومجموعة سعيد حوى "ابجديات العمل الاسلامي" "جند الله ثقافة واخلاقا"،بالاضافة الى البرامج الثقافية المنزلية على الشعب وقطاعات الطلاب المختلفة والتي تفاوتت في تركيزها ابتداءً من تفهم الفقه الاسلامي وانتهاءً بمشاكل المجتمع السوداني.

تطور الوضع المالي للجماعة واصبح لها قدرات مالية واقتصادية ضخمة فبعد أن كانت ميزانية المكتب السنوية في عام ١٩٧٠م بضعة الاف من الجنيهات اصبحت ميزانية التنظيم تحسب بالملايين مع عشرات من المتفرغين والكوادر المدربة والدور والمنظمات الموالية التي نمت بصورة مضطردة حتى ان منظمة الدعوة الاسلامية وحدها بنت ستين مسجدا داخل وخارج السودان وبلغت ميزانية المنظمات عشرات الملايين من الجنيهات السودانية..

كما استطاعت الحركةُ السيطرةَ على كثير من النقابات والاتحادات والمجالس، وبالطبع فإن الحركة كانت تغلِب وتُغلب ولكنها استطاعت ان تسم كثيرًا من هذه

الهيئات بسمتها،كما أصبح هناك وجودٌ إسلامي مستقر برغم كثافة هجرة العنصر الاسلامي للخليج..

كما نجحت الحركةُ في اقامة وتنشيط جمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالوحدات والمؤسسات والاحياء في ظروف تطبيق الشريعة.. وكان من المؤكد طغيانٌ صوت هذه الجمعيات وبالتالي طغيان صوت الحركة الاسلامية إذاما نجحت خطةًالحركة في تعديل الدستور والغاء الاتحاد الاشتراكي.. إذ كانت هذه الجمعيات ستملأ الفراغ وتكون بديلا لاي حركة تنظيم شعبي ذي وظائف اجتماعية وسياسية وخطوةً لبناء جبهة شعبية اسلامية الولاء في اطار التنظيم السياسي.. وقد تم إقامة آلافِ الجمعيات كما صار لها مرشِدٌ ينظم علاقاتها ووظائفها وآدابها "مرشد المحتسب" مما ادى لاشاعة ثقافة الحسبة في المجتمع الاسلامي من جديد..

كما برز صوتُ الحركة الاسلامية وصداها في الخارج حيث سجلت الحركة حضورا على كافة اصعدة النشاطات الاسلامية العالمية ابتداءً من مؤتمرات الشباب المسلم بيوغندا والحضارة الاسلامية بماليزيا وانتهاءً بمؤتمرات المال والاقتصاد الاسلامي بالاضافة الى حضور الحركة المؤثر وسط تجمعات المجاهدين الافغان والحركات التحررية في لبنان وارتريا .. كما نجحت الحركة الاسلامية في فتح علاقات مع كثير من المنظمات والهيئات في افريقيا،ويمكن اجمال ذلك بانه منذ عام ١٩٨٢م أخذت الحركةُ الاسلامية تقوم بكثير من وظائف الدولة من خدمات اجتماعية وتعليم وإغاثة واستثمار وتجارة ونشاط اقتصادي وفكري وثقافي وعلاقات خارجية ودولية... بل إن الطاقة التنظيمية للحركة توسّعت بحيث ما عادت تحتمل البقاء في البنية التنظيمية مهما توسعت إذ تعلقت اشواقُ وقدرات وأوعية وأُطرُ الحركة بالترقي المستمر للسيطرة على أجهزة المجتمع،ومن هنا برزت إشكاليةُ الحركة مع نظام نميري، إذ كانت الحركة في مرحلة الانطلاق بينما كان نظام الرئيس نميري يسمح فقط ببروز حركة في مرحلة التحمل والانضباط مما أدى إلى خصام نظام نميري مع الحركة،ذلك الخصام الذي حسمته ثورة رجب وافسحت المجال لتكامل شخصية الحركة في مرحلة الانطلاق..

اجتهدت الحركةُ الاسلاميةُ في الاتصال بالمنظمات والجماعات والحركات الاسلامية ودخلت في علاقات ثنائية مع الحركة الاسلامية في شمال افريقيا لا سيما الحركة الاسلامية التونسية،وحينما تم اعتقال راشد الغنوش وجماعته في يوليو ١٩٨١ عبأت الجماعة المجتمعات الاسلامية في سبيل اطلاق سراحه،وحينما استبدل حكم السجن بالحبس المنزلي في اغسطس ١٩٨٤م سارعت الحركة الاسلامية للاتصال به

حتى في ظروف الحبس المنزلي.وحينما دخلت الحركة الاسلامية في محنتها الثانية على يد بورقيبة في عام ١٩٨٧م تابعت الحركة الاسلامية تلاحمها مع الحركة التونسية الى حين انفراج محنتها... كما أدى نجاحُ حركة المصالحة الوطنية في السودان ومنهج حركة السودان الاسلامية في المخاطبة والتعامل والتحالف مع الحكومات مما ادى جزئياً الى اضعاف حاجز العزلة بين الحركات الاسلامية والحكومات وظهور ظاهرة تجسير العلاقات في مصر والكويت وتونس وماليزيا واليمن الشمالي وغيرها.. إذ دخلت الحركة الاسلامية المصرية انتخابات مجلس الشعب في بداية الثمانينات تحت مظلة حزب الوفد الجديد ونالت ٨ مقاعد من اصل ٣٩٣ مقعدا.وفي انتخابات ابريل ١٩٨٧م شاركت الحركة الاسلامية المصرية في الانتخابات داخل مظلة حزب العمل الاشتراكي حيث نالت ٣٥ نائبا من اصل ٤٤٨ مقعدا (٤٤) بنسبة ١٧٪ من الاصوات،بينما نالت الحركة الاسلامية التونسية ١٤ر٥٪ من الاصوات في الانتخابات الاخيرة مارس ١٩٨٩ (٤٥).. كما اصبح معظم قادة الحركات الاسلامية على مستوى العالم يتعاطفون مع الانموذج السوداني كمحاولة للخروج من ظروف التيه والسجون التي دخلتها الحركات الاسلامية منذ عهد جمال الدين الافغاني... ولكن مع ذلك فإن الحركات الاسلامية ما تزال تضع في اعتبارها ان المجالس النيابية في العالم الاسلامي لا تعدو ان تكون متجرا للكلام يضح في ذلك تجربة إخوان اليمن،وقد عمد نظام الرئيس مبارك للإتجاه بالاسلاميين صوب معارك المجالس النيابية ليمتص طاقاتهم في سوق الكلام ويبعد بهم عن استراتيجيات الصدام.

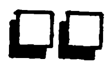
وربما كان ابرزَّ نجاحات الحركة الاسلامية الحضارية وصلُها لمسلمي جنوب السودان باخوانهم في الشمال وفي العالم الاسلامي واقامة نواة حركة اسلامية جنوبية تحمل استعدادات النمو والتكاثر.ولعل انفتاح الحركة الاسلامية على الجنوب يعتبر أكبر انجاز لمصلحة البلاد والاسلام وتيار الوحدة،كما كشفت الحركةُ مغزى التمرد في جنوب السودان الذي عرف باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان كبؤرة تجمع علماني - كنسي ضد توجهات الاسلام والعروبة.ولم يكن ثمن ذلك سهلا إذ

---

(٤٤) انظر الشرق الاوسط ١٣/٤/١٩٨٧ وكذلك The Economist 11 - 17 April 1987. pp. 44 - 47.

(٤٥) بدات الحركة الاسلامية السودانية حملتها لانتخابات مارس ١٩٨٦ في ديسمبر ١٩٨٥م وفرطت الحركة في معركة التسجيل ولكنها اجتهدت في معركة التصويت ونالت ٥١ مقعداً (٢٨ دائرة جغرافية و ٢٣ دوائر خريجين). بنسبة ١٨ر٣٨٪ من الاصوات.

استشهد عدد من شباب الحركة من بينهم ثلاثة اطباء في جوبا كما اسرت حركة التمرد عددا من عناصر الحركة كما استبسل عدد من شباب الحركة في الاقامة في الجنوب لتأسيس العمل التنظيمي وتثبيت واجهاته مما جعل الحركة الاسلامية حركة قومية جامعة نظمت في صفوفها الشماليين والجنوبيين والنوبة وامتدت اطرافها متحركة مع الوجود الاسلامي في مناطق افريقيا.



الفصل السابع
التطور الفكري والثقافي

ظلت الحركةُ الاسلاميةُ السودانية تضم أكبرَ تجمع للمثقفين السودانيين واتسعت دائرة ملامستها "سياسيا واقتصاديا واجتماعيا" مع مكونات المجتمع السوداني، وأثَّر خطابُها بعمق على حركة المجتمع السوداني، إلا انه وبرغم ذلك لم يتكافأ أثرُها الفكري والثقافي مع حجمها وسيرتها كحركة صفوة، وظلت حصيلتها الثقافية ضئيلة نشرا وانتاجا .. ويبدو ان مرد ذلك لطبيعة السودانيين الذين لم يشتهروا في تاريخهم ولا حتى في حاضرهم بتسويد الصفحات وكتابة المصنفات.. وبقيت اسهامات السودانيين محصورة في مجال البحث العلمي المرتبط بنيل شهادة علمية او درجة جامعية .. ولم يعرف في تاريخ السودان المعاصر مَنْ كَتَبَ في مجالات الفكر والثقافة والحضارة الا صفوة الصفوة مثل "جمال محمد احمد، محــمد احمد محجوب، منصور خالد، محمد عمر بشير، ابوالقاسم حاج احمد.. الخ" وحيث طغت روح الفكر العلماني على توجهات هذا النفر وانعدمت محاولات التأصيل وضاعت الكينونة والهوية الاسلامية.. في حمى البحث عن التحديث ... كما نبغ عددٌ من السودانيين في مجالات القصة والادب والشعر "محمد المهدي مجذوب، الطيب صالح، مصطفى سند.. الخ"، وربما ظهر مزاج المجتمع السوداني وإشكالاته في ادبهم. إلا ان مجمل سياقها لم يك يلتزم بمقتضيات التوجه الاسلامي حيث غلب على خطابها البحث عن التجويد الفني والمتعة والترويح.. وقد اهتمت طائفة من الكتاب السودانيين بدراسة جوانب الحضارة الاسلامية في السودان "د. يوسف فضل، د. محمد ابراهيم ابوسليم، د. عبد الله الطيب، د. عون الشريف قاسم، د. مدثر عبد الرحيم" إلا ان التجويد الاكاديمي طغى على كتاباتهم كما تحاشوا الكتابة

من موقع الدعوة والالتزام،وبدأ كأنما القلم المتميز الوحيد الذي دأب على الانطلاق من موقع الالتزام هو قلم محمود محمد طه ولكن هذا اختار أن يتحرّك من المقاومة والمخاصمة لحركة الدعوة والشريعة مستلهمًا ما اسماه بالرسالة الثانية والتي هي في حقيقتها تجديف ضد رسالة الاسلام.

والأمر الثاني ربما تعلق بطبيعة ثقافة الجيل الاول من رواد الحركة الاسلامية الذين طغى في تكوينهم العقلي وخطابهم السياسي أثر القانون حيث تخرجوا من مدارس الشريعة والقانون "بابكر كرار، محمد يوسف محمد، صادق عبد الله عبد الماجد، حسن الترابي، الرشيد الطاهر، عثمان خالد.. الخ"،والقانونيون أقلّ جمهور المثقفين كتابةً في قضايا الفكر والحضارة والثقافة إذ المثال القانوني يقوم على الدقة والتحوط والاختبار "فن المرافعة" بينما الكتابات في عالم الادب والثقافة تقوم على اشواق الروح ومعالجات الفكر وتلمس الطريق في التاريخ باستخدام الحدس والتخمين والاشارة.. كما لعل رواد الحركة الاسلامية استهوتهم الآثار الوقتية للكلمة المسموعة عن مجاهدات نَظْمِ الكلام المقروء الذي يتطلب الخلوةَ والتركيزَ،كما رُبَّما انهم وجدوا انهم يخاطبون مجتمعا اميا او شبه امي.. تستهويه الشعاراتُ وانواعُ الخطاب الذي يدعو للتعبئة والنفير.. كما ان انغماس هذا النفر في معترك الحياة السياسية لم يسمح لهم بظروف الخلوة والتأمل الضروري لاي حركة انتاج ثقافي.. كما ان سهولة الحصول على الكتاب الاسلامي القادم من مصر وبيروت وغيرهما زهد الاسلاميين في الكتابة خشية التكرار والمقارنة وألا تعود كتاباتهم بطائل.. لذا لم تظهر للاسلاميين سوى رسائل محمد خير عبد القادر وزين العابدين الركابي وفتح الرحمن الجعلي في فترة ما قبل ١٩٦٤م ثم اعقب ذلك كتاب د. حسن الترابي "الصلاة عماد الدين" والذي مثل جزئيا محاولة للتصدي لاطروحات محمود محمد طه في سقوط التكليف وكذلك كانت الدراسة محاولة للابحار في بحر تفهم اسرار الصلاة ومعانيها ودلالاتها في حياة الانسان.. مثّل كتاب الصلاة يتيمة الدهر لترابي ما قبل ٦٩.وجاءت مرحلة اخرى من الانتاج الثقافي تحمل اريج السجن وما فيه من خلوة وانقطاع للتأمل والتفكير حيث كتب د. الترابي دراسته عن "الايمان واثره في حياة الانسان" (٤٦).. واعتمد الكاتب في هذه الرسالة على غزارة معرفته بالقرآن الكريم، حيث كانت تتابع الآيات والاستدلالات معززة تصورات الكاتب بأن الايمان عبادة الله الواحد والايمان باليوم الآخر والجزاء والتصديق

---

(٤٦) انظر كنموذج حسن الترابي الايمان واثره في حياة الانسان دار القلم ١٩٨٣م.

بالرسالة وبسمعيات الغيب ثم تندرج في هذه الاصول سائر شعاب الاعتقاد، حيث الايمان واتباع الشريعة وجهان للدين متلازمان متكاملان. وقد تجنب الكاتبُ الجدل الدائر حول معنى وحقيقة الايمان وهل هو مجرد التصديق ام التصديق والعمل - والذي افرد له ابن تيمية وغيره المصنفات الطوال، إذ استصحب الكاتب ان الايمان تصديق وعمل ويزيد وينقص،ومعنى تتلمس آثاره في شعب الحياة من تصور وفكر وسياسة واقتصاد وفن وحركة بحيث تظهر دلالاتُ التوحيدِ والانسجام والوحدة في كل عمل من أعمال الانسان باعتبارها محاولاتِ تديُّنٍ وعبادةٍ للتعبير عن فكرة التوحيد.. ومع أنّ الكتاب محاولة فريدة لتلمس آثار الايمان في حياة الانسان ولكنها كانت تحتاج الى دراسة تاريخية مقارنة لاثبات ما جاءت به من اطروحات،إذ الرسالة منطقها داخلي وتعتمد في اقامة مصداقيتها على القرآن الكريم،وربما كان هذا غيرَ كافٍ في مخاطبة العلمانيين وطائفة القراء غير المسلمين.وتكمن خطورة الرسالة أنها محاولةٌ حديثة لوضع اساس فكري مستمد من القرآن لفكرة تكامل المنهج الاسلامي الذي تدور عليه فكرة حركات التجديد والاصلاح الاسلامي المعاصرة... ولكن مع ذلك فإن الاثر الاكبر لما حدث من نمو في الحركة الاسلامية في قسم المرأة إنما يعود الى دراسته الصغيرة "المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع" والتي عرفت برسالة المرأة.. ومع أنّ الدراسة لا تتعدى حجم المقالة المطولة إلا انها اصبحت "مانفستو" لجمهور النساء كما أثارت الدراسة ردود فعل على نطاق العالم الاسلامي وترجمت للغة الانجليزية.وتلخص خطاب الرسالة في ان النساء شقائق الرجال لهن مثل الذي عليهن بالمعروف،وتجنبت الرسالة استخدام المصطلحات ذات الظلال ككلمة "الاختلاط"،مفيدةً ان الاصل اشتراك النساء والرجال في إقامة الحياة الاجتماعية "مجتمع المشاركة"،وبالتالي فلا مكانَ لاطروحاتِ المفاصلة والمفاضلة بين الذكور والاناث طالما كانت المرأةُ تسعى لاقامة مجتمع التوحيد، مما أدى لانطلاقة في العمل النسائي ظهر أثرُهُ حينما طغى عدد الاناث في الحركة الاسلامية السودانية على الذكور وأصبح الدين الاسلامي سبيل المرأة للتحرر والانعتاق من قيود التخلف وعهود الانحطاط.

وحينما كان أدب السجن في مرحلة التحمل والإمكان - بمعنى انها ظلت مجرد دراسات لم تر طريقها للنشر - اطل نمط تفكير جديد في ادب تحت الارض الذي كان يطبع بالرونيو في الغالب،ولما كان هذا الادب-قانونا-ممنوعا من التداول فقد اقتصر تداولُه على الاخوان وتمثل في البداية في مطبوعة "الميثاق الاسلامي" "سياسة شهرية"،وركزت على قضايا البلدِ مثل احداث تمرد اكوبو الذي عنى خلخلة

في النظام الذي تمخضت عنه اتفاقية اديس ابابا، كما ناقشت ظاهرة اعدام علماء الصومال الذين رفضوا قبول قانون الارث العلماني الذي ساوى في الميراث بين الرجل والمرأة باعتبارها صادرة من نظم الاشياء الثورية والاشتراكية ضد الثقافة الاسلامية، كما استعرضت المجلةُ أوضاعَ المسلمين في الصومال كما ادارت المجلة نقاشا عن العمل السياسي الاسلامي باعتباره القضية المحورية التي تجابه الحركة الاسلامية في ظروف مكافحة نظام الرئيس نميري، كما ناقشت قضايا التنظيم الداخلية واشكالاتها مثل مشاكل الاستيعاب التصوري. وحلت محل الميثاق في الصدور مجلة "الشورى" (٤٧).. التي صدر عددها الاول في ربيع الاول ١٣٩٥هـ (١٩٧٤م) وتركزت كلمة الافتتاح على: "لماذا الشورى؟" في محاولة لتأصيل فقه اللوائح التنظيمية ولتجذير الثقافة التنظيمية اللائحية. ثم أوردت دراسةً عن العمل المهني والحركة الاسلامية .. جاء فيها "وكان حقيقا على الحركة الاسلامية ان تتطور مع تطور مشاكلها استكمالا لشمول الدين واقترابا الى كمال التوحيد فتدخل العمل المهني في همومها وتعدله ترتيبا في تنظيماتها بتكوين هيكل تنظيمي كامل من قمة المكاتب الفئوية المركزية التي تتقسم قطاعات العمل المهني وتنسق حركتها في مجلس مشترك الى المكاتب الفئوية الاقليمية ثم الوحدات المحلية التي تجمع الافراد في محيط العمل.. تتوفر للاخ بالجماعة رابطتان رابطة التنظيم العام من حيث هو عضو بالجماعة ورابطة التنظيم الفئوي من حيث هو عضو بالمجتمع ... خصص لكل عمل فئوي لائحة تحكم تنظيمه وترتيب علاقاته بسائر الاعمال الفئوية وتدرجه في اطر التنظيم وعلاقاته العامة"، كما حوت المجلة مقالات عديدة عن "الدعوة والعبادة والايمان" في القرآن و "اعرف بلدك ايها الداعية" و "هم العدو" ثم مناقشة لمالك بن نبي في افكاره الميدانية ... واعقب ذلك صدور رسالة "دواعي التنظيم في الجماعة المسلمة" (٤٨).. وتوفرت الرسالة على شرح دواعي التنظيم وبيان هياكل الجماعة ومدى احاطته بالاخوان ووصلهم بالتنظيم والقيادة ووصف الهرم التنظيمي وتشعباته الداخلية والخارجية والفئوية..

وابتداءً من سبتمبر ١٩٧٥م توقف الانتاج الثقافي الداخلي - ادب تحت الارض - نتيجة لهجمة النظام على الحركة الاسلامية بعد حركة حسن حسين وحركة يوليو

---

(٤٧) الشورى العدد الاول، ربيع الاول ١٣٩٥هـ (ارشيف التنظيم الداخلي).

(٤٨) دواعي التنظيم في الجماعة المسلمة يوليو ١٩٧٥م (نسخة الارشيف الداخلي للتنظيم).

١٩٧٦م ولم تعاود الحركة بثها الثقافي الا في ما بعد المصالحة الوطنية، حيث اختلف البث الثقافي كماً ونوعاً عما سبقه..

عمرت فترة ما بعد المصالحة بالخطاب الاسلامي المباشر من قبل قيادات العمل الاسلامي، وقد حظيت كثير من محاضرات د. الترابي بالمتابعة والتدوين وظهرت هذه المحاضرات في رسائل تم طباعتها وتداولها داخل وخارج السودان مثل "المسلم بين السلطان والوجدان" (٤٩).. و"رسالية الدين وقيم الفن" و "تجديد أصول الفقه الاسلامي"،وقد وردت كثير من معاني مضامين تجديده في رسالة "منهجية التشريع الاسلامي" (٥٠) حيث يقول فيها "فالحاجة قائمة اليوم ملحة للاجتهاد والمجتمع المسلم منفتح لتلقي الفقه المتجدد،والمتصدون لذلك يتكاثرون وإن كان أكثرهم يؤثر التقية في اجتهاده فيقول انه مفكر لا فقيه او باحث لا مجتهد او انه يرى رأيا ولا يصدر فتوى وينبش في التراث على شفيع لرأيه الغريب... أما أنّ أصول التفقه والتشريع - ولا اقول اصول الشرع ذاته - قطعية لا يرد فيها الخلاف فذلك وهم عند من لم يطلع على كتب الاصول وخلافياتها وجدلياتها.. أو من لم ير كيف يتقارب الأئمة شيوخاً وتلاميذا ثم يختلفون على قبول روايات الحديث.. إذا ارسل سندها او عارضت السنن المشهورة مثلا.. او على مناهج تفسير النصوص او على معنى الاجماع ومداه وحجيته او على مشروعية القياس ومعياره او على المصلحة تعريفها ومداها واعتبارها او على غير ذلك من وجوه بيان الاحكام او القواعد الجامعة للاحكام.فعلمَ الاصول القديم منسوب الى البيئة الثقافية التي نشأ فيها ولذلك تلبس بمفهومات المنطق الصوري التقليدي وبأشكاله ومصطلحاته.. ولا يمكن ان تغشانا الغارة الفكرية الغربية بخيرها وشرها ومناهجها دون ان تبدل المعطيات الفكرية الاساسية التي اثمرت الفقه الاصولي القديم.. فكما سَخّر سلفُنا الثقافةَ اليونانية لشرح الدين وفهمه يمكن ان تُسَخّر الثقافةُ العلميةُ الحديثة راجين آن نتجنب زللها - فبروز المصالح العامة اشبه بالمجتمعات الحضرية الكثيفة التي تشترك على المرافق وتلتحم بعلاقات صحية وعلمية وسلوكية،وكذلك دور الشورى

---

(٤٩) حسن الترابي"المسلم بين الوجدان والسلطان" لندن دار الصحوة للنشر،تتحدث الرسالة عن شمول الدين الاسلامي وشمول منهجه في الاصلاح الذي يربي وجدان المسلم ويقيم المجتمع الناصح والدولة الاسلامية التي ترعى شئونه مع مقارنة تشير الى قصور القانون وكمال المسئولية الدينية.

(٥٠) حسن الترابي، منهجية التشريع الاسلامي، اصدارات دار الفكر، الخرطوم وتقع في ٤٧ صفحة.

العامة او السلطان في نظام احكام التوحيد بالشمول" (٥١).. ويركز الكاتب على رد الشعبية الى المصطلحات الاسلامية مثل العلم، الفقه، الاجتهاد، الشورى، الاجماع،فلا صفوية ولا غوغائية ولا عزلة للفقهاء ولا ارتجال في اجراءات التشريع، كما يناقش قضايا الظاهر والباطن،الاجمالية والفروعية، الوحدة والتوازن بين النظام والحرية، النقل والعقل، الاتباع والابتداع.. كما ظهرت في هذه الفترة سلسلة من الرسائل بعنوان "رسالة الى الدعاة" منها "فاعلية الاتصال الفردي"، "الحركة الاسلامية ضرورتها وخصائصها"..

أما اجهزة التنظيم فقد والت مناقشة القضايا المثارة على الساحة،وقد برزت في عام ١٩٧٨م قضية صلة التنظيم بحركة الاخوان المسلمين المصرية وتنظيمهم الدولي، وأثارت هذه العلاقة قضايا البيعة والتنسيق فصدرت دراسة "الحركة الاسلامية في السودان، الاصول الفكرية والعملية لوحدة العمل الاسلامي" حيث دعت الى عقد مؤتمر تأسيسي جامع للحركات الاسلامية للتباحث حول السياسات والنظم والعلاقات التنظيمية - واقترحت قيام تنسيق تكاملي يكون فلسفة للعلاقات التنظيمية واحداث مركز تنسيق عالمي يتجاوز الاطارات الاقليمية والقومية ويكون له مجلس شورى كامل الشورية تمثل فيه الحركات الاسلامية كافة وتنظم نشاطه لائحة تحدد مقاعد ووظائف هذا المركز ودوائر صلاحياته..

وبعدما توالت الدراسات في مختلف جوانب الحياة الاسلامية حيث ظهر بحث عن "الاسس الفكرية للاقتصاد الاسلامي، الاطار الجغرافي والسكاني" وهو عبارة عن هيكل عام للاقتصاد الاسلامي والاطار العقائدي والملكية الزراعية في الاسلام وتطور واقعها وقضايا الملكية العامة والربا والمقترحات البديلة،كما ظهرت دراسة د. يوسف العالم "مبادئ الاقتصاد الاسلامي"،كما ظهر كتاب د. زكريا بشير "المعاناة المكية باللغة الانجليزية" (٥٢).. والذي اصدرته اتحادات المنظمات الطلابية في بريطانيا وكان قد كتبه في ظروف السجن في كوبر ١٩٧٣ - ١٩٧٥م وقد اصبح هذا الكتاب اكثر كتب السيرة رواجا بين المسلمين الناطقين بالانجليزية ..

كما والى اصدار عدد من البحوث والدراسات باللغة الانجليزية عن طريق المؤسسة الاسلامية ببريطانيا،وابتداءً من ١٩٧٩م بدأ يحدث ما يشبه الثورة الثقافية في كمية تدفق الرسائل والكتب والمجلات والاصدارات وإقامة المؤتمرات،

---

(٥١) المصدر السابق ص ٩، ١٣، ١٤.

(٥٢) The Meccan Grucible, Fosis, England.

حيث صدرت رسالة "فقه الحركة" وكتاب "تاريخ الاخوان المسلمين في السودان ١٩٤٦ - ١٩٦٩م" ورسالة "حقوق غير المسلمين في المجتمع الاسلامي" وهي من اعداد حسن مكي؛ ورسالة "الاتصال الفردي" .. كما اصدرت أمانات التنظيم المختلفة مجموعات من البحوث والدراسات منها:

١) مجموعة بحوث ودراسات للتنمية الاجتماعية.

٢) العمل الاجتماعي.

٣) الشئون الدينية أداؤها ووقعها الاجتماعي ورعايتها للمساجد.

٤) الاعلام السوداني.

٥) تجارة الفيديو في السودان طبيعتها وانتشارها.

٦) تقويم المضمون الخبري لجريدتي الايام والصحافة منذ اعلان التوجه الاسلامي حتى يناير ١٩٨٤م.

٧) رصد وتقويم مادة اليوم لتلفزيون السهرة.

٨) تقويم المضمون الصحفي لاثني عشر مجلة نسائية فنية عربية وافدة ورصد حجم توزيعها وأثمانها.

٩) كسب الحركة.

١٠) التنظيمات السياسية في الوسط الطلابي.

١١) ظاهرة الروابط الاقليمية ودورها في ظل الحكم الاقليمي.

١٢) الوضع السياسي لكلية البنات ومستقبل العمل النقابي بها.

١٣) شهادة وقضاء المرأة.

١٤) تعليق ورأي حول بيان وزير الاعلام امام مجلس الشعب.

١٥) النشاط الكنسي بام بده.

١٦) الجو النفسي والخلقي في مناطق بيوت الدعارة.

١٧) احتياجات المواطنين بالقامير.

١٨) الصراع بين الاخوان والختمية في الحارة السادسة بالثورة ..

لقد بُذل كثير من الجهد في هذه الدراسات ولكن لم يتم طباعة اي منها، مما جعلها محصورة في ايادي معدودة، ومثّل هذا ظاهرة إهدارٍ للطاقات في تنظيم الاخوان حيث كانت العضوية تُكَلَّف باعداد الدراسة ولكن لا يتم طبعها ونشرها.. ظل المكتب الثقافي متخلفا عن الثورة التنظيمية وعاجزا عن توفير امكانيات النشر لهذا الجهد الذي كاد ان يصبح جهدا ضائعاً منزوياً في اضابير الارشيف..

وبرغم تخلف المكتب الثقافي عن متابعة حركة العطاء الثقافي فقد تمكن عدد

من الاخوان من إصدار دراساتهم من خلال قنوات الواجهات او غيرها فظهرت رسائل:

١) التأصيل الاسلامي للآداب والفنون.

٢) مشكلات تطبيق الشريعة الاسلامية.

٣) حوار الدين والفن.

٤) التبشير في العاصمة المثلثة.

٥) منهاج التعرف على الاسلام.

٦) ضرورة التنظيم في العمل الاسلامي.

٧) اواصر حركة الاسلام.

٨) مفاهيم في فقه الحركة.

٩) القوانين الاسلامية الخيار الامثل.

١٠) نحو قانون جنائي اسلامي.

١١) دور الاعلام في التغيير الاجتماعي.

١٢) رسالية الدين وقيم الفن.

١٣) رسالة افغانستان.

١٤) القوانين الاسلامية وقضايا التحول الحضاري.

١٥) احمد بن ادريس الفاسي فكره السياسي ومنهجه في العمل.

١٦) السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان.

١٧) الجامعة والتغيير الاجتماعي.

١٨) منهاج العمل الاسلامي (٥٣)..

كما صدر عدد من الدراسات الكبيرة التي استقصت عدداً من القضايا الاسلامية مثل دراسة محمد خير عبد القادر "نكبة الامة العربية بسقوط الخلافة العثمانية" (٥٤).. والدراسة تمثل تحليلا مناقضا للدراسات التي راجت متحدثة عن الاستعمار العثماني وربط النهضة العربية بسقوط الخلافة كأنما صحوة العرب مناهضة للوحدة الاسلامية،والمعلوم ان سقوط فلسطين تواكب مع ازدهار ظاهرة

---

(٥٣) توفر على كتابة هذه الرسائل كل من د. حسن الترابي، امين حسن عمر، حسن مكي، زكريا بشير، محبوب عبد السلام، عبد الرحمن قسم السيد، سليمان صديق، محمد وقيع الله، جعفر شيخ ادريس.

(٥٤) محمد خير عبد القادر، نكبة الامة العربية بسقوط الخلافة العثمانية، دار وهبة، القاهرة، ١٩٨٥م.

القطرية والقومية التي زرعها الاستعمار في العالم الاسلامي.. ومع ان الدراسة تعتبر إسهاماً فريداً في دنيا الدراسات التاريخية إلا ان هناك مجالاً للمزيد من الدراسة حول طبيعة مؤسسة الخلافة في القرن التاسع عشر وهل كانت تمثل تتقمص حركة الدين، وماذا عن حركات الخروج على الخلافة في العالم الاسلامي مثل الحركة الوهابية والمهدوية ومحمد علي؟

ونجح المكتب الثقافي في اصدار دراسة عبد الله حسن زروق "قضايا التصوف الاسلامي" (٥٥) .. وتقع في ٣٧٨ صفحة، وهدَفَ الكتّابُ الى إيجاد معاييرَ مستنبطة من الكتاب والسنة للحكم على آراء المتصوفة وأفكارهم. ويتناول تسعة قضايا كالزهد والإباحة وفضائل الاعمال والعزلة والاختلاط والعبادة والذكر والمقامات والاحوال ونظرية المعرفة. وتعتبر الدراسة هامة لحركة اسلامية تتلمس طريقها في البيئة السودانية التي يسيطر عليها التصوف فكراً وانتماءً.. كما اسهم مكتب العمال في اصدار دراسة عبد الرحمن قسم السيد "الاندية العمالية والحركة الوطنية في السودان".. ودراسة فريد عمر مدني "الاسلام دين العمل والعمال"..

لم يقتصر العمل الثقافي على عالم الكتاب وإنما امتد كذلك لعالم الكلمة المسموعة، فظهرت المنتديات الثقافية التي أقامها طلابُ الجامعات والمواسمُ الثقافية التي اقامتها الاتحادات الطلابية والقوافلُ الثقافية التي سيرتها التنظيمات الاسلامية في الجامعات لمناطق التداخل الحضاري في جنوب كردفان والنيل الازرق، بالاضافة الى النشاط الثقافي الذي صاحب ظاهرة المعسكرات الاسلامية العالمية التي كان يشارك فيها دعاة وطلاب من خارج السودان.

وفي ذي الحجة ١٤٠١هـ (١٩٨١) صدر دستور جماعة الفكر والثقافة الاسلامية التي غذت كذلك حركة التوجه الثقافي الاسلامي ودار مؤتمر الجماعة الاول حول "الاسلام في السودان" في الفترة ١١ - ١٤ صفر ١٤٠٣هـ (٢٧ - ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢م)، وقد صدرت اوراق المؤتمر في فترة لاحقة في كتاب عن "الاسلام في السودان"، وشارك في المؤتمر عدد كبير من العلماء والمهتمين من بينهم د. يوسف فضل حسن، د. محمد ابراهيم ابوسليم، د. محمد احمد الحاج، خلف الرشيد، د. مدثر عبد الرحيم، السيد/ الصادق المهدي، ود. حسن الترابي.. وتوالت مؤتمرات جماعة الفكر والثقافة وانكب المؤتمرون في مؤتمراتهم على معالجة قضايا الاسلام

---

(٥٥) عبد الله حسن زروق، قضايا التصوف الاسلامي، الخرطوم، دار الفكر ١٩٨٥م.

والادارة والاسلام والاقتصاد.. وساند هذا النشاط الثقافي تطورٌ كبير في استخدام التقنية الحديثة من اجهزة فديو واجهزة استماع وارسال وتسجيل كما ساير ذلك تكثيفٌ في حركة الاسابيع الثقافية التي عقدت في شندي والدامر وبورتسودان وسنار وسنجه وكوستي والدويم ومدني والابيض والفاشر وكتم وكادوقلي ... كما ازدهرت حركة العناية بتجويد القرآن وتعمق شعار تعريب الجامعات...

إن مقارنة الطرح الثقافي للحركة الاسلامية السودانية في فترة ٧٣ - ١٩٧٨م مع انتاج الحركات الاسلامية الأخرى تكشف عن تقدم طرح الحركة الاسلامية على اخواتها في العالم الاسلامي، فبينما تمثلت ثقافة الاسلاميين في مصر في ادب الكتابة عن تجاربهم في سجون عبد الناصر "لم تظهر ولا دراسة عن تجارب الاسلاميين في سجون نميري" والدفاع عن الاسلام وقضايا التكفير والجهاد والمؤامرات ضد العمل الاسلامي كما لم تزد القضايا التي عالجتها الصحافة الاسلامية "الاعتصام، الدعوة، المختار الاسلامي، المجتمع" عن التعرض لأوضاع المسلمين وقضاياهم ولفت النظر الى مظالمهم التاريخية والثقافية بالاضافة الى التغطية الخبرية.. لقد عاب جهدَ الحركة الاسلامية السودانية عدمُ قدرتها على استخدام وسائل الاعلام الجماهيري، لنقل هذا النشاط الثقافي الكبير، بما لهذه الوسائل من تأثير عظيم على عقول الناس وعلى سلوكهم وتغيير مداركهم ومواقفهم الخاصة وتشكيل آرائهم... كما عاب هذا النشاط عدمُ وجود خطة لايصاله للمثقفين الديوانيين القابعين ما بين المكتب والمنزل والزاهدين في الذهاب للمنتديات والمعارض والمكتبات.. ولقد احسن الجمهوريون - اعداء الاخوان الالداء - اتباع محمود محمد طه مخاطبة هذا القطاع بقيامهم بجولات بيع الكتب والمناظرة وعرض دراساتهم على المارة واقتحام المكاتب ودور العمل والعرض والمتاجر والمنازل، وربما كان الاسلاميون احق الناس بتمثل هذه التجربة وتطويرها حتى ينتشر خطابهم ويتم التوظيف الاكمل لامكانياتهم البشرية في النشر الثقافي...

لعل مشكلة المشاكل في السودان هي المسألة الاقتصادية ولا يمكن لحركة سياسية ان تقوم على قدميها من دون وضوح خطابها الاقتصادي،ولكن كان الخطاب الاقتصادي أضعف حلقات خطاب الاسلاميين على الاخص الخطاب الذي يتنزل على واقع السودان وواقع اهله،ومع ازدهار مؤسسات المال الاسلامي من مصارف وشركات وبيوت مضاربة وتأمين إلا ان ذلك لم يصحبه خطاب اقتصادي ودراسات اقتصادية تبين خصائص الاقتصاد السوداني كما لم تظهر دراسات عن كيفية زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة ،ومشكلة المشاكل توفير الطعام الرخيص والمواصلات

الرخيصة والسكن الشعبي وقضايا الامن الاجتماعي وتدخل الدولة في الحركة الاقتصادية ومجابهة قانون السوق - العرض والطلب - وتحقيق الاندماج الاجتماعي ومحاربة الحاجة والفقر، واكتفى الخطابُ الاسلامي بترديد مقولة ان النهضة لابد لها من مَحفّز .. إما ان يكون محفزها الاسلام او غير ذلك. وقدا ابانوا استحالة غير ذلك ولكنهم لم يؤصلوا دور المحفز الاسلامي في قضايا العمل الاقتصادي والانتاجي.

وضح فقرُ خطابِ الحركة الاقتصادي في البرامج التي رفعتها قيادة الجبهة الاسلامية للرئيس نميري معاونةً له على أمر تطبيق برنام الولاية الثانية، وقد أثنى الرئيس نميري على مجمل أوراق البرنامج إلا انه أردف بأن الورقة الاقتصادية أضعف حلقاته. وقد عبر البرنامج الذي رفعته القيادة الاسلامية لنميري في عام ١٩٧٨م عن التطور الفكري والثقافي الذي تقف عليه الحركة.

جاءت المقترحات التي رفعت للرئيس نميري في ثلاثين صفحة ووصفت المذكرة برنامج الرئيس نميري للولاية الثانية "يتميز البرنامج بنظرة شمولية لمقاصد الدين وقيمه في التنمية الاقتصادية والسياسية.".. وبما أن البرنامج يركز على منهج القدوة في من يتولون أمر الناس "أهل عدل وأمانة وطهارة ونصيحة" وعلى دعم الوحدة الوطنية لبناء الأمة السودانية فقد جاءت المقترحات كالآتي:

١) مراعاة الاستقامة والالتزام الخلقي في اختيار الشخص للوظيفة العامة.

٢) تبني مشروع لقانون الثراء الحرام واقرارات الذمة.

٣) تأهيل القيادة السياسية والاعلاميين في امور الدين والعقيدة والفقه الاسلامي.

٤) اطلال السياسيين بما فيهم رئيس الجمهورية على المواطنين من منابر المساجد، إحياء المناسبات الدينية، وصلاة الجماعة في مرافق الخدمة العامة.

٥) تكوين أمانة للمظالم بديوان رئيس الجمهورية وجلسات مواجهة ومحاسبة اعلامية.

في مجال دعم الوحدة وبناء الامة:

١) توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ السياسات وانتخاب القيادات.

٢) ترشيد التنظيم السياسي وتغيير اسمه وبسط الديمقراطية والشورى فيه.

٣) مراجعة الميثاق الوطني والنظام الأساسي والتنظيمات والغاء وظائف المتفرغين وإبطال بروقراطية الجهاز.

٤) السعي بتدرج نحو تطبيق الحكم الاقليمي.

٥) جهاز متخصص في التنسيق "علاقات الحكم الشعبي".

٦) المسئولية الجماعية لمجلس الوزراء وانتخاب رئيس وزارته في مجلس الشعب.

٧) تقوية الجهاز الفني في مجلس الشعب.

٨) الاهتمام بالجنوبيين وأبناء جبال النوبة الموجودين بالعاصمة.

في مجال السياسة الخارجية:

١) التركيز على الدوائر الثلاث "عربية وافريقية واسلامية" وتنمية العلاقات مع المؤسسات الاسلامية "اتحاد العمال المسلمين، اتحاد الغرف التجارية الاسلامية، الاتحاد العالمي للطلاب المسلمين".

٢) استكمال التكامل الاقتصادي والثقافي مع مصر وتوسيعه ليشمل ليبيا، السعودية والعمل لتحقيق مشروع السوق العربية المشتركة.

٣) رعاية العلاقات الافريقية وتنزيلها في المراكز والجامعات وغيرها من المؤسسات.

في المجال الاجتماعي:

١) الاسراع باجازة اصدارات لجنة تعديل القوانين نحو الشريعة الاسلامية في مجال الخمر، الربا، الزكاة، الثراء الحرام، القمار، أصول الأحكام، مع حملة اعلامية وتربوية.

٢) إنشاء ديوان المظالم والافتاء والحسبة.

٣) كفالة استقلال القضاء ومراعاة استقامتهم وتعديل مناهج القانون.

٤) تحسين نظام القضاء والشرطة وترشيد ممارسة المحاماة وتبسيط الاجراءات.

في مجال فرائض الدين ومحاربة المنكرات:

١) تحويل لجنة القوانين القائمة الى مجلس دائم للسياسات الشرعية.

٢) إقامة شرطة للجنايات الاقتصادية وشرطة اجتماعية واخلاقية مع تشجيع الجمعيات الاجتماعية والخيرية وجهاز تنسيق بين وزارة الدفاع والداخلية وأمانة القوات النظامية لحماية أخلاق المجتمع.

٣) إنشاء صندوق الزكاة وتأسيس الأوقاف الاسلامية في مصرف عقاري.

٤) إقامة مجلس قومي للاعلام والتوجيه ومجلس للتخطيط الاجتماعي وإقامة أقسام للثقافة الاسلامية في اجهزة الاعلام.

٥) قيام منظمة غير حكومية للدعوة الاسلامية.

في مجال الثقافة:

١) إعطاء المدرسة دوراً اجتماعياً وثقافياً "محو الامية، تعليم النساء، بث الوعي

الديني، الارشاد الزراعي والصحي والتعاوني، اعتبار المسلك العام والخلق جزءاً من تقويم الطالب في الامتحان وعند الالتحاق بالوظيفة العامة.

٢) إدخال نظام الخدمة القومية.

٣) برنامج وخطط للثقافة الشعبية - سلسلة الالف كتاب مثلا.. والتوسع في إنشاء المكتبات ودور النشر.

٤) الاهتمام بالمعلم والتعليم الفني وتأميم التعليم الاجنبي وادخال مادة الثقافة الاسلامية في الكليات والمعاهد المختلفة وقيام المجلس القومي للتعليم العام.

في المجال الاقتصادي:

١) خفض الاستهلاك وتشجيع الادخار وتقليل منصرفات الدولة في الابتعاث الخارجي والتوسع البيروقراطي.

٢) محاربة العطالة وتشجيع الخريجين على ولوج مجال الاعمال الحرة والخدمة العسكرية.

٣) تصفية مؤسسات الدولة التجارية والصناعية الخاسرة.

٤) تقوية الجهاز الحسابي في الوزارات.

٥) خفض مصروفات التعبئة والتنظيم السياسي.

في مجال الايرادات:

١) زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة.

٢) احكام الثغرات في قانون الضرائب.

٣) اصدار قانون تنظيم مهنة المحاسبة.

٤) إعطاء حق الشفعة لمصلحة الضرائب في مجال بيع وشراء العقارات في حالات البيع المنخفضة.

٥) دعم الهيئة المركزية للكهرباء والمياه والسكة حديد.

٦) عدم سد عجز الميزانية بالتمويل المصرفي ومواصلة دعم السلع الضرورية كالدقيق والسكر والزيوت والاقمشة الشعبية وزيادة الضرائب على السلع الكمالية واحكام الرقابة على السوق السوداء والتهريب.

في مجال الزراعة:

١) توفير المعدات الزراعية وزيادة رأس مال البنك الزراعي وفتح فروع له في كل مواقع الانتاج الزراعي والزامه بصيغ البيوع الاسلامية واعتماد ميزانية لسلفيات الخريجين.

٢) توسيع قاعدة التعليم الزراعي وربطها بالخطة الزراعية.

٣) وضع استراتيجية للأمن الغذائي.

٤) استكمال مشروعي حوض السليم والعفاض لانتاج القمح.

٥) تنمية جبل مرة.

٦) إنشاء خزان الحامداب وتعلية خزان الرصيرص.

٧) الاهتمام بالابحاث الزراعية وتكثيف الارشاد الزراعي.

٨) الربط بين الزراعة وتربية الحيوان وتشجيع التصنيع الزراعي.

في مجال الصناعة:

١) التركيز على الصناعات الخفيفة والصناعات المنزلية.

٢) مراعاة توزيع المنشآت الصناعية.

٣) توفير المواد الخام وقطع الغيار.

٤) الزام المصانع بفتح فصول للتدريب.

٥) تبني سياسات قومية للتدريب والتأهيل واعداد الفنيين والعمال المهرة.

٦) ايجاد طرق للتمويل وإعادة النظر في قانون البنك الصناعي.

وقد علق الرئيس نميري بأن البرامج الاجتماعية والثقافية والسياسة لا بأس بها ولكن لا جديد في المقترحات الاقتصادية ووعد بوضعها في دائرة التنفيذ حيث ظهر عدد منها في مناسبات مختلفة ويبدو ان ملاحظاته كانت في محلها..

الفصل الثامن
رؤية الحركة لمشروع الانبعاث الاسلامي

الانحدار الحادث في المجتمع السوداني انحدار عقيدة وشريعة وحضارة، فالتراجع العقائدي يتجلى في شيوع القيم الإشراكية في الممارسات العقائدية، من حلف بغير الله وتوسل بالضرائح وإيمان بالخرافات مما عنى انعدام الوعي الديني بين مختلف شرائح المجتمع السوداني. إذ تستشري البدع والخرافات وسط النساء كما تسود الأمية الدينية وسط قطاع اجتماعي كبير بما في ذلك جمهور المثقفين.. ومع أن أكبر التجمعات الدينية الثلاثة "الختمية، الانصار والسمانية" يمكن رد أصولها لحركة التجديد الديني التي أرسى أسسها السيد/ احمد بن ادريس الفاسي "المتوفى عام ١٨٣٧م" ومن تعاليم السيد/ احمد بن ادريس "أن القباب والمشاهد بدع منافية للشرع المحمدي ولم يحدثها على القبور سوى جهلة الملوك ومباشير العوام من غير مشاورة العلماء والباطل لا قيد له وان ما دل عليه صريح الكتاب والسنة بطريق الدلالات المعتبرة في الشرع من حكم اصلي او فرعي وجب العمل به وارشاد الناس اليه" (٥٦).. إلا أن معظم المقامات الدينية السودانية تدور حول الاضرحة والتعبد باقامتها والتبرك بمجاورتها.. بل إن هذا الجانب من ادب الثقافة الصوفية يسود حتى بين المتعلمين الذين حين تعييهم مداواة مرض او شفاء حالة يلجأون للطب الروحي والتشافي بزيارة المقامات والأضرحة

(٥٦) مناظرة بين السيد/ احمد بن ادريس وفقهاء النجدية وناصر الكبيبي من رؤية الشيخ حسن بن أحمد بن عبد الله عاكس، دار الصاوي للطبع والنشر والتاليف، طبعة ٢٩ يونيو ١٩٣٧م.

لم تُعْنَ الحركةُ الاسلامية السودانية بأمر تراجع العقيدة الصحيحة وإن قامت ثقافة تيار الجامعة "أهم تيار في الحركة وعليه تتغذى" على مطالعة اطروحات ابن تيمية وابن القيم وابن كثير،ولكن تركّز النظرُ على ما يندرج في باب الفقه والتفسير والسيرة.. ولم يتم التعويلُ على نظراتهم في مجال لوازم العقيدة، والتوحيد وازالة البدع والحوادث.. ليس هناك ما يدل على امعان نظر في مجال العقيدة بل ان التركيز ظل على العناية بشمول الاسلام حيث يترتب على شعار "الشمول" معالجة امر اقامة الشريعة "الدستور الاسلامي، القوانين الاسلامية والدعوة للنهضة الحضارية ومحاربة التخلف". بل إن الحركة ظلت تسعى لاقامة قواسم مشتركة مع الجماعات الصوفية والزعامات الدينية وحركة انصار السنة - على ما بين هذه الجماعات من تفاوت وخلاف في امر العقيدة - لاقامة المشروع الاسلامي، الذي لا يندرج تحته محاربةُ القيم الاشراكية والبدع..

بدت الحركة زاهدة في الدخول في تفاصيل تحريك مشروع بعث العقيدة السلفية لما يكتنف هذا المشروع من المخاطر، إذ خشيت الحركة الاسلامية أن تنزلق في متاهات الجدل الدائر حول العقيدة والذي أدى الى قسمة المسلمين الى أشاعرة وأهل سنة ومعتزلة مما يؤدي الى إحياء المعارك التي ماتت كما قد يؤدي الى تبديد جهودها بصرفها عن مهامها،كما ان رؤية عدد من القيادات لقضية محاربة البدع والخرافات والترهات وأن هذه الأمراض مرتبطة بالجهل والتخلف وانه مع شيوع التعليم والتنمية وارتفاع مستوى المعيشة ستنقشع امراض الاعتقاد وتزول مفاهيم الشعوذة،لذلك فلا مغزى في التحرش بها والأولى صرف الجهود في محاربة اللادينية الجديدة المسلحة بالمفاهيم الحديثة من ليبرالية وشيوعية وعلمانية ودهرية ...الخ. والتي هي إما مسيطرة على جهاز الدولة او في طريقها للسيطرة على هذا الجهاز الخطير لتأكيد رؤيتها،لذا فصراع المستقبل إنما يكمن بين هذه التيارات والحركة الاسلامية،وبما ان هذه التيارات مدعومة بالقوى الخارجية فالأولى الاستعانة بالاسلام التقليدي في مجابهتها ودحرها بدلاً من الانشغال بمناوشة حركة الاسلام التقليدي.. ويعزو تيارٌ آخر في الحركة الاسلامية عدمّ طرقهم على باب تصحيح النظرة الاعتقادية إلى أنه من الحكمة أن تتنزل تصورات العقيدة في مناهج المدارس برفق وتدرج ويتم بذلك صياغة الجيل الجديد بهدوء ودون ضجة اعتباراً بتجربة أنصار السنة، الذين لم تزدهم محاولاتهم في تصحيح عقائد الناس إلا بعداً عن الخاصة والعامة، كما ربما رأت الحركة أن الأولى صرف الجهود في التبشير الاسلامي بين غير المسلمين وكسبهم للصف الاسلامي واعتماد البساطة في الخطاب كما هو نهج

السلف والابتعاد عن الغلو والتعقيد الفكري في مجتمع في مرحلة التبشير ويسوده الجهل والتخلف..

ولكن يبدو كذلك أن أمر تصحيح العقيدة لم يسجل حضوراً في نظام أولويات الحركة، كما لا توجد رؤية موحدة حول تصور مشترك للعقيدة، وقد تُرِك ذلك لاجتهادات الأفراد وتفاوتهم في فهمهم لآيات الصفات والتوسل وقضايا البدع والمقامات... لم تتول الحركة كحركة تشجيع أي تيار فكري عقائدي داخل الجماعة كما غابت في أدب الحركة الكتابات المتعمقة في مسألة العقيدة، كما لم تظهر دراسات تبحث في الأسس الفكرية التي قامت عليها الدعوات الاصلاحية في السودان كالختمية والمهدوية والسمانية واكتفى شباب الحركة بالملامسة السطحية وبعض المعلومات الأولية عن هذه الحركات(٥٧).. فالمهدوية حركة اصلاح اسلامي، بعثت فكرة الجهاد على ما شابها من غلو فكري - فكرة مهدي آخر الزمان - ونزوع للبطش بالمخالفين في الرأي، ولكن يبدو أن هذه القضية الشائكة ما تزال تحتاج لتأصيل لأن تصحيح العقيدة مندرج في أمر الاستقامة والتوجه بالأمر لله سبحانه وتعالى، والوعي بالعقيدة ولوازمها متداخل مع إقامة الشريعة وبسط قواعد الحضارة الاسلامية.. إن الاستنهاض التشريعي والحضاري قد لا يتأتى إلا بايقاف التردي في مجال العقيدة.. لقد طغى على خطاب الحركة الاسلامية التركيز على سقوط الشريعة والحضارة مما يقود الي مناقشة خطاب الحركة في فقه التمكن والتأصيل السياسي.

هموم التمكن والتأصيل السياسي:

في العصر الحديث تكتسب تعاليم ومحاولات السيد/ جمال الدين الافغاني (٥٨) أهميتها في انه اول من انتبه لخطر تحدي الحضارة الغربية ومقاومة التدخل

---

(٥٧) لم تظهر في كتابات مثقفي الحركة سوى محاولتين لدراسة التصوف وهما د. زروق (قضايا التصوف الاسلامي) وحسن مكي (احمد بن ادريس الفاسي فكره السياسي ومنهجه في العمل).

(٥٨) جمال الدين الافغاني يقال انه ينتمي لطائفة الاسياد (الدوحة النبوية الكريمة) ولد عام ١٨٣٩م في افغانستان وعاش ما بين ايران والهند ومصر وروسيا والعراق وتوفي في تركيا عام ١٨٩٧م. اصبح رئيساً لوزراء افغانستان تحت حكم الامير محمد اعظم وعمره اقل من ثلاثين عاماً حيث طوح بحكمه الانجليز في عام ١٨٦٩م وأصبح وزيراً للحربية في ايران في حكومة الشاه ناصر الدين ثم رئيساً لوزرائه عام ١٨٨٩م. ولكنه عاد فعارض حكم الشاه وقام أحدُ أنصار جمال الدين باغتياله.. ويعتبر السيد/ جمال الدين الافغاني أب الحركة المقاومة في مصر التي انجبت ثورة عرابي ومحمد عبده والطريقة السلطية (رشيد رضا) وكذلك يعتبر بطريق آخر أب لحركة المقاومة العلمانية التي روادها جماعة الحزب الوطني

الأجنبي - على الأخص الانجليزي - كما اهتم باصلاح الحكام والحكم ومقاومة الاستبداد، كما عمد لتكثيف أدب التثقيف السياسي والثقافة الفكرية والسياسية عن طريق وسائل الاعلام الحديثة كما تجلى ذلك في مجلة العروة الوثقى التي والى اصدارها مع تلميذه محمد عبده.. تمثل السقوط بالنسبة للافغاني في سقوط مشروع النهضة الاسلامية وانحطاط همة حكامها.. وكان شديد الايمان بوحدة الأمة لا فرق عنده بين مصر وايران.. إذ جنسية المسلم عقيدته وطاقات المسلم لا تعرف الحدود السياسية والفواصل الجغرافية..

كان جمال الدين صفويا باعتباره سلالة صفوة كما ظل يعيش طيلة عمره ما بين الحكام محاولا مدافعتهم الى سبل الاصلاح ولكن لم يصل جمال الدين في النهاية الى شئ وإنما مات في شبه الأسر في ظل السلطان عبد الحميدولم يقم حتى تلامذته ببكائه حيث تجنب حتى محمد عبده أن ينعيه، بل إن محمد عبده انقلب على منهج أستاذه واختار طريق العمل داخل أجهزة السلطة في مجال التربية والقضاء واصلاح التعليم وكفر بمنهج الاصلاح القائم على السياسة والعمل السياسي... لأن الاصلاح المندرج في باب السياسة يحمل بذور التمرد والخروج على الحكام ويبدو أن محمد عبده وصل الى قناعة بأن حركة الاصلاح السياسي سابقة لأوانها والأفضل صرف الجهود في اصلاح التعليم والتشريع ما أمكن وتهذيب الأفراد والتعاون مع الحكام.ولعل ذلك هو الذي قاد محمد عبده لالتماس المعذرة عند الخديوي توفيق والتعاون مع المعتمد البريطاني كرومر على اصلاح المدارس واصلاج الازهر واصلاح نظام المحاكم الشرعية بدلاً من المقاومة التي لم يكن من المنظور في اعتقاده أن تلد شيئاً..

أدى عدم بلوغ حركة الاصلاج والثورة التي قادها جمال الدين الافغاني إلى غاياتها الى تشتت جهود تلامذته، حيث افتقدت حركة تلامذته لرؤية واضحة في منهج الاصلاح، لذا فلا عجب ان رأينا من يتلمس اسباب الخلاص العلماني وينتسب

وسعد زغلول.. كما يعتبر باذر بذرة حركة التجديد في تركيا وكذلك حركة الانبعاث الاسلامي في ايران.. وقد قادت محاولات السيد/ جمال الدين للاصلاح لدخوله في تحالفات أحياناً مع القوى الخارجية ضد الحكام المحليين كما أن بحثه المتواصل عن قوة اصلاحية دفعه للانخراط في صف الجمعية الماوسونية التي لم تظهر حينها أبعادها الأخرى ولم يك قد تغلغل فيها اليهود كما حدث فيما بعد.. كما قاده اليأس الى اللجوء لتدابير الاغتيال السياسي حيث وصل الى قناعة بأن أحوال الشرق لن تنصلح قبل جز خمسة أو سبعة من رؤوس القائمين.. وفات عليه أن الحكام مهما حسنت نواياهم فهم أبناء البيئة السياسية والاجتماعية وان الاصلاح لابد ان يقوم على ركيزة شعبية ذات مقدرة وشوكة تحميه وتغذيه.

الى الافغاني.. خرّجت مدرسة الافغاني أو تخرّج منها أو عليها تيار المدرسة السلفية والذي أصبح مجرد ظاهرة ثقافية كما تجلى في كتابات محمد عبده ونهج محمد رشيد رضا وجماعته.. كما خرجت مدرسة جمال الدين تيار المدرسة السياسية التي تمسكت بنهج محمد عبده بممارسة الاصلاح من خلال مؤسسات الحكم القائمة والتي انجرت الى شعارات القطرية والعلمانية كما ظهر في حركة الجامعة المصرية وثورة ١٩١٩م التي يعتبر سعد زغلول احد ابطالها المؤسسين.. وعلى خطى محمد عبده وزغلول جاء رجال الثورة المصرية الحديثة، الذين طوحوا بالملكية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م والذين كانوا تلفيقيين في حركتهم، التي جمعت عنصر الثورة والخروج على المؤسسة الحاكمة وحليفها الاجنبي لابراز خارطة سياسية جديدة "كما هو في منهج الافغاني وثورة عرابي".. واختيار صيغة التوجه العلماني "القومية والاشتراكية" على خلاف صيغة الافغاني القائمة على التوجه الاسلامي والأممية الاسلامية...

ولعل منهج الامام الشهيد حسن البنا وحده جمع ما بين نهج التوجه الاسلامي في اطار اصلاح الدولة من الداخل إن أمكن.. وإلا تجاوزها بالجهاد والدعوة.ولكن يبدو أن تذبذب الامام الشهيد بين الخيارين في ظروف حبلى بالخطر ومؤامرات الداخل والخارج جعله ضحية عدم الحسم والقدرة على الاستقرار على قرار.. وتكمن جرثومة هذا التذبذب والتردد في فكر أهل السنة الذين احترسوا أيما احتراس في قضية استخدام القوة والخروج على الامام والانقضاض على شوكته ومال غالبيتهم الي خيار التزام طاعة أولى الأمر خوفاً من انفلات الامر وخوف الفتنة وشيوع سفك الدماء..

ولم يك سودان دولة الحكم الثنائي بعيداً عن البلبلة التي غلبت على المتعلمين، الذين شكلتهم معاهد الاستعمار، وكانت البلبلة في السودان أعظم لان الادارة الاستعمارية بعد تدميرها لدولة خلافة المهدي، عزلت السودان عن الانفتاح على اشعاع الثقافة الاسلامية ومراكزها في العالم الاسلامي وكيفت عقول المتعلمين على ضوء الفكر الاوربي، وحينما نهضت حركة المتعلمين في مؤتمر الخريجين فإنما كانت تقتفي آثار المؤتمر الهندي الذي قاد حركة جماهير الهند نحو الاستقلال.. ومع أن مؤتمر الخريجين نسج على ضوء تجربة المؤتمر الهندي إلا أنه افتقر للقيادة الملهمة الموحدة كما بدت في شخصية غاندي (٥٩).. وكانت قيادات مؤتمر الخريجين أقرب

---

(٥٩) المهاتما غاندي (١٨٦٩ - ١٩٤٨م) درس القانون في انجلترا ثم عمل في جنوب افريقيا حيث تبلورت شخصيته السياسية حينما شرع في مقاومة نظام التفرقة العنصرية ثم

في تكوينها الى رجال الصف الثاني في حزب المؤتمر الهندي مثل "محمد علي جناح ونهرو".. كما لم تكن الصفوة السائدة في مؤتمر الخريجين السوداني تملك اي مشروع مهما كان تافهاً لتحرير السودان ولم يكن لديها اي استعداد لنضال أو جهاد .. بل إن المؤتمر انقسم على نفسه في نهاية الحرب العالمية الثانية ما بين مؤيد للسيد/ عبد الرحمن المهدي "الاستقلال" ومن هو في تحالف مرحلي مع السيد/ علي الميرغي "الاشقاء تحت قيادة السيد/ اسماعيل الازهري". وكان السيدان مثلهما مثل المثقفين قد كيفتهماضغوط الاستعمار وما عادا يملكان مشروع انبعاث ديني حتى ولو كان شكليا كما ماتت فيهما جذوة الارشاد الديني وأصبحت علاقتهما بالأهالي قائمة على المحبة الساذجة والولاء والسخرة.. بل إن السيدين باركا - على خلاف غاندي - حرب الانجليز ضد الخلافة والالمان كما باركا حرب الانجليز في الحرب العالمية الثانية ضد ايطاليا والمانيا.. مما دفع جنود قوة دفاع السودان الذين جلهم من مؤيدي السيدين "شايقية وغرب السودان" الى البلاء الحسن في الحربين طلباً لجنة بريطانيا في الارض..

نهضت الحركة الاسلامية السودانية على ايدي شباب صغار في عشريناتهم دفعت بهم اشواق التغيير لتبني مشروع تغيير اسلامي، ولم يكن هذا المشروع محدد القسمات مما ادى للخلاف عليه في عام ١٩٥٤م حينما خرجت على الحركة مجموعة بابكر كرار، وفي عام ١٩٥٥م تكتلت قيادة الحركة في الاشراف على حركة تجمع شعبي ضاغط حول شعار الدستور الاسلامي.. ويومها لم يُؤصِّل هذا التكتل لمدلولات هذا الشعار علماً بأن شعار الدستورية ارتبط في الذهنية القانونية العلمانية بالعقد الاجتماعي الجديد الذي نتج عن الثورة الفرنسية في القرن التاسع عشر.. أما شعار الحكومة البرلمانية فمأخوذ عن الماجناكارتا Magna charta وهي الوثيقة السياسية التي حصلت عليها الحركة السياسية الانجليزية في عام ١٢١٥ من الملك جون وتشكلت ملامح بريطانيا الحديثة على أساسها..

ماذا كان في ذهن شباب الاخوان حينما رفعوا شعار الدستور الاسلامي؟ هل كان في ذهنهم ثلاثية منتقاة من التجربة الانجليزية والفرنسية وتجربة الخلافة الاسلامية؟ أم كان في ذهنهم دولة الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة؟ أم

ذهب الى الهند وانضم الى المؤتمر الهندي وقاد حركة المقاومة الشعبية السلبية للوجود الانجليزي بمقاطعة البضائع البريطانية والعصيان المدني وعدم دفع الضرائب كما دعى الهنود لعدم الاشتراك في الحرب العالمية الثانية في صف الحلفاء ضد المانيا لانه لا مصلحة لهم في هذه الحروب.. وقد كلفته هذه المواقف دخول السجن عدة مرات ثم الاغتيال على يد هندوسي

تجارب حكم الخلافة وتاريخ الاسلام في السودان؟ لا يبدو ان الصورة كانت واضحة حتى في ذهن القيادة، إذ سرعان ما انفرط عقد القيادة، فاعتزل عمر بخيت العوض العمل السياسي مكتفيا بعمله كقاضٍ يقضي وفق القوانين التي أعلن الحرب عليها والتحق محمد خير عبد القادر بوظيفة في وزارة التجارة وتابع المرحوم الرشيد الطاهر درب المغامرة السياسية في مجموعة ضباط ذوي توجهات علمانية قومية.. بينما جذب مدُّ الناصرية ولهيبُها بابكر كرار ومجموعتَه، بينما انكب الترابي على تحصيل علوم القانون والدستور العلماني بين لندن وباريس واصبح يسن عمر منازعاً بين التفرغ للتنظيم والتدريس وعكف صادق على جريدة الاخوان المسلمين التي والت خطابها ما بين السياسة والرياضة..

وابتداءً من عام ١٩٥٩م سكن صيت الحركة حتى حسبها الناس مجرد فورة حماس شباب امتصها ايقاع الزمن باستثناء بقية ثبتت في الجامعة تجالد الشيوعية، فاذا بحركة اكتوبر ١٩٦٤م تفتح أبواب تاريخ السودان من جديد للتكتل الاسلامي والذي برز على قيادته هذه المرة د. حسن الترابي وكان حينها في بداية الثلاثينات "٣٢ عاماً".وأطل شعار "الدستور الاسلامي" من جديد "إن الحكم إلا لله"،وظهر الميثاق الاسلامي كمحاولة لترجمة الأشواق والشعارات الى برنامج سياسي - اجتماعي في اطار البرلمان والصراع حول الجمهورية رئاسية أم برلمانية "فرنسا - انجلترا" الى ان جاءت مايو ١٩٦٩م..

ظل شباب الحركة الاسلامية مأسورين بكتابات سيد قطب وأبي الأعلى المودودي وطبقتهم من الكتاب، الذين حفلت أبحاثهم بعبارات الحاكمية لله، وهي ترجمة مستوحاة من فكرة السيادة Sovereignty وهي فكرة تطورت داخل نظام الدولة الغربية التي أعطت كل حق التشريع للأمة أو الشعب، ممثلاً في برلمانه المنتخب،وهذا المفهوم لا يتعارض كلياً مع التصور الاسلامي.. ولكن كذلك لا يوافقه جملة واحدة.. تركزت تجارب التصور الاسلامي على مصطلحات "الخلافة، الامامة، الامارة، الوظيفة الكبرى، السلطان، الشوكة"،ولكن فجأة ذبلت هذه المصطلحات وأصبحت الجماهير في اشكالية المجابهة مع مصطلح جديد في دولة نظامُ الأشياءِ فيها منتزَعٌ من الثقافة الغربية ابتداءً من ضروب التسلية "كرة القدم، ولعب الورق" وطرق التزيين واللبس وانتهاءً بتشكل الدولة ومؤسساتها.

درج الاسلاميون على تأصيل - تلفيق - عناصر منتزعة من الفكر السياسي الغربي والاسلامي في اطروحاتهم [illegible]تيرهم وسجلوا نجاحا في التأصيل لفكرة الدستور الاسلامي ولكنهم انتبهوا الى المسافة الواقعة بين اقرار الشكل الدستوري

والترجمة الحقيقية لهذا الدستور أو قل سريان روح الاسلام داخل أجهزة الدولة ومعاملاتها لأن الدولة العلمانية لا تتعبد وصممت على هذه الوتيرة،ولا يكفي الاعلان الدستوري لجعلها دولة عابدة، مما أثار قضية شوكة الدولة العلمانية "المؤسسة العسكرية" وكيفية أسلمة هذه المؤسسة كمدخل لاسلام بقية أجهزة الدولة..

ظلت فكرةُ الشوكةِ تمثل علامةَ استفهام في الذهنية الاسلامية، خصوصاً ان الدولة العلمانية الحديثة سواء في تركيا أو مصر أو السودان إنما نهضت على أكتاف المؤسسة العسكرية.وقد تعقد وضع قضية الشوكة في أدب الحركة الاسلامية نتيجة لجدار الصمت الذي ضربته القيادة حول هذه القضية حيث انعدمت كلياً الدراسات التي اشارت لطبيعة المؤسسة العسكرية وعلاقاتها واثرها في تحريك القرار السياسي والاقتصادي.. كما خلت مناقشات اجهزة الجماعة ومجلس شوراها عن التداول في اوضاع المؤسسة العسكرية وامتداداتها ودورها في النظام الاسلامي، بل ان ثقافة القيادي الاخواني عن هذه المؤسسات تقل كثيراً عن ثقافة رصفائه في التنظيمات الاخرى، وبمثل ما لا يفصل الاسلام بين الدين والعبادة والسياسة، فإن الاسلام لا يفصل بين الجندية والدولة الاسلامية ونظامها السياسي. إن معظم حضارات المجموعات الاسلامية التي سادت ثم بادت من بعد الخلافة الراشدة قامت على الجندية - لا على الشورى الجماهيرية - حيث كانت العصبية في الدولة الاموية عصبية عسكرية وكذلك في العباسية والعثمانية.. استصحب الاسلاميون أن بناء شوكة قد يتم بتدريب عددٍ محدود من الاسلاميين على المعارف العسكرية وكذلك عن طريق التغلغل التدريجي في المؤسسة العسكرية عسى أن يقود الترسب التراكمي لتغيير نوعي في حركة المؤسسة العسكرية على المدى البعيد أو يؤدي ذلك لنضوج الشروط الموضوعية للتغيير الاسلامي..

إن واحداً من تحديات شورى الاخوان، أن معظم أعضاء الشورى لا يملكون المعلومات الأساسية التي تعين على فهم طبيعة أهم مؤسسة تقوم عليها فكرة الدولة كما يجهلون المشروع الذي يقوم عليه تنظيمهم لتغيير هذه المؤسسات إن وجد هذا المشروع، مما جعل شوراهم عديمة الجدوى متعللين بأنها مسألة فنية متروكة للفنيين علماً بأنها قضية حضارية فكرية سياسية وأكبر من أن تحصر في الفنيين.. إن اي تقدم حقيقي في أمر بناء الشوكة الاسلامية يتطلب الانفتاح العقلي والتنظيمي على قضية فكرة الشوكة، إن "الخصوصية التقديسية" التي ينظر بها للمؤسسة العسكرية لا تفيد كثيراً في تغيير طبيعة هذه الخصوصية وقد تظل

فكرة الشوكة تمثل الى حين من الدهر اشكالية حقيقية في أدب الحركة الاسلامية ومنهجها للتغيير.

لقد نجحت سلطة مايو ١٩٦٩م في البقاء على دفة الحكم، لأن سلطة مايو لم تبنِ مؤسساتها على فراغ وإنما بدأت من حيث انتهت تجارب الحكم في السودان الحديث. اعتمدت سلطة مايو على المؤسسة العسكرية باعتبارها المؤسسة التي صنعت وكيفت السودان الحديث الذي اشرف على صناعته احفاد محمد علي والقس كمبوني وغردون والمهدي وكتشنر ومكمايكل ودوجلاس نيوبولد وعبد الله خليل وعبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني واسماعيل الازهري..

ويمكن القول ان السودان الحديث صنعه الجيش كما قام على حكم الجيش إذ حكم احفاد محمد علي أو ما يسمى بالتركية "١٨٢١ - ١٨٨٥" بحق الفتح بواسطة قيادة الجيش التي جمعت ما بين السلطة السياسية والعسكرية وفي اطار سلطة النخبة التركية العلمانية الحاكمة التي كانت تجهل حتى تحدث اللغة العربية، جاء التبشير المسيحي "الاب كمبوني واستراتيجية تنصير السودان" ثم استعانت النخبة التركية بعدد من الضباط الاوربيين لادارة شئون السودان وجيشه "جسي وسلاطين وصمويل بيكر وغردون الخ".ثم اندلعت حركة الجهاد المهدوي والتي صدم مضمونها الفكري عدداً من الشيوخ والعلماء كما لم تجد المساندة في مناطق الوعي والمحاكمة الحضارية فلجأت الى اوساط السودان القصية وغربه حيث الجند الشداد الذين تدافعوا لنصرة المهدي المؤيد بالكرامات والحضرة النبوية "اللامعقول في الفكر الاسلامي" باشواق إقامة العدل ورفع الظلم ونيل الشهادة التي تؤدي لدخول الجنات تحت راية مهدي آخر الزمان،ولكن تم تقويض المهدية على يد الجيش الانجليزي - المصري بقيادة كتشنر في الفترة ١٨٨٠ - ١٩٠٠ . وفي ظرف عشرين سنة فقدَ السودانُ ما يقارب المنصف سكانه بفعل المجاعات والامراض والحروب المتوالية الداخلية والخارجية. وفي إطار حكم الجيش الانجليزي - المصري قام مجلسُ الحاكم العام ١٩١٤، ثم قامت مجالس المديريات التي كان يقوم الحكام الانجليز بتعيين اعضائها.وفي عام ١٩٤٣ قام المجلسُ الاستشاري لشمال السودان،وفي ١٩٤٨ تكامل ذلك فيما عرف بالجمعية التشريعية واصبح السيد/ عبد الله خليل "عسكري سابق" في حكم رئيس الوزراء حينما اصبح رئيساً للمجلس التنفيذي للجمعية التشريعية،ومع تدشين الجمعية التشريعية بدأت حركة تعريب الجنوب، وفي اواخر ١٩٥٣ انتُخِبَ أوّلُ مجلس أمة سوداني مكوناً من مجلسين دورة كليهما ثلاث سنوات: مجلس شيوخ، انحصرت صلاحياته في تدابير تقرير مصير السودان

السياسي واقرار قانون انتخابات الجمعية التأسيسية.. ومجلس نواب، لاختيار ومراقبة حكومة الحكم الذاتي وسحب الثقة منها (٦٠). وتوّج المجلسان جهودهما في ديسمبر ١٩٥٥ باعلان خيار استقلال السودان،وتلا ذلك انتخابات ابريل ١٩٥٨م والتي حكمت بعدها احزاب الامة والشعب الديمقراطي "الانصار والختمية" مما ادى لانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م واستيلاء كبار الضباط على السلطة،وكان أهم قراراتهم على الصعيد الحضاري طرد المبشرين الأجانب من جنوب السودان وإقامة نظام تمثيلي شعبي متعدد غير حزبي كما ظهر في تجربة المجلس المركزي ومجالس المديريات كقمة هرمٍ تقوم قاعدتُه على الحكم الشعبي المحلي. ثم جاءت ثورةُ أكتوبر ١٩٦٤م التي ادت الى تعريب التعليم في مراحله العامة، كما أُجْرِيت في الفترة الاكتوبرية انتخاباتُ مايو ١٩٦٥م التي ساد فيها حزب الامة "٧٥ دائرة" والاتحاديون "٥٢ دائرة" والشيوعيون "١١ دائرة" والاسلاميون "٥ دوائر"، ثم انتخابات ١٩٦٨م والتي نال فيها الاتحادي الديمقراطي "١٠١ دائرة" وحزب الامة المنقسم على نفسه "٧١ دائرة" بينما تكافأت مجموع الاصوات التي نالها الحزبان "حزب الامة ٧٥٧٧١٠ صوتاً والاتحادي الديمقراطي ٧٥٣٠٠٠ صوتاً" . ولكن ادى اضطراب الحياة الحزبية وتداخلات علاقات السودان الخارجية الى انقلاب مايو ١٩٦٩م،والذي استند على فكرة رئيس الجمهورية الذي يشارك مجلس الشعب في التشريع، ومارس مجلس الشعب نمطاً من الشورى المرتكز على نظام التمثيل المتعدد الذي ينبع من كل قطاعات المجتمع كما آزر ذلك تجربة التنظيم السياسي الواحد الحاكم.. وكان اهم الخيارات الحضارية صيغة النهج الاسلامي،ولكن نتيجة للاضطرابات السياسية والاقتصادية وحرب الجنوب وضغوط الخارج تطورت الأوضاعُ إلى أن سلم الجيش السلطة للاحزب السياسية على ضوء انتخابات ابريل ١٩٨٦ التي ساد فيها حزب الامة "١٠١ مقعداً" والاتحادي الديمقراطي "٦٣ مقعداً" والجبهة الاسلامية القومية "٥١ مقعداً"..

مثلتْ الحركةُ الاسلامية حضوراً في مختلف الحقب التاريخية باستثناء تجربة المجلس المركزي في فترة حكم الرئيس عبود "٥٨ - ١٩٦٤م" .. فقد مثلت حضوراً في شكل حركة ضغط سياسي في الفترة ٥٥ - ١٩٥٨م رافعةً شعارَ الدستور الاسلامي. وفي الفترة ٦٥ - ١٩٦٩م أصبحت حركةً سياسيةً ذاتَ تأثيرٍ مع وجود

(٦٠) اختار البرلمان السيد/ اسماعيل الازهري كاول رئيس وزراء لحكومة الحكم الذاتي وباشر مهامه منذ بداية ١٩٥٤م حتى ابريل ١٩٥٨م وكان اول سوداني غير عسكري يتولى رئاسة الحكومة.

صغير داخل المجلس النيابي .. وفي الفترة ٦٩ - ١٩٧٧ أصبحت حركةَ معارضةٍ سياسيةٍ فعالة لنظام الرئيس نميري .. وفي الفترة ٧٨ - ١٩٨٤م دخلت في تحالف تكتيكي مع نظام الرئيس نميري كما مثلت حضوراً في مجالس الشعب الثالث والرابع والخامس..

ارتضتْ الحركةُ الاسلامية حكمَ بطاقة الاقتراع والتصويت ولم تلجأ للمقاومة إلا حينما حُرمت من ذلك، كما ارتضت صيغة البطاقة والاقتراع والدستور في كافة الاصعدة سواءً أكان ذلك بين الطلاب او العمال او الحكم الشعبي، حيث ارتضت اختيار الاجهزة النقابية بالاقتراع وحسم القضايا.. كما قامت كلُّ اجهزة الحركة على فكرة الانتخاب سواءً أكان ذلك على مستوى الهيئة العامة "المؤتمر العام، مجلس الشورى، الامين العام، مجالس الشورى الاقليمية، وانتهاءً بشعب الطلاب"..

ليس من السهل الحكمُ على طبيعة هذا المزاج الشوري "الانتخابي" وعما إذا كان هذا المزاج استجابة لطبيعة فهم الحركة للاسلام عقيدةً وشريعةً وحضارةً؟؟ أم أنه مجرد استجابة لنظام الأشياء العلماني؛ بدا أن هناك تأثراً بصيغ وأشكال الديمقراطية الغربية "حر مباشر، تمثيل نسبي، تقعيد لائحي، نقطة نظام واجتماع غير قانوني"، ولم تبرز في اطروحات الحركة الاسلامية محاولاتٌ فكرية لتأصيل هذا الأدب اللائحي والتنظيمي والانتخابي ورده الى أصول الفكر الاسلامي.

ظل ممثلو الاخوان يؤدون قسم الولاء للأجهزة الموجودة سواءً أكانت مجلس شعب أو مجلساً نيابياً أو هيئة نقابية، وبما أن هذه الأجهزة تقوم على فكرة التسليم برأي الاغلبية وليس سيادة حكم الشريعة فَيرِدُ احتمال حدوث التعارض بين قسم الولاء لهذه الأجهزة ومطلق الولاء لمصالح حركة الشريعة، وأدى تصادم الولائين الى اقتراب بعض الاخوان من مناهج الشيعة في التقية ورفع الحرج، بينما نظر بعضهم لقسم ولائه للأجهزة الموجودة بأنه مجرد أمر شكلي وأنه في حلٍ من بيعته لهذه الأجهزة متى ما رأى تعارضها مع مصلحة اسلامية بينة.. وربما كان مرد هذه البلبلة ناتجاً عن عدم تأصيل قضايا الشورى في اطرها السياسية داخل الاجهزة والمؤسسات حيث قامت هذه الاجهزة والمؤسسات "الخدمة العامة، الخدمة العسكرية، الاتحادات، النقابات" على هندسة نظام الدولة العلمانية. ولم تك الحركة واعية تماماً بأهدافها وقدراتها الى حين تحالفت مرحلياً مع النظام المايوي، حيث ازداد وعيُ الحركة بنفسها وأهدافها..

عرّفت الحركةُ الاسلامية نفسها في دستور فبراير ١٩٨٢م بأنها حركةٌ اسلاميةٌ اصوليةٌ تجديديةٌ شموليةُ الاهداف واقعيةُ المنهج تسعى للاصلاح الديني والتغيير

الاجتماعي بالرفق والتدرج وكذلك بالجهاد.. فهي جماعة اسلامية تتربى بالتدين وتسعى بالدعوة والجهاد لاحداث تغيير اجتماعي من أجل تمكين قيم الاسلام في المجتمع وإقامة حكمه؛ بينما لم يزد تعريف الدستور القديم عن: "الاخوان المسلمون حركة اسلامية مقرها السودان" ومع ان تعريف دستور ١٩٨٢م يسجل تقدماً كبيراً على تعريف ١٩٥٤م إلا انه كذلك تجنب النص الواضح على انها حركة تسعى لاستلام السلطة السياسية وحاول مواراة ذلك بعبارات "بالدعوة والجهاد لاحداث تغيير اجتماعي"، وربما كان مرد ذلك جزئياً إلى ظروف الضغط والكبت المايوية وتفادياً للمحاصرة القانونية والمساءلة السياسية، ولكن مع ذلك، فإن قياديي الحركة كثيراً ما تعللوا بأنهم سيكونون جنداً لكل من يطبق الشريعة.. لذا حينما تبنى نظام الرئيس نميري برنامج النهج الاسلامي وشرع في تطبيق قوانين الشريعة، تجاوبت الحركة بإعلان التأييد الكامل وتسيير المواكب ووافقت على صيغة متوازنة لنص المبايعة "بيعة نميري"، وطرأ عند بعض الاخوان هاجسٌ حلّ التنظيم تأكيداً لقسم البيعة وتأكيداً للشورى المنعقدة حول الولاية الكبرى، واستصحب بعضُ أعضاء الحركة ان النهج الشرعي للنظام سيظل ثابتاً ومتطوراً واستبعدوا ان يحدث تطور يفسد علاقة النظام بالحركة كما ظنوا ان بروز السمة الاسلامية للنظام عنى نقلةً نوعيةً في حركة النظام في اتجاه الحركة الاسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى تطابق مصالح الجماعة مع حركة النظام مما يُلزِم الجماعة بمباشرة هم استيعاب شئون المجتمع ومصالحه وتجاوز العكوف على شئون الجماعة المحلية ومصالحها المباشرة.. ولكن سرعان ما أخذت الحركة في تعديل مواقفها من النظام حينما بدأت هجمة النظام المعاكسة ابتداءً من خطاب نميري في ذكرى استقلال السودان عام ١٩٨٥م في ظروف محاولات الحركة الاطاحة بعمر محمد الطيب من خلال تعديل الدستور، كما واصلت الحركةُ خطها ووالت نقدَ السلطة وكشفت موضوعَ تهجير الفلاشا..

وقد مثلت قضية التمكن اشكالية محورية في فكر الحركة وبرنامجها وخطابها، إذ تمثلت الفجوة الهائلة ما بين أشواق التمكن وامكانيات الحركة وقدراتها الحقيقية.. فقد اكتفت الحركة بالحضور في المجالس النيابية في الفترة ٦٥ - ١٩٦٩، ثم تطلعت الى نصيب من السلطان يتكافأ وجهادها في اطار الجبهة الوطنية "٧٨ - ١٩٨٤م"، ثم نالت نصيباً ضئيلاً من السلطة في فترة المشاركة مع نظام نميري "٧٨ - ١٩٨٤م"، ولكن سجل برنامجها القائم على التوجه الاسلامي حضوراً دائماً في أوراق حركة المعارضة وأجندة الحكومات.. وابتداءً من عام ١٩٧٨م واعتباراً بتجربة الجبهة الوطنية اخذت الحركة تُعوّل في إقامة دولتها على قوة

الحركة الذاتية مستفيدة من ظرف المصالحة.. وظلت الحركةُ تستصحب بقاءَ نظام النميري لضعف الاحزاب وغياب البدائل،وإن قدرت ازدياد شراسة المعارضة اليسارية والجنوبية نتيجة لتطبيق الشريعة وازدياد المصاعب الاقتصادية.وتمثل خط الحركة في اعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٤م في مناهضة اليسار والعمل على عزله شمالاً وجنوباً مع الحفاظ على علاقات مصالحة مع الأحزاب التقليدية، احتياطاً للطوارئ وتزهيداً لهم في مد التحالفات مع اليسار والجنوب والقوى الخارجية المعاكسة،على ان يظل موقف الحركة مرحلياً الدفاع عن النظام ما استقام على الشريعة والثبات على مبدأ التنظيم السياسي الواحد مع العمل على تغيير اسمه ونظمه وقياداته مع التحسب اليقظ لاقدار الطوارئ غير المنظورة..

دخل النظام في صراع ضد الحركة الاسلامية في وقت مثلت فيه هذه الأخيرةُ الركيزةَ الشعبيةَ المنظمة الوحيدة الباقية للنظام في ظل شلل الاتحاد الاشتراكي واستفحال المجاعة والجفاف والغلاء واضطراب السياسات المالية وسوء الادارة واستفحال تمرد الجنوب وازدياد هاجس الأزمة الأمنية... بدا النظام جامداً في عام ١٩٨٥م عاجزاً عن تقديم اي مبادرة او اسهام مشغولاً بالصراع على وراثة السلطة بين الرئيس نميري ومجموعة الرواد "الشرعية الثورية" وتطلعات النائب الاول.. ومنت كلُّ مجموعة نفسها بالحظوة والقبول لدى القوى الاجنبية الداعمة "على الاخص امريكا"، واصبحت المباركةُ الامريكيةُ،في نظرهم، بطاقةَ المرور إلى مواقع السيادة والسلطان.. وفي هذا الظرف بدأ النظام حملة ضد الحركة الاسلامية وسمح لبعض القوى اليسارية المعاكسة بحرية حركة لموازنة وجود الحركة الاسلامية مما أتاح لها كسب مواقع في وسط الطلاب. قررت الحركة أن تعدل جزئياً من خطها المؤيد وآثرت أن تخفض المظهر السياسي لقيادة الحركة الاسلامية على الصعيد القومي والدولي مع استبقاء أصل المصالحة والمصابرة على كيد النظام، والكف عن الهجوم الشامل عليه، وعدم الافساح لاي حركة لتعويقه ما ثبت على مستوى معقول من تطبيق الشريعة الاسلامية طالما حفظ للجماعة مدىً معقولاً من حرية الدعوة والحركة مع إحكام التدبير السياسي احتياطاً لسلامة الحركة وتقدمها في وجه كل الطوارئ..

ومع ان الحركة قدرت ان القوى الاجنبية المتحالفة مع نميري صارت زاهدة في نظامه وان هذه القوى بدأت تحس بأن نظام نميري بإسلامه وتحالفه مع الحركة الاسلامية اصبح عبئاً عليها وانها اخذت تفكر في فرص تغيير النظام وضرب الحركة الاسلامية في السودان إلا ان الحركة استبعدت في مارس ١٩٨٥م ان تكون زيارة

نائب الرئيس الامريكي جورج بوش بداية لمرحلة المفاصلة والخصام الى ان وجدت قيادة الحركة نفسها مرة أخرى في سجون نميري ابتداءً من فجر ١٠ مارس ١٩٨٥، علماً بأن قيادة الحركة اجتمعت في ليلة التاسع من مارس وتداولت في المعلومات الواردة من داخل السودان وخارجه والتي أفادت بأن النظام على وشك الغدر المفاجئ بالاخوان ولكن رجحت قيادة الحركة عنصر المبالغة والدس وآثرت ان ترجئ النظر في الأمر إلى ان داهمها زوار الليل بعد ساعات من انفضاض الجلسة..

نجحت قيادة الحركة الاسلامية البديلة في ان تجتمع في ذات صباح ١٠ مارس ١٩٨٥م ووالت تصريف مهام التنظيم إلا انها وجدت نفسها عاجزة عن تفهم دلالات ما حدث ورسم استراتيجية تحرك سياسي جديد في الظروف الاستثنائية الحبلى بالخطر والحرج السياسي والمحاصرة التي تحدق بالحركة..

سبق عددٌ من الكيانات الاسلامية الاخوانية الى النزول للشارع السياسي وقيادة المظاهرات قبل ان تجتمعَ كلمةُ القيادة على سلوك طريق المواجهة وقيادة الشارع السياسي، حيث عمل الاتجاه الاسلامي بالجامعة الاسلامية على فوز توصية الخروج للشارع، وخرجت القاعدة في مظاهرة رغم الموقف الذي سيطر عليه شباب حزب الامة، كما خرج اتحاد الكليات التكنولوجية الذي يقوده الاتجاه الاسلامي بالمظاهرة الثانية وكذلك اتحاد طلاب جامعة القاهرة بالخرطوم وطلاب الاتجاه الاسلامي بالمدارس.. كما نزل عدد من قيادات الاتجاه الاسلامي كدكتور عبد الرحمن محمد سعيد وحنفي حميده لقيادة المظاهرات..

كشفت مظاهر التردد والازمة التي عاشتها قيادة الحركة في الاربعة اسابيع الممتدة من ١٠ مارس - ٥ ابريل ١٩٨٦ عن جوهر الازمة المتعلق بافتقار الحركة لمنهج مستقر لاحداث التغيير وإقامة البديل كما كشفت عن سوء تقدير الحركة لحقيقة تدهور مجمل أوضاع النظام "تصدع امني وانهيار سياسي واقتصادي" وان النظام قد فقد اسباب البقاء ومقوماته.. وقد ظهر افتقار الحركة لمنهج متفق عليه لاحداث التغيير في مؤتمرات الحركة العامة لعام ١٩٨٢م حينما ارتفعت الاصوات في اربعة مؤتمرات بنبذ البديل العسكري الرسمي والاتجاه نحو البديل العسكري الاسلامي الشعبي، ولم تساعد هذه الصيغةُ الغامضةُ على حل المشاكل وكسر الغموض ليظل السؤال قائماً "ما هو المقصود بالبديل العسكري الشعبي؟ هل تعني البناء العسكري الموازي للمؤسسة العسكرية التقليدية والذي يتم من خلاله تجاوز مؤسسات الدولة القديمة بشقيها المدني والعسكري "على غرار ما تحاول أن تفعله حركة التمرد في جنوب السودان - الجيش الشعبي"، أم يتم ذلك بإيجاد كادر ملتزم

بالخط الاسلامي داخل المؤسسة العسكرية يقوم بفرض الصيغة الاسلامية على غرار تجربة الضباط الاحرار في مصر وسوريا والعراق الذين فرضوا صيغة العروبة العلمانية؟! ولكن كيف يمكن رعايةً وتوجيهً كادر ملتزم اسلامياً في ظروف ضبط وربط المؤسسة العسكرية؟ وكذلك ما هو الضمان ألا يتأصل هذا الكادر في ظروف النصر ومعادلات أهواء السلطة والمحافظة عليها نحو مغاير لاطروحات الحركة الاسلامية؟ إذ قد يتقوى هذا الكادر ذاته بالحركة في مرحلة معينة ثم ينقلب عليها حسب قوانين السياسة وتحولاتها العاصفة وكم من ثورة أكلت بنيها؟!

ثم هل من الوارد في استراتيجيات الحركة ركوب درب المغامرة السياسية التي تحتمل المغامرة بكل ثقل الحركة وتاريخها وانجازها على نحو ما فعل الشيوعيون والحركات الاقليمية؟ "حركة الشهيد حسن حسين مثلا". ثم هل يعني الاستيلاء على مواقع من وزارات وقيادة عامة ومناطق استراتيجية الاستحواذ على السلطة؟ هل عملية التمكن السياسي هي مجرد عملية فنية أم هي تكامل سياسي واقتصادي واجتماعي يتوج بتسنم السلطة السياسية أم هي خليط من الاثنين؟ ما هو أثر التكييف الخارجي "السياسة الدولية - امريكا على الاخص" والتكييف الاقليمي "مصر، اثيوبيا - على الاخص" وما هو أثر القوى الداخلية وقدراتها "القوى اليسارية، الكنسية، الجنوب، الاحزاب التقليدية، النقابات.. الخ؟"

إن التعويل في التغيير على المؤسسة العسكرية سيضع السلطة في ايدي العسكريين، الذين سيكونون منازعين بين ولائهم للمؤسسة التي أنجبتهم والتي تحميهم وتدافع عنهم والحركة الاسلامية التي تريد أن تقودهم في اتجاه تجذير المشروع الاسلامي. واذا ما اصطدم الولاءان فإن الغلبة قد تسير في ركاب المؤسسة العسكرية التي تبحث عن امتيازاتها وتحركها ومصالحها مما قد يعرض المشروع الاسلامي لنكسة خطيرة وقد لا يستطيع العسكريون في ظروف الاستقطاب الابحار عكس تيار مؤسستهم الى عصبية جديدة قد لا تقوى على مجابهة المؤسسة كمؤسسة..

أدى تشابك هذه الأسئلة الى غياب رؤية واضحة لمنهج في التغيير، مما جعل القيادة التنظيمية في وضع المتأثر لا المؤثر ووضع الموازن لا الوازن الى أن تبلورت حركة الاحتجاج والمعارضة وطوحت - بتدخل الجيش الحاسم - بنظام مايو..

وما تزال قضية كيفية تنزل التغيير، القضية الحاسمة التي تنتظر إجابة على الورق. إن وضوح منهج التغيير لا يستدعي ان يشكل بالضرورة خطراً على استراتيجية الحركة، بل إن أمن الحركة الفكري والنفسي والعملي يتطلب أن يتبلور

هذا المنهج كثقافة وروح وسط عناصر الحركة. إن وضوح الاستراتيجية سيسهل على حركة ذات طبيعة صفوية التكتل بروح الفريق، إذ ما يزال الكثيرون يشكّون في جدوى البطاقة الانتخابية كمدخل لعملية التغيير، علماً بأن هذه البطاقة مثلت الأصل الذي احتكمت اليه حركةً الجماعة وسط الاتحادات والنقابات وما صادفته الحركة كذلك من حضور في المجالس النيابية ومجالس الشعب المختلفة.. وواحدٌ من عيوب مشروع البطاقة الانتخابية انه يساوي بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون، بين الصفوة والعوام،بين المرأة الجاهلة التي لا تعرف ماذا تعني بطاقتها الانتخابية واختها المتعلمة، بين العاري الذي لا يجد ما يسد رمقه واستاذ السياسة، كما قد يجادل مجادل بأن الشورى الاسلامية لم تكن ابداً جماهيرية، فبيعة السقيفة كانت بيعة صفوة شورية جمعت بين أمراء الأنصار والمهاجرين وحتى لو جمعت بين كل الانصار والمهاجرين، فأين هم من كل حجم الامة الاسلامية حينها؟ وانتقلت الخلافة من ابي بكر الى عمر بالاختيار الذي انعقد عليه غالبية الصفوة في المدينة ثم تبعتهم الجماهير واوكل سيدنا عمر امر الخلافة إلى مجلس صفوي خماسي..

إن التعويل على المشروع الانتخابي، يتطلب حشد جهود التعبئة والتحريك السياسي والاتصال وإقامة التحالفات كما يتطلب الصبر وانواع التنازلات، كما تعني صيغة التغيير عن طريق البطاقة القبول الضمني للبناء الاجتماعي والسياسي القائم، إذ صيغة التغيير عن طريق البطاقة تتضمن القبول لمشروع الدولة السودانية القائمة والموصولة بحركة جيش الفتح، لأن صيغة البطاقة الانتخابية تُعطي شرعية محدودة مؤطرة بقيد زمني لاحداث اصلاح نسبي كما تظل القوى المنتخبة محكومة في سعيها بتوجهات الناخبين وضغوط المعارضة والضغط الخارجي.

ولكن ماذا عن التغيير بالضغط من خلال الشارع السياسي؟ والمقصود بالشارع القوة الشعبية القادرة على الاحتجاج بالمظاهرات والاضرابات وتعبئة الرأي العام سلباً وايجاباً.. ظلت الحركة الاسلامية تسود وسط قطاعات الطلاب "جامعة الخرطوم، القاهرة الفرع، الجامعات المصرية.. الخ" على الاخص ابتداءً من عام ١٩٧٩م في حالة جامعة القاهرة الفرع، وسيطرت الحركة على اتحادات الطلاب في الداخل والخارج.. مما جعلها تتغذى على عناصر طلابية ناضجة ومتمرسة في العمل السياسي مما عنى ان التراكم الكمي للكوادر الاسلامية التي انضجتها تجربة العمل الاسلامي في الجامعات، ستؤثر كماً وكيفاً على المؤسسات السودانية. ولكن جذبت المؤسسات الاسلامية "المصارف الاسلامية وامتداداتها، منظمة الدعوة، المركز

الاسلامي .. الخ" اعداداً كبيرة من هذه الكوادر واصبحت طاقاتها تصب في القنوات الاجتماعية والتعليمية الخارجة عن جهاز الدولة، كما امتصت دول الخليج اعداداً هائلة من القيادات الاسلامية التي كانت عاملة بأجهزة الدولة،وقد رحبت هذه الدول بالاسلاميين السودانيين لكفاءتهم وانضباطهم وقرب تكوينهم من المزاج الاسلامي العام السائد في تلك البلاد، وانعكس ضعف الوجود الاسلامي في أجهزة الدولة على وجود الاسلاميين النقابي وسط كيانات المهنيين المسيطرة في جهاز الدولة "أطباء، مهندسين، قضاة، اساتذه جامعات، اداريين، محامين .. الخ" وبذا ضعفت الحركة الاسلامية كحركة ضغط سياسي نقابي وسط المهنيين - مما اضعف مقدرتها على ضبط حركة الدولة سلباً وايجاباً، بينما ظل حجمها ووقعها متزايداً وسط الحركة الاجتماعية غير المرتبطة بجهاز الدولة - الطلاب، المنظمات الجديدة، اثر المغتربين على حركة المجتمع" هذا النمو غير المتوازن أدى الى طغيان الصوت الاسلامي في الشارع السياسي غير المرتبط بحركة الدولة وانحسار الصوت الاسلامي بين القطاعات المهيمنة على جهاز الدولة.. هذا الواقع اضاف تعقيداً جديداً لقضية اشواق المشروع الاسلامي للسيطرة على جهاز الدولة، حيث أصبحت هذه السيطرة تكمن في السيطرة الفوقيه إن تيسرت بينما تظل قيادات حركة الدولة على المستويات القاعدية والوسطية محرومة من مدد الكفاءات الاسلامية..

أدت ظاهرة الاغتراب الى دول الخليج ودخول عدد من العناصر الاسلامية الى دنيا التجارة والمال والأعمال الى ظهور فئة الاسلاميين الأثرياء، كما اصبح غالبية متعلمي الاخوان في عداد الطبقة الوسطى بمستواها المعيشي المميز وامكانياتها المادية، مما اضعف الاتصال النفسي والفكري بالجماهير إلا من خلال قنوات الرعاية التي يشرفون عليها - منظمة الدعوة، الوكالة الاسلامية للاغاثة - مما أضعف إمكانيات التفاعل القائمة على الخبرة المباشرة مع القطاعات ذات الدخول البسيطة. ولكن مع ذلك مثل الاهتمام بمشاكل المواطنين حضوراً في برامج الحركة وأصبح في بعض الأحيان يمثل هاجساً أمنياً وسياسياً ولكنه تضاءل مختفياً كمشكلة تواجه القطاع السائد في الحركة الاسلامية. أدى عبور جماعات الاخوان الى آفاق الطبقة الوسطى والجماعات المالكة - وهذا في حد ذاته امر مرغوب فيه ولا غبار عليه - الى ان صار الخطاب الاسلامي "تطبيق الشريعة" لا يرد احيانا في اطاره "محاربة الفقر والحاجة، محاربة العطالة رفع مستوى المعيشة، الاهتمام بأوضاع العاملين، اصلاح المناهج والمرافق" برغم جهود واجهات العمل الاسلامي في الرعاية والاغاثة - اضعفت هذه الوضعية الملامسة الاخوانية لقطاعات العاملين وتحيز الاتصال بهذا

القطاع في مكتب العمال، الذي ما عاد قادراً على تغذية الحركة بالكوادر الجديدة التي تتكافأ وكسب الحركة السياسي ودورها الاجتماعي والاقتصادي، مما ادى الى عزلة جزئية للعمل الاسلامي وسط قطاع العمال. حاول مكتب العمال اقامة دورات للاعداد النقابي والبناء والتثقيف في بدايات ما بعد المصالحة ولكن سرعان ما فترت تلك الجهود مع توالي ضغوط حركة الحياة.ومع ازدياد هموم الحركة الاسلامية ما عاد هناك اسبقية لاستراتيجيات عمل ونشر دعوة وسط العمال، نسبة لان الحركة قذفت بما تبقى لها من كوادر في اتجاه الجنوب والعمل الخاص.

إن ضغوط الحياة الجديدة والقيم الجديدة التي تغشى طائفة المتعلمين والخريجين والجيل الصاعد الذي يريد على الفور العمل والامن والاصلاح والسلطة وكذلك تملق الجماهير لهم، اصبح من اكبر التحديات التي تجابه الحركة الاسلامية، وذلك لان البناء الاسلامي يتطلب ان يقوم على ركيزتي التجرد والتضحية، مما يتطلب ضرب القدوة في الزهد والتقشف، خصوصاً ان النظام الاسلامي يدور في اتجاه معاكس لدورة حركة المصالح الاجنبية وحركتي السياسة والاقتصاد العالميين.. وهنا تبرز اشكالية كيفية امكانية مخاطبة عوام المواطنين بالتضحية بينما قطاعات عريضة من جسم الحركة يعيش في رغد العيش؟ قد تنحل هذه الاشكالية إذابرز عطاء هذه القطاعات اجتماعياً بتنازلها للمعيشة كالجماهير ودعمها بسخاء لحركة التكافل الاجتماعي دون ان تحوج الدولة لاستخدام اداة السلطات..

ماذا بقى في الشارع السياسي؟ المرأة السودانية.. ويبدو ان اروع انجازات الحركة الاسلامية السودانية تمثل في ادماج المرأة في العمل الاسلامي انطلاقاً من القناعة بأن الحركة الاسلامية مسؤولية الرجال والنساء معاً مثلما أن المحافظة على السودان مسؤولية الذكور والاناث على حد سواء.. ظلت المرأة السودانية الى حين من الدهر ضحية للخفاض والشلوخ وعدم التعليم والتبعية وضغوط المنزل بينما اصبحت المرأة الجديدة ضحية للشعارات الجديدة والدعارة وعدم الزواج وضغوط المخدمين والاهتمامات الصغيرة..

نجح المشروع الاسلامي في انتشال قطاع لا يستهان به من النساء من هذا النفق المظلم حيث واصل هذا القطاع إثبات حيوية ذاته ومتابعة ترقياته في اطار المشروع الاسلامي..

إن الفارق بين مشروع النهضة الاسلامية ومشروع النهضة العلمانية "ليبرالية أو مركزية اشتراكية" يرتكز على وضع المرأة، لأن المرأة أساس لتكييف الأوضاع الاجتماعية وتكييف الاجيال الجديدة.. وقد نجحت الحركة الاسلامية في قيادة

حركة المرأة السودانية في اتجاه الاسلام واصبح جل قيادات الحركة النسائية السودانية من الاسلاميات كما اصبح هناك حضورٌ ملحوظٌ لعنصر النساء في كافة أجهزة الحركة مجلس الشورى المركزي ومجالس الشورى الاقليمية والمكتب التنفيذي والأمانات المتخصصة، كما برز عنصر المرأة على المستويات القاعدية على امتداد السودان واصبح شباب النساء يتغذى على اطروحات الحركة الاسلامية وفكرها، كما برزت حركة المرأة في العمل الاجتماعي "رابطة الفتاة المسلمة، رائدات النهضة، دور المؤمنات". ولكن برغم ان التيار الاسلامي نقل حركة تقدم المرأة من نفق العلمانية الى عدل الاسلام إلا انه ما تزال الغالبية الغالبة من نساء السودان محاصرة بالتقاليد البالية والجهل، إلا أنه مهما كان وضع المرأة فقد بَان أنّ ظروف الانتقال تقود الى طريق الاسلام بل ان الحركة الاسلامية تدين لعنصر النساء في نجاحها وحضورها في مجالس الشعب المركزية والاقليمية كما ان عنصر النساء اصبح في بعض شعب التنظيم اكثر حضوراً كماً وكيفاً من عنصر الرجال.

يثير التبعض المتزايد في جسم الحركة "تجار، عمال، مدراء، كتبة، معلمين، طلبة، أثرياء، فقراء، عسكريين، مدنيين، ذكور، اناث" قضية كيف يمكن ان يتوحد تيار الحركة ويتوحد مضمونها وخطابها وتبرز مفاهيم تغيير مجمع عليها. ولعل الاجابة تكمن في المنهج الاسلامي ذاته، حيث تدور رابطة المجتمع الاسلامي حول المسجد، إذ في المسجد يمكن أن يتلاحم الغني والفقير والطالب والعامل والجائع والشبعان والمثقف والجاهل والعسكري والمدني وعضو التنظيم الخاص والعام. والمسجد برسالته الجامعة، مؤهل لتجسير الهوة الآخذة في التبلور في الصف الاسلامي، إذ المسجد يمكن ان يتحول الى مستوصف ومنطقة رصد ورقابة وقيادة وانتاج بل ومركز انقضاض على حركة المجتمع المعاكس بالاضافة الى وظيفته الاولى كمركز دعوة وهداية وارشاد وواحة صلاة وعبادة...و المسجد مؤهل لتعريف العمال بالمهنيين وربط الأثرياء بالفقراء وسد المسافة الواقعة بين مختلف الكيانات والافراد إذ المسجد مركز انطلاق لكل وحدات المجتمع.

لم يحظ المسجد باهتمام يتكافأ وخطره في فقه الحركة الاسلامية واستراتيجيتها، مع ان واجهات الحركة قامت بتشييد عشرات المساجد.. ذلك أن وصل صف الحركة بالمسجد سيؤدي الى انعاش الروح الجهادية واعمار صلة القياديين بالقاعدة وتوحيد قاعدة الصف الاسلامي، كما يمكن ان تتبلور عملياً من المسجد استراتيجيةٌ لتطويق المجتمع المعاكس وتجاوزه... فالمسجد هو الركيزة الانقلابية الاولى في حركة المجتمع الاسلامي، كما ان المسجد سيبرز روح الحركة كحركة ذات

توجه اسلامي في خضم التطلعات المادية ومحاصرات مطالب الامن والعمل ورفع مستوى المعيشة، ولا يمكن لحركة اسلامية ان تنمو وتنتعش وتحافظ على مزاجها الاسلامي خارج اروقة المسجد. إن بروز المسجد في استراتيجية الجماعة سيحل اشكالية التمكن باعتباره مركز ضغط اجتماعي وسياسي ومركزاً للقرار وقوة مؤثرة على تجمعات المهنيين والعمال وحركة المجتمع.. كما ان المسجد سيؤدي تلقائياً الى صهر وحدات الحركة المختلفة وتعريفها ببعض وربط عناصرها في اطار حركة الاسلام الواسعة.. والمسجد هو خير مكان لمخاطبة المهتدين والراغبين في الاهتداء.ولا يقتصر وجود المساجد على الاحياء فهناك مساجد الوحدات وأماكن العمل التي كذلك قد تسهم في بث التفاعل الاجتماعي على المستوى الرأسي.. إن إعمار قيادات العمل الاسلامي للمساجد سيرفع من قيمة المسجد ومن قدر الحركة الاسلامية وسيجعل هذه القيادات تعمل وسط محيطها الطبيعي ويمكنها من التفاعل مع كل مكونات حركة المجتمع المسلم وحينما تسود الحركة الاسلامية في المساجد فإنها تكون تلقائياً قد اشرفت على إدارة وتوجيه حركة المجتمع المسلم قاعدياً ورأسياً..

ولكن إن نجح مسعى الحركة في تعمير المساجد وتوحيد الصف المسلم فذلك خطوة في طريق طويل، إذ ما تزال هناك قضايا التأصيل السياسي؟ ما هي ملامح النظام السياسي الجديد وقسماته؟ ما هي الرؤية لنظام التعددية السياسية؟ ونظام حرية الصحافة ووسائل الاعلام؟ وماذا عن الهياكل الاقتصادية وعلاقات الانتاج؟ وماذا عن الجيش النظامي وعلاقاته بأجهزة الأمن والحسبة؟ هل تقبل الحركة الاسلامية بالتشكل والتخصص المؤسسي الحادث في المجتمع؟ وهل تعتقد ان ما ينقص هذا التشكل فقط الروح أو المحفّز الاسلامي؟ وكيف يتم ذلك؟

لقد بدأت الحركة تتحسس طريقها في هذه المجالات وهو تحسس لم يخل من مفارقات، ففي عام ١٩٧٨م اقترحت ورقة اقتصادية اجازتها أجهزة التنظيم ان تتبنى الحركة الاسلامية ألا تتجاوز نسبة أعلى راتب الى أدنى راتب في الدولة ومؤسساتها نسبة ٨ : ١.ولكن حينما قيض الله سبحانه وتعالى لرئيس هذه اللجنة أن يصبح مديراً لأحد المؤسسات الاسلامية التي كانت في طور التشكل والتنظيم فإذا بمقترحات مؤسسته لنظام أجورها تقفز كثيراً عن تصور لجنته مما استدعى تعديل ذلك التصور.. ولكن مهما كان حجم المفارقة فلا شك ان التصور السابق قد أدى غرضه في استحداث نظام مرتبات متوازن.. ومهما كان شطط محاولات التأصيل فهي ضرورية لأن هذه المحاولات ستخضع للتكييف والتعديل والتطوير

وفق احتياجات المجتمع ومتطلبات الواقع.. إن نصوص دستور الحركة والدراسات ذات الطابع العام ليست كافية كبداية لحركة قد تكامل مسعاها نحو آفاق التغيير، وما يزال تخطيط الحركة لسياسة قومية شاملة أضعف الاطارات في ثقافة الحركة وفكرها الاجتماعي، وما يزال الفكر السياسي للحركة يقصر عن تطوير نظام اجتماعي - سياسي ذي ايقاع وروح اسلامي (٦١)..

تميزت الحركة الاسلامية بالتعاطف الشديد مع الحركات الاسلامية على امتداد العالم الاسلامي، بل ان معرفة عدد من الاسلاميين بالحركات الاسلامية الخارجية فاقت تعرفهم بالحركات السودانية "صوفية ودينية". وقد تمثل الاخوان بفكر عالمية الدعوة ونشطوا في الانفتاح على الحركات الاسلامية أينما حلوا خارج السودان بحثاً عن الدراسة أو العمل.. وقد اندفعوا على الأخص للعمل في اطار التنظيم الدولي بل وأسسوا وحدات هذا التنظيم في عديد من بلاد اوربا.. وقد اعتمد عدد من الحركات الاسلامية في الخارج على جهود وفدائية الاخوان السودانيين.. لقد تركز العمل الاسلامي في السبعينات على جهود السودانيين في بريطانيا واوربا، وحينما وقعت محنة حلب حينما قام نظام الرئيس حافظ الاسد بتدمير حلب ومساجدها في ٢ فبراير ١٩٨٢م وقرر تنظيم بريطانيا الموحد توزيع منشور أمام السفارة السورية لم يتوفر لذلك غير الاخوان السودانيين.. كما اشرف اخوان السودان على ادارة التنظيم الدولي في اوربا وامريكا.. "ربيع حسن احمد، الامين محمد عثمان، احمد عثمان مكي ... الخ" وقيادة الاتحاد العام للجمعيات الاسلامية في المملكة المتحدة "قرشي محمد علي، غازي عتباني، مصطفى عثمان ... الخ".

كما قام تنظيم السودان بتأهيل أنوية تنظيمية حركية على امتداد العالم، شملت تنظيمات الزنوج الامريكيين والجمعيات الاسلامية في ماليزيا ونيجريا واثيوبيا والصومال ومختلف دول العالم العربي.. كما أسهم الاخوان السودانيون في حركة الفتح الثقافي الاسلامي حيث ظهرت بصماتهم في عدد من الاصدارات الاسلامية الناضجة مثل المجتمع الكويتية "زين العابدين الركابي وقطبي المهدي" مجلة الامة القطرية "زين العابدين الركابي" المدينة السعودية "صادق عبد الله عبد الماجد" ARABIA الصادرة من لندن "أحمد كمال الدين، عبد الوهاب الافندي" الغرباء الصادرة من لندن "احمد كمال الدين".

---

(٦١) تحسن موقف الحركة كثيراً بعد انتفاضة رجب (٦ ابريل ١٩٨٥م) حيث صدرت للحركة ورقة ميثاق السودان وورقة في العلاقات الخارجية ويقع ذلك خارج الاطار الزماني لهذه الدراسة.

جلب تعاطف الحركة الاسلامية ومناصرتها الدائمة للحركات الاسلامية عليها سخط القوى الدولية وتوجست مصر الدولة من علاقات الحركة الاسلامية بمصر الثورة "الحركات الاسلامية المصرية"، كما نقم الاتحاد السوفيتي على الحركة الاسلامية لنصرتها للمجاهدين الافغان حيث تكررتدعوتهم للسودان كما دعمتهم الحركة مادياً ومعنوياً،وحينما اقتحمت الجيوش الروسية افغانستان سيرت الحركة مظاهرات الاحتجاج ورفعت مذكرة للاتحاد السوفيتي كما قامت بحرق العلم الروسي أمام السفارة الروسية في الخرطوم وهي سيئة لا تغتفر في منطق العلاقات الدولية.. كذلك فعلت ذات الشئ في ظروف اندلاع حركة الثورة الايرانية، حيث قامت جماهير الحركة بتسيير مظاهرة مباركة لحركة التغيير الاسلامي في ايران واندفعت المظاهرة صوب السفارة الامريكية مطالبة الرئيس كارتر برفع يد امريكا عن ايران.. كما قامت الجماهير بحرق العلم الامريكي.. وفي الحالتين مثل التحرك الشعبي الاسلامي السوداني اول تحرك مباركة للثورة الايرانية على مستوى العالم الاسلامي كما مثل الرفض الشعبي الاسلامي السوداني اول تحرك فرض ايجابي لغزو افغانستان على امتداد العالم الاسلامي.

كما اقبل الاسلاميون من مختلف أنحاء العالم الاسلامي لزيارة السودان والتعرف على تجربته الاسلامية "باكستان، ماليزيا، امريكا، نيجريا، تشاد، اثيوبيا، الدول العربية، الاقليات الاسلامية" من محمد علي كلاي الى قيادات الجهاد الافغاني والقيادة الاسلامية بمصر "المرحوم عمر التلمساني، ومصطفى مشهور" الى ثوار يوغندا المسلمين وحكام تشاد.. وسجلت الحركة الاسلامية حضوراً رائعاً وسط المجاهدين الافغان في بيشاور واصبح معسكر الوكالة الاسلامية السودانية المخصص لليتامى أكبر معسكر أقيم بأياد اسلامية.على امتداد العالم الاسلامي، كما تعتبر الوكالة الاسلامية الافريقية للاغاثة التي دشنت في عام ١٩٨٠م أول وكالة إغاثة اسلامية متخصصة يعرفها العالم الاسلامي، حيث تبعها ميلاد وكالة العون الاسلامي والاغاثة الاسلامية في بريطانيا والاغاثة الاسلامية التابعة لرابطة العالم الاسلامي، كما ازدهرت حركة مؤسسات الاغاثة والدعوة في الخليج التي صممت على صورة منظمة الدعوة الاسلامية ووكالة الاغاثة الافريقية..

اجتهدت الحركة الاسلامية في التعرف على التجربة الايرانية، وسبق وفد الحركة الاسلامية للتعرف على الامام الخميني ومباركة حركة الثورة وهو ما يزال في منفاه في باريس، بل وامتدت الصلات قبل ذلك مع أعوانه في امريكا، وبعد انتصار

الثورة وقيام الجمهورية الاسلامية سجلت الحركة الاسلامية حضوراً دائماً في الساحة الايرانية وزارت قيادات الحركة ايران أكثر من مرة ودشنت في السودان جمعية الصداقة مع الثورة الايرانية.. وبالرغم من ان ذلك بدا لعدد من الحركات الاسلامية العربية خصماً على علاقات الحركة السودانية باخوانها في العالم العربي على الاخص في السعودية والكويت إلا أن قيادة الحركة الايرانية الاسلامية فشلت في أن تتفهم طبيعة السودان وطبيعة حركته الاسلامية مما ادى الى تقلص مستمر في علاقات حركة الثورة الايرانية بالحركة الاسلامية السودانية.. كان الايرانيون يريدون ملحين التعامل مع حركة احتجاجية جهادية تعتمد منطق الثورة والشهادة متناسين ان عمر حركة الشيعة المؤسسية قرابة الالف عام بينما عمر الحركة الاسلامية السودانية لم يتجاوز الاربعين عاماً بعد.. كانت الحركة الاسلامية السودانية تريد ان تشد ايران الى ميادين الدعوة والثقافة والارشاد بدعم جهود الدعوة الاسلامية والتبشير الاسلامي في مجتمع ما يزال قطاع كبير منه في مرحلة التأهب لتلقي أبجديات العقيدة الاسلامية..

وبرغم ظروف المحاصرة المحلية والاقليمية، فقد سعت الحركة الاسلامية لمد علاقات التعاون مع النوى الاسلامية في ارتريا، حيث استشهد قياديان من قيادات الجماعة في درب مناصرة الثورة الارترية كما استشهد آخرون في تشاد في سبيل تعزيز وجود الحركة الاسلامية التشادية.. اهتمت الحركة كذلك بأوضاع اللاجئين المسلمين القادمين من ارتريا ويوغندا وزائير واثيوبيا وسعت لحمايتهم من هجمة وكالات الاغاثة الكنسية في وقت غفل فيه العالم الاسلامي عن مغزى تقوية الوجود الاسلامي والاهتمام بأوضاع الاقليات الاسلامية.. كما بادرت الحركة الى التعرف على حركة الخلاص الاسلامي في تركيا وتعرفت عى قيادتها ودخلت في علاقات تنسيق معها..

ومع أن الحركة الاسلامية السودانية مثلت حضوراً ملحوظاً في الساحة السودانية والاقليمية والعالمية إلا انها لم تك مقبولة على الساحتين الاقليمية والعالمية.. فقد نظرت إليها الادارة المصرية الحاكمة بشك عميق، لأنها خشيت من تأثيرات حركة الصحوة الاسلامية السودانية على أوضاع حركة الاسلام في مصر كما ظلت تتوجس من وجود علاقات تحالف أو حتى وجود مؤثر اخواني سوداني في الانبعاث الاسلامي المصري.. ومع ان السلطات المصرية الملمة تماماً بأوضاع السودان لا تملك دليلاً على وجود أي عامل سوداني في حركة الانبعاث المصري، فإن هاجس تطور الحالة السودانية الاسلامية الى نظام دولة ظل هاجساً مسيطراً وقابعاً في ذهن

الصفوة المصرية الحاكمة، التي استصحبت ان قيام نظام اسلامي في السودان سيخلق استقطاباً اقليمياً ومحلياً وقد ينعكس على المجتمع المصري ذاته، فيهدد حركة الدولة العلمانية والصفوة الحاكمة، خصوصاً ان الانبعاث الاسلامي ظل يمثل مهدداً أمنياً لمصر الدولة وراح ضحيته أكثر من رئيس وعدد من الوزراء والمسئولين ابتداءً من احمد ماهر والخازندار وانتهاءً بالرئيس السادات... كما ان الولايات المتحدة قد لا تطيق رؤية تكتل حضاري "اسلامي" افريقي يستمد مدده من السودان.ولا تستطيع مصر الدولة ان تستغني عن السودان ولا كذلك ان تقف معه في وقت تعتمد فيه مصر غذائياً واقتصادياً وعسكرياً على امريكا.. وما ينطبق على مصر ينطبق بصورة أو بأخرى على معظم دول الجوار الافريقية والعربية التي خشيت من انتشار النموذج الاسلامي السوداني على الاخص في اقطار الشرعية الدينية والتي لا ترغب في رؤية نموذج مشروعية دينية معاكس في بلادها.. وقد ظلت واحدة من استراتيجيات الحركة الاسلامية كسر هذا الهاجس المسيطر على ذهن مصر الدولة ومن شابهها في ذلك، طمعاً في تسهيل مهمة الانتشار الاسلامي في السودان وطمعاً في خلق هامش تعاون بين هذه البلاد وحركة الدعوة الاسلامية لمصلحة حركة الثقافة الاسلامية وحركة التبشير الاسلامي واللغة العربية وكذلك لمصلحة الدمج القومي.. صادفت مساعي الحركة حظاً من النجاح في المملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج التي والت دعم مشاريع انتشار حركة الدعوة الاسلامية كما صادف مشروعها السياسي أحياناً مقبولية في الجماهيرية الليبية ولكن ارتبط ذلك بمحاولات النظام الليبي الظرفية لاضعاف نظام الرئيس نميري.

كما سعت الحركة الاسلامية الى طرح نفسها اقليمياً في تشاد ويوغندا كما اجتهدت في فتح قنوات تفهم واتصال مع كينيا واثيوبيا.. وقد ادى هذا الاحتكاك والسعي المتواصل الى نضج وعي الحركة بالعوامل التي تسوق السياسة الدولية في المنطقة عامة ونضج فهمها لمغزى خطابها اقليمياً ودولياً كما كونت فكرة عن امكانية التقدم بالمشروع الاسلامي في ظل حركة السياسة الدولية ببعدها الاقليمي المباشر.

السودان افريقيا مصغرة تعيش في كنفه جل انماط المجتمعات الافريقية "الهوسا، الفلاني، البرنو، مجموعة البانتيو، القبائل النيلية، القبائل العربية، القبائل شبه العربية والحامية.. الخ". جذب بعض هذه القبائل موقع السودان الوسط، وبعضها جاء عابراً للحج فاستهواها السودان فاستقرت وبعضها قذفت به احلام الفتح والمغامرات.. وما يزال السودان يتغذى من المجتمعات الافريقية ويغذيها. وستظل حدود السودان متحركة ومفتوحة لمجتمعات غرب افريقيا ووسطها وشرقها،

"ارترين، اورومو، تجراي، زائيرين، يوغنديين، تشاديين، هوسا، فلاني ... الخ"
لقد استطاعت الثقافة الاسلامية العربية ان تصهر في مفاعلها معظم هذه القبائل واصبحت عناصر المهاجرين تدير حركة الزراعة في مشاريع السودان الكبيرة، كمشروع الجزيرة والزراعة الآلية.. وقد توطنت هذه المجموعات المهاجرة ثقافياً واقتصادياً واصبحت جزءاً لا يتجزأ من المجتمع السوداني. تجدر الملاحظة أن الدراسات السودانية المعاصرة درجت على إهمال دور الهجرات الافريقية والثقافة الافريقية الاسلامية في تكوين السودان الحديث حيث انشغلت الصفوة السودانية بمقولات المستشرقين التي ضخمت ما اسمته بصراع الثقافة العربية في الشمال مع الثقافة الافريقية والنصرانية في الجنوب، متناسين تيار الثقافة الافريقية الاسلامية مما اوقع الاكاديميين السودانيين في فخ الاستقطاب المتوهم ما بين عربية الشمال وافريقية الجنوب مغفلين تيار الافريقية المسلمة..

وسطية السودان "جغرافياً وسط القارة الافريقية" ووسطية أهله "نتاج للتمازج العربي - الافريقي" ومجاورته وتداخله مع ستة اقطار افريقية وقطرين عربيين بالاضافة الى المملكة العربية السعودية التي يجاورها بحراً، كل ذلك يجعل السودان نقطة الالتقاء بين الحضارة الاسلامية بأشواقها للدعوة والارشاد والمجتمعات الافريقية حديثة الانفتاح على العالم الحديث.. وتتداخل في السودان مؤثرات الجغرافيا والتاريخ والثقافة لتجعل من السودان مجتمع انفتاح واستقبال وتوسع.. ويفرض تدافع القبائل الافريقية المستمر في اتجاه السودان الوسيط على العامل السوداني أن يظل مؤثراً في السياسة الحضارية لاثيوبيا ويوغندا وتشاد وغيرها.. ومن ثم لا يملك السودان ان ينغلق على نفسه، لأن ذلك ضد خصوصية الثقافة الاسلامية المتشوقة للدعوة والارشاد، وضد طبيعة تكوين المجتمع السوداني الذي هو نتاج لمجتمعات تظل دائماً مشدودة لمسقط رأسها، تتأثر بما فيه وتؤثر عليه.. لذا فالسودان لا يملك بحكم تكوينه إلا أن يكون توسعياً كما انه سيظل بحكم تكوينه مركز ارسال واستقبال..

كل العوامل السابقة تجعل الوجود السوداني ذا خطر واعتبار في مجال الحضارة والسياسة، لأنه وجود فاعل بحكم طبيعة تكوينه وطبيعة الثقافة التي يحملها.. لذا فلا عجب ان ظل السودان متسهدفاً في الماضي والحاضر.وسيظل السودان منازعاً في وجوده الحضاري وهويته الاسلامية.. لقد حاول الاستعمار الانجليزي أن يطلق يد شركات الكنيسة العالمية وحركات التبشير المسيحي لتكييف السودان في اطار الثقافة الاوربية النصرانية وتأصيل الشخصية السودانية في اطار العلمانية

بايقاعها المسيحي .. ولقد نجح هذا المخطط الى حين من الدهر مما ادى الى بروز السودان الجديد "رجل افريقيا المريض" غير القادر على الحركة لأنه مفتقر للمحفز الاسلامي ولأنه افتقد طاقة التحريك حيث امتصت قوالب الفكر المسيحي واشكال الهندسة العلمانية الجديدة كل قدرات السودان الروحية وقابليته للأخذ والعطاء والتأثير،وأصبح السودان جسماً لا عقل له وجسداً بلا روح فاستحق عن جدارة لقب رجل افريقيا المريض..

وقد بدأت بوادر صحوة في السودان منذ قيام مؤتمر الخريجين، وبدأ السودان يستكشف ذاته ويتكامل وعيه برسالته ودينه.. مما ادى الى تبلور الاستقطاب وازدياد التوتر في المجتمع السوداني ما بين النخبة المشدودة باخلاص لثقافة التكييف المسيحي "الثقافة الاستعمارية" والطليعة التي تجاهد للانعتاق من ثقافة الاستعمار بايقاظ داعي التدين لاستكمال امر اسلام السودان.

تطرح الحركة الاسلامية نفسها في السودان كحلقة من حلقات التجديد الاسلامي، واصلة نفسها بتاريخ الاسلام في السودان، ومستفيدة من تجارب الحركة الاسلامية السودانية ببعدها التاريخي "فقهاء، متصوفة، حركات دعوة وإرشاد وتعلم، فونج، عبدلاب، سلطنات الفور والمساليت وانتهاءً بجهود الميرغني الكبير وجهود الامام محمد احمد المهدي".. وإن كانت الحركة الاسلامية السودانية تتحرك بكل هذا الإرث وهذا العمق فلا عجب ان طرحت نفسها بديلاً لركام الثقافة الاستعمارية وجهودِ طمس البلاد والهوية..

وتتكامل شخصية الحركة الاسلامية السودانية في ظل منعطفات ثورة الاتصال الحديثة، التي جعلت العالم قرية صغيرة، تتداخل فيه مؤثرات السياسة والثقافة والاقتصاد بشكل رهيب.. ((٦٢).. كما تتكامل شخصية الحركة الاسلامية السودانية في وقت أخذت فيه أمم الغرب تتداعى بضغوطها واطماعها على السودان، مما فرض على الحركة الاسلامية السودانية الاستجابة لضغوط ومؤثرات ثلاثة وهي ضغط مؤثر الفقر والتخلف الذي يزين عقلية التبعية للغرب لاستدرار

---

(٦٢) ليس أدل على ذلك من الازمة العالمية التي سببها كتاب سلمان رشدي (الآيات الشيطانية) الذي عمد الى تشويه شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم وطمس معاني الاسلام وتشويه سيرة أنبياء التوحيد (ابراهيم، وموسى، وعيسى عليهم الصلاة والسلام) وكذلك زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابه الكرام.. وورد أول تناول لهذا الكتاب في مؤتمر الجبهة الاسلامية بالمملكة المتحدة في ٣ اكتوبر ١٩٨٨م بلندن حيث بدأ الحملة على الكتاب د. مناظر أحسن مدير المؤسسة الاسلامية بلستر ثم قادت المؤسسة الاسلامية حملة مجابهة الكتاب التي انضم لها مسلمو العالم اجمع من ماليزيا الى نيجيريا واصقاع الصين.

ماله وسلعه وعلومه، وضغط مؤثر الاقلية غير المسلمة التي جمعت حولها النخبة العلمانية رافعة شعار استمرار مشروع السودان العلماني كما استحدثت لنفسها ايدولوجية سياسية جديدة ذات ايقاع نصراني اسمتها الاشتراكية الافريقية.. والمؤثر الثالث ضغط تآكل مراكز الثقافة الاسلامية التقليدية وهمود جذوة حركات الدعوة والارشاد الديني القديمة مما يتطلب تجديد هذه المراكز واعمارها من الداخل او تجاوزها بمراكز دعوة وارشاد من الخارج..

وربما لو استدار الزمان عائداً إلى القرن التاسع عشر لأمكن قيام الدولة الاسلامية في وسط ظروف الانغلاق المتولدة عن صعوبة ظروف التواصل الحضاري والسكاني، ولكن في عالم الطائرات والسفن والبوارج الحربية والأقمار الصناعية وسبل الاتصال التي تحدد أسعار المنتجات السودانية وعملتها المحلية على امتداد الدقيقة والساعة تنعدم امكانيات الانكفاء على الذات والانغلاق.. وقد ظل داعي ضغط الفقر والتخلف ينسج حول أهل السودان علاقات تبعية وتقليد للغرب .. أدت الى ان يصبح السودان هامشاً من هوامش حركة الاقتصاد الدولي كما احكمت حول رقبته علاقات تبعية ومديونية تفرض على السودان ان يقدم استقالته من حركة التاريخ الثقافي ويتنازل عن دوره الاسلامي ورسالته في المنطقة.. ولقد برهنت تجربة الثمانين سنة الماضية من عمر السودان ان هذا طريق مسدود لا يؤدي الا الى التدمير الذاتي والموت البطئ... كان وقع ضغط الفقر والتخلف أشد وسط الصفوة الزاهدة في معاني الحياة الاسلامية والمستمسكة بنمط الحياة الغربي بطابعها الاستهلاكي، وتلخصت رؤية هذه الصفوة في ان حاضر الغرب مستقبلنا.. مما ادى الى علاقات تبعية وتحالف بين الصفوة الصاعدة المستلبة المهيمنة على اجهزة الدولة العسكرية والسياسية والادارية ومراكز الضغط الغربي بتشعبها، إذ بعضها رسمي وغالبيتها شعبي، ولكن الصلة واصلة ومحكومة بين ما هو شعبي ورسمي، إذ الهيئات الكنسية مثلاً أجهزة شعبية ولكنها تؤثر على القرار السياسي والتنفيذي بما لها من قدرات على تشكيل الرأي العام، وكقوة انتخابية تسهم في قيام الحكومات وسقوطها.. وقد استعان التحالف الجديد بين الصفوة ومراكز الضغط الغربي على تركيز أوضاعه وبسط هيمنته بتمرير مخطط علاقات المديونية والتبعية الاقتصادية لمؤسسات الاستعمار الجديد من بنك دولي وصندوق نقد دولي وادى ضعف البنية الاقتصادية والسياسية الى هيمنة غربية "على الاخص امريكا" على مركز القرار السياسي السوداني (٦٣)..

---

(٦٣) اتخذ الغرب من قبل المديونية للتدخل في أوضاع الدولة العثمانية ابتداء من عهد

كما لحق بداعي الفقر والتخلف ضغط داعي التكييف المسيحي الذي تتبناه الصفوة الجنوبية المنصرة والتي تقمصت ايدولوجية منافحة الاسلام وطورت لنفسها عقيدة سياسية ذات ايقاع مسيحي في اطار علمانية افريقية مجردة علمانيتها حتى من العروبة العلمانية.. واجتهدت الكنيسة العالمية ومن ورائها بلدان اوربا الغربية في تغذية حركة الاشتراكية الافريقية ورعايتها ونجحت في خلق علاقات تحالف بين حركة الافريقية المسيحية وحركة الصفوة الشمالية المستلبة وقوى الاسلام التقليدية الفاقدة للوعي بذاتها وبخصوصية سودانها، مما ادى الى استفحال الاستقطاب السياسي والتوتر الاجتماعي والحروب الاهلية التي اصبحت سيفاً مسلطا على حركة الصحوة الاسلامية، وازداد التعقيد بدخول الايادي الاسرائيلية والشيوعية الدولية لتجد لها مكاناً في دوائر الحركة الافريقية العلمانية لمجابهة داعي العروبة والاسلام.

أما الضغط الثالث فداعيه داخلي، إذ ذبلت الحركات الدينية التقليدية التي ظلت ترعى وتغذي حركة الثقافة الاسلامية كما تهاوى عدد من مراكز الثقافة العربية وخطوط دفاعها في وقت يتدافع الملايين من اللادينيين على شمال السودان وعواصمه ومدنه ولا يحبسهم مانع من الاقبال على الاسلام الا مانع ذبول حركة الثقافة الاسلامية وعقم مراكز مددها التاريخي.. لقد قام الكيان الاسلامي السوداني على دعامتين: "الكيانات الدينية الصوفية وحركات العلماء". أما الكيانات الصوفية فأبرزها السمانية والختمية وحركة الأنصار. أما السمانية فأصبحت تتجه نحو الانحسار وفقدت آخر رجالها الذين توفروا على الدعوة والارشاد بموت الشيخ الفاتح قريب الله. وما جاز على السمانية ينطبق على الطريقة التيجانية التي فقدت مرشدها المشهود له بالعلم والتقوى الشيخ مجذوب مدثر، وكذلك فقدت الكيانات الدينية التي قامت على تعليم القرآن الشيخ يوسف الطيب ود بدر الذي نذر حياته لايقاد نار القرآن ومن قبله الشيخ الطيب ود السائح الذي أفنى أيامه في بناء المساجد.. كما فقدت الطريقة القادرية الشيخ أحمد الجعلي.. فقدت البلاد كل هذا الرعيل في وقت ذبلت فيه حركة الطريقة الختمية وأصبحت اهتماماتها تجارية وسياسية بل وطغت الصيغة العلمانية على خطابها السياسي وما عادت تهتم بالدعوة والارشاد الديني ولا تملك وسائلهما.. واخذت تكرس جهودها في الاستحواذ على القوة السياسية وخلا مشروعها السياسي من أي عمق ديني وطغى عليه

السلطان عبد العزيز في عام ١٨٦١م وأصبح اقتصاد الدولة مرهوناً لدفع الدين مما أدى لظهور حركة تركيا الفتاة والتي قضت بعدها على الخلافة.

الشعار مما جعلها تصب فعلياً في قنوات القوى العلمانية.. أما الحركة الأنصارية فتوشك أن تتداعى منتهية حتى كمؤسسة اجتماعية دينية حيث ما عاد يقوم عليها إمام وبيعة.. مما أدى الى تذويبها في حركة حزب الأمة السياسية الذي أصبح منبراً لكيانات عنصرية وعلمانية وتحديثية وضاع ايقاع الدعوة الانصارية وسط تضارب مصالح القوى التي تسيطر على الحزب. وزاد من فداحة خسارة السودان المسلم موتُ عدد من العلماء المعروفين مثل الشيخ عوض الله صالح ود. يوسف حامد العالم وآخرين مما جعل السودان يدخل فيما يشبه حكم الفترة، اي الفاصل الزماني الذي يفصل بين تداعي كل الكيانات القديمة وظهور البديل الجديد.

أدت هذه الضغوط والتحولات في حركة المجتمع السوداني، الى محاولات الحركة الاسلامية للبحث عن الحلفاء المرحليين لتخفيف الضغط وتفادي المجابهة قبل أن يكتمل بناء كيانها. كما سعت - كما في ورقة الحركة الاسلامية القومية - لاستدعاء فكرة الجبهة الاسلامية مع ان فكرة الجبهة لا تحتمل الجهاد والثورة لأن الكيان الجبهوي يقوم على عناصر منتزعة من المجتمع القديم، وتحمل ثقافة مجتمعها بينما الحركة الاسلامية حركة طليعة تتشوق لاعادة صياغة المجتمع وتشكيله وفق هندسة التصور الاسلامي وبشكل سريع.. لقد أدت الضغوط المتوالية الى ركوب الحركة الاسلامية مركب التحالف مع الكيانات التقليدية "الجبهة الوطنية" والى التحالف مع نظام نميري ثم الاستعانة بفكرة الجبهة.

ويبدو انه مع ازدياد ضغط العوامل الخارجية إلا ان تمسك الحركة الاسلامية بخيارها الاسلامي واختيارها لاسلوب المؤسسات والواجهات "منظمات الدعوة ومعاهد الارشاد" لسد احتياجات السودان في الدعوة والارشاد وسد الثغرة الناتجة من اضمحلال حركة الاسلام التقليدي أسهم في صد فتنة الضغوط الداخلية والخارجية.

إن أخطر ما يهدد الحركة الاسلامية ويهدد الخيار الاسلامي كحضورٍ عقيدةً وحضارةً قد ينبع من داخل الحركة ذاتها متغذياً على التفتت الذاتي الذي تزينه اغراءات البحث عن الحلول السهلة واختصار عناصر الحركة لروح الخيار الاسلامي في نهج الخلاص الذاتي والميل لحياة الراحة والاستقرار بعيداً عن الناس، إذ ان اليوم الذي تنأى فيه كوادر العمل الاسلامي عن عالم الناس وهمومهم تصبح حركة صفوة منعزلة وليست حركة طليعة رائدة.. إن واحدة من انعكاسات مجتمع الاستهلاك الذي يحدد رقي الناس بدرجة استهلاكهم للكهرباء ان انشغل الكثيرون بمتابعة الترقيات المادية عن الحضور في مجالدات العمل الاسلامي ومصطلحاته من حضور

وضرب للقدوة وانماط التأسي والاسوة.. إن النمو الكبير الذي حدث كماً وكيفاً في جسم الحركة، ما ينبغي ان يحجب ان التعبئة الروحية ستظل هي صمام الأمان. إن نمو الحركة الكمي لابد ان يتبعه جهد في اطار التربية وتزكية النفس في ظروف إقبال على الحركة من الذين استهوتهم قدرات الحركة وبرامج تغييرها الاجتماعية والسياسية.. كما لا تزال الحركة تقصر عن الاستثمار الشامل لطاقات العضوية، وما يزال توظيف طاقات العضوية في أحسن حالاته - بين الطلاب - لا يتجاوز ال ٥٠٪.وبصفة عامة يزداد التوظيف مع الحملات الانتخابية والتعبئة السياسية وأوقات التغيير،ولكن عموماً فإن الطاقة الادائية للحركة لا تتجاوز ال ١٠٪ من مجمل قدرتها.. كما تكشف التقارير الداخلية عن قصور في تنمية طاقات الاخوان الروحية... مما عنى ان قسطاً كبيراً من عناصر الحركة تهدر طاقاتها دون طائل ولا تعطي اولوية لتكاليف البناء الذاتي والتثقيف والالتزام الشعائري القائم على التزكية والسلوك في مراتب اليقين، إن تزكية النفس ليست فقط حركة توجه نحو الداخل لاعمار شعاب النفس ولكنها كذلك حركة منفتحة على الناس. إذ الاعمار الداخلي إنما هو جزئياً نوع من الاستعداد لتكليف الدعوة والارشاد والبث الخارجي.. إن الخطر الأكبر في ظروف المحاصرة الخارجية تكمن جرثومته في داخل الحركة ذاتها وان استطاعت الامة القائمة على الحركة ان تتجاوز داعي الأنانية والتطلعات الآنية والشخصية وان تحشد قواها وهمها وتتابع تضحياتها من اجل تثبيت كيان الاسلام وصيانة الهوية الاسلامية في جنوب السودان وذلك بتعزيز وجودها هناك وتسجيل حضورها في مجالات الدعوة والتبشير والهداية والارشاد وكذلك بايجاد كيان جنوبي اسلامي معبأ وذي قدرة ذاتية على النمو والتمدد والدفاع عن وجوده وذي امكانيات على التغيير ومخاطبة افريقيا التي تليه وتكييف الجنوب وما حوله على خطاب الاسلام.. أما في الشمال فسيتحدد قدر الحركة الاسلامية ليس فقط باستحواذها على السلطة السياسية ولكن كذلك بقدراتها على تكييف اوضاع المساجد ورسم نهج شوكة مسجدي يستوعب المدني والعسكري وينطلق من المسجد،وليس ذلك بمتعذر على حركة تضم بين جنبيها أكبر تجمع للمتعلمين وتسود وسط الطلاب وتقود حركة المرأة ولها مكانتها وسط الجنود، ولها كذلك وضع مقدر في دنيا المال "وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون"..

ملاحق ووثائق

الوثائق

١) الوثائق الثلاث الاوائل هي المذكرات التي رفعها السيد/ عثمان خالد مضوي للرئيس القذافي في محاولة لايجاد موضع قدم للجبهة الوطنية في ليبيا، تتعلق ببسط رؤية الجبهة الوطنية حول اتفاقية اديس ابابا والاخرى تشيد بموقف ليبيا الداعم للرئيس اليوغندي عيدي امين ومذكرة اخرى تعريفية بالجبهة الوطنية.

٢) مذكرة السيد/ الصادق المهدي التي رفعها للفريق اول جعفر محمد نميري رئيس الجمهورية بمناسبة انتفاضة طلاب الجامعة في شعبان ١٩٧٣م.

٣) مقترحات السيد/ الصادق عن البديل لنظام نميري في يناير ١٩٧٤م.

٤) مذكرة الحركة الاسلامية القومية ديسمبر ١٩٧٤م وهي محاولة من الحركة الاسلامية لايجاد بناء نظري لمشروع جبهة اسلامية شعبية كما تعتبر استجابة اسلامية لمقترحات السيد/ الصادق عن البديل.

٥) الميثاق الوطني للجبهة الوطنية الصادر في ٢ فبراير ١٩٧٦م من المكتب السياسي للجبهة الوطنية.

٦) مذكرات السيد/ الصادق للرئيس محمد انور السادات والملك خالد وولي عهده الامير فهد بعد حركة يوليو ١٩٧٦م.

٧) خطاب السيد/ الصادق الذي قدمه كمنشور للأنصار لتجسير العلاقة بينهم وبين الاخوان في معسكرات التدريب في ليبيا.

٨) خطاب السيد/ الصادق في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٧م بمناسبة عودته للبلاد.

٩) مذكرة المصالحة الموقعة بين المرحوم الشريف حسين الهندي ونظام مايو في ١٢ ابريل ١٩٧٨.

١٠) مذكرة الحركة الاسلامية لقيادة نظام مايو عن مآل الأوضاع في الجنوب في بدايات عام ١٩٨٣م وقبل ظهور حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

(١) مشروع دستور جماعة الاخوان المسلمين الذي اجازه مجلس شورى الجماعة في فبراير ١٩٨٢.

(١)

حول اتفاقية اديس ابابا

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس العقيد معمر القذافي

رئيس مجلس الثورة الليبي ورئيس الوزراء،

بواسطة سعادة سفير الجمهورية الليبية بالمملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد؛

لقد كنا نتابع مسار الثورة الليبية بإعجاب منذ يومها الأول في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م ذلك انها جاءت الى العالم العربي بقسمات عربية اسلامية اصيلة، وكانت هذه الملامح العربية والاسلامية سمة مميزة لها عن سائر الثورات، في المشرق العربي، التي كانت دائما تحتضن شعارات اليسار وتستورد مبادئها وأفكارها من البلاد الاشتراكية والشيوعية. فالثورة الليبية هي الثورة الوحيدة التي حاربت حضارة الميوعة والتحلل فأغلقت البارات وحرمت الخمر وأغلقت صالات الرقص في وقت لم تشتهر فيه بعض البلاد العربية بشئ مثل اشتهارها بعلب الليل والمواخير والصحف الخليعة التي تفسد النشء وتدمر القيم والأخلاق. فكانت الثورة الليبية حدثا فريدا في أصالتها وارتباطها بالتراث الاسلامي والحضاري وقد كانت ولا تزال أملا كبيرا في الانعتاق من ظلام التخلف وعبودية الشعارات وكانت ولا تزال أملا يملأ قلوب الشباب في عالمنا العربي الاسلامي ببزوغ فجر جديد تخطو فيه أمتنا خطوات جديدة في سبيل التحرر.

فالامة العربية اليوم مثخنة بالجراح تنزف دما، وذل الاحتلال يجثم على صدرها، وأشباح الهزيمة تتراقص أمام عينيها، وأرضنا السليبة في القدس والجولان والضفة الغربية تنادي وتستصرخ دواعي الشرف والرجولة والشهامة فينا. ولئن كان ميراث الجيل الماضي لنا ضياع يافا وحيفا والاراضي المحتلة فما أذل الارث الذي سوف نتركه للأجيال التي ستأتي من بعدنا إن مضى هذا الجيل والعدو الاسرائيلي مقيم في فلسطين. وان تداعى الأمم واصداقها بالاسلام ليمتد على طول الجبهة الاسلامية من الفلبين الى باكستان وافريقيا غارة واحدة تستهدف النيل من الاسلام واطفاء الشعلة والقبس المنير الذي ما أنزل الا رحمة للعالمين غير ان الله جلت حكمته

يقيض لهذا الدين في كل عصر من ينصره وينتصر له.. ونرجو أن تكونوا من الذين أعدهم الله لحمل هذه الرسالة، وتحمل أعباء هذه الدعوة في زمن قل فيه الرجال.. ونحسبكم كذلك ولا نزكي على الله أحدا.

ولم نكتب لكم في الماضي لاعتبارات كثيرة يضيق المجال عن ذكرها، ولا نود لها أن تصرفنا عما نحن بصدده الآن.

وإنما نكتب لكم في قضية كبرى ومسألة عاجلة لا تحتمل الإبطاء والتأخير. ورغم اننا نكتب لكم لأول مرة إلا أننا نعتقد اعتقادا راسخا انكم أكثر الناس تعاطفا معنا وذلك لما لمسناه من تعاطفكم الصادق مع المسلمين في الباكستان وفي الفلبين وفي كل مكان، يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه: "من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم".

إنكم تعلمون - ولا شك - الظروف التاريخية التي أحاطت بجنوب السودان منذ الاستقلال في يناير ١٩٥٦م حتى يومنا هذا، ولكن لا بأس من أن نعرض لكم بايجاز شديد بعض فصول ذلك التاريخ قبل وبعد الاستقلال. إن دخول الاسلام والعروبة الى جنوب السودان بدأ قبل قرون عن طريق العرب في شرق افريقيا، وكذلك بواسطة تغلغل القبائل العربية المهاجرة من المغرب العربي القادمة عن طريق غرب السودان والتي امتزجت بالزواج والمصاهرة مع القبائل النيلية الكبرى التي تغطي أعالي النيل وبحر الغزال. ولقد زاد هذا التغلغل والتأثير عندما امتدت رقعة الخلافة العثمانية الى منابع النيل في يوغندا، والى قندر وهرر ومصوع في اثيوبيا. وعندما اشتعلت الثورة المهدية في عام ١٨٨١م زحفت كتائب الامام محمد احمد المهدي وبسطت نفوذها علي كل أنحاء القطر وتجاوزتها الى الاقطار المجاورة فاحتلت مساحات ضخمة من اثيوبيا وتشاد ويوغندا وما يسمى حاليا بجمهورية افريقيا الوسطى وقد عمقت كل هذه الحوادث النفوذ العربي والاسلامي في الجزء الجنوبي من السودان.

ثم جاء الغزو الاستعماري المسيحي في عام ١٨٩٨م وابيدت قوات المهدية في المعارك التي انتهت بسقوط ام درمان في معركة كرري واستشهاد عشرات الآلاف برصاص المستعمرين. ودخل التبشير المسيحي مع المستعمر ووضح انهم جاءوا بمخططات ضخمة لتنصير البلاد وإنشاء شبكة من الارساليات في طول البلاد وعرضها. ولقد ثار جدل عنيف بين اللورد كتشنر ورجال الكنيسة المسيحية جول إمكانية تنصير المسلمين في شمال السودان. وقد قبلت أخيرا نصيحة سلاطين باشا - وهو نمساوي الجنسية وكان معتقلا لمدة طويلة في المهدية. وكانت نصيحته

تتلخص في أن يكون التبشير المسيحي المباشر مقتصرا على جنوب البلاد مع انشاء مدارس تبشيرية مسيحية في الشمال تباشر نشاطها بحذر شديد. ولقد اغضبت هذه النصيحة رجال الكنيسة غضبا شديدا اذ كانوا يأملون أن تسمح لهم سلطات الاحتلال بتنصير المسلمين في الشمال. ولإرضاء المبشرين وتفادي سخطهم وافقت الحكومة الانجليزية على اطلاق المبشرين في جنوب البلاد، بل ذهبت أبعد من ذلك بكثير فسنت قانون المناطق المقفولة يمنع المسلمين الشماليين من السفر الى الجنوب إلا بإذن خاص من الادارة البريطانية. واصدرت بعد ذلك قوانين كثيرة تمنع كل مظهر من مظاهر الاسلام والعربية في جنوب السودان فاصدرت اوامرها للمفتشين الانجليز بالمديريات الجنوبية أن ينزعوا الزي العربي من السكان وان يقسروهم على تغيير اسمائهم العربية بل وان يمنع المسلمون هناك من اداء شعائرهم الدينية علانية. ونصت هذه الأوامر على أن يهجر السكان من القرى والمدن التي يوجد بها مساجد - مع عدم بناء مساجد في القرى والمدن الجديدة، وسلمت جميع المدارس للمؤسسات التبشيرية وأصبح الاشراف على المدارس وعلى ادارتها من اختصاص رجال الكنيسة دون سواهم وبذلك تكون فرص التعليم فقط في ايدي المبشرين. والعجيب أن نفقات المدارس التبشيرية الكنسية بالجنوب كانت تتحملها الحكومة المركزية أي أن دافع الضرائب الشمالي المسلم كان يمول تنصير الجنوب ومحو الاسلام من ربوعه.

لقد طبقت هذه السياسة الظالمة فترة طويلة تقارب نصف قرن من الزمان وكان هدفها هو العمل لخلق قوميتين منفصلتين مختلفتين ثقافيا ولغويا ودينيا. ومما لا شك فيه أن مشكلة الجنوب التي تفجرت قبيل الاستقلال في اغسطس ١٩٥٥م في شكل تمرد مسلح قامت به الفرقة الجنوبية، في توريت كان الحصاد الطبيعي لتلك السياسة. ولقد واجهت البلاد وهي على أبواب الاستقلال هذا التمرد الخطير بالحزم اللازم وبالمسئولية الوطنية التي اقتضتها طبيعة المشكلة. ومنذ ذلك التاريخ ظلت جميع الحكومات الوطنية التي تعاقبت على دست الحكم تعالج هذه المشكلة بروح قومي بعيد كل البعد عن السياسات الحزبية. ولا ننسى أبدا أن حكومة الفريق ابراهيم عبود اتخذت اجراءات حازمة تجاه المبشرين المسيحيين عندما تبين بالادلة القاطعة انهم متآمرون مع العناصر الانفصالية المتمردة فاصدرت أوامرها الشهيرة بطرد جميع رجال الكنائس في جنوب السودان وتصفية وجودهم في الجزء الجنوبي من البلاد مع السماح لهم بالبقاء في الشمال. ثم أدخلت الحكومة اللغة العربية في الجنوب وأصبحت اللغة الرسمية هناك. وكان واضحا ان الحملة الكبرى التي كانت

تشن ضد السودان في الخارج كانت تمولها وتغذيها الجهات الكنسية وأعوانها الكثيرون في اوربا وامريكا. ولم تأبه الحكومات المختلفة بتلك الحملات الاعلامية، ولم تنصرف أبدا عن الخط القومي لمعالجة المشكلة. وهو تعميم اللغة الغربية ونشر الاسلام بين الوثنيين.

ثم جاء الحكم الوطني في أعقاب ثورة اكتوبر ١٩٦٤م التي أطاحت بحكومة الفريق ابراهيم عبود. فوضعت قضية الجنوب موضع الصدارة، وانشغل بها الناس وعقدت لها المؤتمرات واللجان. ففي أوائل عام ١٩٦٥م انعقد مؤتمر المائدة المستديرة والذي كان من أهم الحاضرين فيه الزعيم الراحل وليام دينق زعيم حزب سانو الجنوبي - أكبر وأقوى الأحزاب الجنوبية. ولقد عاد وليام الى البلاد بعد غيبة طويلة وبعد أن اقتنع بامكانية الوصول الى حل سلمي في اطار السودان الموحد. ولقد انحسر التمرد انحسارا كبيرا بدخول أقوى العناصر الى البلاد ومسارعتهم في النقاش السياسي الجاد للوصول الى حل نهائي للمشكلة. ثم اجريت الانتخابات العامة للجميعة التأسيسية وخاضتها احزاب الجنوب جنبا الى جنب مع احزاب الشمال. ثم كونت لجنة الدستور ووضعت مسودة عام ١٩٦٧م الشهيرة التي منحت الحكم الاقليمي للمديريات المختلفة بما فيها المديريات الجنوبية وكان الأمل كبيرا في اجازة الدستور الدائم. غير أن البلاد فوجئت بانقلاب عسكري في ٢٥ مايو ١٩٦٩م.

ثم جاءت حكومة اللواء جعفر النميري وليس المقام هنا لبسط وجهة نظرنا في هذه الحكومة وإنما يهمنا فيه أن نتعرض لسياستها تجاه الجنوب وما قد تؤدي اليه هذه السياسة من اجتثاث للعروبة والاسلام من الجزء الجنوبي لجمهورية السودان. ولقد كنا في الخارج في الآونة الأخيرة نرصد تحركات مريبة على الصعيد الدولي وتجمعات لرجال الكنيسة هنا وهناك، وأنباء عن اجتماعات تعقد لرجال الكنيسة وتنفض في لندن واستكهولم واديس ابابا. وعلمنا من أوثق المصادر أن حكومة النميري تتفاوض مع العناصر الانفصالية الشرسة المعروفة بعمالتها لاسرائيل، والمشهورة باسم جماعة الانيانيا!

ولقد زادت دهشتنا عندما أرسل الوفد السوداني الى اديس ابابا برئاسة أبيل الير وهو انفصالي معروف من جبهة الجنوب، وكان يرأس الوفد الجنوبي الممثل لجماعة الانيانيا ازبوني منديري وهو أيضا انفصالي معروف ووزير سابق عن جبهة الجنوب. وجبهة الجنوب كانت تمثل الجناح السياسي داخل السودان لجماعة الانيانيا المتمردة في الأحراش. وقد شهدت صحيفة الاوبزيرفر البريطانية الصادرة في ٢٧ فبراير

١٩٧٢م بان اختيار ابيل الير لرئاسة الوفد السوداني كان أهم العوامل التي أدت الى نجاح المفاوضات! كيف لا وابيل الير من أهم وأشهر الانفصاليين.. وأقوى وأنشط عناصر حزب جبهة الجنوب الانفصالية. وأهم تفاصيل الاتفاق الذي توصل اليه في اديس ابابا وصدقت عليه حكومة النميري في الخرطوم ما يلي:

١) أن يكون للبلاد دستور اتحادي - وان تكون المديريات الجنوبية الثلاث اقليما واحادا يسمى بالاقليم الجنوبي وتكون عاصمته جوبا. وسيكون لهذا الاقليم مجلسه المنتخب ورئيسه وحكومته.

٢) يمثل الجنوب تمثيلا نسبيا في جيش البلاد القومي وأن يكون التجنيد في البداية من الانيانيا وان تنخرط في ثكنات معسكرات منفصلة. وأن تستوعب ما يتبقى من عناصر الانيانيا المسلحين في أجهزة الأمن بالجنوب ثم بالجيش القومي بالشمال وينص الاتفاق على أن تكون قوات الانيانيا بالاقليم الجنوبي موازية للجيش القومي المرابط هناك - أي بمعنى انه سيخفض الجيش القومي بالجنوب من خمسة عشر الف جندي الى ستة الاف فقط!

٣) تكون اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية في الجنوب.

٤) يكون التعليم والادارة والأمن والتخطيط وفرض الضرائب، ووضع وتنفيذ مشاريع التنمية وسائر الخدمات في يد الاقليم الجنوبي.

٥) ان تكون حدود المديريات الجنوبية هي نفس الحدود التي كانت قائمة في اول يناير ١٩٥٦م واية مناطق اخرى كانت جغرافيا وثقافيا جزءا من الكيان الجنوبي حسبما يقرر بموجب استفتاء.

٦) يعين الانتقال بين الشمال والجنوب - وأن يكون لسلطة الاقليم الجنوبي الحق في منع اي شخص او اشخاص من دخول الاقليم الجنوبي لاسباب تتعلق بالصحة او النظام العام فحسب.

وهذه الاتفاقية مناقضة تماما للسياسة القومية من عدة وجوه:

أولا: انه يدمج الجنوب كله في اقليم واحد - ويدمج المديريات الشمالية ايضا في اقليم واحد وهو تقسيم شاذ لا يعكس ابدا الواقع العملي الذي يحتم تقسيم الشمال الى ستة مديريات والجنوب الى ثلاثة مديريات. وهذا الواقع تحكمه عوامل تاريخية وجغرافية وثقافية واقتصادية ولا يجوز اغفاله. والتقسيم الوارد في الاتفاق يدل على رضوخ كامل لوجهة النظر التبشيرية التي ظلت لفترة طويلة تتحدث عن الشمال العربي المسلم الذي يحاول فرض الاسلام والعروبة على الجنوب الافريقي المسيحي! ولقد رفضت الاحزاب الشمالية رفضا باتا هذا الاقتراح عندما طرح أثناء

مناقشات الدستور الدائم ومثل الجنوبيين بتقسيم السودان الى تسع مديريات منها ثلاثة مديريات جنوبية.

ثانيا: هذا الاعتراف يتضمن أعترافا صريحا بان الحدود الحالية للمديريات الجنوبية ليست نهائية وانه يجوز تعديلها بأجراء استفتاء فيها.. ولقد ورد ذلك في الفقرة الثالثة من التعاريف كما يلي:

"المديريات الجنوبية للسودان يقصد بها مديرية بحر الغزال، ومديرية أعالي النيل والمديرية الاستوائية بحدودها التي كانت قائمة في اليوم الاول من يناير ١٩٥٦م وايه مناطق اخرى كانت جغرافيا وثقافيا جزءا من الكيان الجنوبي حسبما يقرر بموجب استفتاء".

وهو اعتراف خطير لم يحلم به الجنوبيون ابدا، فقد اعتبرت مسودة ١٩٦٧م الحدود الفعلية للمديريات المختلفة حدودا نهائيا لا يجوز الطعن فيها. وقبل الجنوبيون بذلك. و الآن يفتح هذا الاعتراف المجال لاية مطالب توسعية. والمعروف ان غلاة المتطرفين الجنوبيين يطالبون بمساحات شاسعة في مديرات النيل الازرق وكردفان ودارفور ويعتبرونها امتدادا جغرافيا وثقافيا لمديريتي بحر الغزال واعالي النيل! وغلاة المتطرفين كانوا دائما وابدا جماعة الانيانيا التي تم معها الاتفاق الاخير. وأشهر المغالين والمشتطين كان بلا منازع جوزيف لاقو القائد العام لجماعة الانيانيا!

ثالثا: تنص المادة الخامسة من الاتفاق على ما يلي:

٥ - اللغة الرسمية للسودان هي اللغة العربية. وتعتبر اللغة الانجليزية لغة رسمية لاقليم جنوب السودان وذلك مع عدم المساس باستعمال ايه لغة او لغات اخرى قد تخدم ضرورة عملية او مساعدة على أداء المهام التنفيذية والادارية للاقليم بطريقة فعالة وعاجلة.

والسؤال الهام هو كيف قبلت الحكومة بان تكون اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للاقليم الجنوبي؟ فاللغة هي أهم العوامل في تحقيق الوحدة الوطنية وصهر الامة وتوحيد الاتجاه. وجعل اللغة الانجليزية اللغة الرسمية لجنوب السودان معناه ان يكون الغرب المسيحي هو القبلة الفكرية والثقافية للجنوب، ويصبح بذلك انفتاحه ثقافيا وفكريا لا على الشمال العربي المسلم وانما على دول شرق افريقيا المسيحية الناطقة باللغة الانجليزية. ولا جدال ابدا في ان الصراع الحقيقي على جنوب السودان كان صراعا حضاريا وفكريا في المقام الاول. وهو من هذه الزاوية امتداد للصراع بين الحضارة الاسلامية والحضارة الغربية للسيطرة على القارة

الافريقية. وقد جعل الاستعمار الغربي هدفه هو عزل الحضارة الاسلامية العربية من القارة السوداء ومحاصرتها شمال الصحراء الكبرى ومنعها من التسرب والتغلغل الى الجنوب. ولقد رأينا كيف خططت الادارة البريطانية في السودان لفصل الجنوب وعزله ثقافيا وفكريا عن الشمال. وبحق انها استخدمت مختلف الوسائل لمحو العروبة والاسلام من ربوعه. ورغم هذه السياسة الحديثة فقد انتشرت اللغة العربية في الجنوب انتشارا واسعا - خاصة بعد الاستقلال واصبحت لغة التخاطب بين القبائل المختلفة وحلقة الوصل الثقافية الوحيدة بين مختلف المناطق. كذلك ادخلت اللغة العربية رسميا في عهد حكومة الفريق ابراهيم عبود. وتخرج أجيال من الجنوبيين على علم تام باللغة العربية قراءة وكتابة. هذا فضلا عن انتشارها الواسع بواسطة التجار، والمتتبع للاذاعة السودانية خلال زيارة النميري الاخيرة للجنوب لشرح الاتفاقية الاخيرة يلاحظ ان الاغلبية الساحقة من الجنوبيين تحدثوا باللغة العربية!

فالقلة المسيحية الناطقة باللغة الانجليزية وهي القلة التي تعلمت في المدارس التبشيرية سمح لها بموجب هذا الاتفاق ان تكون الممثل الشرعي لكل الجنوبيين وان تقرير مصيرهم ومصير أجيالهم المقبلة لصالح حضارة لا يمكن ان توصف بانها حضارة افريقية. فهذه القلة التي كانت تتلقى العون والدعم من الفاتيكان والمؤسسات التبشيرية الكثيرة تعمل لحساب الحضارة الغربية المسيحية - وتخطط لتنصير الجنوب ومحو العروبة والاسلام محوا كاملا. من هنا نفهم الاطار الذي تم في ظله الاتفاق. تحت رعاية مجلس الكنائس العالمي - بل نفهم لماذا قرر السودان لأول مرة تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الفاتيكان!

والفاجع تماما ان اللغة الانجليزية ظلت دائما لغة الخاصة - ولم تتعداهم ابدا لتكون لغة للعامة ولا يتم بها اي تخاطب بين القبائل المختلفة.. بل ان هؤلاء الخاصة انفسهم يتحدثون اللغة العربية بطلاقة لانها كانت لغة العمل والسياسة والاقتصاد.. ولان الحياة الثقافية في الجنوب والشمال كانت مرتبطة باللغة العربية. فتعلمها حتى خريجو الكنائس المتعصبون بعد أن أيقنوا أنها اللغة الاساسية في جمهورية السودان. غير ان هذا الاتفاق من شأنه أن يستأصل اللغة العربية من الجنوب ويقيم الحواجز والسدود الضخمة في وجه المد الاسلامي جنوب السودان. وهذا كما تقدم يحقق تماما الهدف الكبير الذي كانت تسعى له الدول الغربية في صراعها ضد الحضارة الاسلامية والعربية. وفي نظرنا يعتبر هذا البند خيانة كبرى لا لهذا الجيل لوحده من السودانيين والاجيال التي ستأتي من بعده - وانما للأمة

الاسلامية كلها ولجميع أجيال المسلمين في حاضرهم ومستقبلهم.

رابعا: الفقرة الخاصة بتكوين قوات الشعب المسلحة في الاتفاق ونصها كما يلي:

٢٦ - ١ - يشكل مواطنو اقليم جنوب السودان نسبة من مجموعة قوات الشعب المسلحة وذلك باعداد تتناسب والحجم السكاني لاقليم جنوب السودان.

٢ - مع مراعاة أحكام الدستور يخضع استعمال قوات الشعب المسلحة التي هي في داخل الاقليم الجنوبي في مسائل تخرج عن اطار الدفاع الوطني لاشراف رئيس الجمهورية بناءً على نصيحة رئيس المجلس التنفيذي.

٣ - يعمل بالتدابير المؤقتة المتعلقة بتشكيل وحدات قوات الشعب المسلحة في اقليم جنوب السودان وفقا للتدابير المتفق عليها.

وأول ملاحظة على هذا البند أن تكوين القوات المسلحة لا يكون على أساس تمثيلي للمناطق المختلفة وانما يخضع لاعتبارات موضوعية تتعلق بملاءمة المتقدمين للالتحاق بالخدمة العسكرية وتوفر الشروط الاساسية فيهم. وربما ان الجيش ينبغي أن يكون قوميا فلا محل فيه للاقليمية الضيقة التي تتنافى مع الولاء العام للوطن كله.

ثم ان الفقرة الثالثة تنطوي على اتفاقيات خطيرة لم يفصح عنها في الاتفاق المعلن - وانما اشير اليها اشارة عابرة بالتدابير المتفق عليها ! وهي محاولة لاخفاء الاتفاق الحقيقي الذي تم مع جماعة الانيانيا حتى لا يطلع عليه المواطنون ولا يعلموا الشروط السرية الخطيرة التي تضمنها هذا الاتفاق.. غير ان الحقيقة سرعان ما تكشفت للناس فقد خرجت جماعة الانيانيا في محاولة لاقناع عناصرها بقبول الاتفاق ان تذكر لهم الحقائق كاملة - ومما قالته جماعة الانيانيا ونشر بالصحف الغربية ثم اخيرا ظهر جليا في المؤتمرات الصحفية التي عقدت داخل السودان ان هذه التدابير تنص على ما يلي:

١) ان تكون القوة من الجيش القومي المرابطة بالاقليم الجنوبي مناصفة بين جماعة الانيانيا والجيش السوداني. وحدد العدد بستة الاف لكل من الطرفين ومعنى ذلك ان يسحب تسعة الاف جندي شمالي من الجنوب!

٢) ان تجند القوة الخاصة بالانيانيا بقياداتها من الضباط وقائدها العام جوزيف لاقو وان تكون في ثكنات ومعسكرات منفصلة.

٣) من خطاب جوزيف لاقو المذاع من راديو ام درمان والموجه الى عناصر الانيانيا بالجنوب وقد اذيع هذا الخطاب في نفس اليوم الذي وقع فيه الاتفاق (٢٧ مارس ١٩٧٢) بين انه ما تبقى من عناصر الانيانيا بعد تجنيد ستة الاف في الجيش

سيستوعب في قوات الامن (البوليس) ثم اذا تبقى منها بعد ذلك عدد يستوعب في الجيش القومي المرابط بالشمال - وهذا فقط مما ذكر عن هذه التدابير المتفق عليها.. ولا ندري شيئا بالطبع عن التدابير الاخرى التي لم تذكر وآثر الطرفان السكوت عنها..

وباختصار شديد فان جماعة الانيانيا ستكون نصف الجيش القومي بالجنوب.. وكل قوات الامن بالاضافة الى اي اعداد منهم تستوعب في الجيش بالشمال. واذا علمنا ان جماعة الانيانيا تمثل أقلية الاقليات بالمديرية الاستوائية وانها كانت تتلقى الدعم العسكري بصورة منتظمة من اسرائيل وان اعدادا كبيرة من محاربيهم تدرب في اسرائيل .. امكننا ان نتخيل الخطر المحدق بالبلاد كلها.. وسيكون في مقدرة هذه الجماعة بعد أن تصبح كل أجهزة الدولة بيدها في الاقليم الجنوبي من تنفيذ مخططها لانه لن يكون في مقدور القوة الشمالية المرابطة بالجنوب ان تحول دون الانفصال، لان جيش الانيانيا يشكل القوات المسلحة، كما ان قوات الامن كلها من العناصر الانفصالية، وقوات الامن هي التي تشرف على الامن ويمكنها ان تتواطأ في تسرب كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر حتى يتحول الجنوب الى ترسانة سلاح. وتصبح القوة الشمالية محاصرة حصارا تاما. الامر الذي ينذر بحدوث مجاذر رهيبة هناك على نحو اكبر بكبير من مذابح ١٩٥٥م الشهيرة التي بدأت بتمرد الفرقة الجنوبية في توريت. ولقد انقذ الجنوب يومئذ وحال دون الانفصال شجاعة بعض الضباط والجنود السودانيين الذين قاتلوا قتالا مريرا للابقاء على مطار جوبا مفتوحا حتى تصل القوات المحمولة جوا من الشمال.. غير ان هذه المعجزة لن تتكرر مرة اخرى وسيكون مطار جوبا وكل المطارات الاخرى بالجنوب في قبضة الانفصاليين وستصبح القوة الشمالية هناك رهينة عاجزة عن القيام باي عمل للحيلولة دون اعلان الجنوب دولة مستقلة. والجدير بالذكر ان مسودة الدستور لعام ١٩٦٧ نصت على ان القوات المسلحة كلها خاضعة للادارات المركزية في الخرطوم ولم تقبل ابدا ادخال العناصر الانفصالية بل واصرت على الاسس القومية للتجنيد للقوات المسلحة.

خامسا: تنص الفقرة ٣١ على ما يلي:

"تكفل حرية التنقل في داخل وخارج اقليم جنوب السودان لكافة المواطنين على انه يجب تعيين او منع التنقل بالنسبة لاي مواطن او مجموعة من المواطنين لاسباب تتعلق بالصحة العامة او النظام العام فحسب.

وواضح جدا ان النظام العام يخضع لرقابة السلطة المحلية في الاقليم الجنوبي

التي تستطيع بموجب هذه الفقرة ان تمنع دخول ايه فئة من المواطنين بحجة النظام العام. وهذه الفقرة هي اعادة لقانون المناطق المقفولة الذي وضعه الانجليز في الماضي بعزل الجنوب عن شمال القطر حتى يسهل للمبشرين تنصيره والقضاء على الثقافة العربية والاسلامية ولا يوجد بلد اتحادي في العالم كله يوجد فيه مثل هذا التعيين على تنقل المواطنين بين الولايات المختلفة للدولة الاتحادية ومثل هذا القيد يعني ببساطة ان الجنوبيين يعتبرون الجنوب دولة منفصلة ولذلك فلها ان تتحكم في تنظيم الدخول والخروج!

سادسا: يلاحظ ان الاتفاق لا يذكر شيئا عن المحاكم الاتحادية - فلابد في اي نظام اتحادي من قوانين اتحادية يسري مفعولها في جميع أنحاء القطر وهذه القوانين تشرف على تطبيقها محاكم اتحادية لا تخضع لرقابة الاقليم. واغفال هذا الامر يثير الشكوك. والواضح ان الذين وضعوا هذا الاتفاق السريع المستعجل لم يمنحوا انفسهم اي وقت للتفكير وسيطر عليهم ضرورة التوصل لاتفاق باي ثمن وباي شروط.

واغفال ذكر النظام القضائي والمحاكم وصلاحياتها ناتج أساسا من ان الاتفاق الاخير عمل في فراغ دستوري كبير. فالبلاد حتى الآن تحكم بالأوامر الجمهورية - ولا يوجد بالبلاد دستور والامر الجمهوري الخامس الذي يعتبر الدستور الذي عمل بموجبه هذا الاتفاق لا يمكن أن يعتبر دستورا وكل ما يقال عن فتح مؤسسات دستورية للشعب وتسليم السلطة للمواطنين مجرد كلام ووعود فارغة. فالأمر الجمهوري الخامس وضعه وزير "الحكومة المحلية" وصدق عليه الرئيس النميري ولم يناقش ابدا!

هذا دراسة سريعة للاتفاق الاخير.. وقد رأينا ان نضمنها اخطر المسائل التي نص عليها هذا الاتفاق.. حتى تكونوا على علم تام بها - ونحن نثق ثقة كاملة ومطلقة في اخلاصكم وحبكم للامة الاسلامية واهتمامكم بقضاياها ومشاكلها.. ولقد وضعنا امامكم هذه القضية العاجلة.. وفاء لمبدأ النصح والتذاكر.. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون. والسلام عليكم ورحمة الله.

عثمان خالد مضوي

(٢)

حول جنوب السودان ويوغندا وتاييد ليبيا لعيدي أمين:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس العقيد المعمر القذافي

رئيس مجلس قيادة الثورة

بواسطة سعادة سفير الجمهورية العربية الليبية بالمملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد:

نكتب لكم لنهنئكم من أعماق قلوبنا تحية شكر وعرفان للدور الخالد الذي قمتم به لمساندة حكم الزعيم العظيم عيدي أمين. ولنبدي في نفس الوقت معارضتنا التامة للتصرف الطائش الذي أقدمت عليه حكومة اللواء جعفر النميري والذي يرقى في نظرنا الى درجة الخيانة العظمى.

وإننا لنعجب كيف لم يتم الاتصال بيننا طوال هذه الفترة، فنحن نؤمن إيمانا عميقا بأن كل الشرور التي تعاني منها المنطقة ناتجة عن بعد المسلمين عن تعاليم دينهم، واندفاعهم وراء بريق المبادئ والأفكار المستوردة من الشرق والغرب.

وإننا لنؤكد لكم أننا ملتقون التقاء كاملا على الصعيد الفلسفي، والاجتماعي. كما اننا نجد أنفسنا على وفاق كامل معكم في أكثر المواقف السياسية.

ولنا مع ذلك اختلافات نعتقد ان سببها الاساسي هو عدم التعارف، والشائعات وأقاويل الخصوم وترهاتهم. ونحن جميعاً مطالبون بعدم أخذ الناس بالظنة "يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم" ومطالبون كذلك بتحري الدقة والصدق في الأخبار التي ينقلها الرواة.. وآفة الأخبار ورواتها خاصة في عالمنا العربي "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين".

والسودان كما لا يخفى عليكم من أهم البلاد الاسلامية في افريقيا لأنه يتاخم ثمانية دول ويتصل اتصالا مباشرا بغرب ووسط وشرق افريقيا.. كما تمتد حدوده الجنوبية الى قلب القارة الافريقية. فلابد يا سعادة الرئيس من تضافر الجهود كلها لمواجهة المخطط الصهيوني المسيحي بمخطط اسلامي فعال. وهذا يقتضي تعاوننا

جميعاً لأن الله سبحانه وتعالى أمرنا بذلك "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان". والقضية التي نحن بصددها أهم من ذواتنا وأنفسنا لأنها قضية الحضارة الاسلامية والعربية، وقضية المحافظة على التراث في وجه أعنف غارة شهدها العالم الاسلامي في تاريخه الطويل.. ونحن مطالبون بالوحدة وبعدم الفرقة والشتات.. "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" ومطالبون بعدم النزاع والشقاق "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم"..

ولقد قرعنا بالأمس ناقوس الخطر عندما وقعت حكومة النميري الاتفاق الأخير مع الجنوبيين الذي يعتبر في نظرنا جناية عظمى .. لانه يسلم الجنوب للعناصر الانفصالية ويقيم السدود والحواجز في وجه الثقافة العربية والاسلامية.. كما يفتح المجال للمؤسسات الكنسية العالمية لتنصير الجنوب ومحو الاسلام من ربوعه. وكنا نظن أن هذه الاتفاقية قد تنبه من كان غافلا من المسلمين، خاصة حكومات البلاد العربية. ولكن الحكام العرب عفا الله عنهم تباروا في إرسال برقيات التهاني لحكومة النميري.. ومرت الاتفاقية ونسي أو تناسى الناس الأخطار العظيمة التي تترتب على تنفيذها .. نفس الغفلة واللامبالاة التي قابل بها الحكام العرب مجازر زنجبار، وتمزيق دولة الباكستان، والوجود الصهيوني في فلسطين، وضياع القدس والضفة الغربية وسيناء.

ولقد كنا نحس دائما بأن الثورة الليبية تتميز عن الآخرين بالحس المرهف، والمشاعر الصادقة والايجابية الفعالة في مواجهة التحديات الكبيرة. وهذا ما يدفعنا اليوم لنسطر هذه الرسالة - وكنا قد سطرنا لكم رسالة سابقة عن الجنوب ولكنها لم ترسل لكم وها هي مرفقة مع هذا الخطاب - وتجدون في الرسالة المرفقة رأينا كاملا عن اتفاقية الجنوب الأخيرة - والقضية الأخيرة ذات صلة وثيقة بمشكلة الجنوب - فالتحول الكبير الذي طرأ على سياسة يوغندا الخارجية والداخلية والذي تم بفضل الله الذي وفق الدبلوماسية الليبية فنجحت نجاحا باهرا في استمالة الرئيس عيد أمين ليقف مع الحق العربي في فلسطين - بل وجعلته يطرد الاسرائيليين من يوغندا ويجعل وجودهم فيها بين يوم وليلة أثرا بعد عين. وقد أدى كل ذلك الى اضعاف المتمردين الجنوبيين خاصة بعد أن حيل بينهم وبين مستشاريهم الاسرائيليين، وقطعت خطوطهم التموينية واقتلعت قواعدهم ومعسكراتهم داخل يوغندا. ومع ذلك أصرت حكومة النميري على توقيع الاتفاق مع جوزيف لاقو وجماعته في الوقت الذي كان فيه التمرد يلفظ أنفاسه الأخيرة.

واليوم نجد حكومة النميري تتخذ الإجراء الأخير لمنع المساعدات من الوصول الى

يوغندا وتتواطأ مع القوات الغازية التي تدعمها اسرائيل والدول الغربية لاسقاط حكومة الرئيس عيدي أمين .. فلمصلحة من تفعل حكومة النميري كل هذا؟

إن الانفصاليين يصعب عليهم فصل الجنوب مع وجود نظام الحكم الحالي في يوغندا، لذلك ركزت القوى الاستعمارية التي صنعت اتفاقية اديس ابابا جهودها لاسقاط عيدي أمين، ومضت تخلق المبررات والاعذار وتهيئ الرأي العام العالمي لحرب التدخل العدوانية.. وبعد أن أعدت قوات المرتزقة الدولية في تنزانيا وأمدتهم بالمال والسلاح.. والمتتبع للحملة الاعلامية في الصحف البريطانية ضد الرئيس عيدي أمين - خاصة جريدة الديلي تلغراف التي تمثل وجهة نظر حزب المحافظين الحاكم يدرك أن الحرب ضد يوغندا وشيكة الوقوع - ويوغندا كما هو معروف خط تموينها الوحيد عن طريق السودان - فالدول الأخرى لا يمكن أن تسمح لاية معونة ليوغندا ان تمر عبر أراضيها.. واذا رفض السودان مرور العتاد والذخائر ليوغندا - يعني ببساطة تركها تحت رحمة القوات الغازية المدعومة بالقوى الاستعمارية الاسرائيلية.

إن تصرف حكومة النميري الأخير يفضح خيانتها للشعب السوداني، ويؤكد أنها متواطئة في فصل الجنوب، وأنها وقعت الاتفاقية الأخيرة وهي تعلم أنها تؤدي الى الانفصال. فهي لم تكتف فقط بتسليم السلطة الى الانفصاليين في الجنوب بل لسعت الى اسقاط الحكومة المعادية لهم في يوغندا حتى يتم انفصالهم بلا ضجة - وحتى يتيسر لهم الحصول على المعونات والمدد عن طريق يوغندا - بعد أن يلي العميل الصهيوني ابوتي الحكم.

إن الوضع اليوم جد خطير في السودان ولابد لنا جميعا من تدارس الوضع فيه. واننا على أتم استعداد للقدوم الى ليبيا للتشرف بمقابلتكم ولبسط وجهة نظرنا كاملة حول كل ما يدور في السودان ولتصفية اي خلافات بيننا - قائمة فعلاً أو متوهمة. ولعلكم سمعتم الكثير عنا من غيرنا - فهل لكم أن تسمعوا منا مباشرة وبلا واسطة؟

قد تكون لنا أراء متباينة عن كل ما حدث في السودان خلال السنوات الثلاث الماضية. ولكننا نعتقد ان وجهة نظرنا التي لم تسمع جديرة بالاعتبار. كذلك يعنينا أننا نتفق معكم اتفاقا كاملا في المواقف المبدئية.. أما السياسات فهي مسائل اجتهادية وينبغي ألا يفسد الخلاف في بعضها للود قضية - وكل اختلاف قابل طبعا للنقاش وللمشورة الحسنة وللنزول عندما يحقق المصلحة العامة. وقد أمرنا أن نرد كل اختلافاتنا لله وللرسول "يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول

واولى الامر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا".

وختاما - الله نسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للاسلام والمسلمين وأن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، انه سميع مجيب. والسلام عليكم ورحمة الله.

عثمان خالد مضوي
سكرتير عام الجبهة الوطنية

(٣) رسالة الى العقيد القذافي

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ العقيد معمر القذافي
رئيس مجلس قيادة الثورة الليبية
بواسطة
سعادة سفير الجمهورية العربية الليبية بالمملكة العربية السعودية.
السلام عليكم ورحمة الله وبعض؛

إلحاقاً لمذكراتنا السابقة، نرسل لكم هذه الرسالة ونرجو أن نقوم فيها بشرح التكوين السياسي للمجتمع السوداني وأثر هذا التكوين على حقائق السياسة في السودان.

نرجو من ذلك تأسيس الصلة بين شعوبنا على أساس متين من الفهم، وفاء لأجيالنا في العالم العربي التي يمزقها الضياع ويعصف بها القلق، ووفاء للأجيال التي سوف تأتي من بعدنا - نريد أن نترك لها ميراثا من العزة والكرامة في بلاد حرة لا يدنسها احتلال.

كما تعلمون يا سيادة الرئيس فإن المجتمع السوداني خليط من الأجناس.. ففي شمال السودان ووسطة يغلب العنصر العربي، وفي الغرب والجنوب الشرقي يغلب العنصر الافريقي .. غير ان السودان الشمالي كله يعتبر حضاريا وثقافيا جزءا من الأمة العربية لغلبة اللغة العربية وتفوقها على جميع اللغات واللهجات المحلية.. وكذلك لسبب آخر في غاية الأهمية وهو أن اللغة العربية مرتبطة بالدين الاسلامي وهو دين الأكثرية الساحقة لسكان السودان

ويمكن أن نقول أن تاريخ السودان منذ دخول الاسلام فيه كان تاريخ التمازج والتآلف بين القبائل العربية والقبائل الافريقية... ولذلك لعبت الطرق الصوفية دوراً

كبيرا في نشر الاسلام في صفوف الوثنيين. ولقد وصلت القبائل العربية المسلمة الى قلب القارة الافريقية حيث تبدأ الغابات الاستوائية الكثيفة وحيث تهطل الأمطار بغزارة لمدة تسعة أشهر في العام. فقبائل البقارة تمتد مراعيها الى بحر العرب في مديرية بحر الغزال وكذلك الحال بالنسبة لقبائل رفاعة التي تصل من البطانة الى نهر سوباط في أعالي النيل.. وقبائل المسيرية التي تجاور الشلك والدينكا والنوير.. وتتاخم القبائل العربية في دارفور القبائل الافريقية المحلية والقبائل الافريقية والعربية عبر الحدود في تشاد وفي جمهورية افريقيا الوسطى.

لقد وضحنا في مذكرتنا الاولى عن قضية الجنوب ان الاستعمار البريطاني وضع قوانين وتشريعات كثيرة لاقامة الحواجز بين شمال البلاد وجنوبها .. وأشهر هذه التشريعات قانون المناطق المقفولة الذي يمنع القبائل العربية من الاختلاط والتمازج مع القبائل الزنجية في المديريات الجنوبية الثلاث.. والذي كان يرمي أساسا لمنع اللغة العربية والدين الاسلامي من الانتشار في الجنوب. ولقد حدث كل هذا في اعقاب الثورة المهدية التي وحدت القطر كله واستطاعت ان تطرد الاستعمار الانجليزي من السودان بعد معارك شهيرة انتهت بسقوط الخرطوم في عام ١٨٨٥م.

ولقد فجرت الثورة المهدية قوة دينية هائلة واحدثت اثراً عميقاً في نفوس أنصار الامام محمد احمد المهدي .. ولا نحسب انه يوجد في العالم الاسلامي اليوم نظير لجماعة الأنصار التي يبلغ تعدادها حوالي خمسة مليون نسمة.. والتي عرفت بشجاعتها واقدامها بل لا تعرف جماعة في العالم الاسلامي كله تؤمن بالجهاد إيماناً عملياً كما تؤمن به هذه الجماعة. فمن أصول التربية الدينية التي تربوا عليها أن الجهاد ركن في العقيدة وانه من واجب كل فرد مسلم أن يبذل النفس والمال والولد في سبيل الله.. وهم اذن اكبر قاعدة جهادية لا تحتاج الى أدنى تعبئة. والانصار بهذه الصلة حقيقة اجتماعية وسياسية لا يمكن تجاهلها او اهمالها ثم ان التجمعات الاخرى في السودان كلها تقوم ايضا على الدين.. فالحزب الاتحادي الديمقراطي يعتمد أساساً على تأييد طائفة الختمية والطوائف الدينية الأخرى كالقادرية والسمانية والتجانية.. الخ. وهذه الطوائف كما أسلفنا كانت حملة المشاعل في الماضي وعن طريقها انتشرت المعارف واللغة العربية ووصل الدين الاسلامي الى كل أجزاء البلاد.. كما أن الحزب الاتحادي الديمقراطي يعتمد أيضاً على تأييد عدد كبير من التجار والمتعلمين الذين عاصروا الحركة الوطنية قبل الاستقلال.. وكان الحزبان الكبيران الوطني الاتحادي وحزب الامة يقودان الصراع السياسي للتخلص من الاستعمار الانجليزي.

بقي بعد ذلك أن نتعرض للقطاع الحديث الذي يشمل الطلاب والعمال والموظفين. ولقد نشط الشيوعيون بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وكثفوا نشاطهم في هذا القطاع ونجحوا في بادئ الأمر نجاحا كبيرا.. واستطاعوا ان يسيطروا على نقابات العمال واتحادات الطلاب والموظفين. غير أن هذا الوضع لم يدم طويلاً.. ففي نهاية الاربعينات بدأت الحركة الاسلامية بتثبيت وجودها في هذا القطاع ونافست الحركة الشيوعية منافسة قوية.. وفي مطلع الستينات وضح للشيوعيين ان الحركة الاسلامية تجاوزتهم في الطلاب كما انها توشك على اللحاق بهم في القطاعات الأخرى... ثم جاءت ثورة اكتوبر وسفر الحزب الشيوعي وأصبح نشاطه علنيا.. وهذه الفترة التي اعقبت اكتوبر كانت من اقسى الفترات على الشيوعيين.. فلقد تضافرت كل القوى الوطنية على حربهم.. ووجد الشيوعيون ان نشاطهم يخسر ويتقلص يوما بعد يوم كما منوا بهزائم ساحقة في انتخابات العمال والموظفين.. ففي نقابة السكة حديد كبرى النقابات العمالية في السودان فقدوا السيطرة وحل محل القيادة فيها أنصار الحزب الاتحادي. كذلك الحال في النقابات الأخرى واتحادات الطلاب واتحاد مزارعي الجزيرة.. ففي اتحادات الطلاب هزمتهم الحركة الاسلامية واجلتهم عن جميع اتحادات الجامعات والمعاهد العليا.. ولاقوا نفس المصير في انتخابات مزارعي الجزيرة عندما فاز بأغلبية المقاعد انصار حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي..

وهكذا بحلول عام ١٩٦٩م وجد الشيوعيون انفسهم في عزلة رهيبة فقد لفظهم القطاع الحديث كله.. ولم تكن لهم قواعد جماهيرية.. ففي الانتخابات العامة التي اجريت في فبراير ١٩٦٧ فازوا فقط في دائرة واحدة.

غير أن الامر الذي أزعج الشيوعيون كثيرا وأزعج بعض المتعاطفين معهم فكرياً هو أن البلاد كانت على وشك اجازة دستور اسلامي. وفي الدستور الجديد مادة صريحة بتحريم النشاط الشيوعي. وتجدر الاشارة هنا الى مسودة الدستور لعام ١٩٦٨م والتي تعتبر مسودة نموذجية لدستور اسلامي ولا نعرف لها نظيرا في العالم الاسلامي كله. بل ان المدهش ان هذه المسودة انعقد عليها جميع الأحزاب السودانية التي كانت ممثلة في الجمعية التأسيسية وهي الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة وجبهة الميثاق الاسلامي.. كما أيدتها الهيئات الاسلامية الأخرى خارج الجمعية التأسيسية ومنها الجماعة الاسلامية التي يتزعمها السيد بابكر كرار. والجماعة الاسلامية في الحقيقة انفصلت عن الحركة الاسلامية في عام ١٩٥٤م بعد خلافات في منهج العمل. غير أن التعاون بين الحركة الاسلامية والجماعة الاسلامية

ظل قائما طوال العقدين الماضيين ومن أبرز زعماء الجماعة الاسلامية أيضاً الدكتور ناصر السيد والاستاذ ميرغني النصري المحامي، ودكتور الأمين محمود، وجميعهم زملاء وأصدقاء.. وقد عملنا سوياً لفترات طويلة. وقد أعتقل مؤخراً في السودان الدكتور ناصر السيد والدكتور الأمين محمود.

ولقد اجيزت مسودة الدستور لعام ١٩٦٨م في القراءة الأولى والثانية ثم حدثت أزمة سياسية لا صلة لها بموضوع الدستور أدت الى تأخير اجازتها في القراءة الثالثة .. ثم حلت الجمعية التأسيسية وانتخبت جمعية تأسيسية أخرى وأمكن تسوية الخلافات ووضعت صيغة لاقرار الدستور باستفتاء عام في ديسمبر ١٩٦٩م. وينبغي أن نوضح هنا أن الصراع السياسي في السودان قد زادت حدته في هذه الآونة حتي بلغ الأمر الى حدوث انقسام خطير في حزب الأمة.. وسبب الانقسام هو اختلاف بين عقليتين: عقلية محافظة كان يمثلها الامام الراحل الهادي عبد الرحمن المهدي، وعقلية شابة مجددة يمثلها السيد الصادق المهدي المعتقل حالياً في بورتسودان. فالسيد الصادق كان يريد أن يحدث تغييرات جذرية في حزب الأمة وفي جماعة الأنصار. كان يريد أن ينقل الجماعة والحزب الي القرن العشرين. حيث لا مناص من مواجهة التحديات الكثيرة.. تحديات تجديد الفكر الاسلامي وتقديم الحلول للمشاكل العصرية، وتحديات التنمية الاقتصادية في البلاد المختلفة، وتحديات بناء الأجهزة والأنظمة في المؤسسات السياسية.

كذلك حدثت خلافات مماثلة في الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي هو في حقيقة أمره ائتلاف بين حزبين. الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي. وكان السيد محمد عثمان الميرغني رئيس طائفة الختمية يريد أن يتغول سياسيا على الحزب الموجه عن طريق عناصره الذين كانوا أقطاب حزب الشعب الديمقراطي. وكان السيد الشريف حسين الهندي يقود الاتجاه المعارض الذي يريد أن يحرر الحزب من سيطرة الطائفة وينادي بالديمقراطية الكاملة في داخل الحزب. حتى لا تتخذ القرارات الهامة في الصالونات المغلقة بعيدا عن رفاقه الجماهير وخارج الهيئة البرلمانية للحزب.

وكان لهذه الصراعات أثرها الواضح في اضعاف النظام الديمقراطي وفي تجميد الكثير من القضايا وفي تعطيل اتخاذ القرارات. بل بدأ يظهر ان الحكومة نفسها تمثل أكثر من اتجاه وأن ليس لها سياسة واضحة كما وضح ايضا ان الاداء الوزاري في غاية الضعف.

وهذا هو المناخ الأفضل لأي انقلاب. بل كان حدوث انقلاب أمرا متوقعا جداً نظرا

للحالة المتردية التي كانت فيها البلاد. غير أن الناس فوجئوا تماماً عندما اتضح لهم ان الانقلاب الذي حدث في ٢٥ مايو ١٩٦٩ كان انقلابا شيوعيا. لذلك لم يظفر الانقلاب بالتأييد الذي كان متوقعاً ولم يؤيده الا الشيوعيون والعناصر المتعاونة معهم والذين يسمون أنفسهم بالقوميين العرب. والغريب أن هؤلاء جميعاً كانوا على وفاق كامل مع الحزب الشيوعي كما اشتهروا بمعارضتهم للدستور الاسلامي وعلى اية حال فلم يكن لهؤلاء وجود اجتماعي يذكر. ولم تكن بالسودان حركة قومية عربية على نحو ما حدث في بلاد عربية أخرى، لأن القومية في السودان ارتبطت بالدين. والغريب في الأمر أن دعوة القومية العربية في السودان لم ترتبط بالدين أبداً وكان مبشروها من أعداء الفكر الاسلامي وبعضهم كان من الأقباط والآخر من أنصاف الشيوعيين والبعض كان بعثياً باختلاف فرق البعث القومي والقطري.

لذلك لم تؤثر هذه الفئة أبداً على واقع الحياة السودانية كما لم تفلح أبداً في ايجاد قواعد في الجامعات والمعاهد العليا. وان من له أدنى المام بالنشاط الطلابي في السودان يدرك ان القوميين العرب لم يكن لهم وجود يذكر، وكما ذكرت فان الحركات الطلابية كانت ولا تزال عقائدية في تكوينها. فالحركة الاسلامية تناوئها الحركة الشيوعية هما الحركتان الرئيسيتان في المجتمع الطلابي.

ولقد تضعضعت الحركة الشيوعية كثيراً بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ وضعفوا أكثر وأكثر بعد المحاولة الشيوعية الفاشلة للانفراد بالحكم في ١٩ يوليو ١٩٧١م.

إن التجمع الضخم الذي يعارض حكومة النميري هو بلا ريب الجبهة الوطنية. وهذه الجبهة أعلنت معارضتها للحكم الحاضر منذ أول يوم للانقلاب الشيوعي. وما فتئت بختلف الوسائل تسعى للاطاحة به ولها سجل حافل لمعارضته. ولقد اعتقل في خلال الاربع سنوات الماضية عدد كبير من أنصار الجبهة ولا تزال الاعتقالات من وقت لآخر تشمل زعماءها. هذا ولا يزال يرابط في حدود السودان الشرقية ما لا يقل على الاربع آلاف من عناصر الجبهة لا يبغون سوى فرصة للثأر من هذا النظام. وتحاول الحكومة السودانية بمختلف الوسائل ارجاعهم خاصة بعد ان قطعت شوطا بعيدا في تحسين علاقاتها مع الحكومة الاثيوبية والجدير بالذكر انها في سبيل ذلك باعت القضية الارترية وأصبحت تلاحق ثوار ارتريا وتمنعهم من مزاولة اي نشاط في السودان كما انها تنازلت عن أراضٍ سودانية شاسعة كانت اثيوبيا تطالب بها. هذه حقائق لابد من بسطها أمامكم لتدبرها.

وإن الميثاق الوطني المرفق مع هذه المذكرة يوضح أهداف الجبهة والأسباب التي

تدعوها لمعارضة الحكم في السودان. ولقد [illegible] الأحزاب الوطنية خفض راياتها الحزبية والإنصهار في تنظيم واحد هو الجبهة الوطنية. وذلك بعد أن تبين لها أنه لا توجد خلافات حقيقية بينها، وبعد أن اتضح أن الهدف الذي تسعى له جميعها هو إقامة حكم صالح يقوم على الاسلام، كما ان الخطر الذي يهدد المنطقة العربية والاسلامية يقتضي منا جميعا توحيد صفوفنا وكلمتنا بل وتوحيد جهودنا كلها لصده.

ونحن نعتبر ان القضاء على نظام الحكم الحالي في السودان من أوجب الواجبات ليس فقط لانقاذ السودان من الانهيار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بل ولاعادته لمكانه الطبيعي في الصف العربي والاسلامي.

إننا نذكركم بمواقف السودان المشرفة من القضية الفلسطينية. فالحكم الوطني عمل لانجاح مؤتمر الخرطوم الذي اتخذت فيه المقررات الشهيرة بالدعم واللاءات الثلاث ألا تفاوض وألا صلح وألا تصرف في القضية الفلسطينية. ولقد كان من أول بيانات انقلاب مايو: اعلان قبول السودان لقرار مجلس الأمن! كما ان الانقلابيين صرحوا أن الهدف الرئيسي للانقلاب هو قطع الطريق أمام الدستور الاسلامي الرجعي!

يا سيادة الرئيس،

لقد قرعنا ناقوس الخطر عندما وقعت حكومة النميري اتفاقية الجنوب التي شطرت البلاد الى شطرين وسلمت نصفها الجنوبي لرجال الكنائس وعملاء اسرائيل.. وبادرنا للاتصال بكم عقب حادث ارجاع الطائرات الليبية التي كانت متجهة الى يوغندا تحمل السلاح والرجال لمساندة وتأييد حكم الرئيس عيدي أمين ضد حركة التدخل العدوانية التي كانت تساندها بريطانيا والدول الغربية... واليوم نكتب لكم بعد الحادث الأخير في الخرطوم والذي كشف بلا شك تورط حكومة النميري وسقوطها في حبائل السياسة الامريكية. فلقد تجرأ النميري وهاجم أقدس قضايا الأمة العربية، وندد بالمقاومة الفلسطينية ووصف الفدائيين بأنهم مخربون. نفس الوصف الذي تطلقه عليهم الحكومة الاسرائيلية والدوائر الاستعمارية.

وفي الختام اننا نعتقد ان اللقاء أجدى وأنفع من كتابة المذكرات ونعتقد أننا ملتقون معك على:

صعيد الفكر والهدف،

وعلى صعيد مساندة القضايا العربية والاسلامية،

وعلى صعيد الوحدة العربية كخطوة اولى في طريق الوحدة الاسلامية الشاملة.

والله نسأل أن يوفقنا جميعا لما يحبه ويرضاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عثمان خالد مضوي
سكرتير عام الجبهة الوطنية.

في ١٧/ ٢/ ١٣٩٣هـ
الموافق ٢٢/ ٣/ ١٩٧٣م

(٤)

حول انتفاضة شعبان

الفريق أول جعفر محمد نميري/ رئيس الجمهورية
السلام عليكم ورحمة الله وبعد،

أخاطبك اليوم بدافع الشعور بالمسئولية التاريخية فإن من حق الوطن على أبنائه ألا يتقاعسوا عما من شأنه تحقيق الصالح العام. وتلبية لهذا النداء أتيحت لي فرصة الاجتماع بك في الثالث من يونيو ١٩٦٩م في رئاسة القوات المسلحة بالخرطوم ووافقتم يومئذ أن أوضاع السودان تتطلب اجراءات ثورية لاخراج البلاد من مضايق عديدة ومتاهات عدة ولكن اعترضت امامكم على أهم بنود الخطة التي أعدت صباح الخامس والعشرين من مايو بان شعاراتها مستوردة ولا ينتظر أن تنبت في أرض السودان وان للسودان ظروفا خاصة لابد أن تؤخذ في الحسبان. وتوضيحا لما قصدت سلمتك مذكرة من اثني عشرة بندا عددتها برنامجا وطنيا بديلا وقد لمست منك الموافقة في اجتماع لاحق. وفي الساعات الاولى من صباح الخامس من يونيو دعيت لاجتماع فوجدت نفسي معتقلا في رئاسة القوات.. ثم نقلت الى جبيت وسار الحكم في دربه فتفشت فيه الانقسامات وتبلورت أمامه المعارضة وكان من بينها الموقف الذي قاده الامام الهادي وفي غابة الخرطوم القمع العنيف لم يواجهوا باجراءات أمن تتخذها دولة ضد معارضين بل اجراءات حرب يسندها حلف دولي.

وبالرغم من عمل الحكم لتثبيت اركانه بكل الوسائل فإن المعارضة له لم تهدأ أبدا بل توالت وتصاعدت.

وفي غمرة المشادة بين السلطة ومعارضيها قامت محاولة الانقلاب في التاسع عشر من يوليو ١٩٧١ وفي القاهرة كتبت لكم كتابا حمله السفير في القاهرة السيد محمد سليمان في السادس والعشرين من يوليو هنأتكم فيه بسلامة النجاة ثم ذكرت لكم ان حكم السودان بالقوة مستحيل وان العنف يولد عنفا مضادا وان من طبيعة الاستيلاء على الحكم بوسيلة الانقلاب العسكري ان يحيل الانقلابات العسكرية اسلوبا دائما لحسم خلافات الرأي وانتقالات السلطة. فكل انقلاب يولد

ومعه انقلاب في البيضة.. وهذا يعرض البلاد لهزات دورية ويعرض قواتنا المسلحة لخطر دائم ويحيل ضباطها وجنودها عرضة للاقتتال فالواحد منهم اما قاتل او مقتول.. هذا بالاضافة الى ان الانتقال بالسلطة والانقسام عليها يودي بالضبط والربط والكفاءة العسكرية.. وطالبتكم بإنهاء صلة القوات المسلحة بالسلطة والحكم وبقيام نظام قومي ديمقراطي يتجنب تفرقة الحزبية.. فأهملت المذكرة وسارت الحكومة في درب دستوري مدني الشكل تكاملها؟ حتى صدر عنه دستور للبلاد.

لقد وضع الدستور جل السلطات في يد رئيس الجمهورية الذي احتل منصبه نتيجة استفتاء كان هو المرشح الأوحد فيه. ولم يكن شخصا عادياً بل كان في موقع السلطة وكان قائد الجيش فما هو الخيار الحقيقي الذي ترك للمواطن السوداني؟.

بالرغم من هذا كله فقد أصدرت الحكومة وبعد اجازة الدستور من القوانين - واخص بالذكر قانون أمن الدولة - ما يحل من الأوامر الجمهورية ويأخذ من الناس بالشمال ما أعطاهم باليمين ومن أهم أهداف اي اصلاح سياسي تحقيق الاستقرار، ومنذ الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ وقعت في البلاد اربع مواجهات دموية وثلاثة عشر محاولة للانقلاب العسكري واحد عشر تعديلا وزاريا .. تعديلات في النظام الدستوري لاساس الحكم لم يتحقق الاستقرار المنشود ولم يرض غالبية أهل السودان عن الاداء في مجالات الاقتصاد والادارة والخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم. وان عدم الرضاء هذا سببته دلائل الاحوال العملية مثل عدم الاستقرار. واختفاء السلع التموينية وغلاء الاسعار وركود التنمية. وان اي تفسير للاحداث الخارجية اليوم اذا اهمل الصعوبات الشديدة التي يواجهها المواطن في حياته اليومية......(١)

ان طلاب جامعة الخرطوم ليسوا كما تعلم جسما معزولا عن الكيان السوداني وانهم عادوا مثقلين بظروف المجاعة في دار فور وظروف الغلاء والبطالة في غيره من الاقاليم. هذا بالاضافة لاستعداد الشباب الطبيعي للمثالية وللتأثر الاسرع بما حولهم. لتلك الاسباب مجتمعة وتصور الطلاب ان لهم دورا رائدا منذ ما قبل الاستقلال فانهم اتحدوا اتحادا اجتماعيا تلقائيا لم يشذ منه جمع يذكر للافصاح عن مشاعر وآراء اهلهم ولكن السلطة اعتبرت كل ما انفعلوا به مدسوسا علهيم وسلطت عليهم بطشا تجاوز جمع .... (٢) حيث دعت السلطة لمواكب مضادة تعبر عن شجب المواطنين لحركات الطلاب ولم يجد النداء تجاوبا يذكر مما اكد غياب التنظيمات السياسية المستحدثة من خريطة السياسة السودانية. والمؤسف ان بعض المسئولين لم يأخذوا العبرة مما حدث بل راحوا يحرضون من يستمع لهم ان يعتدي

على الآخرين في الشارع والمدارس.

ولقد قدمت للحكومة في الايام الماضية مذكرات من هيئات مهنية نقابية مختلفة المشارب ولكنه تتشابه في معانيها وأحرى للحكومة (٣) ان تدرس حجم واتجاه المطالب المقدمة كلها فان ثبت وجود سياسي قومي فلابدمن اخذه في الحسبان والاستجابة اليه. لقد حفظ النظام الحالي وقف اطلاق النار في الجنوب وتوصل لاتفاقية الحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب ومن هذا حلّ لاحدى مشاكل البلاد الكبرى. ولو ان اجهزة الاعلام لم تحاول استغلال هذا الانجاز ولو انها اعترفت ان ما قد بدأ في وزارة الحركة السياسية السودانية من قبل ولكن في ظل النظام الجديد اكتمل وكلل بالنجاح لدوت أصوات الجميع حتى المعارضة بالترحيب به. ان قضية الجنوب لا تدخل في النزاعات القائمة حول السبيل الامثل لحكم السودان. ومهما كان نوع الحكم في السودان فان الحكم الذاتي الاقليمي هو التنظيم الامثل للعلاقة بين شقي القطر وما يوجد في نقصه او غموضه في تلك العلاقة يجب ان يعمل او يوضح عن طريق التفاوض السلمي بين السودانيين انفسهم ...(.......
....) (٤)..

ان التخويف من فرض العقوبات وهدم الكيانات النقابية وغيرها من الاجراءات تؤدي الى المزيد من الانقسام والى مزيد من الازمات (............) (٥) المطلب السياسي العام الا هو:

١. تنحية القوات المسلحة من شئون الحكم والسلطة واتخاذ الاجراءات الدالة على ذلك وتركيز القوات المسلحة على مهمتها الشرعية الاساسية وبناء الكفاءة العسكرية والدفاع عن البلاد.

٢. ان يكون الحكم في البلاد قوميا مدنيا ديمقراطيا يستند على الارادة العامة الحرة ويكفل الحريات الاساسية ويحرص على المضمون الاجتماعي للديمقراطية والعدالة الاجتماعية وهذا يحقق المطلب العام. وبالله التوفيق والسلام.

الصادق المهدي

تحرير في ٨/ ٩/ ١٩٧٣.

(٥)

مقترحات صادق المهدي عن البديل

يناير ١٩٧٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد عاش شعبنا منذ الاستقلال ألواناً من التجارب السياسية وخاصة انواعا من التجارب العرفية وعانى من التفرقة والتخلف أحيانا ومن التسلط والاستبداد أحيانا أخرى فكان يتعلم من عثراته ويشحذ الثقة عزماته وانتصاراته. ونحن القوى الوطنية الشعبية التمسنا العبرة التالية من تجاربنا:

الحكم العسكري والنظام المايوي وكل ما يتفرع منهما مرفوض وذلك للأسباب الآتية:

١) الحكم العسكري يخرج القوات المسلحة من واجبها الشرعي المعهود وهو الدفاع عن البلاد ويقحمها في مجالات السلطة والتقلب السياسي ويعرضها لمواقف لم تدرب لمواجهتها.. فان التربية العسكرية تفرد للجندي . . تربية خاصة وبيئة خاصة وقانونا خاصا لتحميهم من سلبيات المجتمع الذي تعيش فيه فتكون نظرته السياسية قومية ويكون حماسه للوطن شاملا القطر كله ليكون صالحا دائما للدفاع عن ذلك الوطن من التمزق الداخلي والعدوان الخارجي. وعندما يزج بهذا الكيان في معترك السلطة يفقد صلاحياته لواجباته الاساسية ويتعرض بوجه حاد لكل التمزقات التي يتعرض لها المجتمع سياسيا ويتحزب الضباط والجنود بين النظرة الوطنية والنظرة الاقليمية وبين اليمين واليسار ويصير الجيش مسرحا لصراعات مدمرة داخلاً بذلك ميادين الصراع الحزبي والبرلماني.

٢) السياسة بطبيعة حالها تجبر روادها الى فعل الممكن في اي زمان ومكان والحكم يتطلب المرونة في تطبيق المبادئ مراعاة للظروف. ولابد لأداة الدفاع أن تكون بعيدة عن هذه الاعتبارات حتى تقوم سلسلتها القيادية ومعاملاتها على الضبط والربط. ان جهازا يعد للموت في كل لحظة يتعرض فيها الوطن لخطر من تمزق داخلي أو عدوان خارجي لابد أن يكون حازماً وصارما وحاسماً، ان يكون تدخله في مسرح الاحداث في اللحظات التي يراد فيها الحسم النهائي لأمر من الأمور كالعملية الجراحية.

٣) تعيش بطبيعتها مزاجاً خاصاً وكياناً خاصاً وليس من المصلحة التضحية بهذا الكيان. ومن طبيعة ذلك الكيان الخاص انه يدفع افراده لاعطاء الجيش نظرة خاصة ويميزه نقابيا عن بقية أركان الدولة وفئات الشعب. وهذا امر خطير جدا لانه يخلق جفوة بين الجيش والشعب وهذه الجفوة تتعاظم وتدفع القيادة العسكرية ان تحمي سلطاتها رغم انف القوى الشعبية معتمدة على القوة العسكرية وتتصاعد بها دون مراعاة لحالة البلاد الاقتصادية وظروفها المالية العقيمة. ان الفرد منا يستطيع ان يعرف ما اذا كان اي قطر يحكم عسكريا ام لا من النظرة الى ميزانية ذلك القطر فانه وحده يصرف اكثر من ١٥٪ من ميزانيته على الأمن والدفاع في أوقات السلم فانه حتما سيجد ان ذلك يحكم حكمً عسكري. وهذا الاجراء يزيد من اتساع الجفوة بين الشعبي والجيش ويؤثر تأثيراً ضارا على التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي تقدم للمواطن. والمصروفات الاضافية هذه لا تعود بفائدة حقيقية للضابط والجندي لأن النفقات الاضافية لا يناله الا جزء محدود منها ويذهب معظمها من ميزانيات للتجسس وشراء الذمم والانفاق على أجهزة سياسية لا تسندها قواعد جماهيرية ولكن القيادة تلجأ اليها لتغطية الطابع العسكري للحكم. هذا ودائما ينال الضابط والجندي من أجور اضافية يمتص جزء منه ارتفاع الأسعار الذي يحدثه حتما التضخم الناتج عن تصاعد مصروفات الحكومة وحتى اذا لم يذهب هدرا بذلك السبب فان الضابط والجندي يفقد في ظل النظام اعتبارات سياسية ويفقد ايضا أهم ركن في العسكرية: الضبط والربط. ويعيش الجندي والضابط في خوف من زملائه لأن الحكم الانقلابي يجعل القيادة تتوقع والقاعدة دائما تفكر في الانقلاب العسكري كأجدى وسيلة لتحقيق المطالب والأمنيات وهذا الجو المشحون بالحذر والخوف يؤدي بروح الزمالة العسكرية ويجعل التجسس على رفيق السلاح أحد وسائل الترقي ويصير الترقي الاستثنائي من وسائل كسب القيادة للقاعدة من ضباط وجنود فيختفي ركن هام من اركان الترقي وهو الاعتراف بالكفاءة والتشجيع على مزيد منها.

٤) وربما حاول نظام عسكري ان يتخذ ظلا مدنيا كما حدث للنظام المايوي في السودان لقد تولت السلطة المايوية الحكم نتيجة انقلاب عسكري وفي أثناء الأعوام الماضية مرت على كل المراحل التي يمر بها الحكم العسكري وظهرت فيه جميع الأعراض التي تظهر في نظم الحكم العسكرية. فلقد تعرضت القوات المسلحة للتمزقات السياسية وتعرضت لفقدان الضبط والربط وتعرضت لمحاولات الانقلاب العسكري المتكررة وتضخم الانفاق على الأمن والدفاع فصار يزيد على ٣٣٪ من

جميع نفقات الدولة وفقد الجندي السوداني امتيازاته الادبية فعلاقاته بالشعب السوداني صبغتها الجفوة وعلاقاته بزميله في السلاح دخلها الارتياب والشك وقام الاتحاد الاشتراكي السوداني كواجهة مدنية وهمية للسلطة.

٥) اذا دققنا النظر في الاتحاد الاشتراكي سنعرف هل السلطة نابعة من الجذور أم هي هابطة من علياء؟ ان جميع أجهزة الاتحاد الاشتراكي معينة تعييناً مباشرا، واللجنة المركزية والمكتب السياسي والاعضاء التنفيذيون جميعا احتلوا مناصبهم بالتعيين، وربما قيل ان الجمعية التي عينتهم منتخبة انتخابا شعبيا يمنح الامر طابعا ديمقراطيا، ولكن هذا الرد لا يستقيم فالسيد جعفر محمد نميري الذي يعين كل ذي منصب في السودان حتى رؤساء النوادي تولي منصبه الحالي نتيجة الاجراء الانقلابي الذي تم في ٢٥ مايو ١٩٦٩. ومنذ ذلك اليوم تغيرت الغاية ولكن استيلائه الفعلي على السلطة لم يتغير (إذا استثنينا أيام انقلاب يوليو) وتقدم وهو الحاكم الفعلي للبلاد والقائد العام للجيش لاستفتاء كان هو المرشح الأوحد فيه مما لم يترك خيارا للمعارض فكان الاستفتاء إجراءً عبثيا باهظ التكاليف، كمن فسر الماء بعد الجهد بالماء. وحتى اذا كان معه منافس فهو رئيس دولة اتوقراطية وفي يده جميع السلطات التنفيذية والتشريعية.. فالمواطنون السودانيون المشرفون على الانتخابات وعلى إجراءات الاستفتاء تحت رحمته ولا ملجأ لهم فيما يقضي ويأمر ولا استئناف. وكانت وزارة الاعلام مسخرة للدعاية له بكل أجهزتها المذاعة والمتلفزة فمن الذي يقبل بنتيجة استفتاء بهذه القيود الثقيلة.

٦) لقد قيل ان الاتحاد الاشتراكي بالرغم من ان اجهزته القيادية آتية بالتعيين فإنه يمثل تحالف قوي الشعب العاملة العمال والزراع ومثقفين وجنود وقطاع خاص. ولو كانت تنظيمات هذه الفئات منظمات حرة ولو كانت قياداتها منتخبة انتخابا حرا ديمقراطيا ومحكومة بدساتير ديمقراطية لجاز لنا ان نعتبر ملتقاهم تحالفًا لقوى الشعب العاملة ولكن التنظيمات الفئوية المذكورة اشرف علي تكوينها أمناء الاتحاد الاشتراكي الذين عملوا على خنق الحرية في تلك المنظمات الفئوية وأقربها حدوثا ما وقع أثناء تكوين اتحاد نقابات عمال السودان الذي تكون في نوفمبر ١٩٧٣م. فإن أمانة العمال استغلت اشتراك بعض القيادات النقابية في انتفاضة شعبان فملأت أماكنهم الشاغرة دون مراعاة ضوابط ودساتير النقابات. وفي المؤتمر الذي ضم ممثلي النقابات فتحت أمانة العمال باب الترشيح للمناصب القيادية في اتحاد النقابات وقفلته دون علم مناديب العمال المؤتمرين. فلم يترشح إلا من أيدت الأمانة ترشيحه وقفلت باب الترشيح وأعلنت فوزهم بالتزكية!! إن الشعب أدرك أن الاتحاد

الاشتراكي لافتة زائفة لاخفاء التسلط لذلك عزف عنه فلم يقبل أحد على تكوين الوحدات الأساسية في الأحياء فلجأت السلطة الى ربط الانتماء للاتحاد الاشتراكي بكسب القوت والمعايش حتى جعل الانتماء اليه شبه اجباري. النتيجة الحتمية لكل الاجرءات التي تمت لبناء الاتحاد الاشتراكي هي ان الوحدات الاساسية والقيادات الفئوية المنضوية تحت لواء الاتحاد الاشتراكي واجهات لا تمثل ارادة جماهيرية ولا فكرا سياسيا، انها من العناصر المأجورة المفروضة والمغلوبة على أمرها لا تملك ارادتها بل عليها ان تنفذ ما يملى عليها .... فإن كانت تلك هي الحقيقة فلماذا تلجأ السلطة الحاكمة الى هذا التمويه الباهظ التكاليف لتنفيذ ما تستطيع تنفيذه مباشرة؟ لقد اضطرت السلطة لذلك لسببين أحدهما محاكاة للأوضاع في دولتي ميثاق طرابلس والثاني لتظهر بمظهر الحكم المدني الديمقراطي الخالي من الطابع العسكري. الاتحاد الاشتراكي هو ورقة التوت المراد بها اخفاء بعض المعالم.

٧) لقد قامت أجهزة الاتحاد الاشتراكي بالتعيين المباشر وابعدت منها منذ البداية كل العناصر التي عرفت باي نوع من المعارضة لسلطة مايو وهي عناصر تشكل مجتمعة أغلبية الشعب السودان وأدخلت فيها جميع العناصر التي طأطأت للسلطة المايوية مهما كان ماضيها المخزي ومهما كان كيانها في ديوان الفساد!! فالاتحاد الاشتراكي لا يمثل سوى ارادة الحاكم. وأغلبية الشعب السوداني تقف خارجه معارضة له معارضة واضحة بعضها جهر وبعضها سر.. ولا يمكن لمثل هذا التنظيم ان يدعي بانه ديمقراطي او انه تحالف قوى الشعب العاملة.

والسلطة المايوية ما زالت كما كانت في يومها الأول مستندة الى بعض فصائل القوات المسلحة السودانية فاذا اضفنا الى هذه الحقيقة ونشاط أجهزة التجسس والمخابرات التي تستند الى قانون أمن الدولة لارهاب المواطنين وتطويعهم لارادة الحاكم لتبين لنا نوع الأرض التي تقف عليها السلطة المايوية. وسلطات الأمن لا تقف حتى في حدود أمن الدولة بل تستغل استبطاء حبس المواطنين حبسا تحفظيا لتعمل على ارهاب المواطنين وتهديدهم عن الاتيان بأعمال لا يتعرض لها القانون بالمنع كما ان السلطة التي لا مجال لمساءلتها ومحاسبتها تستخدم ما بيدها من مصالح الناس فتنفع من تريد وتضر من تريد دون مراعاة لحقوق قانونية او اصلاحات. انه نظام يقوم بالفعل على فصائل مسلحة وأجهزة مخابرات مخادعة للترغيب والترهيب غير آبه بالحقوق والصلاحيات... جهازٌ هذه أوضاعه لا يمكن ان يضرب جذورا في البيئة السياسية السودانية وسيظل منبتا ومعزولا مترنحا حتى يسقط!! لذلك فان النظام العسكري والنظام المايوي وما قد يتفرع منهما من نظم

تزور الارادة العامة ولا تحل ازمة الحكم في السودان وهي نظم مرفوضة يلزم الحركة الشعبية السودانية ان تعارضها بكل الوسائل ا تداء من السلبية والرفض الى الاضراب والتظاهر والعصيان المدني. ولا نحسب ان العودة للنظام الحزبي الذي كان قائماً في السودان قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ يحل أزمة الحكم في السودان للأسباب الآتية:

١/ لم يكن التعامل مع الحكم الأجنبي في السودان إلا عن طريق منظمات يدرك منطقها السياسي ونوعها ولذلك أقام الحكم البريطاني في بلادنا قبيل جلائه تنظيما تنفيذيا تشريعيا مستحدثاً من نمط الحكم في بريطانيا وقامت الأحزاب السياسية في السودان وقبل السودان في العالم العربي وافريقيا على نمط الأحزاب السياسية البريطانية أو الفرنسية تمشيا مع واقع ما كان في الامكان الخروج عنه. لقد كانت الأحزاب السياسية أفضل أداة للكفاح ضد الاستعمار وكان كفاح الأحزاب السياسية السودانية من أجل رد سيادة البلاد إلى أهلها كفاحا ذا فعالية بالغة وكان اختلاف الحزبين الكبيرين في السودان حول الاتحاد مع مصر او الاستقلال اختلافا حقيقيا ولكن في الحالين خدم قضية انتقال السلطة الى أيد وطنية وتحقيق استقلال السودان.

ولقد استطاعت الأحزاب السياسية السودانية بالوسائل السياسية ان تعمل للاتفاق مع الحكومة المصرية بقيادة السيد/ محمد نجيب، استطاعت ان تعزل البريطانيين من التحكم في مصير البلاد واستطاعت ان تخوض كفاحا سياسيا اتى للسودان بإجماع احزابه باستقلال تام وسيادة كاملة. كان ذلك الانجاز انجازا رائعا ساهمت فيه القوى السياسية الحزبية السودانية في وقت لم يكن للقوى الأخرى خصوصا القوى الضاربة حول ولا قوة في مواجهة السلطان البريطاني.

٢/ ولكن عندما انتقلت الأحزاب من مرحلة التحرير الى مرحلة التعمير وادارة شئون البلاد في ظل دستور مستمد من النظام البريطاني بدأت المآخذ تتكشف، ان الذي يوضحه لنا التاريخ هو ان النظام الليبرالي لم يزدهر في بلد من بلدان اوربا الا بعد تطور سياسي واقتصادي بالغ.. إن بريطانيا وفرنسا وغيرهما كانت تحكم حكما شبه استبدادي أثناء فترة التراكم الرأسمالي ولم تطرأ التعديلات الديمقراطية في نظام حكمها الا بعد مرحلة معينة من الثراء والرقي الاجتماعي.

٣/ ومما أودى بفعالية الحكم في ظل النظام المذكور ان البريطانيين قد احتاطوا ضد عدم الاستقرار الذي حسبوه سينجم من تولي القيادات للحكم مع فقدانها للتجارب والاستعداد بان اقاموا حماية دستورية منيعة لكل أجهزة الدولة الحساسة

كالقضاء والجيش والخدمة المدنية والجامعة فكانت هذه المؤسسات تعمل كافتها مستقلة تمام الاستقلال عن القيادات السياسية وأدى هذا الموقف الى اضعاف الحكم كثيرا والى عدم تناسق هذه الأجهزة واسترشادها بخط وطني عام.

٤/ لقد اجتمعت تلك العوامل لتمنع اي حزب من ان يحكم منفردا ولا أن يحقق الاستقرار السياسي مؤتلفا فاضطرب المسرح السياسي اضطرابا تمخض عنه انقلاب ١٩٥٨م. ثم عادت الحياة السياسية البرلمانية فتجدد الاضطراب فولد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م.. إن هذا التأرجح بين التمزق والاستبداد هو النتيجة الحتمية لأزمة السلطة والقيادة في السودان. والسودان في ذلك جزء من مسرح كبير يمتد عبر العالم الثالث كله وتذخر أوطانه بأزمة الحكم والقيادة. ومهما بلغت أزمة الحكم في السودان في ظل النظام البرلماني فإنها لم تنحط الى الدرك الذي بلغته في ظل الحكم المايوي الذي هب لحل تلك الأزمة وهكذا نجد أنفسنا من أزمة الى أزمة مركبة خنقت السودان خنقا أو كادت!!

٥/ اذا نحن رجعنا بعد التخلص من السلطة المايوية الى النظام الحزبي الذي كان قائما قبلها فكل الدلائل تدل على اننا سوف نعود الى كل الأساليب والأوضاع التي كنا نعاني منها. فلابد لنا ونحن نتحدث عن البديل لمايو ان نتحدث عن البديل لما قبل مايو والا كنا كساقية جحا تغرف وتصب في نهر واحد! ان النظام السياسي الذي سيخلف مايو في حكم السودان سيجد نفسه امام مشكلات صعبة فلقد اصيبت أجهزة الحكم كلها: الخدمة المدنية، القضاء، الشرطة، الحكم المحلي، بتدهور فظيع وواجه الاقتصاد السوداني انهيارا وشيكا والاخلاق العامة مثل أداء الواجب والوفاء بالوعد والمحافظة على الكرامة تجاه الرئيس وغيرها. والأخلاق الخاصة مثل احترام الأسرة والاستقامة الاجتماعية وتوقير الكبير تعرضت لنزيف حاد سببه المخالب المايوية.. وأجهزة الخدمات الاجتماعية وسياستها تدهورت تدهورا بالغا وهو ما تقصه علينا قصة التعليم.. تلك العوامل كلها تجعل الحاجة ملحة لقيام حكم جامع تشترك فيه كل القوى السياسية السودانية لازالة آثار الحكم المايوي وتحل أزمة الحكم في البلاد. ومعلوم ان النضج في السودان لم يكتمل مما جعل الصراع بين الأحزاب صراعات طائفية قبلية اقليمية وهذا الصراع مع الضعف الذي أصاب الكيان السوداني كله على يد تلاعب مايو والتفكير بفكرة الثورة الاجتماعية يعرض السودان للفتن والدمار فلا مناص من حزم السودان برباط قومي وحشد امكانياته كلها في تغيير مكثف للخلاص.

٦/ لاعتبارات كثيرة بعضها اقتصادي وبعضها استراتيجي سوف يضطر السودان

وغيره من بلدان العالم الثالث الى التكامل مع بلدان أخرى في المحيط العربي الافريقي فان التنمية الاقتصادية والدفاع تجبرنا في ظروف هذا الجزء من القرن العشرين الى إقامة وحدات اقتصادية واستراتيجية أكبر. ان صفة ذلك التكامل ومع أي الأقطار تكون أمور يجب حسمها في اطار قومي لأنها اذا تركت لتناحر حزبي ربما صار كل حزب متعاطف مع قطر آخر واكتسب الصراع الحزبي الداخلي تدعيما من مصادر أجنبية.

٧/ إن التنمية الاقتصادية المتوثبة والقسم العادي لعائدها الاقتصادي والاجتماعي تعرضان توفير أكبر قدر من الموارد للادخار الموجه للاستثمار وأكبر قدر من الحزم في تنفيذ مشروعات التنمية بدقة وأكبر قدر من الدقة في توزيع المنافع على الاقاليم المختلفة والقوى الاجتماعية المتنوعة وأكبر قدر من الدقة لمنع نزاعات التهريب والثراء الحرام من تخريب النظام المالي والسياسة التجارية. هذا كما ان نمو الوعي الاجتماعي والايمان بالعدالة الاجتماعية تفرضان علينا مراعاة النصيب العادل لكل القوى الاجتماعية المنتجة فلا تنفرد بالاستغلال ولا تتلكأ في الانتاج بل تحشد كل طاقاتها وتحاسب بحزم على الكسل وسوء الأداء. هذه المعادلة الصعبة لا يمكن تحقيقها في ظل صراع حزبي سياسي.

٨/ ذلك سوف يشعل الصراع الحزبي والقيادات السياسية بأمور فرعية تنافسية ستفرغ كل جهدهم وطاقاتهم فتصرف عنهم الاهتمام بمراقبة ومحاسبة أجهزة الادارة المدنية وأجهزة الدفاع العسكرية مما يؤدي الى تصريف الاجهزة المذكورة الى اختصاصها دون محاسبة جهة سياسية شعبية التفويض ويؤدي الى إقامة فرص التآمر أمام العناصر المقامرة في الجهاز الدفاعي.

البديل

١) لا يمكن الحديث عن البديل في فراغ فإن البديل لابد ان يقوم على معرفة دقيقة للقوى السياسية والاجتماعية الراهنة ومعرفة ما سيتاح لها من مجال للانخراط في السلك القومي وما يطلب منها من تضحيات لبناء الصرح القومي. والخريطة السياسية السودانية تتلخص في:

١/ قوى حديثة تتكون من: الفئات العاملة في القطاع العام الحديث من موظفين وفنيين ومهنيين وعمال، والفئات العاملة في القطاع الخاص الحديث وتتكون من أصحاب أعمال وموظفين وفنيين وعمال وحرفيين ويقع الطلاب أيضا في نطاق هذه القوى.

٢/ قوى تقليدية: وتتكون من الطوائف الدينية والقبائل.

٣/ بعض القوى التقليدية والحديثة منخرطة في أحزاب الوسط السوداني، حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والعناصر التقليدية هنا أغلب.

٤/ وبعض القوى الحديثة وجزء قليل من القوى التقليدية منخرطة في الأحزاب المذهبية وأهمها الآن حزبان هما: الاخوان المسلمون والحزب الشيوعي والعناصر الحديثة في هذه الأحزاب المذهبية أغلب.

٥/ أما غالبية القوى الحديثة فإنها منذ الاستقلال سنة ١٩٥٦م وقعت بعيدا عن التنظيمات السياسية الحزبية الوسطي والمذهبية والاقليمية.. فغالبية الموظفين والمهنيين والفنيين والعمال هي في واقع الأمر مستقلة عن الانتماء الحزبي بعيدة عنه والسؤال المطروح هو كيف نجد منبرا ينتج مشاركة جميع هذه القوى السياسية والاجتماعية؟

٢) الأحزاب الوسطى اختفى خلافها الحقيقي يوم أجمعت على استقلال السودان ولولا عوامل شخصية وتاريخية كان يمكن انخراطها في سلك سياسي واحد فإن قبولها لحل تنظيماتها حلا اختياريا والتقاءها في تنظيم ديمقراطي جامع امر تحتمه المصلحة الوطنية ويمليه التاريخ.. ويتخذ ذلك التنظيم أهدافا اسلامية عصرية واشتراكية لا مذهبية وعربية بلا عصبية وافريقية بلا عرقية زنجية.

٣) ان المنظمات السياسية الاقليمية ظاهرة دفعت اليها عوامل معينة:

إن الكادر القيادي السياسي في الأحزاب التي قادت حركة التحرير والتي نبعت من كفاح مؤتمر الخريجين كانت تتكون في العادة من عناصر أصولها في العاصمة وما حولها والتعليم يومئذ موجود في تلك المناطق وحدها فأدى ذلك الى جعل القيادية الحزبية غالبا من أبناء العاصمة والمناطق الوسطى.. ومنذ أن نال السودان استقلاله أحدث انتشار التعليم في الأقاليم تغييرا ملحوظاً فلقد لمست الأقاليم المختلفة تخلفها الاقتصادي والاجتماعي وضاقت به كما ان الكوادر المؤهلة من أبناء الاقاليم صارت متوفرة لذلك لابد من مراعاة مشاركة تلك الكوادر المؤهلة في القيادة السياسية القومية.. هذا كما ان التنمية الزراعية والصناعية وتوزيع الخدمات بطريقة غير متوازنة مما ركز على المنطقة الوسطى وحرم الغرب والشرق والجنوب من ثمار التنمية والخدمات الاجتماعية فصار لزاما على برنامج المستقبل لتصحيح ما حدث في هذا الصدد.. ان في هذا التصحيح مع المشاركة المذكورة تجاوب قومي مع انتقادات الحركات الاقليمية..

٤) أما الطوائف الدينية والقبائل فلا دور لها كطوائف وقبائل في المسرح السياسي

لأن الاعتراف لها بدور سياسي معناه نقص البناء القومي السوداني والرجوع الى ما قبل الدعوة المهدية. ولكن هذه الطوائف والقبائل جزء من واقع المجتمع السوداني وان تجاهل وجودها يضر ولا ينفع فلا سبيل سوى التمهيد لها ومعاونتها لتلعب دورا ايجابيا في حركة تقدم المجتمع السوداني

دور الطوائف

١) لقد كان للطوائف دور ارشادي تبشيري تعليمي في تاريخ السودان واليوم مع هبوب رياح التجديد يمكن ان يقوم رجالها وكياناتها بالآتي:

١/ ان تكون مقاماتهم منارات إشعاع للوعي الروحي والنشاط الديني والاجتماعي.

٢/ ان تقوم في رحابها وحدات ارشاد ديني تعلم الاطفال الذين لا تستوعبهم المدارس النظامية دينهم ومن هؤلاء لا يقلون عن ٥٠٪ من الاطفال في سن السادسة وتعلمهم القرآن وان تلحق بهذا برامج تدريب فني يعلم الصبيان فنونا يواجهون بها الحياة العملية.

٣/ ان تقوم ايضا وحدات لتعليم الكبار وتحفيظهم القرآن الكريم مجودا.

٤/ ان ينسق العمل في وحدات الحركة التعاونية ومكاتب الارشاد الزراعي والحيواني للمساهمة في تدريب اليد العاملة وتوجيه كل الطاقات للتنمية وان يتم التعاون مع وحدات محو الامية الوظيفية.

٢) لكي تتمكن الطوائف من السير في هذا الطريق لابد من بلوغ القائمين بأمرها درجة من الكفاءة: تتوفر فيهم التقوى ونصيب من المعرفة وحسن الخلق فتراعي تقاليد اختيار الخلفاء هذه المؤهلات.

٣) تتاح لأهل المساجد والسجادات حرية دينية واجتماعية تامة ولا يتعرضون لتدخلات من الجهاز الرسمي الا في الحدود الآتية:

١/ حثهم على استخدام رصيدهم الروحي الكبير في البناء الاجتماعي.

٢/ مراعاة عدم الخروج عن الكتاب والسنة.

٣/ ان تساعدهم الدولة في الاوقاف الاسلامية وتوجه نحوهم تبرعات أهل الخير من جميع أنحاء العالم الاسلامي.

٤/ ولما كانت هذه المقامات قد لعبت دورا في تاريخ السودان فان تعاونا وثيقا ينبغي ان يتم بين القائمين بأمرها ومكتب الوثائق المركزية ومكتب الآثار مدعو لحفظ هذا التراث للأجيال القادمة.

٥/ ان تقوم هيئة منتخبة من رجالات الطوائف لتنظيم شئون الطرق وتوجيه نشاطها اختيارا نحو الأهداف المذكورة ولتنسيق العلاقة بينهم وبين المجتمع والدولة. أما القبائل فهي ايضا جزء من واقع السودان ولها دور في الاصلاح الاجتماعي ودور في الادارة في بعض مناطق السودان لابد من تجديده واحترامه!

أ) أما الدور الاصلاحي الاجتماعي فيتمثل التضامن الاجتماعي بين أفراد القبيلة الواحدة في الأفراح والاتراح وفي تكوين المنتديات والجمعيات الخيرية الاجتماعية.

ب) أما الدور الاداري فله مناطق معينة يقسم السودان الى اربعة اقسام من حيث كيفية الانتاج الاقتصادي وعوامله الاجتماعية فتحت المدن ومناطق الانتاج الزراعي او الصناعي الحديث مثل الجزيرة ومناطق الانتاج التقليدي حيث الزراعة المطرية اليدوية والمناطق الرعوية. أما المدن ومناطق الانتاج الزراعي والصناعي الحديث فلا دور للنظام القبلي في ادارة شئونها ويصلح لها نظام الحكم المحلي الكامل السلطات والصلاحيات. أما في مناطق الزراعة التقليدية والبداوة فلابد لنظام الحكم المحلي من الاستعانة بالكيان القبلي لتقوية الاتصال بين الادارة والمواطن ولابد ان يقوم بهذا الدور كادر مختار تتوفر فيه الأهلية لمواكبة خطة البناء الاجتماعي ويعطي من الصلاحيات ما يمكنه من ان يلعب دورا فعالا.

ج) إن نظام الحكم الشعبي المحلي المعلن الآن عيوبه هي:

- لقد قام مرتجلا فلم تعد أوامر تأسيس المجالس ولا لوائح عملها فلا تعرف المجالس حدودها ولا تعرف وسيلة عملها.

- أريدَ تطبيقُه على كل أنحاء البلاد في آن واحد والقاعدة الادارية الصحيحة هو مراعاة تباين مناطق السودان المختلفة من حيث التقدم والتخلف.

- أكثر المجالس وفروعها لم تتوفر لها الأدوات اللازمة لأي عمل فعال.

- زاد من تكاليف الحكم المحلي دون ان يزيد من فعاليته والبلاد تعاني من

قلة الموارد المالية.. لذلك فإننا نقوم بالابقاء عليه في المناطق الأكثر تقدما مع تعديله تعديلات تراعي المآخذ المذكورة ... أما المناطق الأكثر تخلفا فسيقام فيها النظام السابق معدلا بمراعاة مآخذه.

الاحزاب المذهبية:

١) لقد لعبت حركة الاخوان المسلمين في السودان دورا هاما في تربية الطلاب تربية اسلامية وفي لفت الأنظار للثقافة الاسلامية وفي مواجهة التفسخ الخلقي لدى الشباب السوداني وفي حماية جزء هام من الشباب من الانسياق وراء بريق الأفكار المستوردة.

٢) ان البرنامج الاسلامي الذي يدعو الى تطبيق الاسلام وبعثه في مجالات حياتنا العامة والخاصة برنامج ينبغي على النظام القومي الجامع ان يلتزم به وان صلاحية الاسلام لكل زمان ومكان تجعله واضعا لاغراض الدولة الحديثة والمجتمع العصري عاملا لحرية الأديان مراعاة للضروريات التي يدعو اليها الواقع أحيانا والاتجاه الفكري للحركة السودانية سوف يرفع هذه الراية.

٣) كذلك سوف يلزمنا كنس الحياة الاجتماعية من عوامل التفسخ الخلقي والانحلال.

٤) سوف يلزمنا الحرص على التربية الدينية القديمة في دور التعليم في البلاد.

٥) لابد من افراد من بين كوادر تنظيم الاخوان المسلمين اشخاص ذوو كفاءة متفوقة وأهلية في المشاركة في القيادة السياسية والقويمة في البلاد.

٦) هذا يوضح الوجه الاسلامي لمسيرتنا وان المجال بعد ذلك مفتوح للنشاط الاسلامي الفكري والثقافي على ألا يكون أداة حزبية للصراع على السلطة.

٧) اذا كان التطبيق الاسلامي على صعيد قومي فلا معنى للاصرار على حشره في قالب حزبي ضيق والاسلام لا ينمو الاقتناع به عن طريق أجهزة السلطة فلا اكراه في الدين ولكن ينمو بالاقناع والتربية والسبيل لهذا سيكون متاحا دون حاجة للتحزب.. والتحزب يفترض ان القوى الاخرى ضد الاسلام وهو افتراض في حالتنا هذه غير صحيح.

أما الحزب المذهبي الآخر الحزب الشيوعي السوداني فالنظرة المهتاجة لأفراده لا تسمن ولا تغني من جوع!!

١) مرتان أولاهما مايو ١٩٦٩م والثانية يوليو ١٩٧١م اشترك الحزب بعمل انقلاب خطير مغامرا بكيانه وبقضية الحرية والتقدم في السودان. صحيح ان الحزب لم يكن مجتمعا على تأييد انقلاب مايو ١٩٦٩ ولكن العناصر البعيدة النظر التي ادركت عشوائية تلك الخطوة سكتت وتركت اسم الحزب ومنظماته تجر لتدعيم السلطة المايوية في كل المستويات فلابد اذن ان يعترف الشيوعيون بجسامة الاخطاء التي ارتكبت في حق قضية التقدم والحرية في السودان.

٢) ان الفكر العالمي الشيوعي تجدد كثيراً في نظرته للدين والوطينة والصراع الطبقي وقد أتى تجدد النظرة لأن التجارب أوضحت أن الدين لم يلعب في كل مكان الدور الذي لعبته الكنيسة في اوربا في القرن التاسع عشر ولأن الصراع الطبقي لم يتخذ شكلا واحدا في كل زمان ومكان تنوعت درجاته وكثافته وتداخلت الطبقات حتى في اوربا تداخلا ملحوظا بدل ان تتناحر في مزيد من الاستقطاب كما كان متوقعا. لم تعد الوطنية جلبابا برجوازيا بل صار دورها واضحا في تنويع الطرق الاشتراكية وفي تحقيق التحرر من الاستعمار وصار البحث عن نماذج وطنية اشتراكية هدفا مطروحا اما النظرة للدين فإن الحوار بين الماركسية والمسيحية فتحت أبوابه والاتصال بين الأحزاب الشيوعية في شرق اوربا والفاتيكان تكرر ... والحزب الشيوعي الايطالي يبحث عن علاقة فكرية بالكاثوليكية.. والمفكر الفرنسي قارودي نشر آراءه للتوفيق بين الدين والماركسية والمسلمون في الجمهوريات السوفيتية وهي ازبكستان وكازخستان وغيرهما بدأوا ينشدون فكرا اسلاميا متضامنا مع الشيوعية ... ومن المفكرين الذين قاموا بذلك سلطان جالبيق وحنفي مظهر وغيرهم. لقد أوضح سلطان جالبيق ان لا علاقة بين المادية والاشتراكية وان محاولة الربط بين التفسير المادي للكون الذي يرفض الدين بالضرورة وبين الاشتراكية هي محاولة لا ضرورة لها فقد يكون المادي الملحد اشتراكيا وقد يكون غير اشتراكي كما ان الاشتراكي قد يكون ماديا او غير مادي. وأكد سلطان جالبيق العلاقة الوثيقة بين الدين الاسلامي والاشتراكية من

حيث ان كليهما يرفض الظلم والاستغلال وأظهر أيضا ان الغاء الملكية والتأميم ليس هدفا في ذاته وليس هو السبيل الوحيد للاشتراكية وانما المهم هو سيطرة الشعب على أدوات الانتاج وهذه مسألة أمر بها الامام المهدي قائلا الارض لا تملك وريعها لمن يفلحها وتحدث جاليبق عن انه بعد انتصار الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي لم يعد هناك مجال لفكرة صراع الطبقات وحلت محلها فكرة تعاون افراد المجتمع كلهم. وان حقيقة مشكلة العالم اليوم في وجود دول غنية وأخرى فقيرة وهو الصراع الحقيقي الذي يعانيه عالمنا الحاضر وهكذا نجد أبواب التقابل تفتح. أما الصراع الطبقي فقد بات واضحا ان الطبقات بطبيعتها التي عرفتها في ظل النظام الرأسمالي (الحر) الناشئ لم تعد موجودة. فالطبقات في المجتمعات المتخلفة تتكون بعوامل قومية وطائفية واقتصادية واقليمية توجد في شكل مواجهة بين طبقة رأسمالية محتكرة وأخرى عمالية محرومة خاصة اذا ادركت ان البلدان المتخلفة المشار اليها يسيطر القطاع العام على معظم نشاطها الاقتصادي مما يخالف الحالة التي كانت في بداية النظام الرأسمالي. والعلامات الأدعى للاهتمام هي ما بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي من فوارق ما بين مرتبات وامتيازات الطبقات العليا في القطاع العام والطبقات الدينا في ذلك القطاع. ان القطاع العام هو القائد وان المظالم الموجودة في القطاع الخاص يمكن علاجها. أما في البلدان المتقدمة فإن التقدم الفني جعل الحركة العمالية بالغة التقدم.. فالجزء الاكبر منها مكون من عمال مهرة هم الى الطبقة البرجوازية القديمة أقرب.. وحتى الطبقات العمالية الفاعلة فإن حقوق التنظيم النقابي جعلت لها وزنا اجتماعيا واقتصاديا زاد من نصيبها في الاجور.. وفي قيام التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي فلم تعد في حالة الحرمان التي تحدث عنها ماركس.. لتلك الاسباب مجتمعة صار الفكر الشيوعي محلا لرياح التغيير فهل تعرض لها الفكر الشيوعي السوداني أم ظل في قوقعة الخمسينات؟

٣) ان في تبين اليسار السوداني لاخطائه وفي تجديد نظرته سبيلا للمشاركة في الحركة القومية السودانية... وان الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البرنامج الاشتراكي صارت جزء من البرنامج القومي لبناء الوطن.. فالتخطيط الاقتصادي

وانصاف الطبقة العاملة ومنع الاحتكار والاستغلال في القطاع الخاص وفتح العلاقات المثمرة مع الدول الاشتراكية والاستقلال عن المعسكر الغربي.. الخ هذه جميعا صارت متحكمة في الفكر القومي.

٤) ان من بين كوادر اليسار السوداني عناصر بالغة درجات عليا في الكفاءة وان مجال مشاركتها في بناء الوطن وفق برنامج تقدمي قومي غير مذهبي أمر مسلم به.

٥) ولا يوجد في النظام القومي المرجع ما يمنع حرية الفكر اليساري طالما ابتعد عن المنظمات الفئوية وعن محاولة اقامة تنظيم يحتكر السلطة السياسية.

القوى الفئوية

١) تقوم تنظيمات ديمقراطية نقابية تنتظم جميع الفئات العاملة وتكون قيادتها منتخبة انتخابا حرا.

٢) يكون لتلك المنظمات حق المشاركة في جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهمها مثل خطة التنمية... الخ.

٣) ويكون لها حق المساهمة في التشريعات التي تخصها وفي التشريع العام وذلك عن طريق تمثيلها بواسطة دوائر خاصة بها في الهيئة التشريعية الوطنية.

٤) تنتمي المنظمات الفئوية اختيارا للمبادئ السياسية القومية ويحظر تعرضها لأي نشاط سياسي حزبي ومذهبي.

المؤتمر الشعبي

١) يكون التنظيم السياسي الجامع شعبيا بمعنى أنه يستقطب وفق السياسات المذكورة هنا كل القوى السياسية السودانية الوسطى المذهبية والاقليمية ويكفل مشاركة القوى الفئوية.

٢) ويكون ديمقراطيا بمعنى ان جميع أجهزته تخضع للانتخاب الحر المباشر وتكون قيادته العليا منتخبة وعرضة للمحاسبة والمساءلة.

٤) اذا استوعبت القوى السياسية السودانية درس الماضي أدركت أن العودة للنظام الحزبي القديم طريق مقفول وان انفراد حزب مدني بالسلطة أو حزب مذهبي

طريق الى كارثة وأدركت حتمية اخفاق النظام العسكري والمايوي وان هي أدركت أن السودان لم يعد يحتمل الفوضى السياسية فإن أعوام مايو لم تترك له احتياطيا ماديا او معنويا الا استهلكته. اذا ادركت ذلك فانها سوف تجد ان لا مناص من العمل لاقامة تنظيم شعبي ديمقراطي جامع تتفادى: الاستبداد والتمزق .. أما اذا اتضح ان الدرس لم يستوعب والعبرة لم تترك اثرها فلابد من دعوة الشعب السوداني الى حسم الأمر بين نظام قومي ديمقراطي جامع وبين عودة النظام الحزبي السابق والشعب السوداني هو صاحب الزرع والضرع ويمكن ان تتاح له حرية تقرير مصيره في استفتاء شعبي حر.

نظام الحكم

١) يلي أمر التشريع مجلس نصف أعضائه ينتخبون انتخابا حرا مباشرا.. على قاعدة لكل نفس صوت والنصف الآخر ينتخب في دوائر فئوية خاصة لتمثل القوى الاجتماعية الجديدة.

٢) يسير استقلال القضاء ونظام الحريات العامة وفق المبادئ المبينة في الميثاق اللاحق.

٣) يلي القيادة التنفيذية رئيس ينتخب انتخابا حرا مباشرا مفتوحا لأكثر من مرشحين.

٤) ينظم علاقة شمال السودان بجنوبه نظام الحكم الذاتي الاقليمي ويلتزم الحكم الشعبي الديمقراطي بالمبادئ الآتية.. الاتجاه الفكري العام، الاهتداء بالاسلام وكفالة حرية الاديان واقامة دولة حديثة ومجتمع عصري اشتراكي مبرأ من الانحلال خالٍ من المذهبية.

المبادئ السياسية

١) ان يكون الحكم قوميا ديمقراطيا.

٢) ان يكفل حرية التنظيم النقابي القومي وان يمكن الفئات والاقاليم من المشاركة الفعالة في بناء ومراقبة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣) سيادة الحريات الأساسية للمواطن السوداني مع تقييد حرية التنظيم السياسي بالبنود المذكورة.

٤) ان يتخذ السياسة الآتية نحو الجنوب:

أ/ دعم الصلح والسلام وإزالة ما بقي من عداء والعمل على محو آثار الفتنة.

ب/ عدم الإبقاء على أي نص أو سلوك يدل على وجود تمييز عنصري بين شقي القطر.

ج/ احترام الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب واشتراك الاخوة من أبناء الجنوب في الحكم القومي بنية فعالة.

د/ حشد امكانيات سودانية وعالمية لتعمير الجنوب وتعمير المناطق المتخلفة في الشمال وفق خطة تنمية شاملة وابعاد اي محاولة للوصاية الاجنبية على شئون السودان الموحد.

٥) السياسة نحو الاقاليم:

أ/ تحقيق الحكم اللامركزي الديمقراطي ومراعاة مشاركة أبناء الاقاليم في حكمها وفي الحكم القومي المركزي.

ب/ مراعاة خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتطوير المناطق المتخلفة ومراعاة عدالة توزيع الدخل القومي والخدمات العامة.

٦) أجهزة الخدمة العامة:

أ/ القضاء: كفالة استقلال القضاء في اصدار أحكامه.

ب/ وضع مؤهلات عالية فنية وخلقية للقاضي.

ج/ اشراك القضاء في اصلاح ما تعرض له من مفاسد وتنقلات ووضع نظام سليم له.

٧) القوات المسلحة:

أ/ كفالة نظام محكم من الضبط والربط للعسكرية الحازمة.

ب/ إزالة الجفوة والفتنة التي زرعت بين صفوف الجيش.

ج/ الجيش ركن من أركان الدولة يلتزم بالسياسة القومية للبلاد ويشارك في تحملها لتستخدم طاقته في حركة البناء الاقتصادي الاجتماعي للبلاد.

د/ الاهتمام بالتدريب والتسليح والتثقيف العسكري وتقوية أجهزة الدفاع المختلفة البرية والبحرية والجوية.

هـ/ تصنيع أكبر قدر من السلاح والذخيرة محليا وتنويع مصادر ما يلزمنا استيراده تحاشيا للاعتماد على جهة واحدة.

٨) الشرطة والسجون:

أ/ اعداد الشرطة كنظام لحفظ الأمن والنظام وفق القانون ليكون عونا للمواطن الصالح لا أداة تستخدم لاغراض التسلط السياسي.

ب/ تصفية أجهزة التجسس والتعدي على حريات المواطنين.

ج/ إزالة أسباب تخلف قوات السجون وتنظيم حقوق أصناف المساجين المختلفة.

٩) الخدمة المدنية:

أ/ كفالة حكم القانون في الخدمة المدنية وإقامة جهاز للعدالة الادارية لحماية الموظف والمواطن.

ب/ تحديد اختصاصات المصالح والوزارات بالقانون لمنع التداخل والتواكل.

ج/ قيام أجهزة شورى داخل الخدمة المدنية لتحقيق الشورى والتعاون بين صفوف الخدمة المدنية.

د/ تنظيم نقابات المهنيين والفنيين والموظفين على أسس ديمقراطية حرة واشراكها في التشريعات التي تخصها.

١٠) إعادة النظر بصفة جذرية في سياسات الخدمات الاجتماعية في السودان وذلك بزيادة نسبتها في الميزانية العامة ومراعاة عدالة توزيعها بين الأقاليم والاهتمام بصيانة مرافقها وترشيد الخدمات الصحية والتعليمية وكما كانت المرافق التعليمية في كل مستوياتها قد نالت نصيب الأسد من الاهمال والفساد فيتحتم تقويتها على الأسس الآتية:

أ/ تربية الطلاب تربية دينية قومية يشعر الطالب بانتمائه الاسلامي العربي الافريقي وتاريخ بلاده المجيد وإشاعة روح الانضباط العسكري والخشونة والاعتماد على النفس والرياضة البدنية في الوسط الطلابي، وتوجيه عناية خاصة بالطالبة تراعي واجبات الامومة والمسئوليات المنزلية وتوجيه البرامج التعليمية

لأداء مهمة التعليم.

ب/ تمكين لمواصلة التعليم العالي والاكاديمي.

ج/ تحقيق محو الأمية العامة ومحو الأمية الوظيفية للذين لا تتاح لهم فرصة المواصلة لمراتب عليا.

د. وان تكون مراحل التعليم مرتبطة بظروف السودان مراعية مواكبة البرامج التعليمية لحاجات البلاد الفعلية.

هـ/ الاهتمام بتدريب المعلم والمعلمة في المراتب المختلفة وفي كل المستويات وكفالة حقوق التنظيم النقابي لهم واشراكهم في وضع السياسات التربوية والتشريعات التعليمية القومية.

ط/ سودنة التعليم الأجنبي في السودان.

و/ ان يتم تنفيذ الاصلاح التربوي التعليمي بموجب خطة شاملة.

ي/ تشجيع التعليم الأهلي في نطاق السياسة التعليمية القومية.

١١) التعليم العالي:

أ/ تتولى قيادة التعليم الاكاديمي العالي هيئة واحدة.

ب/ تتولى صفة التعليم الفني العالي هيئة واحدة.

ج/ كل واحدة من الهيئتين يمثل فيها الاساتذة والطلبة وقطاعات معينة.

د/ تخضع الهيئات لرئاسة واحدة مهمتها الآتي:

١/ خلق الثقة بين طلاب الاكاديمي العام وطلاب التعليم الفني.

٢/ توجيه حاجة البلاد للتوعية من الخريجين.

٣/ جعل اعداد الخريجين في الفروع المختلفة تعليم اكاديمي والفني وفق البيئة التي تلائم السودان لتشييد وبناء دولة حديثة ومجتمع متقدم واقتصاد موجه للتنمية والانتاج.

٤/ لابد ان يكون ثلث طلاب التعليم العالي من المعلمين وان يكون مقابل كل منخرط في سلك التعليم الاكاديمي العالي والمهني ما يقابله في سلك التعليم الفني حتى تتوفر لكل خريج مهني الايدي الفنية المساعدة.. هذه النسب تراجع دوريا وفق حاجة البلاد الفعلية وتخضع الخطة التعليمية والبعثات الخارجية لحاجة البلاد

الحقيقية.

٥/ ان طلاب المعاهد العليا شباب رائد ولابد من نيلهم حرية التنظيم الديمقراطي الطلابي وتشجيع اوجه نشاطهم الهادف لبناء الشخصية الوطنية والاجتماعية للطالب والطالبة وينال الطلاب حق الشورى في السياسة التربوية.

١٢) المرأة:

مع ان السياسات الواردة هنا تخص الرجل والمرأة فان تخلف احوال المرأة يقتضي تركيزا خاصا على تقويتها:

أ/ يقوم تنظيم نسوى قومي له رئاسة في العاصمة وفروع في الأقاليم ويكون ديمقراطيا.

ب/ يلتزم التنظيم النسوي بميثاق نسوي هادف الى تطوير المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

ج/ تشارك المرأة عن طريق تنظيمها القومي في سياسة البلاد القومية.

د/ يعاون التنظيم النسوي السلطة القومية في وضع التشريعات الخاصة بها وتنفيذ برامج الاصلاح النسوي.

هـ/ يشترك التنظيم في الجهاز التشريعي حيث يساهم في تطوير قوانين الاحوال الشخصية.

و/ يعاون التنظيم النسوي على محاربة الانحلال ويعمل على صيانة الأسرة.

١٣) الصحافة:

أ/ الغاء تأميم الصحف.. تحويل الصحف لشركات مساهمة عامة تخصص للمؤسسة نصيب والعاملين نصيب ويباع الجزء الأكبر من اسهمها للجمهور.

ب/ يتكون مجلس ادارة لكل صحيفة من ممثلي العاملين وممثلي أصحاب الاسهم ليضع السياسة العامة للصحيفة.

ج/ ينبغي وضع مؤهلات الصحفي المهنية والخلقية ويخرج من المهنة من يفقد تلك المؤهلات.

د/ يوضع ميثاق الزامي قومي وشرف مهني تلتزم به مجالس ادارات الصحف ونقابة الصحفيين ويعاقب خرقه عقابا صارما.

هـ/ يطبق على وكالات الأنباء ما ورد ذكره بشأن الصحف.

١٤) المبادئ الاقتصادية:

الهدف الاستراتيجي الاقتصادي الذي تلتزم به هو تنمية موارد البلاد ودفع حركة الانتاج والعدالة في توزيع الناتج القومي بين مواطني السودان والتوزيع الرشيد للامكانيات في البلاد مما يلزم للتنمية وما يلزم للاستثمار ويلزم للخدمات وما يلزم للأمن والدفاع وكفالة حق العمل للمواطن في القطاع العام والخاص. وضمان العائد العادل لعملهم ومنع الاستغلال والاحتكار والربح الفاحش ومنع الاتكال.. فلا يأكل من لا يعمل الا اذا كان عاجزا عجزا شرعيا.. هذه هي الأهداف المختلفة للحكم القومي وتشترك في بحثها جميع الهيئات المعنية وبعد بحثها وانجازها تصير الخطة السياسية والاقتصادية ملزمة يشرف على تنفيذها جهاز تخطيط مؤهل وفيما يلي المعالم الهامة للسياسة الاقتصادية:

١/ القطاع التعاوني: يدعم ويعاد تنظيمه .. تخصص له بعض الأنشطة الزراعية والتجارب المأمونة ويشترك في وضع السياسة الاقتصادية القومية.

٢/ القطاع العام: القطاع القائد للاقتصاد السوداني. تطرد منه العناصر غير المنتجة، يحرر من الديون ويعمل بحساب الربح والخسارة والربح العام.. يمكن مشاركة رأس المال الخاص المحلي والوافد في المجالات المناسبة.

٣/ القطاع الخاص: الغاء المصادرات ومحاسبة الذين أكلوا مال الدولة والابقاء على تأمين المصارف (البنوك الأجنبية) وإعادة تنظيمها وإعادة النظر في إدارتها واختصاصاتها لتكون متخصصة في اغراض مختلفة. الغاء تأميم البنك التجاري السوداني.. تحديد دور ومجال القطاع الخاص بالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات العينية وبيان معدلات الربح المتاحة له وسياسة الأجوز اللازم اتباعها وبيان علاقات الانتاج والتعامل بين العامل وصاحب العمل ليعمل الجميع في اطار واضح ولتعدد اليهم الثقة في العمل وحرية المال. وقانونية تصرفات الدولة .. تشجيع رأس المال الوافد وخاصة العربي في اطار الخطة الاقتصادية .. تدعيم نظام الغرف التجارية والحرص على قيام منظمات قومية للمنتجين في مجال الزراعة والصناعة واشراك هذه المنظمات والغرف التجارية في وضع تشريعات

الترخيص العادلة والتشريعات الاقتصادية وفي رسم السياسة الاقتصادية القومية.

٤/ القطاع التقليدي: وهذا قطاع متخلف ويتطلب عناية خاصة.. توجيه القطاعات العام والخاص والتعاوني للنهوض بالزراعة المطرية وبقطاع الصمغ العربي وزراعة اراضي الحيضان وبقطاع المراعي والصيد حتى يتحقق التطور والتقدم في أساليب الانتاج والتسويق والتمويل وتحديث وسائلها في القطاع التقليدي ويربط الراعي والزارع المطري ومزارع الجرف والصياد ودفان الصمغ بالاقتصاد الحديث عن طريق ادخال الآلة وادخال التنظيم الحديث.

١٥) السياسة الخارجية:

١/ يعمل السودان بكل طاقاته للتعاون والتضامن مع الدول المتخلفة لحماية حقوقها ومصالحها المشتركة.

٢/ للسودان ثلاث انتماءات: عربي/ اسلامي/ افريقي. ولما كان الاتحاد يخدم مصالح الاقطار الصغيرة فإننا نشجع كل التكتلات التي تقوم في الاطار العربي والافريقي والاسلامي.. ان التناقض الاساسي اليومي في افريقيا هو ذلك الذي بين المواطن الافريقي والمهاجر الابيض والتناقض الاساسي في العالم العربي هو الذي بين الحق العربي والرغبة العربية في الاتحاد من ناحية وبين الاستيطان والتوسع الصهيوني من ناحية والرغبة الاستعمارية للتمزق العربي من الناحية الأخرى. لذلك فإن حركة التحرر العربية الافريقية تعملان في اتجاه واحد.. كذلك لا تعارض بين حركات التحرير هذه والتضامن الاسلامي والتعايش السلمي بين الأديان. لذلك فإن للسودان دورا أساسيا في حركة التحرير العربي الافريقي وفي تدعيم الروابط بين المسلمين وفي بناء التعايش السلمي بين الأديان ويشجع السودان الاتحاد بين الأقطار العربية والافريقية.

إن الاسلام والعروبة والجوار في افريقيا روابط تجعل لعلاقة السودان بمصر وليبيا طابعا خاصا مميزا.. وذلك الطابع يتطلب قيام برنامج مشترك تسنده الحركة السياسية في الأوطان الثلاثة بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون الدفاعي وتوحيد السياسة التعليمية والعمل بها في دفع حركة الوحدة العربية والافريقية

والالتزام بلقاءات مباشرة دورية بين الحركة السياسية في الأقطار الثلاثة لاخضاع كل أمورها للتعاون والتنسيق في خدمة مصيرها المشترك .

٣/ يتعامل السودان اقتصاديا وسياسيا وثقافيا مع الدول الغنية ويطلب الاستفادة من تجاربها وخبراتها وأموالها مع مراعاة الآتي:

أ/ عدم الاعتماد على امدادها.

ب/ عدم الانحياز لأي معسكر في الصراع العالمي.

ج/ عدم السماح بقيام قواعد عسكرية في أرضه لصالح جهات أجنبية.

خاتمة :

هنالك ورقات عمل أعدت عن الاتجاه الفكري والنظام السياسي والنظام الاقتصادي بينت معالم الخطة وجهازها وروافدها الزراعية والصناعية.. والتجارية وخطة اصلاح الخدمات الاجتماعية: الصحية - التعليم - والسياسة الخارجية وبين ورقات العمل هذه تفاصيل ما يراد تحقيقه.. سوف تطرح كملاحق لهذا البيان الأساسي العام..

هذا بيان يحدد المبادئ التي ننادي ان يلتزم بها تنظيم جامع يسمى المؤتمر الشعبي وعلى ضوئها يقوم النظام السياسي الجديد - نظام مؤقت بعشرة أعوام يحقق أثنائها:

١/ إزالة آثار التجربة المايوية.

٢/ توحيد الارادة السودانية وتوجيهها نحو البعث الروحي المادي للبلاد وبناء الوطن لتحقيق العدالة في توزيع الثروات الوطنية.

وضع مشروع كامل لنظام يراعى فيه ملائمة ظروف المستقبل وتطلعات الشعب ويومئذ يبحث ويجاز بوسيلة ديمقراطية.

(٦)

بسم الله الرحم الرحيم

الحركة الاسلامية القومية:

استجابة لأوامر الدين الي لا ريبة فيها ولا خيار بعدها .. بان يقوم المسلمون في شأنهم العام صفا واحدا لا تتعدد فيه الأحزاب والطوائف، واطمئناناً بالتقديرات التي تزيد قناعتنا باتخاذ الإسلام منهجاً لتوحيد حياتنا العامة، ولكفالة استقرارها وطهارتها ونهضتها، وبناء على الثقة التي توطدت بين التجمعات العامة لمسلمي السودان في الكفاح الوطني، ضد الأوضاع الامبريالية ثم في السعي لاقامة دستود اسلامي، ثم في النضال الشعبي ضد النظم القهرية، التي تحاول استلاب حرية الشعب، وتعويق ارادته في تقرير مصيره الحضاري... فإننا ندعو الى ما يلي:

١) ان تتداعي القيادات العامة لمسلمي السودان الى مؤتمر جامع يضع مشروعاً تأسيسياً لحركة اسلامية قومية توحد الاتجاهات العامة قاطبة.

أ/ يتضمن المشروع منهجاً للأخذ بالجماعات العاملة في مجال التربية الدينية وهي الطوائف الكبرى والطرق الصوفية، والحلقات القرآنية، والفقهية والخيرية والحركة الاسلامية الحديثة... وذلك لتقويم ما قد يكون فيها من تصورات أو نظم بدعية مخالفة أصلا للشرع أو متخلفة عن مقتضياته في العصر الحاضر ويصحح ما قد يقوم بنفوس أعضائها من عصبية لجماعتهم أو غل لاخوانهم من سائر المسلمين. ثم يخطط تنظيم أسباب التقريب بين أعضائها بتوحيد مناهج التربية وتوطيد صلات التنظيم والعمل على صعيد القواعد والكيانات العامة. ثم ينتهي بها المنهج الى الانخراط في الحركة الاسلامية الموحدة اسهاما بمعاني التربية الفردية واستعدادا لتبني سائر الأغراض التي تتوخاها الحركة بوجوه أخرى.

ب/ ويتضمن المشروع منهجا موازيا للأخذ بالأحزاب السياسية للتجمعات السودانية المسلمة يتقرر به التزام كامل بأهداف السياسة الشرعية ووسائلها فتحرر

الاحزاب عما قد يكون في فكرها من علمانية تتجه لحصر الدين في الثقافة والأخلاق أو عزله من الحياة السياسية. ويتحقق به التزام عملي بالاسلام على صعيد القيادة الحزبية فتتطهر الأحزاب وتؤخر في صفوفها من يقصر عن حدود الدين في سلوكه الشخصي، أو في معاملاته الاجتماعية أو في ممارسته للعمل العام.. ويتم بمقتضاه تقارب الاحزاب وتنسيق المواقف وتوحيد الأجهزة حتى تذوب في الحركة الاسلامية الواحدة اسهاما بمعاني العمل السياسي والسلطاني الملتزم واستعدادا لاستكمال سائر أغراض الدين.

ج/ ويتضمن المشروع دعوة لسائر الكيانات الاجتماعية كالقبائل والروابط المحلية والمؤسسات العاملة في حقل التعاون الاجتماعي والاقتصادي والجماعات الفئوية طلابية او عمالية او مهنية لتدرج عملها في سياق المقاصد الاجتماعية الاسلامية وتتحرر من كل عصبية او انحصار في الولاء او الوظيفة ولتنتظم في حركة الاسلام القومية اسهامها بعنصر العمل الاجتماعي وتكاملا مع المعاني الأخرى..

د/ ويتضمن المشروع دعوة للأفراد الذين لا ينتمون الي جماعات طائفية أو سياسية أو اجتماعية أو حركية ممن ينفعل بهدى الدين وتراثه لقبول الالتزام الاسلامي الشامل والولاء الجماعي الذي تقتضيه الحركة الاسلامية والدخول في صفها.

هـ/ كما يتضمن المشروع أخيرا دعوة للأفراد والجماعات التي لا تنتسب للاسلام سواء كانوا من أبناء المسلمين أو من سائر المواطنين وإجراء حوار معهم لقبول الإسلام والانخراط في حركته.

٢) أن نتجه بذلك نحو تأسيس حركة ذات طبيعة شاملة:

أ/ يتحد هدفها في الالتزام بالاسلام عقيدة وأخلاقا للأفراد وقانونا وسياسة للجماعة التزاما كاملا بغير تبعيض وصادقا بغير منافقة، ومعلنا بغير تقية، وناجزا بغير تسويف.

ب/ يتسع غرضها لذلك لتهتم بشئون الحياة كافة فيكون فيها ما في الحزب السياسي، والطريقة التربوية، والحركة الاجتماعية، والندوة الفكرية، والدعوة

العالمية والظاهرة الحضارية... الخ.

ج/ يلتزم صفها بالاسلام قاعدة فلا يدخلها من لا يؤمن بالاسلام مهما كان ميراثه وعلاقاته وقيادته، فلا يتصدرها من لا يلتزم به في نفسه علما وعملا ونظاما فتكون شورية العلاقة علمية الترتيب.

د/ ويتسع خطابها لتقبل كل مواطن ملتزم أيا كان ماضي انتمائه، لتشمل الرجال والنساء والشيب والشباب والصفوة والعامة وأهل الأقاليم جميعا.

٣) أن تكون علاقاتها الخارجية قائمة على التي هي أحسن من حرية وحوار فلا يقحم فيها أحد عن وعي ناقص او ولاء تقليدي، ولا عن إكراه أو ضغط قانوني أو سياسي ويباح معها قيام الأحزاب المنافسة التي لا تخرج عن الاسلام، أو تخالف فيه ما دامت لا تدعو لتقويض مبدأ التدين والايمان الذي هو عصام المجتمع ولا تسعى لتقويض الحرية في العلاقات السياسية باتخاذ العنف او الانقلاب الثوري او العسكري ذريعة لتبديل النظم الدستورية او بغرض الدكتاتورية وسيلة للبقاء في السلطلة.

٤) أن يكون منهج قيام الحركة الاسلامية القومية متدرجا بحيث ترسم المراحل لبناء صفها ابتداء من تطهير عناصرها الأولى من العصبية المغرضة ومن سائر الاتجاهات والاوضاع المخالفة للاسلام سعيا الى التقريب بينها في المواقف ثم في النظم ووصولا الى الاندماج التام.. وقد تكفينا بضع سنوات لاستكمال تلك الوحدة الاجتماعية السياسية.

٥) وان يكون تحقيق أهدافها متدرجا كذلك بحيث:

أ/ يتقرر فورا مبدأ الالتزام بالسير في طريق الاسلام حركة ثم مجتمعا ثم دولة.

ب/ يوضع منهج لمرحلة المجاهدة ضد النظام الراهن فتنتظم الحملة عليه بروح اسلامية حتى يطاح به بإذن الله.

ج/ يوضع منهج لفترة انتقال قد لا تتجاوز سنوات خمس يشرع فيها بالاصلاحات الجذرية في اتجاهات السياسة العامة لا سيما في مجال التربية والاعلام والمجتمع وتطبق فيها بعض الأحكام الأساسية في نظم المجتمع واقتصاده كما تجرى فيها دراسات فكرية واجتهادات فقهية واسعة لتخطيط النظم وتفصيل

الأحكام الفرعية التي يقتضيها مجتمع اسلامي حديث.

د/ ثم يوضع دستور دائم في ختام فترة الانتقال ينظم أهداف الحكم وأوضاعه ويتوالى من بعده تعديل الأوضاع القانونية فيطبق ما يقتضيه الدين وجوبا، ويطرح ما يعارض أحكامه، ويواكب ذلك السعي نحو المستوى المرضي من التربية الفردية والعلاقات الاجتماعية. ويمكن ألا تتأخر سيادة الشريعة الواجبة عن سنتين بعد وضع الدستور نتقدم بعدها إن شاء الله نحو فضائل الشريعة وكمالات الدين ومرافئ الحياة الاسلامية.

مشكلات عملية:

لا نريد أن نعرض إلا لماما لشبهات قد تثار في وجه المشروع الهام لتأسيس حركة اسلامية جامعة. وهي غالبا ما تتصل بالمشكلات العملية لأن حجية المشروع في الدين الصحيح والتقدير السليم لا يمكن أن ترد من حيث المبدأ.

١) ربما يأبى بعض الطائفيين وبعض الحزبيين وبعض المثقفين اليساريين الانخراط في حركة موحدة انفعالا بعصبية او بتصورات وهمية أو رجعية للدين او مفهومات علمانية للسياسة.

بيد أن الاسلام هو الجامع المشترك لأهل الطوائف وهو أشد الخطاب أثرا عليهم فنحن أقرب لأن نتغلب على العصبية الطائفية بالتوعية والتذكير بالأصول الدينية مثابا لمناشدات القومية العامة أو بالتريث حتى تتلاشى الطائفية بتطور الوعي العام. ومهما يكن فإن حاجتنا للوحدة والتقدم لا تسمح لنا بالاستسلام للطائفية يأسا من إصلاحها او باستبقائها غرضا للاستغلال الديني أو وسيلة لحشد السذج لاغراض السياسيين.

ولعل العناصر العلمانية عن ايدولوجية والتزام قلة في صفوف الأحزاب التقليدية وإنما هو الجهل بشمول الدين والغفلة عن مقتصاه السياسي في مجتمع انفصل فيه الدين عن السياسة تاريخا وشاعت فيه الثقافة الغربية التي تكرس ذلك الفصل.

أما ظاهرة الميل لليسارية عند بعض المثقفين فإنما طرأت في سياق معارضة

الامبريالية الغربية وفي حال الانقطاع الثقافي عن الأصول الاسلامية التي كانت حريا بأن تزودهم فكريا للمعارضة.. ولكنهم بعد الاستقلال بدأوا يستعيدون أصالتهم ويستغنون بها حتى أصبح الاتجاه السائد في معاهد العلم هو الاتجاه الاسلامي وثاب كثير من منحرفة المثقفين فكرا وعملا الى معاني التدين والاستقامة وسيثوب جلهم، ويلتزم متى توثقت معرفتهم بالاسلام حركة ناهضة تحتوي اتجاهات الحرية والديمقراطية والاشتراكية والتقدم.

فالرأي الأوفق ان نتحرك ابتداء بمن يقبل التحرك الاسلامي وهم في التقدير الأرجح جملة العامة المسلمة وأكثر السياسيين التقليديين وأكثر المثقفين الشباب (سوى ان اقبال العنصرين الاولين رهن في الحاضر بموافقة الرؤساء الطائفيين والحزبيين نظرا للعلائق التقليدية الغالبة عليهم).. ويشكل هؤلاء جميعاً قوة غالبة تحقق قدراً واسعا من توحيد ارادة الأمة وتضمن الثبات والاستقرار في القيادة العامة وفي أداة الحكم كما تضمن القوة الفاعلة في أدائه وستكون مبادرة، ذات وقع تكتسح المترددين والجامدين فتكون سببا لوحدة أتم ونهضة أقوى..

٢) قد يرد الاعتراض الأول بتعبير آخر وهو أن التوحيد أمنية بعيدة فأنى تنحل الطوائف أو الاحزاب ذات العصبية والتاريخ الراسخ..

لكن لا معنى للاستسلام للواقع فإن الظواهر الحزبية والطائفية ليست خالدة بل ان اتجاه التطور التلقائي للحياة هو نحو تلاشي الكيانات التقليدية. تلك هي عبرة القياس ببلاد اخرى ونتيجة التأمل في أدبار شبابنا عنها. فاذا صدق القادة، وتجاوزوا هم العلاقات والمصالح الصغيرة فإن جماهيرهم ستتابعهم في طريق الوحدة لا سيما بعد التجارب القاسية التي شهدتها أخيرا.

ولعلنا لم نجرب فعل الدعوة الاسلامية في الاندفاع بالناس عن عصبياتهم فهي كما يشهد التاريخ عامل سريع فعال، لا تضاهيه المحاولات الوضعية والتسويات الظرفية..

ثم ان منهج التأسيس للحركة منهج مندرج واقعي لا يطغى بها فوق المراحل المناسبة..

٣) ان كل تجمع على أساس من الاسلام ينعزل تلقاء عنه كل مواطن غير مسلم..

ومن أخطر آثار ذلك عزل القيادات الجنوبية ذات الوزن وقصور الحركة بذلك عن بلوغ الأبعاد القومية.. وهذا تقدير صادق عند الابتداء.. لكن الجنوبيين منذ عهد الاستقلال انما كانوا يلتحقون بالأحزاب القومية بوشائج ترتيقية، ووسائل غير طبيعية، فلما فشا فيهم الوعي القومي الجنوبي اتجهوا لتأسيس أحزاب متميزة إلا في بعض الحالات.. ولا رَيب انهم بعد الوضع الأخير قد انفصلوا بحياتهم العامة وأطرهم الدستورية عن الشمال ومن البعيد ان يتيسر استيعابهم بعد في أحزاب شمالية.. وحتى لو افرغت أحزابنا الكبيرة من مضامينها الطائفية، وتبرأت من الاسلام وأعلنتها علمانية سافرة.. فستظل الحساسيات القومية لزمن ما..

فلا مناص في الحاضر، من قبول هذا الوضع ومراعاة الوحدة الوطنية للبلاد من وراء ازدواج الحركات السياسية.. ولا اشكال في ذلك فتعاليم الاسلام تقبل غاية البر والعدل في العلاقات الشخصية بغير المسلمين ويقبل غاية اللامركزية والمساواة في العلاقات الدستورية والقانونية والادارية وشواهد ذلك واضحة في تاريخنا الدستوري القريب وفي تاريخ الاسلام عامة..

بيد أنا في المدى البعيد نرى ان الاسلام لن يظل مطروحا كأنه عصبية قومية للشمال لا سيما ان بالجنوب مسلمين كثرا، لم يحظوا بالتعليم والمراكز القيادية بعد، وان كثيرا من الجنوبيين قد يقبلون على الاسلام فتتم بينهم وبين سائر اخوانهم في الوطن وحدة عقائدية وحضارية ويبقى غير المسلمين منهم على ما ذكرنا من المواطنة الكريمة السوية، والحرية الدينية، والادارية الواسعة.

٤) قد ينشأ الاعتراض على الحركة الاسلامية القومية عن طمع في أن تنضم الى الصف كل القوى العاملة في الحقل العام مهما كان اتجاهها لنستعين بالحجم الأضخم على تجاوز تحديات المعارضة أو الانتقال لأنها تشق وتتفتت اذا تخلف عنها البعض، او استغزتهم العزلة للانضمام للجبهة المعاكسة.

لكن الصف الواسع الذي يلملم العصبيات المتعادية، ويقرن الاتجاهات المتناقضة لاهداف ظرفية انما هو انتهازية قصيرة النظر، فالقوى السياسية انما تعمل لتجاوز كل هدف ظرفي محدود، في اتجاه أهدافها الأبعد، فاما ان نعي هذا التقدير فيصبح التناقض الاستراتيجي بيننا وبين القوى المناهضة للاسلام شللا يعطل

التعاون في التحرك التكتيكي او تجاهلنا اهدافنا الاسلامية واصبحنا، بجانب، مستغلين لتخطيطات الآخرين مرهونين للعلاقات بهم وانقطعنا، بجانب آخر، عن منابع القوة في حركتنا الأصيلة وصرنا بالتجمع أضعف منا متميزين مندفعين بتعبئة الدوافع القوية التي تشدنا الى أهدافنا الكبرى.

والأمر على كل حال أمر مبادئ لا تسمح بتكليف الأعضاء عنها لاسترضاء مناوئيها ولا بمناورة التعاون الظرفي مع الشيطان ثم الانقلاب عليه. لا سيما ان القوى المعينة هي في غالبها شيوعية شديدة التناقض معنا فكرا (لأنها حركة فكر مادي ضد الايمان وسياسة نهجها هو تمزيق المجتمع بتصعيد الصراع الطبقي فيه ورهنه لمصالح الامبريالية السوفيتية ولأنها قوى تؤمن بالغدر في عهود التحالف واذا تمكنت سحقت الخصوم بدكتاتورية رهيبة).. وشديدة التناقض معنا في الواقع (لأن لها تاريخ عداء ثابت وشذوذ عن الاتجاهات الوطنية جعلها منبوذة في الوسط الشعبي كافة ولأنها هدف المحاسبة الأول عن أخطاء الحكم العسكري اذ تآمروا فيه وسندوه وخططوا سياساته العدوانية ولم يخرجوا عليه إلا تمهيدا لانقلاب شيوعي ولن يعارضوه اليوم إلا بما يضمن سلامتهم من الحساب واشتراكهم في الخلافة).

ويقيناً إنا لو جمعنا الصف المتوافق بالاسلام وحده لكان أكبر من يتضمن عناصر لا تخلو من تنفير قطاع كبير من المواطنين الملتزمين ولكان أقوى من صف مشدود الى هدف محدود، فاذا افرغنا الجهد واستعنا بالله لكنانا في وجه التحديات جميعا.

ولا وجه لسائر الاحتجاجات المرحلية التي تريد تأجيل التجمع الاسلامي أو الالتزام الاسلامي عامة، حتى نفرغ من الاصلاحات الأساسية في البلاد ونتهيأ لاستقبال الكمال الديني.. وهذا أشد الوهم في تصور الدين.. كان صادقا.. فإن الدين لا يتسوف لأنه هو الحياة لله عبر كل الظروف وليس هو بالترف الذي يصار اليه بعد تحقق النهضة وتوافر العدالة الأولية وانما هو ممارسة من أول الطريق به تجابه التحديات الحاضرة. على صعيد الفرد والمجتمع. فيمد الأفراد والجماعة بالقوة العقدية والمنهج الشرعي لتجاوز المرحلة ويستمدون من تجربتها قوة زائدة

وهديا أرشد لمستقبل الحياة.

إن دعوتنا في هذه المذكرة الى إقامة حركة اسلامية جامعة ذات أبعاد قومية فإذا استجيب لها واستوفينا مبدأ التنظيم الاسلامي فإننا ندعو أيضا الى اتخاذ ميثاق عمل يستوفي سائر خطة التطبيق العملي الاسلامي لترتيب حياتنا الخاصة والعامة..

وسنقدم عند الاقتضاء مادة مقترحة لذلك الميثاق تصدر عن أصول الدين في الأحكام والمعاني وتصوغ أشكال الحياة من قضايا الواقع المحلي والعصري وأوضاعه.

وان الالتزام الاسلامي أداةً وأداءً لهو الطريق الحق لو كنا نؤمن أو نعقل بل هو الطريق الحتم اذا بادرنا اليه كنا نحن الفائزين بمصالح الدينا والآخرة وان تنكبناه، قدر الله له يوما وقيض له قوما يوفون بعهد الله ويجاهدون في طريقه فيمكنون دينه في واقع الحياة..

(٧)

الميثاق الوطني
المكتب السياسي للجبهة الوطنية

الجمعة ٢ فبراير ١٩٧٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

في هذه الأيام الحاسمة من جهاد الشعب السوداني العظيم تتقدم الجبهة الوطنية لجميع الشرفاء من أبناء وطننا الحبيب بهذا الميثاق وثيقةً وعهداً وبرنامج عمل. عاهدنا الله والشعب على العمل من أجل تحقيقه والوفاء بكل التزاماته مهما كلف ذلك من جهد وتضحيات.

إن نصوص هذا الميثاق ومعانيه كانت محل الدراسة الجادة والتمحيص الدقيق من جميع القيادات الوطنية والفئوية طيلة السنوات الست الماضية داخل مدن وأقاليم السودان وفي المعتقلات والسجون والمنفى وخارج السودان في مكة المكرمة والقاهرة وطرابلس وبيروت واديس ابابا وروما ولندن. والجبهة الوطنية بوصفها الممثلة الشرعية للشعب السوداني وقائدة نضاله استلهمت نصوص هذا الميثاق من خبرات الشعب العريقة وجهاده المتواصل وقيمه الأصيلة واعتبرته بحق البرنامج الوطني والعهد الوثيق الذي يفجر طاقات الأمة ويمكنها من الاطاحة بعهد التسلط والاستبداد العسكري ويبوئها مكانها اللائق بها بين الأمم المتقدمة.

إننا عقدنا العزم لتطهير السودان من كل المفاسد والعقبات التي عطلت مسيرته ونحن بإذن الله وتوفيقه مصممون على المضي وكفاحنا حتى النصر والله ولي التوفيق.

الميثاق الوطني:

* عبرة بواقع الحكم القهري المايوي وبتجارب التسلط الشيوعي والنفوذ الأجنبي

وما جره ذلك على البلاد من انتهاك للحرية والشرعية السياسية وتدمير للادارة والاقتصاد وتقويض للقيم والأخلاق وتمكين لعوامل الفوضى والتردي وتعطيل شامل لكل أوجه التقدم في حياة البلاد.

* وعظة بويلات التفرق والاختلاف.

* وإيمانا بضرورة العمل الموحد في سبيل تأكيد أصالة الشعب السوداني وذاتيته الحضارية ووضع الأسس القويمة للنهضة الفكرية والمادية والأخلاقية لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوفاء بمتطلبات التخطيط والتنفيذ لبناء المجتمع الحديث.

* واستلهاما لميراث شعبنا الجهادي منذ تفجير الثورة المهدية الى نضال مؤتمر الخريجين ومعارك الجلاء والاستقلال ثم الى ثورة الحرية في اكتوبر.

* وبناء على المجاهدات المتصلة للقوى السياسية السودانية التي قامت في وجه الانقلاب المايوي منذ أول يوم فخاضت معارك الفداء والاستشهاد في ابا وود نوباوي ووقفت مواقف التحدي الباسل في معاهد العلم ومجالات العمل وقادات أعمال التعبئة والمقاومة الشعبية، وفجرت انتفاضة شعبان الكبرى.. فإننا نحن قوى الشعب السوداني - نعلن لجميع مواطنينا الذين صابروا ورابطوا لسنوات كوالح ولاخواننا العرب والافارقة الذين تصلهم بهمومنا أواصر الدين والثقافة والجوار ولكل المجاهدين في العالم الذين يحاربون الظلم والاستبداد ويناضلون لتحرير شعوبهم. نعلن اننا قد عقدنا العزم والعهد على هذا الميثاق الوطني التزاما بوحدة الفكر والصف والعمل التي يقتضيها.

واقبالا على الأعمال الجسام التي يستدعيها تنفيذ عهوده وتقبلا للتبعات التي تستلزمها علينا المجاهدة في سبيل ذلك:

١) إننا نعلن الالتزام بالاسلام عقيدة ومنهاجا نستمد منه المبادئ والأحكام التي تنظم الحياة الخاصة والعامة وفق اجتهاد جديد يحقق مقاصد الاسلام في تدرج حثيث لمواجهة تحديات المجتمع العصري.

٢) إننا نعلن اتحاد القوى السياسية السودانية في اطار الجبهة الوطنية، كيانا جامعا لكل قطاعات الشعب المؤمنة بمبادئ هذا الميثاق عازلا لكل العناصر التي لا

تؤمن بعقيدة الأمة وقيمها في الحق والعدل والتي تتنكر لوحدتها ومصالحها الوطنية وروابطها الاسلامية والعربية والافريقية.
٣) إننا نعلن الرفض الحازم والمقاومة الحاسمة للنظام المايوي الغاصب ولكل أشكال التسلط المدني والعسكري.

التحرير والبناء

٤) إننا نسعى لتأسيس نظام يحقق مقاصد الاسلام السياسية في الدولة الديمقراطية الحديثة فيكفل حرية العقيدة والعبادة ويوفر الحقوق الأساسية للمواطنين تعبيرا وتنظيما ومشاركة ويكفل المساواة وحكم القانون والقضاء الحر المستقل العادل.

ونرفض نظاما جبروتيا دستوره يحتكر السلطة للفرد ويحشر المواطنين في تنظيمات رسمية تؤسس على القهر والنفاق وتجوز الطغيان وتزيف التمثيل الشعبي، وقانونه يحجر حريات التعبير الديني والسياسي والتنظيم النقابي من أجل تأمين الطاغوت ويسخر الصحافة والاذاعة لأغراض الدعاية وعبادة الأشخاص ويمكن للاستبداد السياسي والظلم تجسسا وحبسا ومصادرات للحقوق ومحاكمات جائرة.

٥) نسعى لإقامة نظام اقتصادي اشتراكي يحقق الملكية الجماعية لمراكز الثقل الاقتصادي ويمكن السلطة من التخطيط الاقتصادي الشامل للإسراع بالتنمية ويتوخى العدالة في توزيع عائداتها مع تحرير القطاع العام من التسيب والخمول وترشيد القطاع الخاص للقيام بدوره مبرأ من الاحتكار والربا والاستغلال.

٦) إننا نسعى لإقامة مجتمع مؤمن تؤسس سياسته التعليمية على التخطيط المستقر المرتبط بمتطلبات التنمية الاقتصادية للبلاد وتستلهم تراث الأمة الروحي والحضاري وتهدف لنشر المعارف الانسانية وغرس العقيدة والهداية الرشيدة.وتربية الأخلاق والمهارات وتزكي سياسته التعليمية والتوجيهية دوافع الصلاح وضوابط الأخلاق في الحياة الخاصة والعامة. ونرفض نظاما اضطربت فيه نظم التعليم ومناهجه وضعفت مستوياته وضلت أهدافه التربوية، يتعرض فيه الأساتذة

والطلاب للاضطهاد والتشريد ويصادر فيه كيان المعاهد العليا والجامعات، ونظاما أصبح توجيه الاعلام فيه بأيد فاسدة مفسدة.

٧) إننا نسعى لمجتمع راشد الأوضاع والعلاقات يحرر المرأة من ربقة التقاليد الظالمة ومن فتنة الإباحية العابثة ويرشد مشاركتها في الحياة عنصرا مكملا للرجل ونفسا انسانية سوية لا تابعا ضائع الحقوق ويوجه طاقات الشباب نحو الخير والبناء، ويشيع الأخلاق الفاضلة في معاملات الحياة ويطهرها من الآفات الاجتماعية.

وترفض نظاما يسخر المؤسسات الاجتماعية لخدمة أغراضه السياسية وينصب القدوة السيئة ويضع السياسات الفاسدة في المجتمع حتى أشاع فيه مظاهر التسيب والتراخي في العمل والرشوة وفساد الضمائر واستغلال النفوذ في الادارة والسفه والانحلال في الحياة الخاصة والعامة.

٨) تدعيم الحكم الاقليمي بالجنوب وفقا للمصلحة القومية:

إننا نسعى لانشاء كيان قومي تقوم العلاقات فيه بين شمال البلاد وجنوبها على مبدأ التسوية السلمية والوفاق السياسي الذي تتبناه الأمة عن وعي تام وبإرادة جماعية ويقر في الوضع الدستوري الثابت ويؤسس فيه الحكم الاقليمي الذاتي للجنوب والشمال في اطار سودان موحد ويتم فيه تشاور سوي مع الحركة السياسية بالجنوب لتحديد معالم النظام السياسي الذي يلائمها ويصون مصالح البلاد عامة وتتضاعف فيه المجهودات التنموية بالجنوب لرفع مستوى الخدمات والقضاء على التخلف.

اللامركزية من أجل تطوير الاقاليم:

٩) إننا نسعى لتأسيس نظام اداري يتجاوز التسلط المركزي الذي يهمل الأقاليم نحو نظام توزع فيه السلطة ويجعل لأبناء الأقاليم حق تصريف سياستها وادارتها المحلية ويصفي الحكم المحلي المايوي الفاشل الذي فتت الادارة وأصبح مطية لارهاق المواطنين بالضرائب المتضاعفة والنفقات الباهظة والتوجيهات المركزية المغرضة من أجل نظام ديمقراطي يكون للمواطنين لا عليهم.

وإننا نسعى لنظام يجعل الخدمة العامة مدنية وقضائية وعسكرية مؤسسة على الأهلية الأخلاقية والفنية ويحمي العاملين فيها من الظلم والتشريد ويطور نظمها للوفاء بحاجات البلاد المتجددة ونرفض نظاما يجعل أوضاعها مرهونة لأهواء الأشخاص وأغراض الأمن السياسي لتمكين الطغيان.

تطوير القوات المسلحة لخدمة القضايا القومية:

١٠) إننا نسعى لدعم القوات المسلحة وتحديثها باعتبارها درع الشعب وحامية البلاد المحافظة على حدودها واستقلالها والحارس الأمين لقيم الشعب ومثله وأخلاقه والمشاركة في مسيرة البلاد القومية فنعني باعداد القوات المسلحة وتدريبها ورفع كفاءة الضباط والجنود. وتكفل شرف الجندية لكافة العناصر الوطنية حتى يصبح الشعب بأسره الاحتياطي الضخم للقوات المسلحة والمدد المتجدد المؤهل بالتربية والتدريب والاستعداد القتالي.

ونرفض نظاما يسخر القوات المسلحة لخدمة قيم وأهداف غريبة على الأمة ويشيع فيها ألوانا من التكتل البغيض والتناحر المدمر الذي أفقدها خيرة العناصر الوطنية وقضى على مقومات النظام والضبط والربط والأسس القويمة للجندية والقيادة.

انتهاج سياسة خارجية متحررة لخدمة قضايا الاستقلال والحرية:

١١) إننا نسعى في السياسة الخارجية لجعل السودان كيانا كريم الذات حي الصلات يستشعر جزئيته اللازمة بالأمة العربية التي توحده معها وتشده للعمل على وحدتها أواصر الدين واللغة والمصلحة وصلته الوثيقة بافريقيا التي تربطه بشعوبها روابط الجوار والثقافة والتطلعات المشتركة وانتسابه للعالم الاسلامي الذي يشده اليه الدين والتاريخ والتضامن والمصير ويستشعر دوره في العالم الثالث الذي تربطه به تطلعات التنمية والنهضة والتحرر من الاستعمار الثقافي والاقتصادي وضرورة التكتل والتعاون في المجال الدولي لتحقيق المصالح المشتركة

ثم يستشعر دوره في العالم دحضا لامبريالية الدول الكبرى ودعما للتعاون والسلام بين الشعوب.

وإننا نعمل لتبديل نظام مطموس الذات معزول عن العالم العربي والافريقي والاسلامي، تحكمه نزوات التهافت المتقلب على ولاء الدول الكبرى وتسيره البدلوماسية. من أجل ذلك كله تعاهدنا على:

الاستمرار في المقاومة.

الاستمرار بحكم الجبهة الوطنية بعد الاستفتاء.

أ/ تعاهدنا على المضي في مقاومة النظام المايوي بكافة الوسائل حتى تتم الاطاحة به وتصفيته ومراجعة كل التشريعات وتعديلها ووضع تشريع جديد يتمشى مع فلسفة الحكم وأهدافه وحل جميع الأجهزة السياسية التي يقوم عليها وعزل جميع العناصر المنحرفة التي دعمته وشاركت فيه ورد المظالم التي صودرت فيها الحقوق سلبا وتشريدا واعتقالا وتقتيلا..

ب/ تعاهدنا على المضي في الجبهة الوطنية بعد اسقاط النظام كيانا موحدا لقيادة البلاد السياسية مؤسسا على ارادة اتحاد حرة بين القوى السياسية الوطنية مهتديا بمبادئ هذا الميثاق سليما من التحزب والشقاق والتخبط والاختلاف مبرءا من مساوئ نظام حزب السلطة الواحد.

وعلى أن تنجز سلطة الجبهة الوطنية الحاكمة مهام تصفية آثار القهر والتسلط وترد للشعب حريته وسيادته وتباشر إجراءات الانقاذ والاصلاح العاجلة في فترة لا تتجاوز عاما واحاد بعد سقوط النظام المايوي ثم يجري استفتاء شعبي حر يخير فيه الشعب ما بين تحويل الجبهة الوطنية من الاستمرار في الحكم لفترة خمس سنوات لاقامة نظام ديمقراطي راشد وفق بنود الميثاق المعلنة وملحقاته أو العودة الى النظام الديمقراطي الذي يسمح فيه بتعدد الأحزاب بعد ادخال كل الضمانات والمقاومات التي تؤمن فعالية الحكم وسلامته. لقد تم التفاهم بين ممثلي قوى الشعب السوداني وانعقد التعاهد على هذا الميثاق وها نحن اليوم نتنادى:

مدنا تطلب مجتمعا موفور الخدمات مطهرا من الفوضى والعلل الاجتماعية.

وريفا ينشد النهضة والعمران.

وبادية اقعدها الجوع والعطش متحرفة للاستقرار من حياة التنقل والترحل.
نتنادى اليوم، فئات ضاعت حقوقها النقابية وافتقدت مشاركتها الديمقراطية في بناء وطنها وتحديد مصيره.
وعمالا يطلبون سعة مجالات العمل وعدالة علاقاته وحرية الحركة النقابية.
وطلابا يبتغون إباحة التعليم واستقراره وحريته.
ومزارعين يرجون ترقية الانتاج واستيفاء الحقوق فتعوقهم سياسات الجور والفشل.
وموظفين وجنودا ينشدون ظروف عمل منظمة مقننة توضح الحقوق والواجبات وتوفر لهم المشاركة في مسيرة البلاد وكرامة الوظيفة.
وتجارا يريدن نظاما للأعمال لا فسادا ولا ارتباكا.
هنا نحن جميعا من أجل ذلك كله ومن أجل حياة فضلى ومثل عليا نتنادى الى عهد صدق واخلاص وفق هذا الميثاق الوطني.
جهادا لباطل النظام المايوي،،
وسعيا نحو المجتمع الاسلامي الرشيد.

والله ولي التوفيق

أجازه المكتب السياسي
للجبهة الوطنية
في يوم الجمعة ٢ فبراير ١٩٧٦م

(٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى/

فخامة الرئيس محمد أنور السادات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

عندما وقع انقلاب الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م في السودان كان خاضعا لنفوذ شيوعي داخلي وخارجي. وفي وجه التسلط الجديد تجمعت القوى السياسية الوطنية والقومية والاسلامية في السودان تحت راية الجبهة الوطنية لقيادة المقاومة للحكم الجديد. وتوالت الانتفاضات العسكرية والشعبية حتى بلغت العشرين في يومنا هذا. لقد جعل النظام الجديد العنف الوسيلة الوحيدة لحسم الخلافات السياسية في بلادنا، فصار الراجب على كل وطني رافض للتسلط والاستبداد أن يعد نفسه للدفاع عن مبادئه بالقوة في وجه الظلم الحاكم. والتحالف الحاكم الذي أدخل العنف في الساحة السياسية لم يستطع التخلي عن العنف في حسم خلافاته السياسية الداخلية نفسها فبدأ بين طرفيه صراع دموي انتهى بحوادث يوليو ١٩٧١م الشهيرة. والتحالف الحاكم هو الذي فتح باب الاستعانة العسكرية بجهات عربية لمناهضة خصومه وتثبيت حكمه، ومنذ البداية قبلت الجبهة الوطنية هذه التحديات فالتمست تسليح عناصرها الفدائية استعدادا للعنف الذي أقحم على الساحة السياسية السودانية ووجدت تجاوبا كريما من الملك الراحل فيصل اذ كان ملما بأحوال السودان حريصا على إعانة شعبه في محنته.

إن الشعب السوداني شعب متسامح يكره العنف ولا يرضى أن تكون علاقته بأشقائه من أبناء الأمة العربية علاقة جلب للسلاح لحل المشكلات السياسية الداخلية. ولكن هذه البدع أدخلها اللواء جعفر نميري وزملاؤه في بلادنا وصار اللجوء اليها واجبا وطنيا لاسقاط تسلطهم وتطهير الساحة السودانية من وسائلهم

والبادئ أظلم. وكاد النظام المايوي أن يسقط في الثاني من تموز ١٩٧٦م على يد قوى فدائية وعسكرية مؤيدة للجبهة الوطنية ولكنه استعاد مكانته بفضل مساعدتكم العسكرية والاعلامية التي نطقت بها تصريحاتكم. لقد فوجئنا بهذا التدخل وفوجئنا باعتباركم الانتفاضة الشعبية السودانية تدبيرا ليبيا واستغلال أجهزة الاعلام المصرية لذلك لتشويه سمعة الحركة الشعبية السودانية ولالصاق التهم بالجمهورية العربية الليبية. إننا سعينا تكرارا ومرارا للاتصال بكم لتوضيح حقيقة واحدة ناصعة وهي أن الجبهة الوطنية لا تكن لمصر سوى مشاعر الاخاء والمودة ولا تريد معها في المستقبل سوى أقوى علاقات الأشقاء في كل ميدان. وسعينا ان نوضح لك بكل ما بين يدينا من وسائل ان حكم السودان بالقوة مستحيل وان علاقة الاخاء بين شبعنا وشعبكم تزداد قوة كلما ابتعدت السلطة المصرية عن الانتصار لفريق سوداني ضد فريق وأكدنا لكل مستمع بكل وسيلة اننا ونحن نقاوم التسلط في بلادنا ثابتون على عهد واحد أيدنا من اخواننا العرب من أيدنا وتخلى عنا من تخلى دون ان نبدل موقفنا. وأدهشنا جدا ان لم يجد كل ذلك سبيلا لكم يوجه سياسة مصر نحو موقف يرضاه شعب السودان. وأدهشنا أنكم في الوقت الذي تعدون الشعب المصري بالحريات والديمقراطية ترون شعب السودان متعرضا للبطش والاذلال فتساعدون جلاديه على الاستمرار. وأدهشنا غض النظر عن أزمة الحكم المستحكمة في السودان وتصوير ما حدث وسيحدث كأنه غزو أجنبي تقوم به المرتزقة لكي تكسب السياسة المصرية جولة في حسابات سياستها الخارجية. ان من قاتل في الثاني من تموز في الخرطوم هم سودانيون من أعز وأشرف أهل السودان. وأن العلاقات بين الشعبين السوداني والليبي خالية من اي حساسيات فلا يعقل أحد أن ليبيا تريد او تستطيع ان تغزو السودان او تستعمره.

لقد وضح لنا جليا انكم تسيرون في سياسة عربية تلمسون برودا عربيا واسعا نحوها وانكم تلتمسون لها الاعوان من كل مكان وانكم وجدتم في نظام اللواء جعفر نميري وهو نظام متآكل مترنح يبحث عن شئ يتكل عليه جهة تؤيدكم وتحول ولو ظاهريا دون عزلتكم فهببتم لتأييد ذلك النظام مضحين في سبيله بالعلاقات

الازلية بشعب السودان. ان الشعب السوداني لن يثنيه عن عزماته وجود من مصر وسلاح بل سوف يثير أصداء ماضي خديوي مكروه كنا من أحرص الناس على نسيانه. ومع كل افتراءات أجهزة الاعلام المصري ضد الحركة الشعبية السودانية فان من حسن السياسة الرجوع عن طريق مسدود والحياد في الصراع الدائر المستمر بين الشعب السوداني وجلاديه وألا فستكون الحكومة المصرية هي المسئولة عن بعث نغمات الماضي الدفينة وعن الوقيعة بين شعبين مصيرهما الاخاء والمودة والوحدة.

اكتب لكم يا فخامة الرئيس للتاريخ علما بان الدين النصيحة وتنبيها ألا يُضحي بالمصالح الاستراتيجية بين شعبين في سبيل مصالح محدودة مؤقتة والله ولي التوفيق.

صادق المهدي

ع/ الجبهة الوطنية السودانية

(٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى/

جلالة الملك خالد بن عبد العزيز

وسمو الأمير فهد بن عبد العزيز - ولي العهد،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

عندما وقع انقلاب الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م في السودان كان خاضعا لنفوذ شيوعي داخلي وخارجي وفي وجه التسلط الجديد تجمعت القوى السياسية والوطنية والاسلامية في السودان تحت راية الجبهة الوطنية لقيادة المقاومة للحكم الجديد. لقد وجدنا من الملك الشهيد فيصل بن عبد العزيز رحمه الله تجاوبا معنا فأعاننا ما استطاع على مواجهة المحنة التي مرت بها بلادنا.

وكان من البدع التي أدخلها النظام الجديد في بلادنا المتسامحة اللجوء للعنف والقوة وسيلة وحيدة لحسم الخلافات السياسية. واستبد منطق العنف بكل أساليب الحكام الجدد، وعندما سرت بينهم الخلافات دار القتال والاقتتال بينهم ونتيجة لذلك وقعت سلسلة من الأحداث انتهت الي انقلاب يوليو ١٩٧١م، ولما تخلص اللواء جعفر نميري من حلفائه الشيوعيين واتجه اتجاها آخر، رحب أهل السودان بالخلاص من التسلط الشيوعي ولكن قضيتهم مع الحكم الجديد كانت تشمل عوامل أخرى اذ انه استبدادي في بلاد تعرف التسامح السياسي وظالم في شعب ملم بمقاييس العدل. وزاد المعارضة لذلك الحكم تسليمه لجيش الانيانيا في جنوب السودان، الجيش الذي سلحته ودربته اسرائيل وموله ورعاه مجلس الكنائس العالمي. وزادت كراهية الشعب السوداني له لاخفاقه في توفير المعائش للناس وترديه في الكوارث الاقتصادية ونشره للمفاسد الخلقية من كل صنف ولون. ونتيجة لذلك كله توالت الانتفاضات العسكرية والشعبية ضد النظام الظالم المعزول حتى بلغت عشرين انتفاضة وهجر أهل السودان بعشرات الالاف بلادهم وهم قوم كثيرو التعلق ببلادهم لا يحبون مبارحتها الا لدافع قاهر، فاستقر في ديار الهجرة بعيدا عن الوطن الاف المواطنين رافضين التسليم للاستبداد وهاجر المهنيون والعمال الفنيون بعشرات الالاف .. أما من بقى منهم داخل السودان فقد اشتركوا في الاضرابات والاعتصامات والمظاهرات ضد الاستبداد حينا واحيانا اكتفوا بالاضراب الداخلي وهو ان يذهبوا للمكاتب والمصانع والمزارع دون أن يؤدوا عملا حقيقيا مما ضاعف من تردي الاوضاع الاقتصادية في البلاد، وتدهور الانتاج في المنشآت الاقتصادية واخفقت مشروعات التنمية لأن الانسان السوداني اضمر المعارضة وامتنع عن التجاوب مع حكم ظالم مرفوض. وحاولنا تكرارا ومرارا عن طريق الكتابة والوفود ان نشرح لك هذا الحال لكي لا تنحازوا مؤيدين لنظام مرفوض في بلاده ولكي تحافظوا على مكانتكم المرموقة في نفوس أهل السودان. ان الانتفاضة الشعبية التي وقعت في السودان في الثاني من تموز ١٩٧٦م ليست غزوا اجنبيا ولم يقم بها مرتزقة كماقيل لكم وصدقتم بل هي إحدى انتفاضات شعب رافض للاذلال والاستبداد ماض في طريق التحرير وسوف يتحرر ان شاء

الله. والجبهة الوطنية هي المسئولة عن قيادة حركات الانتفاضة والمقاومة وهي جبهة عاونها ويعاونها أكثر من قطر عربي واحد وقد عاونتموها في الماضي وهي في كل الحالات ماضيا وحاضرا لم تبدل مبادئها واتجهاتها فأيدها من أيدها وانقلب عليها من انقلب عليها.. وهي ثابتة على حالها لم تتزحزح. وكم كان يسرنا لو أنكم ابتعدتم عن النزاع القائم في السودان ليحسمه أهله وهم جميعا بدرجات متفاوتة يحرصون على أمتن العلاقات معكم.. ولكنكم آثرتم غير ذلك وفضلتم استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير.. والوقوف الى جانب نظام يكرهه قومه ولا سبيل الى دعمه.. وإننا نأسف لذلك حقا حرصا على علاقات أزلية بكم وببلادكم وبشعبكم الشقيق نأمل ان تراجعوا ذلك الموقف على ضوء ما تعلمونه من أحوال أهل السودان ونؤكد لكم انهم لن يقبلوا النظام الحالي وسوف يمضون في مقاومته حتى النصر الذي هو من عند الله واليكم تحياتنا مع صادق الدعاء.

صادق المهدي

ع/ الجبهة الوطنية

(١٠)

خطاب السيد الصادق الذي قدمه كمنشور للانصار

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن من مشارب شتي وتجمعنا اهداف موحدة وواجبنا الديني والقومي والوطني ان نتجاوز اسباب التفرقة وان نمسك باسباب التوحيد وفيما يلي خلاصة الاهداف التي تؤلف بين قلوبنا في نصر الدين وتحرير السودان.

١/ في اوروبا وامريكا حصرت الكنيسة همها في نهج روحي خلقي متحجر مهمل لمطالب الاسر الاجتماعية والمادية فنشأت النهضة الحديثة في تجاه مضاد متخلٍ عن القيم الروحية والخلقية.

٢/ لقد استطاعت النضهة الاوربية والامريكية الحديثة ان تقيم حضارة مادية قوية ذات قدرات هائلة في تسخير القوى الطبيعية لخدمة اغراض الانسان . هذه الحضارة المادية القوية الخالية من الهداية الروحية والخلقية خلقت مجتمعات عرجاء عانت وما زالت تعاني الوانا من التعاسة.

٣/ وكما افتقدت الحضارة الاوربية الهداية الروحية افتقدت العدل الاجتماعي مما اثار ضدها الفكر الشيوعي الذي وافقها علي التركيز علي المادية بل فاتها في ذلك ولكنه طالب بثورة العناصر الفقيرة لاستلام السلطة السياسية واعادة توزيع المنافع المادية حسب حاجة الناس . وثارت بموجب هذا المذهب حركات استلمت السلطة واقامت مجتمعات شيوعية في شرق اوروبا واسيا فاتضح من تجاربها ان اهمال الجوانب الروحية والخلقية يفقد المجتمع توازنه وان العدل المادي نفسه لا يتحقق اذا لم يكن طلابه ينشدون وراءه مثلا عليا . فنمت في المجتمع الشيوعي الوان من المظالم والطغيان.

٤/ اما الانسان في العالم الفقير المتخلف فيعاني من التيه الروحي والخلقي ومن التخلف المادي ومن الظلم السياسي والاجتماعي.

فالانسانية اليوم تتطلع لدعوة تحقق نهضة العصر وتحقق العدل الاجتماعي وتبني الفرد والجماعة علي اساس متوازن يشبع مطالب الروح والاخلاق وضرورات المادة والمعايش... هذا التوازن بين لوازم الاصل والعصر ، وبين مطالب الروح والمادة ، وبين حاجات الفرد والجماعة لا يتوفر في اي دين من الاديان ولانحلة من النحل سوي الملة الاسلامية ان امل الانسانية اليوم معقود في بعث الاسلام لهداية الفرد والمجتمع ولترشيد نهضة الانسان وتقدمه.

٦/ ان ظروف السودان في مشارف القرن الخامس عشر الهجري ترشحه ان يكون العتبة الاولي في بعث الاسلام من جديد . ومما يؤهل لذلك ان فيه دعوة بعثية اسلامية حية في نفوس غالبية اهله يدعم جذورها في النفوس تلبية حية في القلوب لنداء الامام المهدي لاحياء الكتاب والسنة . وقد اراد الله ان تنتظم الصفوف في القطاعات الحديثة من الطلاب والمثقفين دعوة جديدة للبعث الاسلامي وجدت تجاوبا كبيرا مما جعل لنفحات البعث الاسلامي في السودلن صدىً فريدا.

٧/ هذا كما ان السودان عاش تجارب سياسية انضجت عوده فقد عاش التجربة الراسمالية البرلمانية كلها وعاش التجربة الشيوعية التسلطية وعاش ما بين هذه وتلك الوانا من الاستبداد الجماعي والفردي فعرف اخفاق تلك الممارسات وهو اليوم يعاني ابلغ تجاربه اخفاقا في العدل بين الناس وتوفير المعايش لهم وتحقيق الاستقرار وبناء الاخلاق مما خلق حركة وطنية قوية اختلطت بحركة البعث الاسلامي هادفة لرد الكرامة للمواطن وتوفير حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ونتيجة لهذا تحركت المعارضة للبغي المايوي داخل السودان واتخذت عددا من الوسائل والاساليب ومنها محاولات الانقلاب العسكري ومنها المظاهرات والاضرابات والاعتصامات كما حدث في شعبان.

٨/ ومن داخل الجهود والكفاح الوطني ولدت الجبهة الوطنية تنظيماً جامعاً لرافدي الحركة الوطنية في السودان الرافد الاتحادي والاستقلالي ولدعوتي البعث الاسلامي التليده والجديدة... والجبهة منبر يسع هذه الروافد والدعوات متحدة في ميثاقها الوطني الذي يتسع ليسع كل مواطن حريص علي اسقاط البغي المتسلط على بلادنا اليوم وبناء مجتمع فتي تقدمي يكون تلبية معاصرة لبعث الاسلام في

حياة الفرد والجماعة.

٩/ وجهادا للباطل الماثل في السودان نهجت جماعة من الانصار وهم المؤمنون بدعوة الامام المهدي الهادفة لاحياء الكتاب والسنة دون قيد المذاهب والطرق واحياء الدين في ظروف المكان والزمان المتاخر مسترشدة بقيادة ملهمة وهي دعوة تورث المؤمنين بها تضرعات المتصوفة وابتهالاتهم وايجابيات المجاهدين في سبيل الله البائعين نفوسهم لارضائه... تلك الجماعة المذكورة من الانصار نهجت منهجا فريدا في تاريخ الجهاد الاسلامي اذ تركت الاهل والمال والولد واستانست بالخلاء رباطا وهجرة واستعدادا للجهاد. هؤلاء استحقوا مكانة كبرى في نفوس المؤمنين بالجهاد الاسلامي والكفاح الوطني وصار لزاما علي كل مسلم معني بامر الدعوة الاسلامية وكل مواطن معني باسقاط الطغيان الحاكم في السودان ورد الكرامة لاهله وتوفير الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهم ان يخص هذا النفر من المهاجرين المتجردين المرابطين بمكانة خاصة وسابقية جهادية.

١٠/ ان حركة الاخون المسلمين دعوة اهتدى اليها بعض المجتهدين المجددين من رجالات الاسلام وهدفها بعث الاسلام هاديا للمسلم موجها حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعندما اتيحت فرص تدريب وتسليح خارج السودان هاجر عدد من الاخوان طلبا للتدريب والجهاد ولما كان معظم هؤلاء من عناصر متاح لها ان تستمتع بما يستمتع به المتعلمون في السودان فان في سلوكها تضحية كبيرة لا بد من الاعتراف بها في كل الجهاد الاسلامي والكفاح الوطني .

هذا كما ان ظروف السودان الحالية دفعت كثيرين الي الاتجاه نحو الاسلام انقاذا للاخلاق واخذا بيد الفضيلة الذبيحة وطلبا للعدالة الضائعة... ودفعت اخرين لمعاونة المجاهدين بدوافع وطنية لرد الكرامة للشعب والحقوق للمواطنين.. وفي هؤلاء من اقدم لمعاونة الدعوة بكل مستطاع باذلا التضحيات.

١١/ ان هذه القوى المذكورة هنا لا بد ان تتعاون وتتآخى مدركة ان اختلافاتها تمنع انسجامها في هدف واحد وحركة واحدة . فبالاضافة لتباين المشارب الارشادية توجد بين مجموعاتنا تباينات طبقية وقبلية واقليمية وثقافية. وهذه اذا عولجت

علاجا متوازنا اختفت حساسياتها وقام التضامن مقام التباين بعل يعطي علاجها في هذا النطاق المحدود المثل المقتدي به لعلاجها على صعيد السودان كله. فالسودان يعاني من فوارق مماثلة سيكون في علاجها تطبيب لاسقامه.

ان العوامل المذكورة اذا أهملت فتحت ابواب الحساسيات وصارت مداخل للنفور والعدوات، فنكون بذلك كالحمقى جمعوا شتاتا دون توجيه واستعداد فتركوا عوامل الشتات تلعب دورها المخرب في بث الاحقاد وتمزيق الجماعات.

١٢/ لا بد ان نعطي كل ذي حق حقه وان نعرف من تباين النظرات ما تكتشف به ونؤكد وحدة الاهداف الكبرى وان نمحو اثار التباينات التي تفرق بين الناس بتوزيع متوازن للرئاسات والاختصاصات فالمشاركة في الامر هي دائما من وسائل انتزاع الوحدة في الكثرة .

١٣/ كما ان القيادة سوف تصدر نشرات دورية وتعقد محاضرات لتاكيد المعاني المشتركة والاهداف الموحدة مما يوسع دائرة الاتفاق ويفتح باب التطابق.

١٤/ كما ان القيادة سوف تتعرض لتفاصيل المسؤليات والرئاسات والادارات لتوزيعها كلما دعا الامر بخطة متوازنة تثبت الحقوق لاهلها وتحقق المشاركة الجالبة لاتحاد الكلمة المانعة للحساسيات المفرقة للجماعات.

١٦/ ان نظام مايو وان تخلص من الشيوعين حكم باق على ظلمه واستبداده والظلم اخو الكفر قال تعالي : ((ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم)) .. ونظام مايو جلب ويجلب السلاح والعتاد والعون الاجنبي للبطش بنا والله تعالي يقول:((فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)). ونظام مايو قتل الابرياء منا وبطش بهم والله تعالي يقول " ((ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سطانا)) الاية .. ونظام مايو يتلاعب بالعقائد والمبادئ ويقف عقبة في سبيل بعث جاد للاسلام في حياة الفرد والجماعة وما لايتم الواجب الا به فهو واجب... تلك معان دينية توجب الجهاد ضد البغي المايوي والتقرب الى الله باسقاطه بكل الوسائل .

وتدخل في تفاصيل المعاني الدينية معان وطنية فحكم السودان اليوم يفرق بين اهل السودان فئويا فيفسح السبيل لبعض الاثرياء والسماسرة ان يزيدوا ثراء على

حساب غالبية الشعب عن طريق السوق السوداء والتهريب والمحسوبية في منح التراخيص والامتيازات . ويزيد الفوارق بين الناس عن طريق مضاعفة الوظائف الكبيرة والوزارات من غير مبرر في كفاءة وعمل سوى استيعاب المحاسيب والمرتزقة . ونظام مايو اليوم يفرق بين اهل البلاد اقليميا وقبليا فيزرع الاحقاد . وحكم السودان اليوم يجرد المواطن من حقوقه السياسية ويفرض عليه استبدادا فرديا متجبرا . وحكم السودان اليوم متخل عن ارادته الوطنية جاعل السودان ذيلا ذليلا لقوي اجنبية متآصرة.. هذه معان وطنية قومية توجب بذل كل شيء في سبيل الاطاحة به.

لنجدد العزم ونستفيد من دروس الجهاد الذي خضناه ونتطلب الحق المنصور حتما باذن الله فاخفاقات المؤمن امتحانات ونجاحات الفاسق امهالات والله ولي التوفيق.

صفر ١٣٩٧هـ

فبراير ١٩٧٧م

(١١)

الصادق: لا عودة للتفرق الحزبي ولا إضعاف لتلاحم الشعب وقواته المسلحة

وجه السيد الصادق المهدي كلمة فيْ أعقاب وصوله للبلاد مساء أمس أكد فيها أن الشعب تجاوب مؤيدا المبادرة التاريخية التي قام فها الأخ الرئيس القائد والتي أدت للوفاق والاتفاق بين مواطنين افترقت كلمتهم.. كما أكد انه لا عودة للتفرق الحزبي.

وفيما يلي نص كلمة الصادق المهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم يا أهل بلادنا الشرفاء وحمدا لله الذي جمع شملنا بكم في الوطن الحبيب ترابا وشمسا ونيلا. إن هذا الشعب فريد وقد اتسمت كل مراحل حياته السياسية بالجديد الرائد وكلما احاطت ببلاده ملمات وأخطار تحرك فكرا ووجدانا لسد مداخل الخطر ولرأب الصدع.

لقد حدث هذا عشية الاستقلال عام ١٩٥٥ وحدث في اكتوبر ١٩٦٤ ويحدث اليوم اذ تجاوب الشعب مؤيدا المبادرة التاريخية التي قام بها الأخ الرئيس جعفر والتي أدت الى الوفاق والاتفاق بين مواطنين افترقت كلمتهم وساد بينهم الخصام لوقت غير قصير.

لقد اتاحت لنا تلك المبادرة الموفقة لقاءا مثمرا مع الاخ الرئيس في مدينة بورتسودان في يوليو الماضي وقد قررنا في ذلك اللقاء وضع حلاً للعنف وسد المداخل على الأجانب وتوحيد طاقات المواطنين لبناء الوطن واسعاد أهله.

واليوم حضرنا الى الوطن العزيز واثقين اننا وباذن الله سنحقق اجماعا سودانيا رائعا عبر لقاءات مخلصة جادة لا فرصة فيها لغريب ولا تدخل فيها لأعداء الوطن والحاقدين عليه. وغني عن البيان ان شعبنا لا يرجع القهقري بل يمضي بارادة الله

وعزيمة اهله الى الامام فلا عودة للتفرق الحزبي، ولا مكان لسياسة خاضعة للأحساب والانسبا، ولا فرصة لتعكير وحدة الوطن بين شمال البلاد وجنوبها ولا تردد في الاستمرار في التنمية الاقتصادية الطموحة ولا في ترسيخ البناء الاقتصادي الاشتراكي الموجه للكفاية والعدل ولا اضعاف لتلاحم وثيق بين الشعب وقواته النظامية في مسيرة البلاد ولا تردد في انتماء السودان العربي ودوره الافريقي الرائد بل تاكيدا لكل هذه المعاني وتدعيما لها وتوحيدا للكلمة حولها والانطلاق بموقف واحد صميم نحو ممارسات سياسية ديمقراطية وحريات أساسية وبعث للاسلام في تشريعات البلاد ومشاركة صادقة لأهل السودان بكل أقاليمه في مسيرة البناء والتعمير وعلى كل المستويات.

إن الوفاق الذي تم والعفو والتعافي الذي انجز ما كان ولا ينبغي ان يكون إملاءات منتصر او تنازلات منهزم ولكن المنهزم الحقيقي اليوم هم أعداء الشعب السوداني الذين يريدون له الحوار بالعنف والاقتتال ويريدون اضاعة طاقاته وجهده في التدابير والمؤامرات والاستمرار في حالة التأهب والاستعداد وتوسيع مداخل الاجانب المتربصين بالسودان مما يورثنا جميعا الحسرة والندم.

اذا احتربت يوما ففضات دماؤها

تذكرت القربى ففاضت دموعها

شواجر ارماح تقـــــطع بينهم

شــــواجر أرحام ملوم قطوعها

إن المنتصر الحقيقي اليوم هو الشعب السوداني الذي يريد السلام والأمن والحرية والعدل واتحاد الارادة لبناء الوطن.. ان اتفاق الكلمة على الحق ومسح دمعة الوطن واكرام اهله يسر شعب بلادنا احياء وأمواتا في جنة الخلد وليرحم الله جميع شهداء بلادنا وليقبل ارواحهم الطاهرة في سبيل الله والطن.

لقد تحرك الاخ الرئيس جعفر متجاوبا مع وجدان الشعب السوداني كله يوم بادر ونادى بالوحدة الوطنية الشامنة فانفتح الطريق امام السودانيين جميعا ليعلموا مقدار ما بينهم من اتفاق حول المعاني الاساسية ومقدار ما لهم من رغبة أكيدة في التوفيق والوفاق بدلا عن العنف والاقتتال.

والهداية دائما من ينابيع الهداية اذ قال سبحانه وتعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا"... صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله.

الصحافة

الاربعاء ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧م

١٣

رسالة للرئيس القائد من الشريف الهندي

علمت "الصحافة" ان السيد الرئيس القائد جعفر محمد نميري قد تلقى رسالة رقيقة من السيد الشريف حسين الهندي الذي اجبرته على التخلف ظروف وعكة صحية طارئة ألمت به بعد ان استعد للعودة لارض الوطن مساء أمس. ومن المتوقع وصوله في الايام القليلة القادمة.

الصحافة

الاربعاء ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧م

الهندي: مبادرة الرئيس وقفة شجاعة في أخطر منعطف في تاريخ السودان

التنظيم الواحد لجميع ايجابي لمقدرات الجماهير

قال الشريف حسين الهندي في رسالة وجهها للزميلة "الأيام" اود في بداية حديثي أن أحيي المواطنين جميعا ثم أشيد بمبادرة الاخ الرئيس جعفر نميري الشجاعة التي مكنت الشعب السوداني من تجاوز اخطر انقساماته منذ الاستقلال.. فمبادرة الاخ الرئيس في الواقع وقفة شجاعة في أخطر منعطف في تاريخ السودان حيث كان الخيار بين:

الوحدة او الشتات، البناء او الهدم، العقل او العاطفة، الارض او الافراد، الموضوعية او الذاتية.

وكان الاخ الرئيس جعفر وحده القادر على تحديد الاتجاه بمبادرة منه ما كان غيره يملك حتى طرحها او يستطيع المناداة بها. ونحن استجبنا للمبادرة لأننا نعلم أن الاخ الرئيس القائد بمبادرته عبر عن رغبة الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة الوطنية الشاملة ولأننا نثق في الرئيس وفي وطنيته وجديته وصدق نواياه.

إن التنظيم السياسي الواحد تجميع ايجابي لمقدرات الجماهير. وقد كانت الاحزاب بحكم التجربة. ممارسات سلبية عجزت تماما عن تلبية أماني وآمال المواطنين.

وختاما فنحن قد استجبنا لنداء الاخ الرئيس وسنعود لارضنا ولوطننا لنعمل بأعلى درجات الصفاء والموضوعية والجدية مع اخواننا ومواطنينا لبناء السودان الحديث المتقدم باذن الله.

حسين الهندي

الصحافة

٢٧/٩/١٩٧٧م

١٣

مصالحة الشريف الهندي مع نظام نميري

بسم الله الرحمن الرحيم

واهب الحياة للشعوب وحاميها

استلهاما لتاريخ شعبنا، واهتداءا بقيمنا ومثلنا العليا في الحياة الحرة الكريمة.. واستمرارا لنضالنا ضد الاستعمار منذ فجر حياتنا، وكفاحنا ضد التخلف والتبعية في كل أشكالها... وتضامننا مع كل الشعوب المحبة للحرية والسلام.. وتجسيدا لوحدتنا الوطنية في اطار سودان موحد، وايمانا بمسيرتنا في طريق الحرية والديمقراطية والاشتراكية..

وفي ظل المبادرة الكريمة الشجاعة للرئيس القائد جعفر محمد نميري.. رئيس جمهورية السودان بغرض توحيد الصف وجمع الشمل، وجمع الطاقات الوطنية في بوتقة المصالحة الوطنية ليعمل الجميع يدا واحدة لخدمة الوطن، والسير به في طريق التقدم والنماء والرخاء فانه قد تمت اجتماعات بين الاخوة ابو القاسم هاشم واللواء عمر محمد الطيب وعز الدين السيد وفتح الرحمن البشير والشريف حسين الهندي وعبد الماجد ابو حسبو واحمد زين العابدين واحمد عثمان محمد خير وصالح عثمان صالح والمهندس احمد عبد الله، وعدد من الاخوة الجادين على مصلحة البلاد وضمان نجاح مبادرة الرئيس القائد.

وبعد دراسة شاملة للموقف من كل جوانبه وطرح كل الأمور على بساط البحث فقد اجمعوا:

أولا:

إن الدستور الدائم للسودان هو القانون الأساسي للحكم في السودان، وان بابه الثالث يكفل الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين .. بما في ذلك حرية التنقل والاقامة وحرية الحياة الخاصة وحرية الرسائل البريدية والبرقية والهاتفية وحرمة المساكن وحق المواطنين في المشاركة في الحياة العامة وترشيح انفسهم لتولي

الوظائف والمناصب العامة... وحرية العقيدة والتعبد وأداء الشعائر الدينية، وحرية الرأي وحرية الصحافة في خدمة أهداف الشعب وحق الاجتماع السلمي وتسيير المواكب... ولقد فرضت بعض الظروف الاستثنائية تقييد بعض هذه الحريات بنصوص استثنائية في بعض القوانين، ولابد من زوال هذه النصوص بزوال الظروف التي استوجبتها بغير تفريط في سلامة الوضع.

ثانيا:

أن سيادة حكم القانون كما هو منصوص عليه في الفصل الرابع من الدستور الدائم، واستقلال القضاء كما هو منصوص عليه في الباب الثامن منه، هو أساس الحكم والعدالة في بلادنا.

ثالثا:

أن صيغة التنظيم السياسي الواحد (الاتحاد الاشتراكي السوداني) هي الصيغة المقبولة للعمل الوطني من تأكيد بناء تنظيماته بالمشاركة الديمقراطية وفتح صفوفه لجميع أبناء وبنات السودان... وان تكون جميع مستوياته من القاعدة للقمة بالانتخاب حتى تتحقق الوحدة الوطنية الشاملة التي هي هدف مبادرة الرئيس القائد... وان المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي السوداني باعتباره أعلى سلطة شعبية في البلاد له الحق في ان يتخذ من القرارات ما يراه محققا للمصلحة العامة.

رابعا:

ان حل مشكلة الجنوب التي استنزفت موارد البلاد المالية والبشرية سبعة عشر عاما انما يشكل عملا وطنيا ثوريا كبيرا يجد منا كل التأييد ونعتقد انه اثراء للعمل الوطني في افريقيا التي تتعرض للشتات والتمزق ويستحق السودان بهذا العمل ان يلعب دورا تاريخيا في افريقيا في حل مشكلة الاقليات.

خامسا:

ان منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي أساس لتكامل عربي شامل.

سادسا:

ان السياسة الخارجية للسودان قائمة على مبادئ الحياد الايجابي، ففي المجال

العربي وفي هذه المرحلة الحرجة بالذات، والسودان حسب دوره القيادي التاريخي، مكلف بدعم الصف العربي وتوحيد وتنقية اجوائه من كل ما يمكن ان يضعف الوحدة العربية وحشد حلقاته النضالية والسياسية لمواجهة تحديات الاستعمار والصهيونية والعنصرية وفي سبيل استرداد الارض المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة والوطنية وإقامة دولته المستقلة داخل اراضيه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.. فالسودان بحكم موقعه الاستراتيجي وانتماءاته انما يمثل منطقة للتفاعل بين الكفاحين العربي والافريقي ضد االاستعمار والعنصرية والصهيونية والالتزام بميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي يضمن سيادة واستقلال ووحدة اراضي الدول الأعضاء.

سابعا:

ان دعمنا ومساندتنا لمبادرة الرئيس القائد جعفر محمد نميري الهادفة هو فهمنا لجوهرها للمساهمة في بناء الوطن، وذلك بالمشاركة فيها بكل جهدنا وفكرنا بالاصلاح المالي والموازنة الداخلية والخارجية ومحاربة التضخم المالي والاسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاحداث تغييرات سريعة ومتتابعة وتوفير السلع والخدمات لجماهير الشعب.

وبهذا وايمانا منا بصدق نوايا السيد الرئيس القائد جعفر محمد نميري وتنفيذا للمبادرة التاريخية التي حولت العداء والاقتتال الى الصفاء والمودة ومن ثم الى البناء والرفاهية ومن أجل حياة آمنة تسودها الحرية والديمقراطية في بلادنا تقررحل الجبهة الوطنية وعودة كافة أعضائها وعلى رأسهم المقاتلين وإزالة كل المعسكرات في كل المناطق، وتسليم كافة الأسلحة والمعدات الموجودة داخل البلاد وخارجها لقوات الشعب المسلحة حامية ترابنا وشعبنا وتراثنا ومثلنا وقيمنا والدعوة لاستيعاب العائدين كل حسب مؤهلاته وكفاءته في مشاريع التنمية وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي متمتعين بكافة الحقوق والواجبات التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في مسيرة شعبنا الخيرة نحو أهدافه في الحرية والرفاهية والنماء.. معلنة بذلك نهاية مرحلة الخلاف والصراع والتفكك

والتشتت الى غير رجعة باذن الله.. حتي تعود المعارضة برجالها الى رحاب الوطن.

هذا وقد تقرر تشكيل لجان مشتركة للاشراف على تنفيذ هذا.

"ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب".

صدق الله العظيم

التاريخ: ١٢/٤/١٩٧٨م

التوقيع

الشريف حسين الهندي

١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

نحو معالجة حضارية شاملة لسؤال الجنوب

لا يمكن استبعاد تطور الأوضاع الموجودة بالجنوب على نحو درامي يقود الى انفجار عام وفوضى عارمة مما قد يؤدي الى خلق "بيافرا" جديدة.. ان استطاعت الحكومة ان تحسمها في ميادين القتال، الا انها ستجدد سيرة الكراهية وتحفر وقائعها بشدة على أفئدة الاجيال القادمة. كما انها ستقوض أهم انجاز لثورة مايو، كما ان نظام الأشياء الموجود قد يتداعى بصورة تؤدي الى خلق الشروط الموضوعية الملائمة لنمو واستشراء الشيوعية.. وشباب الجنوب الذي يشكو العطالة والضياع والتشرد والفراغ الروحي والكافر بالمسيحية والاسلام والذي هو ضحية للانهيار التعليمي والاقتصادي والاداري مرشح لتكوين محيط شيوعي وقيادة هذا الحزب في مرحلة التكوين بين اثيوبيا والدول الاشتراكية حيث تتواجد اعداداً من الطلاب الجنوبيين.

ان نذر هذا الانفجار لم يحركها سؤال التقسيم الطارئ وان وجدت الجماعات الجنوبية المعاكسة في السؤال ذريعة لخلق الفوضى التي تؤدي لاستحالة بقاء السودان موحدا بدليل ان الجنوب أخذ ومنذ عام ١٩٧٥م يشهد سلسلة من

الانفجارات ابتداء بأحداث اكوبو في مارس ١٩٧٥ ومرورا بحوادث قطع الطريق والاعتداء على التجار طيلة فترة ابيل الير التي شهدت عصر سيادة الدينكا وانتهاء باحداث اريات وما تبعه من احداث.

ان الاسباب التي قادت لهذا الوضع بعضها قديم يعود للعقد والحزازات التي صاحبت العلاقة بين الجنوب والشمال، ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر - تجارة الرقيق، الاستغلال الاقتصادي، ونظرة الاحتقار المصاحبة - ثم ما تلا ذلك من سياسة خاصة بالجنوب وقانون مناطق مقفولة وعمل تبشيري مكثف لخلق جيب مسيحي كحزام عازل لأي تأثير عربي اسلامي مرورا بظروف الحكم الذاتي وسؤال السودنة والاستقلال والمدخل الخاطئ للحركة السياسية في الشمال على سؤال الجنوب، ومحاولات الحسم العسكري في الفترة من ٥٨ - ١٩٦٤ وانعدام الرقابة السياسية والادارية ابان تجربة الحكم الاقليمي الذاتي مما جعلها في بعض مناحيها قفزة في الظلام .. الظلام الذي خلقه وسببه انعدام اي رؤية اخلاقية وقيم روحانية وسط الصفوة الجنوبية الحاكمة.

ولعل الخلل الذي صاحب كل محاولات خلق جنوب مسالم في اطار سودان متجانس يكمن في عجزها عن طرح حل حضاري يستوعب الذات الجنوبية، التي لم تفرغ بعد من صياغة ذاتها حضاريا، ومحاولات التأثير التي تمت كانت محاولات معزولة ومحدودة.. كجهود محمد الامين القرشي ومحاولات علي بلدو التي كانت تفتقر للتخطيط الدقيق والنظرة الثاقبة والمعالجة الحضارية التامة، وكل ذلك مظهر لأزمة الاسلام في الشمال اذ فاقد الشئ لا يعطيه.. اذ حتى الطلاب الجنوبيون والذين ظلوا يتلقون العلم في الشمال كانت انجليزيتهم تستقيم في جامعة الخرطوم التي ما تزال امتدادا لجامعة لندن.. يدرس فيها التاريخ والفلسفة الاسلامية باللغة الانجليزية كما كان ذات هؤلاء الطلاب بدلا من ان يتعرفوا على الاسلام.. انما يتعرفون على الأفكار الهدامة في الجامعة - الشيوعية والليبرالية والزنجية (Pan Negroism) وكانوا يرتبطون عضويا بالكنيسة هنا في الخرطوم.

ان سؤال الاسلام بالجنوب مرتبط بسؤال الاسلام في الشمال.. ولعل ذات

الاسباب التي أدت لاماتة جذوة الاسلام في الشمال (سياسة تعليمية، ثقافية) هي التي أدت لهموده في الجنوب، وما يهم أن مستقبل الاسلام في الجنوب مرتبط بمستقبل الاسلام في الشمال، وكلما ازداد وعي الشمال بدينه، وازداد ارتباطه باسلامه، حدث ذات التحول في الجنوب لأنه كلما ازداد وعي المسلم بدينه صار تبشيريا، والتبشير المقصود ليس الوعظ أو مجرد الملامسة الخطابية الهامشية ولكن أن تتحول العملية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاعلامية والتربوية لخدمة عقيدة سواد الأمة .. لذا فمقولة أي تحول اسلامي في الشمال سيؤدي الى انفصال الجنوب مقالة مغلوطة اذ ربما كان العكس صحيحا.

ان في الجنوب قوة اسلامية غير محسوبة كانت أبدا ضحية للمعادلات الخاطئة ومن الاستبيانة التي اجريتها في ٧٠ مؤسسة تعليمية ابتدائية وثانوية عامة وعليا.. اتضح ان عدد الطلاب المسلمين لا يقلون عن ٢٥٪ في مناطق أعالي النيل وبحر الغزال والمدرسين المسلمين لا يقلون عن ٣٥٪ وباسقاط الشماليين فان نسبة الجنوبيين المسلمين وسط الطلاب والمعلمين تتراوح بين ١٥٪ - ٢٠٪ ... وهذه النسبة قد تعكس وجوداً اسلامياً أكبر بين الأهالي نسبة لأن المسلمين ولأسباب كثيرة لا يعلمون أبناءهم .. وهذه الأقلية الصامتة لو أحسن تنظيمها ولو أحسن توظيفها.. ستكون سيدة الموقف في الجنوب.. في فاصل زمني غير كبير.. خصوصا ان الصفوة الجنوبية الحاكمة لا تعادل حتى الواحد في الالف.. وخصوصا ان الجنوب بالرغم من الضغط الكنسي الهائل الواقع عليه.. فان المسيحية لا تعدو قشرة خارجية أهم خصائصها تقليد الغرب والنطق بالانجليزية والكراهية للاسلام باعتباره دين مضطهديهم. واليوم فان الانجليزية تفقد اراضيها وسط شعب الجنوب وشباب الجنوب ولا وجود لها الا في المكاتب ووسط الصفوة، ويبقى سؤال الكراهية. وهذا ستخف آثاره تلقائيا مع تقديم الاسلام بوجه حضاري.. الممثل في حركة تعليم ومصارف اسلامية ومحو امية وخدمات اجتماعية وعلاجية وباختصار التنمية الشاملة.. التي تتوخى أهدافاً حضارية. وهده تتطلب وجود العناصر الاسلامية في أماكن الصدارة والريادة هنا في الشمال وبالمناصب القيادية نعني "الاعلام، الامن، التعليم، التخطيط، التنظيم".

وهنا نقترح في باب الاجراءات الوقائية والفورية الآتي:

١) الجنوب عبارة عن سوق تبشيري هائل تتنافس عليه الهيئات التبشيرية، التي تعبر عن حركة قوى عالمية وامبريالية تراهن على الجنوب ككرت ضغط رابح .. لتطويع السياسة السودانية مما يستوجب سحب كل الاعفاءات الجمركية والتسهيلات الممنوحة لكل الهيئات التبشيرية والتي تقوم بمشاريع "تنمية وتوطين" ستؤدي بالضرورة الى خلق دولة جنوبية معاكسة.. وهذا الاجراء سيؤدي الى استحالة عملية في تنفيذ مشاريعها وفي نفس الوقت يغني الدولة عن المساءلة الخارجية والداخلية باعتباره اجراءا اقتصاديا أملته ظروف المرحلة.

٢) الحفاظ على المؤسسات التعليمية القائمة على المنهج القومي مع دعمها وتغذيتها وصيانتها ووضع سياسة لالزام كل المؤسسات التعليمية، التي تجانب المنهج القومي بالتزام المنهج القومي .. واليوم توجد في الاستوائية ٣١ مدرسة تعمل بالمنهج الانجليزي مع التغذية المستمرة لهذه المدارس بالمعلم المسلم ويمكن ذلك اذا اعتبر هذه الامر بمثابة استراتيجية عليا تتعلق بالأمن القومي للدولة والحفاظ على كيانها ويمكن التعاون في ذلك مع الدول العربية خصوصا مصر.

٣) القضاء على الفوضى وأسبابها من استغلال للنفوذ وأكل للمال العام والمحسوبية في التوظيف والتخديم وفوضى التجار الجشعين الذين افسدوا السياسيين والاداريين، باستخدام أساليب عدالة ناجزة وسريعة، اذ هذه الفوضى مسئولة عن شح السيولة ونضوب المال العام اذ الرشوة مثلا أصبحت البديل للضريبة "ضريبة تنمية او دخل" .. مما أدى الى عجز دائم عن الوفاء بالمرتبات خصوصا في مجال المعلمين وصغار الموظفين. كذلك فان هذه الفوضى الناتجة عن غياب الضبط والربط والقدوة الحسنة هي المسئولة عن تحويل رجال الشرطة في عواصم الاقليم الى أشباه متسولين يتملقون ويشحذون التجار وغيرهم عيانا بيانا واخوانهم في الأرياف الى جباه للأتوات لتسهيل عمليات التهريب وتجارة الحدود والافلات من ضريبة التنمية.. ومن أمثلة الفوضى: قيام الوزراء ببناء البيوت من المال العام.. واليوم تتحدث واو عن جوزيف اكوال وزير التجارة السابق الذي ما يزال يبني منزله بواو، مستخدما عربات ومواد وعمال الأشغال وكذلك فان دعاية

الدو اوجوك في الانتخابات كانت طرد العرب والمسلمين من دائرته، كما ورد في برنامجه الانتخابي المكتوب ورغم ذلك سمح له بالفوز ليكافأ اخيرا بمنصب قومي في التكامل.

٤) سيادة القانون بتكثيف وجود الشرطة والجيش والقضاة وخلق جسور تعاون بينهما.. وايفاد ضباط الصف الى الشمال ومصر والبلاد العربية والاسلامية في دورات تدريبية حتى يتعلموا الانضباط والانقياد واحترام القانون.. وتوفير المواد البترولية. ولقد جاءت ايام ما كان البوليس والجيش قادرين على الحركة في واو وملكال بسبب انعدام الجزولين.

٥) القيام بمحاولة جادة لحل مشكلة الزواج وخصوصا الزواج الشمالي الجنوبي بتشجيع الجنود والتجار على الزواج من الجنوبيات بمنحهم قطع الارض والعلاوات. ويمكن استنفار صندوق الزكاة والمؤسسات الاسلامية في هذا الاتجاه.. كما ان مشروعاً كهذا سيقضي جزئيا على أسباب الفوضى والاباحية التي يمارسها بعض الشماليين الذين استباحوا الجنوبيات ودمروا مفهوم الأسرة حتى في صورته البدائية وكان عاقبة ذلك عشرات الألاف من الأطفال المشردين ضلوا طريقهم ولم يجدوا الكفالة إلا من الكنيسة.. كما يمكن سن القوانين الرادعة والزام كل من أدت علاقته بفتاة الى انجاب بالزواج منها.

٦) التعبئة الثقافية والاعلامية:

اليوم يفتقد الجنوب حتى صور الاعلام الموجودة في الشمال.. الصحافة والايام والاذاعة والبث التلفزيوني في جوبا، واو، قاصر على بيوت الجلابة والمسئولين الجنوبيين واذاعة جوبا معظمها مخصص لبرامج الكنيسة والمطبوعات الجنوبية تنطق بالانجليزية مما يجعل الدولة القومية غائبة تماما عن تشكيل اتجاهات وميول الجنوبيين وخلق الرأي العام وتكييف المزاج النفسي لتصبح الكنيسة وبعض السياسيين أهم عامل في تشكيل الرأي العام بالجنوب.. والمطلوب ليس فقط ضمان تدفق المعلومات عبر القنوات الرسمية وتوفرها في الجنوب بل وضع استراتيجية تعبئة وتوجيه خاصة بالاقليم.. كما يجب ضمان توزيع الصحف في المدارس ونشر التلفزيونات وسط البسطاء وفي الأحياء الشعبية والأندية

والاسواق.

٧) نقل نشاطات المؤسسات العسكرية خصوصا في مجالات النقل البري ونقل الركاب بين أصقاع الجنوب واليوم ليس هناك وسيلة مواصلات بين واو وجوبا غير طائرة الكنيسة وعرباتها أو طائرة اليونسيف واللواري التجارية المحملة.

٨) وضع خطة للتوطين والاسكان.. تتماشى مع التغييرات الاجتماعية التي ستصاحب اكمال قناة جونقلي والتي ستؤدي الى ظهور القرى ذات الاعداد الكبيرة والمرتبطة ببعضها كما ستؤدي الى فتح الطريق امام قبائل البقارة وغيرها للجنوب حيث يمكن توطينهم.

٩) دعم المعلمين العاملين بالجنوب والمستمسكين بالمنهج القومي واستنفار الدول والهيئات الاسلامية للمساعدة.

١٠) اعادة السلاطين المسلمين لمواقعهم واعادة تسليحهم وضمان حمايتهم.

١١) تخصيص ما لا يقل عن الف منحة دراسية لأبناء المسلمين سنويا في مصر والشمال وباكستان والدول العربية.. ويمكن ان تسعى الدولة لذلك.. على أن يقوم المجلس الأعلى للشئون الدينية والهيئات والمنظمات الاسلامية بالاختيار حتى تتجنب الدولة الاحراج او التمييز.

١٢) توفير الدواء الرخيص وقيام الاجزخانات الشعبية والتعاون في ذلك مع المنظمات التطوعية الاسلامية.. وكذلك فتح المكتبات وتوفير الكتاب العربي وإقامة معارض واستخدام امكانيات الدولة وتسهيلاتها لذلك.

١٣) تشجيع البنوك الاسلامية على فتح مصارف لها بالجنوب للنهوض بالمسلمين اقتصاديا.

١٤) ارسال بعض الجنوبين - مسلمين - للتدريب على أساليب الزراعة حتى يكونوا دعامة للنهضة الزراعية ويمكن أن تتم وراء ظهر الهيئات والمنظمات الإسلامية.

١٥) معاملة المنظمات الاسلامية كوكالة الاغاثة ومنظمة الدعوة وهيئة إحياء النشاط كمنظمات ذات طابع استراتيجي وتمنح ذات مزايا أجهزة الأمن والقوات المسلحة..

١٦) دعوة الدول العربية والاسلامية لفتح قنصليات ومكاتب في الجنوب.. وتسهيل تهجير العمالة الجنوبية لهذه الدول وتسهيل وصول المطبوعات والمجلات العربية للجنوب.

١٧) تهجير الطلاب الجنوبيين النابهين لمدارس الشمال منذ الابتدائي وإقامة المزيد من معاهد تدريب المعلمين وتوفير الكتب خصوصا للغة العربية والتربية الاسلامية.

لا شك ان قيام مؤسسات الحكم الاقليمي أزال عبئا كبيرا عن الحكومة المركزية مما يتيح للحكومة المركزية تصويب همها الى الجنوب بجعله منطقة تركيز اذ الوضع الحضاري والثقافي جزء لا يتجزأ من استراتيجية الأمن القومي الكبرى لدولة وادي النيل والله أعلم.

١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

دستور جماعة الاخوان المسلمين

مقدمة الدستور:

بين يدي الدستور المنظم لحركة الاخوان المسلمين في السودان نضع هذه المقدمة التي تبين أهداف الحركة وتوضح طبيعتها وخصائصها وتجمل القول عن نشأتها وتطورها.

خصائص الحركة:

أولا:

انها حركة اسلامية تقوم على أساس الفكر الاسلامي الذي يوحد حركة الانسان في الحياة ويرد الأمر كله الى مصدره الأول ومصيره الأخير وهو الله جل وعلا.

وهي لهذا تؤم كل أهداف الدين من رفعة حياة الانسان المعاشية وإثراء آفاقه الفكرية وتزكية وجدانه الروحي حتى يقوم بأمانة الخلافة في الارض كما ينبغي له. لذا فالحركة لا تنطلق من عصبية أرضية أو قومية ولا تعبر عن طبقة اقتصادية او قوة سياسية بل تجوز فوق ذلك جميعا الى رحاب اوسع هي الاستنهاض الحضاري الشامل لأمة الاسلام جمعاء.. الأولى فالأولى..

ثانيا:

انها حركة اصولية تعتصم بالقرآن والسنة فلا تعطل من نص الشريعة ولا تأخذها بتأويل فاسد اتباعا للهوى أو اقتفاء لآثار الحضارات الوضعية التي تحيط اليوم بالمسلمين ولا هي تنقطع عن التراث الموصول من اجتهادات الصالحين من سلف الامة ومجاهداتهم لحفظ معاني الدين الأصيلة وإحياء سننهم في واقع الحياة.

ولكنها، بعد، حركة تجديدية تقدر الفجوة الهائلة التي وقعت نتيجة الخمول

المتطاول الذي اعترى حياة المسلمين وفكرهم فتخلفت عن التطور الهائل في ظروف الواقع المادي والبشري ومن ثم فالحركة تدعو الى اجتهاد كثيف من أجل استبانة مقتضى الدين في حاضر الحياة والى جهاد صادق في مقاومة التصورات والاوضاع الموروثة التي هي نتيجة تراكم الانحرافات التاريخية وتلاحق الأخطاء والآفات ... تستوحي في كل ذلك التكليف الشرعي بتجديد امر الدين، وسنة السلف في الجهاد لاحياء معانيه.

ثالثا:

انها حركة شمولية الأهداف واقعية المنهج تستمد شمول أهدافها من شمول الدين التوحيدي الذي يأبى فلسفة الحضارة الغربية القائمة على عقيدة الاشراك وتفتيت الحياة وحصر وظيفة الدين..

وتستمده من فكر الاسلام الاصيل الذي يأبى كذلك واقع مجتمعات المسلمين المتأخرين حيث تباعدت اتجاهات الفقه عن حركة المجتمع وتقلص معنى التدين. ان الحركة ترفض هذا الانحراف وتهدف الى إقامة أمر الاسلام في كافة شعب الحياة ومرافقها.

وهي واقعية المنهج تتبع النهج السني في تحقيق الدين تدرجا في المراحل، وتركيزا على الأهداف الأقرب، واستجابة لألوان الابتلاء التي يقدرها الله لها، سلوكا للوسائل التي تدعو اليها حاجات الواقع او تنتجها ظروفه المتطورة.

رابعا:

انها حركة اصلاح ديني من حيث هي دعوة لأفراد الناس ان يؤمنوا بالله ثم يستقيموا على أمره. ومن حيث هي تقوية للواهي من عرى الاسلام وإحياء للدارس من شعائره وفضائله. وهي في كل ذلك تأخذ بمبدأ الدعوة بالحسنى والرفق في التذكير وتلتزم بقاعدة الحرية في العقيدة اذ انه "لا اكراه في الدين" وتسعى لتحقيق كرامة الانسان التي جعلها الله أميز خصائصه حتى يعبد الله دينا خالصا لا شرك فيه ولا نفاق.

وهي مع ذلك حركة تغيير اجتماعي لا تقنع باصلاح امر الفرد فقط حتى ينصلح حال المجتمع، بل تجمع الى ذلك استصلاح المؤسسات والأجهزة. فمن اجل ذلك

تأخذ بأسباب التعبئة العامة والتنظيم المحكم لترشيد سياسة المجتمع والنفاذ الى مؤسساته التي تضبط حركته وذلك استكمالا للاصلاح الجذري بتزكية وجدان الأفراد وتنظيم علاقات الحياة وتمكين حكم الاسلام.

خامسا:

انها حركة مترفقة تسعى لأهدافها بالاقناع بالحسنى وتعبئة جهود الأفراد، وتؤمن بالاصلاح المطرد المتدرج في الاطر والمؤسسات الاجتماعية حتى يتم التحول الى الاسلام دونما ضرر أو ضرار قد يترتب عن تغيير خطير مفاجئ لم تتهيأ له النفوس أو تيسر له الأسباب.

ولكنها أيضا تؤمن بالجهاد الصابر الصادق في وجه الاستبداد والبطش الذي يريد أن يطفئ نور الله ويمنع الاصلاح والخير ويكبت ارادة الشعب المسلم ويفرض الظلم والعلو والفساد في الارض.

سادسا:

انها حركة شورية جماعية تتسع لتباين المذاهب الفقهية والمشارب النفسية وألوان التعبد ودرجاته، ولا تضيق بالرأي والاجتهاد الذي يثري الحركة ولا يبدد طاقاتها. لكنها تعتمد اتحاد القصد والاتجاه في أعمالها وقراراتها وتشترط التزام أعضائها برأي الجماعة الناتج عن الشورى. ثم ان الجماعة تسعى لاشاعة أدب الشورى، وروح الأخوة التي تستعلي على اختلاف الاجتهاد وتباين الرأي بين الأفراد. وتظل الجماعة توسع من أطرها التنظيمية حتى تستوعب طاقات أفرادها، وتستكثر من التجارب والخبرات حتى توسع آفاقهم.

سابعا:

انها بحكم موطنها ومجال عملها حركة سودانية تخاطب الواقع المباشر الذي تليها مسئولية الدعوة والمجاهدة فيه من أجل قيام مجتمع يتمكن فيه التدين بوجه فعال. لذا فان الحركة تكيف خطابها الاسلامي ليناسب هموم هذا الواقع ويتنزل على أقضيته ويناسب مادته وامكاناته. وتواجه مسئوليتها هذه بالتنظيم المناسب لها.

وهي من وراء ذلك حركة ذات هم اسلامي عالمي تدرك واجب الانفتاح نحو آفاق

الدعوة المطلقة والموالاة والتناصر في سبيل الامة الواحدة التي لا تفرقها عصبية جنس او اقليم. وتدرك كذلك ان عالم اليوم مسرح واحد لجدال المذاهب وصراع القوى فلابد ان تلتقي فيه اتجاهات الفكر والعمل الاسلامي تكاملا وتعاونا، ولابد ان تتكاتف فيه الحركات الاسلامية تنسيقا وتقاربا، وتتعاون فيه الشعوب المسلمة سعيا نحو وحدة أوثق في كافة مجالات الحياة.

نشأة الجماعة وتطورها:

لقد كان تاريخ الحركة عبر أطوارها المختلفة تصديقا للمبادئ المذكورة سابقا، وامتدادا لتاريخ الاسلام في السودان، وتفاعلا مع واقعه المعاصر.

فقد نشأت دعوة "الاخوان المسلمين" بالسودان في نهاية الاربعينات من هذا القرن، حركة طلابية فكرية مستقلة ثم اتصلت بحركة الاخوان المسلمين في مصر فاستمدت منها فكرها وأسلوبها وظل همها في هذا الطور الأول تربية عناصر منتقاة من طلاب المدارس والمعاهد العليا لتفهم حقيقة الاسلام وتلتزم بنهجه وتقاوم الاتجاه المادي الالحادي الذي كان يهيمن على الحركة الطلابية آنذاك.

ومع مشارف استقلال السودان والتطلع لتحديد وجهة فكرية سياسية يصوغها دستور البلاد تبنت الحركة الدعوة للدستور الاسلامي منظما لقوانين الأمة وهاديا لعلاقاتها وسياساتها في خضم دعوات علمانية وليبرالية واشتراكية نادت بها الأحزاب السودانية الأخرى وكان هدف الحركة ان يجتمع أبناء السودان على اختلاف أحزابهم وطوائفهم على إقامة شرع الله في حياتهم. لذا كانت الدعوة لأفراد الطوائف والأحزاب أن يعملوا لمساندة الدستور الاسلامي من مواقعهم في جماعاتهم. ولقد استطاع تنظيم الحركة - رغم قلة عدده وبساطة تكوينه - أن يبرز خيار الدستور الاسلامي فوق الخيارات الأخرى، وجعل منه قضية سياسية لا تملك الأحزاب تجاهلها.

وعند اندلاع ثورة اكتوبر وانفتاح ميدان العمل السياسي اندفعت الحركة في مجال الدعوة السياسية العامة قناعة منها بضرورة تجميع الإسلاميين في جبهة واحدة تجاهد من أجل إقامة المجتمع المسلم والسلطة المسلمة عن طريق التوعية

السياسية والتمثيل النيابي. ولكي تحقق أكبر قدر من التأثير والفاعلية أنشأت الحركة مؤسسات لها في مجالات الشباب والنساء، ونقابات العمال والموظفين، وأنشأت "جبهة الميثاق الاسلامي" كتحالف سياسي رئيس يهتدي بميثاق اسلامي مكتوب، كما اشتركت في تحالفات دون ذلك احتفظت فيها بكيانها المستقل وشخصيتها المتميزة. وكانت الحركة في هذا الطور أقوى مواجه للتيار الشيوعي الذي استشرى بعد ثورة اكتوبر وكاد ان يحتويها.. وحين فشلت الأحزاب السودانية التقليدية في مواجهة هذا الخطر نهضت الحركة الاسلامية وتصدت له رغم كل الدعم المادي والأدبي الذي كان يجده من الخارج.

لقد شهد هذا الطور تحولات كبيرة في طبيعة الحركة وأساليبها. تحولت من جماعة للضغط الى حركة سياسية تقدم نفسها بديلا عن غيرها، ومن حركة سرية الى علنية، وتحولت من مناهج عمل صفوي الى دعوة شاملة مفتوحة. وأدت هذه التحولات الى بعض المشكلات التنظيمية مثل مشكلة الثنائية بين التنظيم الصفوي وجبهة العمل العام. ومشكلة الاسبقيات في المنهج والمعادلة بين إحكام التربية والتوسع في تبليغ الدعوة. ولكن التزام الجماعة بالشورى عصمها من التفتت وأثراها بتعدد الاجتهادات داخل نطاق التنظيم الواحد.

عند سقوط النظام البرلماني في ١٩٦٩م وقيام سلطة عسكرية متحالفة مع الشيوعيين وأفلاكهم اليسارية وجدت الحركة الاسلامية نفسها محاصرة وملاحقة من قبل سلطة تناصبها العداء فكريا وسياسيا وقانونيا. بذلك دخلت الحركة في فترة مجاهدة ضد النظام القائم منفردة حينا ومتحالفة مع معارضين آخرين أحيانا أخرى. وبرهنت هذه التجربة على أن الانفتاح السابق لم يضعف صلابة الجماعة وصبرها على تحمل الأذى في سبيل الله أو استعداد أفرادها للتضحية بل والاستشهاد. كما ان الحركة استفادت تجربة اكبر في الانضباط والالتزام، وواتت الفرصة لتطور تنظيمي يقنن اهتمامات الحركة العامة والشاملة لأهدافها ويناسب مقتضيات المجاهدة من ضبط وإحكام.

وبعد سنوات من مجاهدة النظام وعت الحركة فيها تجاربها الماضية ونضج تفكيرها على تخطيط استراتيجي واع لا يجعل حركتها استجابة لردود فعل

عارض بل يمكنها من السير المطمئن الثابت نحو غاياتها لا يتعجلها أمر ولا يصرفها عنها صارف.

الباب الأول
التعريف بالجماعة

مادة (١) الاسم: الاخوان المسلمون.

مادة (٢) المقر: السودان.

مادة (٣) التعريف:

الاخوان المسلمون جماعة اسلامية تتربى بالتدين وتسعى بالدعوة والجهاد لاحداث تغيير اجتماعي من أجل تمكين قيم الاسلام في المجتمع وإقامة حكمه.

الباب الثاني
الأهداف

الفصل الأول: الأهداف السياسية والدستورية:

مادة (٤) تعمل الجماعة على سيادة الاسلام عقيدة وشريعة ومنهجا لتربية الفرد وتنظيم المجتمع وتأسيس الدولة.

مادة (٥) إقامة الحكم الاسلامي القائم على الشورى والمساواة وحرية المواطنين في اختيار الحاكم وممثلي الأمة وحقهم في النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون تسلط أو ارهاب.

مادة (٦) كفالة حرية المواطن في الاعتقاد وعدم اكراهه في الدين وضمان حرية المواطن في التعبير عن رأيه وحريته في الحركة والاجتماع والتنظيم وحماية دمه وماله وعرضه وحرمة منزله ومراسلاته.

مادة (٧) تحقيق وحدة الأمة السودانية اعتصاما بحبل الله مع تنظيم اختلافات الرأي وترقية الوعي السياسي لتحرير المواطنين من العصبية العنصرية والتبعية الطائفية ومراعاة آداب الإخاء الاسلامي.

مادة (٨) تسعى الجماعة لتأكيد مسئولية الحاكم الذي تختاره الأمة عن تصرفاته

الشخصية وأعماله الرسمية مسئولية دينية وسياسية وقضائية، وتأكيد حقه في الطاعة ما التزم حدود الشريعة والدستور وسلطته في اختيار معاونيه واقتراح السياسات.

مادة (٩) حماية المواطنين من الاستبداد والفساد السياسي والاستغلال الاقتصادي وأي شكل من أشكال القهر والظلم. وإقامة الحكم على المؤسسات منعا لتسلط الفرد ونشدانا للاستقرار.

مادة (١٠) إشاعة العدل وتوفير المساواة للمواطنين أمام القانون وضمان استقلال القضاة ونزاهتهم وتوفير الخدمات القانونية للمواطنين.

مادة (١١) تؤكد الجماعة أن العمل حق لكل المواطنين وهو أصل الكسب. وتسعى لبسط القيم والآداب الاسلامية في العمل وتنظيم علاقاته بما يضمن اتقان العمل ويكفل حقوق العاملين ويوفر الظروف الملائمة لهم.

مادة (١٢) توفير التدريب العسكري لكل المواطنين القادرين واعداد القوات المسلحة والنظامية بالتربية الدينية والقوة المادية، واشاعة روح الجهاد والفداء والاهتمام بتثقيف الجنود وإشراكهم في النشاط الاجتماعي والاقتصادي للأمة.

مادية (١٣) تطبيق النظام اللامركزي في حكم البلاد اقتناعا بأن السودان المترامي الأطراف لا يمكن أن يحكم مركزيا، وإشاعة للشورى وتمكينا للمواطنين من إدارة شئونهم بأنفسهم والمشاركة في مسئولية تطوير مناطقهم.

مادة (١٤) حقوق الأقليات مصونة في الدولة الاسلامية وتضمن لهم المساواة في الحقوق السياسية والمدنية والعدالة الاقتصادية وحرية الاعتقاد والعبادة واستقلال قوانين الأحوال الشخصية والتعليم الديني.

مادة (١٥) تؤكد الجماعة إيمانها بالدفاع عن إستقلال السودان ووحدته واحترامها لحق الجنوب في الحكم اللامركزي في اطار السودان الموحد، وتسعى لتنميته وتجانسه مع الشمال.

مادة (١٦) اتخاذ سياسة خارجية تقوم على استقلال البلاد من كل نفوذ أجنبي وعدم الانحياز الى محاور الدول العظمى عسكريا أو سياسيا، ورفض الهيمنة السياسية أو الاقتصادية من جانب الدول الكبيرة ومعارضة كافة أشكال الاستعمار

والاستغلال، واحترام مبدأ عدم التدخل في شئون الدول الأخرى، وحفظ المواثيق الدولية العادلة، ورعاية حسن الجوار بين الشعوب.

مادة (١٧) التعاون والتعاضد مع الدول العربية والاسلامية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية من أجل حماية بلاد المسلمين والدفاع عن المستضعفين، ونشر رسالة الاسلام ودعم قوة المسلمين والعمل على تكافلهم ووحدتهم.

مادة (١٨) التضامن مع شعوب القارة الافريقية ودول العالم الثالث من أجل السعي للتحرر من الاستعمار ومعارضة سياسة التمييز العنصري والدفاع عن الأقليات المضطهدة وحل المشاكل بين الدول بالسلم والحوار.

الفصل الثاني
الأهداف الاقتصادية

مادة (١٩) تؤكد الجماعة ارتباط الاقتصاد بالعقيدة والقيم الاسلامية، وتؤمن بأن الكون كله مسخر لمنفعة الانسان، وانه مدعو لتعمير الأرض بالاقبال على العمل وتجويده فالعمل واتقانه عبادة. وهدف الانتاج كفائي وهو تأمين حاجات الجماعة. فالمال لله والناس جميعا مستخلفون فيه، والدولة مسئولة عن توزيع الثروة بما يكفل لكل مستحق نصيبه.

مادة (٢٠) تأمين الحاجات الضرورية لكل مواطن من العيش الكريم والصحة والتعليم والأمن ورفع الظلم والفقر والمعاناة.

مادة (٢١) تتولى الدولة توجيه الاقتصاد تخطيطا ومراقبة ضمانا لعدالة توزيع الثروة ولحسن التصرف فيها، وأخذا للزكاة وفرضا للضرائب بحيث يتحملها القادروة بما يفي بحاجات الأمة. وإبطالا للربا والاحتكار وإقامة المصارف ومؤسسات التمويل الاسلامية، ومنعا للظلم والاستغلال وترشيدا للاستهلاك في غير سفه أو تبذير.

مادة (٢٢) التخطيط الشامل المتكامل لتنمية الثروة القومية تخطيطا تستغل فيه موارد البلاد المحلية وتجند له كل طاقات المجتمع وتوظف له الخبرات

والتخصصات المطلوبة. وأن تكون تنمية متوازنة بين قطاعات الانتاج والخدمات وعادلة بين أقاليم البلاد وفئات المجتمع بحيث تحقق العدالة الكاملة وترفع من مستوى معيشة الأفراد.

مادة (٢٣) ترى الجماعة أن الثروات العامة والصناعات الكبرى والاستراتيجية والمرافق الحيوية ينبغي أن تكون قطاعا عاما للأمة تتولاه الدولة وعليها أن تعمل لإذكاء روح التعاون بين المواطنين وترشيد رأس المال الخاص للاسهام الفعال في تنمية الاقتصاد الوطني.

مادة (٢٤) دعم القطاع الزراعي التقليدي وترشيد القطاع الحديث وتنظيم علاقات الانتاج حتى يصبح العمل الزراعي مجزيا لأهله. وترتيب أولويات الزراعة بما يحقق تأمين الغذاء والضروريات لمجموع الأمة. والاستفادة من نتاج البحث العلمي والتطور التقني في تطوير الزراعة.

مادة (٢٥) الاهتمام بالصناعة والتقدم التقني لتحقيق النهضة وتحرير الأمة من التبعية الصناعية للدول الأجنبية وذلك بالتصنيع الزراعي والتصنيع الوسيط والصناعات البديلة وتشجيع الصناعة المحلية والاهتمام باستغلال الموارد الطبيعية بما يحقق مصلحة الأمة.

مادة (٢٦) الزكاة تأمين اجتماعي وعلى الدولة أخذها من مجموع ثروات الأمة وتوزيعها في مصارفها الشرعية. وتنظيم الأوقاف الاسلامية وتطويرها واستغلالها لاصلاح المجتمع.

مادة (٢٧) التعاون المتكافئ مع الدول الاسلامية والعربية والدول المتقدمة لضمان تدفق رأس المال وانتقال التكنولوجيا وحرية التجارة وتحقيق النهضة الانمائية وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية.

الفصل الثالث
الأهداف الاجتماعية

مادة (٢٨) تسعى الجماعة لتعميق الإيمان بالله وبث روح التدين وتجلية العقيدة من الشرك ومن الدجل والشعوذة والخرافة والأوهام. وتسعى لايجاد مجتمع

مستامح يسوده التآخي ويتعالى على عصبية القبيلة والعرق والطائفة. كما تأخذ الجماعة بمبدأ التخطيط الاجتماعي بما يحفظ تماسك البنية الاجتماعية ويرعى روابط الجوار والقربى ويعمق القيم الفاضلة ويمحو الآثار السلبية التي يفرزها التطور العشوائي في المجتمعات الحديثة.

مادة (٢٩) الأسرة قوام المجتمع المعافى لذا تسعى الجماعة لتقوية آصرتها وذلك بتسهيل الزواج وتشجيعه ورعاية الأمومة والطفولة واصلاح قوانين الأسرة حتى تقوم على المعروف والإحسان وفقا لهدى الدين.

مادة (٣٠) الاهتمام بأوضاع المرأة والنهوض بها ورفع الظلم الاجتماعي عنها وتمكينها من ممارسة حقوقها العامة في بناء المجتمع وتحريرها من الجهل والخرافة والتقليد صونا لشخصيتها المستقلة.

مادة (٣١) ترقية الوعي الاجتماعي بين الناس بإشاعة التعليم وتوسيع فرصه وتوجيه برامجه وربط المدرسة بالبيت والمجتمع وتوظيف وسائل التوجيه والاعلام ليدرك المواطن مسئولياته في الحياة العامة وتجاه الآخرين.

مادة (٣٢) تهتم الجماعة برعاية الشباب بحسبانه أقوى العناصر في بناء الأمة وتربيته على التدين الواعي وحب الخير وعلى العمل الطوعي والجماعي، وتعويده على الشجاعة والاقدام والمبادرة والابتكار وتوجيه طاقاته من أجل الدفاع عن الوطن ومقدسات الأمة ومن أجل بناء المجتمع وتطويره، وتوفير وسائل الرياضة والثقافة والترفيه له.

مادة (٣٣) إقامة مؤسسات التكافل الاجتماعي للعناية بالمعوقين وكبار السن ورعاية المشردين والأيتام، وتشجيع قيام جمعيات البر والاحسان والتعاون.

مادة (٣٤) تسعى الجماعة لتطهير المجتمع من الجريمة والفساد ومن مظاهر التحلل والانحراف ومن سائر الأمراض الاجتماعية والعادات الضارة الدخيلة.

الفصل الرابع
الأهداف الثقافية

مادة (٣٥) تؤمن الجماعة أن بسط العلم ونشر الثقافة فريضة على العباد

ليستنير العقل الذي هو مناط التكليف فيعبد الله حق عبادته متفقها في الدين ومدركا لسنن الله في الكون ومتعرفا على أحوال العالمين. وأن العلم الذي يطلبه الاسلام يمتد من المهد الى اللحد وينعكس في سلوك المسلم وحياته.

مادة (٣٦) تسعى الجماعة لاصلاح مناهج التعليم وسبل التربية حتى تقوم على قاعدة التوحيد بالله ووحدة المعرفة فلا تناقض بين العلم والايمان ولا بين العلم الشرعي والوضعي، وتعمل على توجيه النشء لحب المعرفة والتدبر ومنهجية الفكر واستقلاله وتربيته على مناصرة الحق والعدل وعلى الايمان بكرامة الانسان وبالمساواة والاخاء بين الناس.

مادة (٣٧) جعل التعليم الأساسي الزاميا للنشء وتعميم التعليم الوظيفي وتعليم الكبار للرجال والنساء وتشجيع التعليم الطوعي.

مادة (٣٨) ربط مناهج التعليم والتدريب بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تتوفر التخصصات العلمية والمهنية المطلوبة كفاية لحاجات المجتمع وحماية لدولته وعمارة للأرض.

مادة (٣٩) التدقيق في اختيار المعلم الصالح الكفء والاهتمام بتأهيله وتدريبه وتحسين أوضاعه حتى يحسن أداء مهنته ويكون المثل والقدوة لطلبته.

مادة (٤٠) الاهتمام بحركة التأليف والترجمة والنشر والبحوث ودعمها من قبل الدولة وترشيدها من شوائب الفكر المنحرف والأدب الرخيص وتيسير الاطلاع والمعرفة بكافة السبل.

مادة (٤١) العمل على ترقية اللغة العربية وإحياء دراساتها الاصولية ونشرها في أصقاع السودان المختلفة وجعلها لغة التعليم في كل مراحله.

مادة (٤٢) تؤمن الجماعة أن لوسائل الاعلام وظيفة تربوية واجتماعية وسياسية نشرا للعلم وللثقافة وتوثيقا للصلة بالعالم الخارجي مما يلزمها بتحري الصدق في الخبر والتثبت في المعلومات والجدية في الأداء والأمانة في العرض.

مادة (٤٣) تشجيع الآداب والفنون وتفجير الطاقات والمواهب في مجالات الابتكار والابداع، وإحيا تراث الأمة، وتوجيه الأدب والفن ليؤدي دوره التربوي والاجتماعي والانساني في حياة المجتمع.

الباب الثالث
الوسائل:

انطلاقا من شمول أهداف الجماعة المستمدة من مقاصد الدين الكلية فان الجماعة تتخذ كافة الوسائل التربوية والتنظيمية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لتبليغ دعوتها فكرا وعملا بقصد إقامة منهج الله في الأرض. وعليه كانت من أهم وسائل الجماعة لتحقيق أهدافها ما يلي:

مادة (٤٤) تربية الأفراد بالتدين الواعي ليكونوا القدوة الصالحة وركيزة الجهاد الثابتة في بناء المجتمع المسلم.

مادة (٤٥) بناء تشكيلات الجماعة في قطاعات المجتمع وكياناته المهنية وفي أجهزة الدولة لتستجيب هيئات المجتمع ومؤسساته للاصلاح الاسلامي المنشود، وتتولى الجماعة مقاليد الأمور التي تسير المجتمع وتوجهه.

مادة (٤٦) الاشتراك في مؤسسات الحكم التنفيذية والتشريعية إيمانا بأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، والدخول في جبهات سياسية جامعة لخدمة هدف محدد موقوت مع احتفاظ الجماعة بتميزها واستقلالها وحقها في النقد والتوجيه.

مادة (٤٧) المشاركة في الانتخابات القومية والاقليمية والفئوية رعاية لمبدأ الشورى وصدعا بالحق ودفاعا عن مصالح العباد وكسبا لثقتهم وتأييدهم.

مادة (٤٨) اتخاذ سائر طرق التعبير عن الرأي أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر وتوجيها وارشادا بالقول او الكتابة او التظاهر في صورة فردية او تعبئة عامة.

مادة (٤٩) تكوين المنظمات الشبابية والنوادي الرياضية والمؤسسات الاجتماعية ودور العلم والثقافة ومؤسسات الاقتصاد والمال.

مادة (٥٠) إحياء وظيفة المسجد ليؤدي دوره الفاعل في المجتمع تعبديا وثقافيا واجتماعيا واعلاميا.

مادة (٥١) تأليف الرسائل والكتب واصدار المجلات والجرائد والاستفادة من وسائل النشر الحديثة كالاذاعة والتلفاز وصناعة الافلام من أجل أن يصل رأي الجماعة ودعوتها لكل أفراد المجتمع.

مادة (٥٢) إقامة المحاضرات والندوات وحلقات النقاش ومؤتمرات العلم

ومؤسسات البحث والاستعانة في ذلك بالمفكرين الاسلامين من داخل البلاد وخارجها حتى تسهم الجماعة في نشر الثقافة وتوسيع قاعدة الحوار من أجل بعث نهضة المسلمين الفكرية وإيجاد الحلول العملية لمشاكلهم وفقا لهدى الدين.

مادة (٥٣) الاتصال والتعاون مع الحركات والمنظمات الاسلامية الشعبية منها والرسمية بقصد تبادل الخبرات وتنسيق العمل ودعم الجهود من أجل نصرة المسلمين في كل مكان.

مادة (٥٤) تنظيم التبشير الاسلامي وحث المسلمين عليه تبليغا للدعوة وصيانة لوحدة المجتمع مع مراعاة حقوق أهل الكتاب ومجادلتهم بالتي هي أحسن.

الباب الرابع
تنظيم الجماعة
الفصل الأول:
الاسس التنظيمية:

مادة (٥٥) لما كانت الأجهزة التنظيمية هي وسيلة الجماعة لتنظيم حركتها وتحقيق أهدافها لإقامة المجتمع المسلم فإن الجماعة تراعي الأسس التالية في تكوين الأجهزة:

أ/ ارتباط إنشاء الجهاز التنظيمي بغرض محدد تسعى الجماعة لتحقيقه وفقا لبرامجها المرحلية تخطيطا وتنفيذا.

ب/ التخصص في اطار مفهوم الشمول بما يحقق أقصى درجات الكفاية ويضمن توسيع دائرة المشاركة.

ج/ مراعاة تجمعات أفراد الجماعة وانتشارهم وأحوالهم تربية لهم على تحمل المسئولية ووصلا لهم بتيار الجماعة العام وتأمينا لحركتهم في وجه الطوارئ والشدة.

د/ البساطة في التكوين بما يتيح للأجهزة المرونة وسهولة الوصل بين القيادة والقاعدة والفاعلية في تحقيق أغراضها.

هـ/ مراجعة الأجهزة وتطويرها تفاعلا مع تنوع برامج الجماعة وتجاربها.

مادة (٥٦) تلتزم الجماعة في تولية القائمين على أجهزتها بمراعاة المبادئ التالية:

أ. إشاعة الشورى عند اختيار الأفراد العاملين بأجهزة الجماعة والقائمين عليها وعند اتخاذ القرارات باعتبارها واجبا دينيا يقوم عليه المجتمع الاسلامي الراشد فلا تحدها الا اعتبارات الضرورة الغالبة.

ب/ اعتماد نظام الانتخاب في اختيار القائمين على الأجهزة تربية لأفراد الجماعة على الحرية والمسئولية.

ج/ تقديم العناصر ذات التقوى والكفاءة، والالتزام القائم على حسن الفهم لسياسات الجماعة، والطاعة المؤسسة على احترام الشورى.

د/ إخضاع ولاية القائمين على أجهزة التنظيم لدورات زمنية موقوتة تأكيدا لهيمنة الأجهزة على الأفراد وتوسيعا للمشاركة في المسئولية وأداء لحق المحاسبة والتوجيه وطلبا للمقدرة والكفاءة الأعلى.

الفصل الثاني:
التنظيم المركزي:

مادة (٥٧) يتكون هيكل التنظيم المركزي من الأجهزة التالية:

أ/ المؤتمر العام.

ب/ ومجلس الشورى،

ج/ والأمين العام،

د/ والمكتب التنفيذي.

المؤتمر العام:

مادة (٥٨)

أ/ يتكون المؤتمر العام بالتمثيل النسبي لأعضاء الجماعة في كل الشعب والمناطق والاقاليم مع مراعاة التخصصات المهنية والفئوية وفق لائحة يضعها مجلس الشورى.

ب/ ينعقد المؤتمر العام مرة كل أربع سنوات أو بدعوة من مجلس الشورى أو المكتب التنفيذي.

ج/ يمثل المؤتمر العام عند انعقاده السلطة الأعلى في تنظيم الجماعة وتكون قراراته ملزمة لكافة أجهزة التنظيم وأعضائه.

د/ يبحث المؤتمر العام عند انعقاد دورته نشاط الجماعة في السنوات الاربع الماضية على ضوء تقرير مكتوب يقدمه الأمين العام كما له أن ينظر في موجهات السياسة العامة للجماعة في دورتها المقبلة.

هـ/ يختص المؤتمر العام بانتخاب مجلس الشورى والأمين العام، وبصلاحية تعديل الدستور بأغلبية ثلثي أعضائه.

مجلس الشورى:

مادة (٥٩)

أ/ يتكون مجلس الشورى من ستين عضوا: أربعون منهم عن طريق الانتخاب المباشر في المؤتمر العام وعشرون بالانتخاب التكميلي داخل مجلس الشورى وتكون دورته اربع سنوات.

ب/ يكون مجلس الشورى السلطة العليا في التنظيم بعد المؤتمر العام وله صلاحية إجازة خطط الجماعة وسياساتها ولوائحها وتكوين المكتب التنفيذي.

ج/ تؤول لمجلس الشورى بعد انفضاض المؤتمر العام سلطة مراجعة توجيات المؤتمر العام اذا اقتضت الضرورة ذلك، وفي حالة تعذر انعقاد المؤتمر العام يتولى المجلس سلطات المؤتمر العام الواردة في المادة (٥٨) الفقرة (هـ).

د/ يحاسب مجلس الشورى الأمين العام والمكتب التنفيذي على أداء أجهزة التنظيم بناء على تقرير سنوي يقدمه الأمين العام.

هـ/ يجوز لمجلس الشورى حجب الثقة عن الأمين العام بأغلبية ثلثي الأعضاء أو عن أي من أعضاء المكتب التنفيذي بأغلبية بسيطة وبناء على اقتراح يقدمه عشرة من أعضاء المجلس.

مادة (٦٠) يختص مجلس الشورى بالتقرير في الشئون التالية:

أ/ الدخول في الحكم أو تأييد النظام الحاكم أو معارضته.

ب/ التحالف أو فض التحالف مع القوى السياسية المختلفة.

ج/ التنسيق أو التعاون مع أي حركة أو جهة رسمية خارج السودان أو العدول عن ذلك.

د/ إنشاء علاقة عضوية مع أي حركة اسلامية.

الأمين العام

مادة (٦١):

أ/ ينتخب المؤتمر العام أمينا عاما للجماعة من بين ثلاثة مرشحين يرشحهم مجلس الشورى ممن تتحقق فيهم شروط الأهلية.

ب/ تسري ولاية الأمين العام لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابه.

ج/ يكون الأمين العام المسئول التنفيذي الأول في الجماعة ويتولى الاشراف على إنشاء أجهزة التنظيم واقتراح الخطط والمناهج لحركة الجماعة، كما يتولى قيادة العاملين التنفيذيين ومحاسبتهم.

د/ يكون الأمين العام مسئولا لدى المؤتمر العام ومجلس الشورى عن سير القيادة التنفيذية، وعليه أن يرفع تقارير دورية عن أداء أجهزة الجماعة وأحوالها.

المكتب التنفيذي:

مادة (٦٢)

أ/ يتكون المكتب التنفيذي من الأمين العام ونوابه والأعضاء الذين يرشحهم الأمين العام ويوافق عليهم مجلس الشورى.

ب/ تكون دورة المكتب التنفيذي سنتين.

ج/ تصدر قرارات المكتب التنفيذي بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

مادة (٦٣) يختص المكتب التنفيذي بالآتي:

أ/ تقرير مواقف الجماعة ووضع البرامج والخطط والسياسات التي تحقق مقتضى الاسلام في الحياة وفقا لأهداف الجماعة ووسائلها.

ب/ اقتراح العلاقات بالنظم الحاكمة والقوى الاسلامية والسياسية داخل وخارج السودان.

ج/ الاشراف والتنسيق بين الأجهزة الادارية للجماعة مركزيا واقليميا.

د/ وضع الميزانية السنوية للجماعة وفقا لأهدافها وبرامجها والاشراف على تنفيذها.

الفصل الثالث
التنظيم الاقليمي:

مادة (٦٤)

أ/ بسطا لمبدأ الشورى وتوسيعا لقاعدة المشاركة في العمل والمسئوليات وتربية لعناصر الجماعة في تولي المهام التي تليهم وتحمل هموم الدعوة في مناطقهم ودون مساس بولاية الأجهزة المركزية تنشأ بالاقاليم أجهزة شورية وتنفيذية تماثل أجهزة الجماعة المركزية.

ب/ تضطلع الأجهزة الاقليمية بكافة شئون الدعوة والجماعة في الاقليم في حدود الصلاحيات التي توضحها اللوائح.

ج/ تكون المحافظة هي وحدة التنظيم الاقليمي وللمكتب التنفيذي المركزي أن يدمج أكثر من محافظة في وحدة اقليمية للاعتبارات العملية.

د/ تحكم العلاقات بين الأجهزة المركزية والاقليمية لائحة يقترحها المكتب التنفيذي المركزي ويجيزها مجلس الشورى المركزي.

الفصل الرابع
احكام عامة:

مادة (٦٥) العضوية:

أ/ يكون أهلا لعضوية الجماعة من يلتزم بالاسلام فكرا وسلوكا ويوافق على أهداف الجماعة ووسائلها كما وردت في هذا الدستور.

ب/ ينبغي أن تتوفر في كل مرشح للعضوية الرغبة والمقدرة للعمل في جماعة

فيتجرد للعمل لها ويقطع علاقاته بمن سواها من الجماعات ويلتزم برأي الجماعة في المواقف العامة.

ح/ ينبغي لعضو الجماعة أن ينخرط في أسرة تنظيمية ويؤدي واجباته فيها ويدفع الاشتراك الشهري المقرر عليه ويلتزم بقرارات الجماعة وألا يتخذ من المواقف والسلوك ما يخالف الاسلام.

مادة (٦٦) مالية الجماعة:

أ/ تسعى الجماعة لتأمين موارد مالية تكفي حاجات التنظيم وبرامجه عن طريق اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم والعائد من استثمارات الجماعة والاعانات من الحادبين على أهداف الحركة ونشاطها.

مادة (٦٧) اللوائح:

أ/ يختص المكتب التنفيذي المركزي بوضع لوائح التنظيم بما يحقق أهداف الجماعة ويضبط علاقاتها وحركتها.

ب/ تنفذ أحكام تلك اللوائح بعد اجازة مجلس الشورى لها وتكون لها قوة والزامية هذا الدستور.

مادة (٦٨) تعديل الدستور:

أ/ تعدل نصوص هذا الدستور بموافقة أغلبية ثلثي المؤتمر العام حسب الاجراءات التي توضحها لائحته.

ب/ في حالة تعذر انعقاد المؤتمر العام يتم التعديل بواسطة مجلس الشورى وفقا لأحكام المادة (٥٩) الفقرة (ج).

فهرس المحتويات

رقم الايداع ٤٠٤٧ / ١٩٩٠

دار الطباعة الحديثة
أول شارع الجيش - القاهرة
تليفون : ٩٠٨٣١٨